وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر –
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل. م. د)

شعبة علوم التسيير

تخصص : مقاولاتية

بعنوان :

المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة

- دراسة حالة -

إعداد الطالب :
بن حكوم علي

إشراف :
د. بدري عبد المجيد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بلوافي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة أدرار	رئيسا
د. بدري عبد المجيد	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة	مشرفا ومقررا
أ.د. يوسفات علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	مناقشا
د. علالي فتيحة	أستاذ محاضر أ	جامعة أدرار	مناقشا
د. بن عبد العزيز سفيان	أستاذ محاضر أ	جامعة بشار	مناقشا
أ.د. بلعربي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مناقشا

الموسم الجامعي : 2020–2021

الإهـــداء

إلى الوالدة الحبيبة أطال الله عمرها، وأمدها بالصحة والعافية، ووفقنا لبرّها ونيل رضاها

إلى الأستاذ القدير : جقاوة قادة

إلى كل الإخوة و الأخوات

إلى زوجتي و أبنائي

إلى كل الزملاء وطلبة العلم

شكـر و عرفـان

الحمد لله وحده، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى الأستاذ القدير : **الدكتور بدري عبد المجيد** على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة ، وعلى كل ما قدمه لنا من توجيهات قيمة وآراء سديدة .

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل وإخراجه بشكله هذا ، خاصة الدكتور : **عمر هارون** .

وجميع أساتذتنا من أعضاء فريق التكوين وغيرهم، وعلى رأسهم سيادة العميد ونوابه وكذا المنتسبين لإدارة الكلية .

الشكر موصول أيضا إلى الأساتذة المناقشين الأفاضل الذين سأنال شرف مناقشتهم وتقويمهم لهذه الأطروحة .

يتلخص موضوع هذه الدراسة في إبراز العلاقة وتحديد درجة الأثر بين المنظمات والمشاريع التي تكتسب صفة المقاولات الاجتماعية من جهة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا آفاق سنة 2030 من جهة أخرى، حيث وبعد الإشارة لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بمتغيري الدراسة والتحدث عن واقعهما بالجزائر، عمدنا إلى إجراء دراسة ميدانية على عينة من منظمات قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي بهدف تقييم مدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي وعلى استبانة صممت كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وقد خلصنا إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المقاولاتية الاجتماعية تعد كأحد الآليات المبتكرة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مما جعلنا نوصي بدعم مشاريعها ونشر ثقافتها بين كل الفئات والفاعلين في المجتمع ليتم الاندماج في أنشطتها وتطويرها .

الكلمات المفتاحية :

مقاولاتية، مسؤولية اجتماعية، مقاولة مستدامة، مقاولة اجتماعية، تنمية مستدامة، برنامج التنمية المستدامة 2030

Abstract :

The subject of this study is to highlight the relationship and determine the degree of impact between organizations and projects that acquire the status of social enterprise on the one hand and achieve the internationally agreed sustainable development goals 2030 horizons on the other, after referring to the various theoretical concepts related to the variables of the study and talking about their reality in Algeria, we conducted a field study on a sample of organizations of the solidarity and social economy sector with the aim of assessing the extent of their contribution to achieving the sustainable development goals in Algeria. We have also used the descriptive approach and a questionnaire designed as a tool , to collect data from the sample of the study. At the end, we have come to a set of results, the most important of which is that social entrepreneurship is one of the innovative mechanisms that contribute to achieving sustainable development, which led us to recommend supporting its projects and spreading its culture among all groups and actors in society to integrate into its activities and develop it .

Keywords :

Entrepreneurship, Social Responsibility, Sustainable entrepreneurship, Social Entrepreneurship, Sustainable Development, Program for Sustainable Development 2030 .

قائمة المحتويات

العنـــــــــوان	رقم الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
ملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XI
المقدمة	أ-ف
الفصل الأول : ماهية المقاولاتية الاجتماعية و القطاع الثالث	1
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية	3
المطلب الأول : مفهوم المقاولاتية	3
المطلب الثاني: مفهوم المقاول	16
المطلب الثالث : المشروع المقاولاتي	23
المبحث الثاني: ماهية المقاولاتية الاجتماعية	51
المطلب الأول : مفهوم المقاولاتية الاجتماعية	51
المطلب الثاني : موضوع المقاولاتية الاجتماعية	61
المطالب الثالث : مفاهيم قريبة من المقاولاتية الاجتماعية	63

المبحث الثالث : المقاولة الاجتماعية ضمن قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي	67
المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد التضامني والاجتماعي	67
المطلب الثاني : دور المقاولة الاجتماعية في ظل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	72
المطلب الثالث : دليل إنشاء مشروع المقاولة الاجتماعية	74
خلاصة الفصل الأول	87
الفصل الثاني : التنمية المستدامة وفق البرنامج العالمي الجديد 2030	88
تمهيد	89
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	90
المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة	90
المطلب الثاني: عناصر وخصائص التنمية المستدامة	99
المطلب الثالث : أهداف التنمية المستدامة	101
المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة	109
المطلب الأول : البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	109
المطلب الثاني : البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	113
المطالب الثالث : البعد البيئي للتنمية المستدامة	117
المطالب الرابع : البعد السياسي للتنمية المستدامة	122
المبحث الثالث : مؤشرات التنمية المستدامة	124
المطلب الأول : المؤشرات الاقتصادية	125
المطلب الثاني : المؤشرات الاجتماعية	128
المطلب الثالث : المؤشرات البيئية	132

المطلب الرابع : المؤشرات المؤسساتية	136
خلاصة الفصل الثاني	139
الفصل الثالث : واقع وآفاق المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	140
تمهيد	141
المبحث الأول: نماذج وتطبيقات للمقاولاتية الاجتماعية	142
المطلب الأول : نماذج وتجارب محلية للمقاولاتية الاجتماعية	142
المطلب الثاني : تجارب ونماذج دولية للمقاولاتية الاجتماعية	150
المطلب الثالث : ملامح المقاولاتية الاجتماعية في الاسلام	161
المبحث الثاني: واقع وتحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	168
المطلب الأول : واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية	168
المطلب الثاني : واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال المؤشرات الدولية	177
المطالب الثالث : تحديات التنمية المستدامة في الجزائر	186
المبحث الثالث : علاقة المقاولاتية الاجتماعية بالتنمية المستدامة	195
المطلب الأول : المسؤولية الاجتماعية للمقاولة	195
المطلب الثاني : المقاولة المستدامة	205
المطلب الثالث : نموذج مقترح لعلاقة المقاولاتية الاجتماعية بالتنمية المستدامة	210
خلاصة الفصل الثالث	221
الفصل الرابع: دراسة ميدانية لدور المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	222
تمهيد	223
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة	224

المطلب الأول: منهج ، مجتمع و عينة الدراسة	224
المطلب الثاني : نموذج الدراسة، متغيراتها وأدوات قياسها	227
المطلب الثالث : ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) و صدقها	230
المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها	232
المطلب الأول : عرض وتحليل نتائج خصائص عينة الدراسة	232
المطلب الثاني : عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة	237
المطلب الثالث : عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضيات	246
خلاصة الفصل الرابع	257
الخاتمة	259
قائمة المراجع	265
الملاحق	281

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	الميزانية الافتتاحية	45
02	جدول حسابات النتائج	46
03	مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	69
04	مراحل وخطوات المقاولاتية الاجتماعية	75
05	جدول (أداة) تحديد الموارد الرئيسية	81
06	نموذج مولد القيمة للمشروع	83
07	نموذج الأعمال الاجتماعية	83
08	المهام الواجب القيام بها لبدء المشروع	85
09	تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية	96
10	أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030 تبعا لأبعادها	106
11	تصنيف أهداف التنمية المستدامة تبعا لمجالاتها (أركانها) الرئيسية	108
12	أمثلة عن بعض المشاريع المحتضنة على مستوى المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية	143
13	تطور الاستثمار في صندوق الزكاة للفترة 2004-2012	145
14	أهم القطاعات التي استفادت من أموال صندوق الزكاة للفترة 2003 -2011	146
15	التوزيع القطاعي لبرنامج الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)	169
16	قيم بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2004)	171
17	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	172
18	واقع الأداء لأهداف التنمية المستدامة الـ 17 في الجزائر (عام 2019)	181
19	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2018)	188
20	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2003-2019	189
21	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1995-2019	189
22	تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	190
23	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018	191
24	نتائج توزيع استمارة الاستبيان	226

25	مقياس ليكرث الخماسي	228
26	مقياس الموفقة النسبية	229
27	قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach' s Alpha)	230
28	الصدق والثبات (الاتساق الداخلي)	231
29	الصدق البنائي لمحاور الدراسة	232
30	توزيع أفراد العينة حسب متغير وصف المنظمة	233
31	توزيع أفراد العينة حسب متغير عمر المنظمة (الخبرة)	235
32	توزيع أفراد العينة حسب متغير النطاق الجغرافي للنشاط	236
33	المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول	237
34	المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على عبارات محور مجال ممارسة المقاولاتية الاجتماعية	238
35	المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على عبارات محور طريقة ممارسة المقاولاتية الاجتماعية	241
36	المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على عبارات محور التنمية المستدامة	243
37	المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على متغيري الدراسة	245
38	اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف – سميرنوف)	246
39	قيم اختبار T لعبارات المحور الأول	247
40	نتائج التحليل الإحصائي لعلاقة الإرتباط بين فروع المحور الثاني للمتغير المستقل والمتغير التابع (محور 3)	248
41	نتائج التحليل الإحصائي لعلاقة الإرتباط بين المحور الثاني للمتغير المستقل والمتغير التابع (محور3)	249
42	نتائج التحليل علاقة التأثير بين متغيري الدراسة	250
43	تحليل تباين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع	251
44	معاملات تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع	251

45	تحليل التباين الأحادي F يعود لمتغير وصف المنظمة	252
46	تحليل التباين الأحادي F يعود لمتغير النطاق الجغرافي للنشاط	253
47	تحليل التباين الأحادي F يعود لمتغير وصف المنظمة	254
48	تحليل التباين الأحادي F يعود لمتغير الخبرة	255
49	قيم المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري لتصنيفات متغير الخبرة	256

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الثقافة المقاولاتية حسب نموذج (J.B Sabourin et Y Gasse 1989)	11
02	نموذج جاين ليدكا للتفكير الاستراتيجي	24
03	نموذج أوشاناسي للتفكير الاستراتيجي	25
04	الوظيفة الأساسية لمخطط الأعمال	30
05	المحاور الأساسية لمخطط الأعمال	36
06	نموذج نظام إنتاج بسيط	41
07	أنواع وأدوات التخطيط المالي	44
08	آلية مقترحة لإنشاء المقاولة الاجتماعية	54
09	مستوى مفهوم الابتكار الاجتماعي	67
10	شجرة تحليل المشكلة	76
11	المجالات الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة	107
12	تداخل وترابط أبعاد التنمية المستدامة	109
13	الأساليب المفضلة وغير المفضلة لإدارة النفايات والمخلفات	121
14	متوسط الأداء لأهداف التنمية المستدامة الـ 17 في الجزائر لعام 2019	185
15	ركائز وأبعاد المقاولاتية المستدامة	209

16	مقترح لعلاقة المقاولة الاجتماعية بالتنمية المستدامة	212
17	نموذج الدراسة	227
18	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير وصف المنظمة	235
19	توزيع أفراد العينة حسب متغير عمر المنظمة (الخبرة)	236
20	توزيع أفراد العينة حسب متغير النطاق الجغرافي للنشاط	237

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	مؤشرات التنمية المستدامة تبعا للأهداف والغايات الاقتصادية 2030	281
02	مؤشرات التنمية المستدامة تبعا للأهداف والغايات الاجتماعية 2030	283
03	مؤشرات التنمية المستدامة تبعا للأهداف والغايات البيئية 2030	292
04	مؤشرات التنمية المستدامة تبعا للأهداف والغايات السياسية 2030	294
05	استمارة الاستبيان	296
06	قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين لأداة الدراسة (استمارة الاستبيان)	300
07	مخرجات برنامج spss	301

المقـــــــــــدمـــــــــــة

تمهيد :

إن من بين أبرز القضايا التي تواجه الدول اليوم لاسيما الدول النامية منها هو السعي لتحقيق التنمية والتقدم في شتى المجالات، خصوصا في ظل ما يشهده عالمنا المعاصر من تغيرات متلاحقة وتطورات متسارعة، والتي أدت إلى بروز العديد من التحديات أمام هذه الدول، مما يستوجب بالضرورة التكيف مع متطلبات مسايرتها، ولعل تشجيع التوجه المقاولاتي وما يصاحبه من إنشاء للمؤسسات باختلاف أحجامها، يمثل أحد أهم ركائز إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعتبر الممارسة المقاولاتية الحل الأمثل للعديد من المشاكل الاجتماعية وحتى البيئية، خصوصا تلك التي تعاني منها الدول النامية ك : الفقر، البطالة، التهميش، التدهور البيئي ...، فضلا عن ذلك الأثر الاقتصادي لها والمتمثل أساسا في الرفع من معدلات النمو وخلق الثروة وإحداث التنويع الاقتصادي .

وفي ظل هذه الصورة وتماشيا مع تبني الجزائر التوجه المقاولاتي كبديل استراتيجي نحو إحداث التنمية وخلق الثروة خارج قطاع المحروقات، دعا الكثير من المختصين والخبراء إلى ضرورة اعتماد مقاربات جديدة ضمن التوجه المقاولاتي من أجل مجابهة التحديات التي تواجه المجتمعات، وفي هذا السياق ظهر مفهوم حديث نسبيا اصطلح عليه ب "المقاولاتية الاجتماعية" أو "ريادة الأعمال الاجتماعية"، وذلك اعتمادا على نوع آخر من المقاولات أصبحت توصف "بمقاولات الجيل الجديد" أو "المقاولة الاجتماعية"، وهي تلك التي اختارت عدم استهداف مراكمة الأرباح فحسب، بل أيضا الانخراط في الحقل الاجتماعي والتركيز على الوسائل المتاحة واعتبارها موارد قابلة لخلق استثمار لصالح المجتمع .

ولأن التنمية المتحدث عنها آنفا قد تأتي بنتائج غير مرغوبة أو بعوائد ظرفية غير مستمرة ، ما لم تسترشد بالاعتبارات الاجتماعية والبيئية والثقافية، فالتنمية الحقيقية المنشودة هي تلك التي تهدف إلى تحقيق نمو المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، وكذا تلبية حاجات وطموحات أفراد المجتمع من الموارد بصورة عادلة ومستمرة دون الإخلال بالنظام البيئي على المستوى المحلي والعالمي، وهو ما اصطلح عليه في الأدبيات التنموية ب "التنمية المستدامة"، وذلك باعتبارها تشير إلى أسلوب جديد في العمل الاقتصادي- الاجتماعي والبيئي محليا، يعتمد على أسس وقواعد ومناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية بهدف إحداث تغيير في أسلوب التفكير وطريقة العمل انطلاقا من المستوى المحلي ثم الوطني ومنه إلى المستوى الدولي، إذ لا يزال موضوع التنمية المستدامة يحضى باهتمام متزايد من طرف المجتمع الدولي، انعكس ذلك من خلال المؤتمرات والندوات المنعقدة

من حين لآخر بخصوص ذلك، أبرزها مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقد بنيويورك سنة 2015، والذي تقرر من خلاله الاتفاق على 17 هدفا و 169 غاية ترمي كلها إلى إرساء وتجسيد أبعاد التنمية المستدامة في شكل خطة أو برنامج عمل يمتد إلى غاية 2030 .

وتبعا لذلك يواجه كل بلد تحديات خاصة نحو سعيه في تحقيق هذه الأهداف والغايات، والجزائر كغيرها من الدول كان لزاما عليها البحث في السبل الكفيلة لذلك، وهذا باعتبار أن التنمية المستدامة قضية لا تتحقق من فراغ، بل بالاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة مع ضرورة تعاون كافة الهيئات والأجهزة الحكومية والمنظمات باختلاف أنواعها، وكذا المواطنين أنفسهم لاسيما إذا ما انطووا تحت غطاء إحدى فعاليات المجتمع المدني أو منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي التي تشمل مختلف المؤسسات الاجتماعية كالجمعيات والتعاونيات والتعاضديات والمنظمات غير الحكومية وغيرها، من التي تعمل في مجال انتاج السلع والخدمات والمعرفة، وتهدف إلى تفعيل روح التضامن الاقتصادي بين أفراد المجتمع لاسيما الفئات الفقيرة والمهمشة وتمكينهم من المشاركة الانتاجية النافعة لهم ولمجتمعهم .

ولكي تواكب هذه المنظمات حركة المجتمعات من أجل الاستجابة لتحديات التنمية المستدامة، وذلك باعتبار أن كل تطور أو تغيير مرغوب في أوضاع المجتمع وظروفه لا بد أن يصاحبه تطورا أو تغييرا في المهن التي تعمل معه ومن أجله، حيث تأخذ هذه التطورات باتجاهات ومداخل حديثة يمكن الاستفادة منها فيما يخص أسلوب عمل هذه المنظمات، من ذلك توظيف مفاهيم المقاولاتية بما يخدم تحقيق أهداف هذه المنظمات بطريقة مستدامة وريادية، لا سيما المساهمة في ايجاد الحلول الإبداعية للمشاكل الاجتماعية والبيئة واحداث التغيير المقصود لصالح أفراد المجتمع بغية تحسين مستواهم الاجتماعي والاقتصادي وكذا سعيا منها لتحقيق التنمية المستدامة، وتكون بذلك قد اكتسبت صفة "المقاولة الاجتماعية" المتحدث عنها أعلاه .

وبالتالي فإننا نسعى من خلال بحثنا هذا إلى دراسة ظاهرة المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر، كمقاربة حديثة لمجابهة التحديات التي يفرضها الالتزام الدولي بأهداف التنمية المستدامة وفق البرنامج الجديد 2030، وعلى هذا الأساس نطرح إشكاليتنا الرئيسية على النحو الآتي :

ما مدى مساهمة مشاريع المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ؟ أو بعبارة أخرى : ما واقع المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر ، وهل يمكن أن يكون لها دور في تحقيق التنمية المستدامة ؟

وسعيا منا للإجابة على هذه الإشكالية افترضنا الآتي :

- **الفرضية الأولى :**

يوجد وعي وإدراك واسع بمفهوم المقاولاتية الاجتماعية وطبيعة عملها لدى أفراد عينة الدراسة .

- **الفرضية الثانية :**

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نشاط المنظمات التي تكتسب صفة المقاولاتية الاجتماعية و تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في الجزائر .

- **الفرضية الثالثة :**

يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنشاط المنظمات التي تكتسب صفة المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 بالجزائر .

- **الفرضية الرابعة :**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة البحث حول مساهمة المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، ويعزى ذلك للسمات الخاصة للمنظمات (وصف المنظمة – الخبرة – النطاق الجغرافي للنشاط).

– أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول نوع جديد من المقاولات، أضحت تسجل تزايدا عدديا في كثير من البلدان المتقدمة كدول شمال أمريكا والدول الأوربية أو تلك السائرة في طريق النمو، لاسيما بعد ما احرز هذا الموضوع جائزة نوبل للسلام سنة 2006 في سابقة فريدة من نوعها وكتتويج للمشروع (بنك الجرامين) الذي يدخل ضمن هذا الإطار والمقدم من طرف البروفيسور محمد يونس، زد على ذلك فهو يدرس ويشخص علاقة استراتيجية تفاعلية تربط المقاولات الاجتماعية بمحيطها الذي تعمل فيه، وذلك باعتبارها تهدف إلى ايجاد الحلول الابتكارية التي من شأنها معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة والتهميش ونحو ذلك من الأمور التي تتقاطع وتنسجم في مجملها مع الكثير مما ترمي إليه أهداف التنمية

المستدامة -برنامج الأمم المتحدة 2030-، وعليه تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر وكذا البحث في امكانية أن يكون لمشاريعها دور ومساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن قياس مستوى الوعي بثقافة المقاولاتية لدى أفراد عينة الدراسة، والذين ينتمون لمجتمع يشكل قطاعا ثالثا مستقلا بذاته إلى جانب القطاعين العام والخاص ألا وهو قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي ، مما قد يُمكّن من معرفة قابلية مساهمة هذا القطاع في التنمية المستدامة لاسيما في ظل المتغيرات الدولية والمحلية الراهنة التي تقتضي تعبئة الموارد الداخلية وتفعيلها .

- أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة وبغرض الإجابة على إشكاليتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

1- المساهمة في إثراء الإطار النظري المتعلق بالمقاولاتية عموما والمقاولاتية الاجتماعية على وجه الخصوص، لا سيما في ظل النقص الموجود فيما يخص الدراسات العربية التي تناولت موضوع المقاولاتية الاجتماعية .

2- ابراز ومعالجة المفاهيم الحديثة المرتبطة بالتنمية المستدامة ، خصوصا أهدافها الـ 17 المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2015 ، تحت مسمى خطة التنمية المستدامة – رؤية 2030 .

3- استعراض واقع وآفاق التنمية المستدامة وكذا المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر ، بالإضافة لعرض نماذج لهذه الأخيرة محليا ودوليا مع التركيز بشكل أكثر تفصيل على تطبيقاتها في الفكر الإسلامي .

4- ابراز دور المقاولة الاجتماعية في احداث التغيير الاجتماعي المستدام، ومن ثمة المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة .

5- محاولة الوصول إلى نتائج نقدم على إثرها توصيات بخصوص بروز وانتشار مشاريع المقاولات الاجتماعية ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر .

- مبررات اختيار موضوع الدراسة :

إن ما دفعنا لاختيار هذا الموضوع للبحث فيه، أسباب ذاتية وأخرى موضوعية نلخصها فيما يلي :

*** مبررات ذاتية (شخصية) :**

– تناسب موضوع الدراسة مع تخصص الطالب، بالإضافة إلى حداثته النسبية ؛

– الرغبة الشخصية للطالب في زيادة معرفته العلمية والعملية (الميدانية) في هذا المجال المهم من مجالات المقاولاتية (ريادة الأعمال) ؛

– قناعتنا الشخصية بالأهمية الاستراتيجية التي تكتسبها المقاولات الاجتماعية ومن خلالها قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي خصوصا في ظل المستجدات الحديثة ؛

– ايماننا بضرورة الارتقاء بالعمل الاجتماعي التطوعي من العفو إلى الاحترافية ، وذلك من خلال نماذج مقاولاتية ابتكارية ذات قيمة اجتماعية واقتصادية في الوقت ذاته .

*** مبررات موضوعية :**

– يشكل البحث في موضوع المقاولاتية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة ، مجالا خصبا للباحثين خصوصا في ظل نقص الدراسات العربية التي تناولته مقارنة بنظيرتها الأجنبية .

– يجمع موضوع المقاولاتية الاجتماعية في طيات مفهومه البعدين الاجتماعي والاقتصادي، مما يستدعي تناوله بالبحث والدراسة لا سيما وأن المتغير التابع المتعلق بدراستنا هو الآخر ذو أبعاد اقتصادية واجتماعية .

– افتراضية أن تشكل مشاريع المقاولاتية الاجتماعية نموذجا ابتكاريا داعما للتنمية الشاملة والمتوازنة في الجزائر لا سيما في المناطق المهمشة والنائية.

–الاهتمام العالمي المتزايد بموضوع المقاولاتية الاجتماعية وتطبيقاته(ريادة الأعمال الاجتماعية)، خصوصا بعدما أحرز –محمد يونس– على جائزة نوبل سنة 2006 نظير مجهوداته ومشروعه الذي يدخل ضمن هذا المجال .

– حدود الدراسـة :

قمنا بإعداد هذه الدراسة ضمن الحدود التالية :

* **الحد الموضوعي**: اقتصرت هذه الدراسة على تناول موضوع المقاولاتية الاجتماعية، ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة تبعا لأهداف خطة الأمم المتحدة 2030، وذلك من منظور منظمات قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي ؛

* **الحد المكاني** : تركزت الدراسة على الجزائر تحديدا، حيث عمدنا إلى أن تشمل العينة جميع جهات الوطن نسبيا، مركزين في ذلك على شمولية الدراسة بدلا من الحجم العددي ؛

* **الحد البشري** : اقتصرت الدراسة على عينة من رواد منظمات قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي في الجزائر، والمكون أساسا من : رؤساء الجمعيات، والتعاونيات، والتعاضديات، والمنظمات غير الحكومية، والمقاولات الاجتماعية ... ، وذلك من خلال استطلاع أرائهم ميدانيا ، حيث بلغ عددهم 181 فردا ؛

***الحد الزماني** : فيما يخص الجانب النظري امتدت الدراسة منذ ظهور مفهومي متغيري الدراسة واكتسابهما الشهرة على المستوى الدولي نقصد بذلك سنوات بداية الألفية بالنسبة لمفهوم المقاولة الاجتماعية، وقمة الأرض سنة 1992 بالنسبة للتنمية المستدامة مع تركيزنا على منظور الخطة الجديدة للأمم المتحدة 2030 المتفق والمصادق عليها دوليا سنة 2015، وأما فيما يخص الجانب التطبيقي فلقد تمت عملية تصميم الإستبانة وتحكيمها، ثم جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها والانتهاء منها خلال الفترة الزمنية الممتدة من : منتصف سنة 2019 و إلى غاية : نهاية شهر أوت من سنة 2020 .

- هيكل الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول على النحو التالي: الفصل الأول والثاني خصصناهما للأدبيات النظرية الخاصة بموضوع دراستنا، من خلال جمع وإبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيري الدراسة، وهما المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة، حيث تطرقنا في المبحث الأول من الفصل الأول المتعلق بالمقاولاتية الاجتماعية، وكتمهيد لهذه الأخيرة إلى ماهية المقاولاتية عموما وذلك من خلال ثلاث ركائز أساسية لها : مفهوم المقاولاتية في حد ذاتها والإشارة إلى أهميتها بالإضافة إلى رصد الفروق والتعريفات الخاصة بالمصطلحات ذات الصلة بها، ثم مفهوم المقاول باعتباره أهم عنصر في العملية المقاولاتية من خلال التعريف به وتبيان خصائصه ووظائفه وعوامل نجاحه، والركيزة الثالثة هي المشروع المقاولاتي انطلاقا من الفكرة مرور بمخطط الأعمال وإلى غاية تجسيدها وتنفيذها في الواقع؛ وفي المبحث الثاني تناولنا موضوعنا الأساسي ألا وهو المقاولاتية الاجتماعية بدءا من إبراز مفهومها وموضوعها ومن هو المقاول الاجتماعي وما هي مميزاته ..؛ أما المبحث الثالث فقد استعرضنا فيه قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي باعتباره الوعاء التطبيقي الذي يحوي المقاولات الاجتماعية، مشيدين بالدور الذي تؤديه هذه المقاولات ضمنه، بالإضافة إلى وضع دليل استرشادي للمقاول

الاجتماعي يستطيع من خلاله تنظيم أفكاره وتصوراته بهدف تحقيق مشروعه ذو القيميتين الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد .

أما في الفصل الثاني فلقد تناولنا التنمية المستدامة تبعا لمنظور خطة الأمم المتحدة 2030، بدءا من وضع الإطار المفاهيمي لها، مكونا من ماهيتها عن طريق رصد أبرز التعريفات المتعلقة بها قديما وحديثا، وكذا عناصرها وخصائصها بالإضافة إلى أهم مستجد حديث يتعلق بها وهو أهدافها الـ 17 التي كانت محل اتفاق الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة سنة 2015، وفي المبحث الثاني تطرقنا لأبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذا السياسية وذلك تبعا لأهدافها السابقة الذكر، ثم أعقبنا ذلك وعلى نفس المنوال بالمؤشرات التي تقيس مدى التقدم في تحقيق تلك الأهداف المتفق من قبل المجتمع الدولي، فضلا عن امكانية تقييم جهود الحكومات نحو المضي قدما في سبيل تحقيق غاياتها .

وفي الفصل الثالث المعنون بواقع وآفاق المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أردنا التحدث عن متغيري الدراسة في الجزائر من خلال المعطيات الميدانية والخطط والسياسات المطبقة في هذا الشأن، حيث تناولنا في المبحث الأول واقع وتحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك باستعراض جهود الجزائر وسعيها نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة من خلال برامج الانعاش الاقتصادي ابتداءا من 2001 وإلى غاية 2019 من جهة، ومن جهة أخرى من خلال المؤشرات الدولية بما في ذلك على مستوى الوطن العربي، لاسيما فيما يتعلق بالأهداف الـ 17 لخطة الأمم المتحدة 2030، ثم بعد ذلك تطرقنا لأبرز التحديات التي تواجه الجزائر وتقتضي منها أخذها بعين الاعتبار عند وضعها للاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر سواءا اقتصاديا أو اجتماعيا أو بيئيا أو حتى مؤسسيا؛ ومن أجل الحديث عن واقع المقاولاتية الاجتماعية قمنا باستعراض وتقييم عدد من النماذج والتجارب المحلية للمقاولاتية الاجتماعية في الجزائر، بالإضافة إلى أخرى دولية بغرض الاستفادة أو المحاكاة، ومن باب أسلمة المعرفة أدرجنا مطلبا يتعلق بملامح المقاولاتية الاجتماعية في الاسلام؛ أما في المبحث الثالث فناقشنا علاقة المقاولاتية الاجتماعية بالتنمية المستدامة .

وأخيرا تم تخصيص الفصل الرابع للدراسة الميدانية حول دور المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، محاولين بذلك إسقاط الدراسة النظرية على الواقع العملي لعينة من منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي في الجزائر، والمتكونة أساسا من: الجمعيات، التعاونيات، التعاضديات، المنظمات غير الحكومية

...، كنموذج عن المؤسسات والمشاريع التي تكتسب صفة المقاولة الاجتماعية، حيث شمل هذا الفصل التعريف بمجتمع وعينة الدراسة إلى جانب الأدوات الإحصائية المستخدمة لمعالجة وتحليل النتائج، ثم عرض وتحليل وتفسير النتائج التي خلصت إليها الدراسة مع التحقق من صحة فرضياتها، وفي الأخير عرض مجموعة من النتائج والتوصيات المتعلقة بموضوع هذه الدراسة .

– صعوبات الدراسة :

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا لإنجاز هذه الدراسة فيما يلي :

– محدودية ثقافة البحث العلمي وغياب ثقافة الاستبيان لدى الكثير من أفراد العينة محل الدراسة ؛

– التحفظ اللامبرر في الإجابة على الاستبيان .

– ظروف الحجر التي حالت دون التنقل بغرض توزيع الاستبيان واسترداده ، الواقع الذي اضطرنا إلى الاستبيان الالكتروني ، حيث على الرغم من سهولة توزيعه إلا أن نسبة الاستجابة نحوه قليلة جدا .

– صعوبة الحصول على الاحصائيات المتعلقة بمتغيري الدراسة، لعدم وجود منظومة احصائية تدعم البحث العلمي.

– الدراسات السابقة :

فيما يخص الدراسات السابقة الخاصة بهذا الموضوع، فبعد البحث تبين لنا – في حدود علم واجتهاد الطالب– وحسب البوابة الوطنية للاشعار عن الأطروحات عدم وجود دراسات مشابهة له بشكل مطابق على مستوى الجزائر فيما يخص رسائل الدكتوراه، أما على المستوى الدولي فسجلنا حسب محركات البحث المتخصصة (لاسيما google scholar و research gate) قلة في الدراسات العربية التي عالجت موضوع المقاولاتية الاجتماعية، فضلا عن تلك التي تدرس علاقة هذه الأخيرة بالتنمية المستدامة، مع وجود فارق نسبي شاسع مقارنة بعدد الدراسات الأجنبية التي تناولت مفهوم المقاولاتية الاجتماعية، وعلاقته بالكثير من المتغيرات على غرار الإبداع التنظيمي، الابتكار الاجتماعي، الفعالية التنظيمية ...إلخ، وفيما يلي نقدم أبرز ما أتيح لنا من الدراسات التي شملت أهم الجوانب في هذا الموضوع على النحو التالي :

1- **محمد جابر عباس : ريادة الأعمال الاجتماعية كأحد الآليات المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية – دراسة مطبقة على رواد الأعمال الاجتماعية بمدينة أسوان،** مجلة الخدمة الاجتماعية، مصر، 2017

سعت هذه الدراسة إلى وضع تأصيل أولي لمفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية في إطار طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية وفقا للتطورات العالمية الحديثة، وكذا التعرف على دور ريادة الأعمال الاجتماعية كأحد الآليات المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية، حيث انطلق الباحث من تعريف ريادة الأعمال الاجتماعية إجرائيا بأنها الجهود الرامية إلى ايجاد نماذج جديدة لتوفير المنتجات والخدمات الاجتماعية، التي من شأنها التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية وتحفيز التحول الاجتماعي المحلي، وذلك اعتمادا على مفاهيم ريادة الأعمال مع التركيز على النواحي الاجتماعية، أما فيما يخص التنمية المستدامة فقد عرفها اجرائيا بأنها تلك التنمية التي ترتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع، بحيث تستهدف تمكين الجميع داخل المجتمع من أفراد ومؤسسات عن طريق تلبية احتياجاتهم، وكذا تسعى لاستمرارية واستدامة العلاقات الايجابية بين النظام البشري والنظم الحيوية والبيئية، ومن هذا المنطلق استدل الباحث معتمدا على المنهج الصفي في الجانب النظري عن امكانية مساهمة ريادة الأعمال الاجتماعية من خلال جهود رواد الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة على المستويين المحلي والعالمي، أما في الجانب التطبيقي اعتمد على الاستبيان كأداة لجمع بيانات دراسته والتي قام بتحليلها بواسطة مجموعة من الأساليب والمعاملات الاحصائية، وخلُص للنتائج التالية :

– مفهوم ريادة الأعمال مفهوم حديث نسبيا في مجتمع الدراسة (مدينة أسوان)، وأنه يقصد بها لدى المستجوبين العمل الاجتماعي .

– تمثل ريادة الأعمال الاجتماعية مدخلا هاما للنهوض بالمجتمعات المحلية، إلا أن اندماج المنظمات المحلية في أنشطة وبرامج ريادة الأعمال الاجتماعية ذو مستوى متوسط .

– الابتكار شرط ضروري لنجاح مشروعات ريادة الأعمال الاجتماعية، وتعد هذه الأخيرة بمثابة آلية مبتكرة لأنها تخلق العديد من الفرص المجتمعية .

- تستهدف مشروعات ريادة الأعمال الاجتماعية تحقيق التنمية المستدامة محليا، وأن الاستمرارية المالية والاستدامة البيئية للمشروعات الاجتماعية متطلبان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة .

2- أشرف السعيد أحمد محمد – دور الجامعات المصرية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال الاجتماعية لدى طلابها – دراسة تحليلية ، جامعة المنصورة، مصر ، 2019

تضمنت هذه الدراسة سعي الباحث للتعرف على دور الجامعات المصرية في تعزيز ثقافة المقاولاتية الاجتماعية لدى طلابها معتمدا في ذلك على المنهج الوصفي، حيث اختار متغير "التعليم" كأحد المداخل الأساسية التي تُجسَد الاهتمام بالمورد البشري من خلال تزويده بالمعارف والمهارات التي تمكنه من المشاركة الفاعلة في تحقيق جهود التنمية المجتمعية، ومن ثمة بناء رأس مال بشري فاعل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (رؤية 2030)، ويتحقق ذلك عن طريق انشاء مشاريع مقاولاتية تأخذ بالاعتبار الآثار الاجتماعية والابتكارات جنبا إلى جنب مع الآثار الاقتصادية، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة هو التأكيد على أهمية المقاولاتية الاجتماعية كأحد أدوات تحقيق التنمية المستدامة، وكذا الدور الجوهري للجامعات الذي تم تحديده في أربعة أبعاد هي : رؤية واستراتيجية الجامعة، أنشطة التعليم والتعلم، البيئة الجامعية، الشراكة مع المجتمع الخارجي، في ترسيخ تعليم وثقافة المقاولاتية الاجتماعية في المجتمع التي تم هي الأخرى تم تحديدها في ثلاث أبعاد: المعرفة والوعي، قيم المقاولاتية الاجتماعية، معتقدات المقاولاتية الاجتماعية؛ كما توصلت الدراسة إلى الوقوف على العديد من المعوقات لدور الجامعات في تعزيز ثقافة المقاولاتية الاجتماعية لدى طلابها وانتهت بوضع مقترح لتفعيل ذلك .

3- دينا عبد العظيم، ريادة الأعمال الاجتماعية في مصر: التحديات والآفاق، جامعة القاهرة ، مصر، 2018

ناقشت الباحثة من خلال هذه الدراسة مدى أهمية مشاريع المقاولاتية خصوصا تلك التي لها عائد اجتماعي واقتصادي في آن واحد (مشاريع المقاولاتية الاجتماعية)، وذلك باعتبارها تقدم حلولا للعديد من المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الدولة المصرية، وعلى وجه التحديد مشاكل المناطق العشوائية من فقر وبطالة وضعف للخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، كما استعرضت الدراسة أهم التحديات التي تواجه اقامة مشاريع المقاولاتية الاجتماعية في مصر كالبيروقراطية الحكومية وطبيعة النظام التعليمي بالإضافة إلى المعوقات المالية، وفي مقابل ذلك استعرضت الباحثة كذلك ثلاث مشروعات للمقاولاتية الاجتماعية كمقترحات يمكن

أن يساهم تجسيدها في ايجاد بعض الحلول للمشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المناطق العشوائية في مصر، وهي: مشروع تحويل المخلفات العضوية إلى الوقود الحيوي، ومشروع إعادة تدوير قش الأرز، وأخيرا مشروع إعادة استخدام المياه الرمادية؛ ثم اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات والمقترحات التي من شأنها توفير بيئة ملائمة للمقاولاتية الاجتماعية من جميع النواحي، وكذا تشجيع وتحفيز المقاولين الاجتماعيين على انشاء مشاريع يكون لها عائد اجتماعي واقتصادي على المجتمع ككل ، نذكر من ذلك : وجوب تطوير منظومة التخطيط الكلي وايجاد التنسيق بين كافة المشروعات التي تقام داخل الدولة والمؤسسات القائمة بها، تعديل القوانين وسن التشريعات المتعلقة بإقامة مشروعات المقاولاتية والمقاولاتية الاجتماعية، بما في ذلك التسهيلات اللازمة لذلك، توفير التمويل وتيسير سبل الحصول عليه، التركيز على متغير التعليم من أجل غرس ثقافة المقاولاتية الاجتماعية في النشء الصاعد .

4- دراسة (Sanchita Bensal & Isha Garg & Gagan Deep Sharma) – Social Entrepreneurship as a Path for Social Change and Driver of Sustainable Developement : A Systematic Review and Research Agenda، 2019

عالجت هذه الدراسة دور المقاولاتية الاجتماعية في إحداث التغيير الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي بطابعه التحليلي، حيث تم مراجعة وتحليل 173 ورقة بحثية ذات صلة بهذا المجال بغرض جمع النتائج ومناقشتها بالإضافة إلى وضع جدول أعمال للباحثين مستقبلا في هذا المجال ، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها ما يلي :

- يعتبر موضوع المقاولاتية الاجتماعية حديث نسبيا، يحتاج للمزيد من البحوث والدراسات الميدانية قصد الإحاطة بمختلف جوانبه واعطاء صورة واضحة عن مفهومه .

- الدراسة سلطت الضوء على العديد من الثغرات البحثية بالنظر للدراسات السابقة في هذا المجال ، والتي يمكن أن تكون بمثابة إشكاليات محتملة للباحثين في هذا المجال مستقبلا .

- يأخذ البعد البيئي للتنمية المستدامة اهتماما بالغا من قبل الأكاديميين وحتى الحكومات، وذلك مقارنة بالأبعاد الأخرى لا سيما البعد الاجتماعي .

- يمكن للمقاولين الاجتماعيين أن يكون لهم مساهمة فعالة في قضية التنمية المستدامة، وذلك بالنظر لمميزات منهجية العمل الخاصة بهم .

- تلعب الحكومات دورا قياديا بارزا في إزالة العوائق التي تحول دون اقامة مشاريع المقاولاتية الاجتماعية، وفي المقابل وضع التسهيلات والتحفيزات المشجعة على ذلك، لاسيما من خلال سن القوانين ووضع السياسات الملائمة، إنشاء حاضنات الأعمال الاجتماعية، دعم وتعزيز التعليم وكذا البحث في مجال المقاولاتية الاجتماعية، دعم مشاريع المقاولاتية الاجتماعية التي تحمل بوادر المساهمة في التغيير الاجتماعي والتنمية المستدامة ...

5– دراسة (David Littlewood & Diane L Holt) – How Social Entreprises Can Contribute to the Sustainable Developement Goals (SDGs) – Aconceptual Framework، 2018

هدفت هذه الدراسة وكما هو ظاهر من عنوانها إلى الإجابة على الاشكالية التالية: كيف يمكن للمؤسسات الاجتماعية أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟، وذلك ضمن إطار مفاهيمي وتبعا لتقرير منظمة الأمم المتحدة لعام 2015 فيما يتعلق بالأهداف (17) للتنمية المستدامة، وللإجابة على هذه الاشكالية تضمنت الدراسة عرض إطار مفاهيمي عن المؤسسات الإجتماعية وكذا أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحديد مجالات البحث المستقبلية بشأن ذلك، وأيضا وضع تصور مدعم بأمثلة عالمية لكيفية مساهمة المؤسسات الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأخيرا استخلاص النتائج المتوصل إليها

- المؤسسات الاجتماعية يمكن أن تكون عوامل ايجابية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

- يتعين على صانعي السياسات الاعتراف بدور المؤسسات الاجتماعية ومن خلالها القطاع الذي تنتمي إليه في إحداث التنمية ، وعدم التركيز فقط على القطاعين العام والخاص .

- مما يدل على مساهمة المفيدة والايجابية للمؤسسات الاجتماعية في أهداف التنمية المستدامة، هو ذلك الأثر المتعدد الأبعاد لأنشطتها وممارساتها على المجتمع ككل ، والتي كثيرا ما تدخل ضمن إطار السياسة العامة للدولة

- تمثل المؤسسات الاجتماعية و أهداف التنمية المستدامة موضوعا ناضجا لمزيد من البحث الأكاديمي .

6- دراسة (Asad Javed & Muhammad Yasir & Abdul Majid) – **Is Social Entrepreneurship a Panacea for Sustainable Enterprise Dévelopement?**- Journal of Commerce and Social Sciences ، Pakistan ، 2019

تمثل الغرض من هذه الدراسة التي حمل عنوانها صيغة الاستفهام حول ما إذا كانت المقاولاتية الاجتماعية تمثل السبيل الأنجع لتحقيق التنمية المستدامة للمنظمات أو المشاريع، في دراسة العلاقة بين المقاولاتية الاجتماعية من خلال أربعة أبعاد لها هي: الرسالة (المهمة) الاجتماعية، الابتكار الاجتماعي، الشبكات الاجتماعية، العوائد المالية، هذا من جهة أولى، ومن جهة ثانية التنمية المستدامة للمشاريع من خلال أبعادها الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، كما تم اختبار التأثير بين طرفي هذه العلاقة بواسطة استبيان وُجَه لمجتمع الدراسة المتمثل في فئة المقاولين الاجتماعيين وكذا العاملين بالمقاولات الاجتماعية، حيث تم جمع البيانات بواسطة الانترنت عن عينة ضمت (434) فردا في (41) بلدا، وأظهرت أبرز نتائج هذه الدراسة أن تنظيم المشاريع التي تكتسب صفة المقاولاتية الاجتماعية يؤدي إلى تنمية مستدامة للمقاولة الاجتماعية ذاتها، في إشارة إلى أن مشاريع المقاولاتية الاجتماعية تمثل في أصلها مشاريع تنموية مستدامة، وذلك باعتبارها تراعي في طريقة ادراتها وتعاملاتها الأبعاد الثلاثة المشهورة للتنمية المستدامة، فضلا عن خلقها لذلك التأثير الايجابي في المجتمع .

7- دراسة (Jane Nelson et al) – **Social Entrepreneurship in the Middle East : Toward Sustainable Dévelopement for the Next Génération**، 2010

هدفت هذه الدراسة الموسومة بعنوان "المقاولاتية الاجتماعية في الشرق الأوسط" إلى توليد المعرفة لإنشاء المشاريع الاجتماعية، ودعم أفضل الممارسات في منطقة الشرق الأوسط على المستوى المحلي والإقليمي، وكذا تعزيز الوعي والدعوة إلى امكانية دمج المشاريع الاجتماعية بين مختلف أصحاب المصلحة، وتقييم القدرة على تنظيمها بغية إرساء وتعزيز التوجه نحو المقاولاتية الاجتماعية وتطويره ، حيث أجريت هذه الدراسة على عينة عمدية مكونة من (46) فردا من رؤساء المنظمات وأصحاب الأعمال الاجتماعية الرائدة (المقاولون الاجتماعيون) من الذين شاركوا في الموائد المستديرة ذات الشأن بالمقاولاتية الاجتماعية والتي نظمت في كل من القاهرة وعمان وبيروت، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عدة أبرزها أن "مصر" تعد مطنا لأكبر عدد من أصحاب مشاريع المقاولاتية الاجتماعية في الوطن العربي،كما أشارت في الوقت ذاته إلى وجود مستوى

منخفض من المعرفة بالمصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية الاجتماعية بشكل عام، مما يستلزم ضرورة بذل المزيد من الجهد بغية بناء الوعي وتغيير المواقف تجاه المقاولاتية، وهذا نظرا لما تتميز به جميع دول الوطن العربي من بنية قوية للعمل التطوعي، عمادها أولئك الشباب الذين يشاركون في النشاط الاجتماعي والجمعيات الخيرية والتضامنية، ما يشير الى احتمال قوي لمواصلة تطوير المقاولاتية الاجتماعية، لا سيما إذا توفرت التحفيزات والتسهيلات الحكومية المشجعة على ذلك .

8- **دراسة (Craig L.Mayberry) – Social Entrepreneurs : The Role of Entrepreneurial Orientation and Leadership Style in Non-profit Organisations** ، أطروحة دكتوراه في الفلسفة بكلية الدراسات العليا جامعة كولومبيا البريطانية (فانكوفر)، 2011 :

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور التوجه الريادي وأسلوب القيادة بالنسبة لأصحاب المشاريع الاجتماعية (المقاولون الاجتماعيون) في فعالية أداء المنظمات غير الربحية، حيث تم استطلاع وتحليل اجابات 177 منظمة غير ربحية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وخلص الباحث ختاما إلى أن أسلوب القيادة التحويلية الذي يقوم في أصله على ثلاث مرتكزات أساسية (الكاريزما – التشجيع الابداعي – الاهتمام بالفرد) ، له تأثير ايجابي اتجاه تبني المنظمة (المقاولات الاجتماعية) التوجه الريادي وخلق المشاريع الاجتماعية، ذلك لأن نمط القيادة التحويلية يؤكد على بناء رؤية واضحة للمنظمة، ومن ثمَ تشجيع الأفراد المنتمين إليها على بلوغ وتحقيق تلك الرؤية، والعمل في نفس الوقت على تغيير الأنظمة القائمة لتتلاءم معها، كما أظهرت النتائج أن تبني المنظمات غير الربحية للتوجه الريادي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي لها وإلى نجاحها في إنجاز مهامها المتمثلة أساسا في إحداث التغيير الاجتماعي الايجابي والمستدام .

9- **دراسة (Amir Rahdari & Sahar Sepasi & Mohammad Moradi) – Achieving Sustainability Through Chumpeterian Social Entrepreneurship : The Role of Social Entreprises** – Jounal of Cleaner Production – 2016

سعت هذه الدراسة للإجابة على الاشكالية المتعلقة بإمكانية تحقيق الاستدامة اعتمادا على منظور "شومبيتر" الذي يرى بأن المقاولاتية عموما هي بمثابة المحرك للتنمية، وذلك من خلال التركيز على دور المقاولات الاجتماعية، حيث استعرضت الدراسة بداية العديد من المفاهيم ذات الصلة بهذه الاشكالية، كالمسؤولية الاجتماعية، المواطنة المؤسسية، المشاريع الاجتماعية، التنمية المستدامة، لتكوين نظرة معرفية أوسع

حول مجال المقاولاتية الاجتماعية وكذا لإبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الاجتماعية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 ، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن مشاريع المقاولاتية الاجتماعية تعتبر مشاريع مستدامة تعمل على تحقيق قيم مشتركة (اقتصادية، اجتماعية، بيئية) ، في آن واحد وذلك عبر مستويات مختلفة، حيث تهدف على المستوى الفردي إلى حشد الأفراد (المقاولون / الرواد الاجتماعيون) لمعالجة التحديات الاجتماعية والبيئية باستخدام الابتكار، أما على المستوى المؤسسي فتتجلى لقدرة المؤسسية للمقاولات الاجتماعية على الاستدامة في تحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي – البيئي، وأما على المستوى الكلي فتساهم المقاولات الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ووجه الاستدلال على ذلك في هذه الدراسة يتمثل في تلك التأثيرات الرئيسية الناجمة عن نشاط المقاولة الاجتماعية، حيث تتيح من خلال طبيعة أنشطتها أن توافر الأبعاد الرئيسية الثلاثة للتنمية المستدامة في انسجام وتكامل فيما بينها ، كما تشكل فضاءا يتم فيه ربط المفاهيم ذات الصلة كالمسؤولية الاجتماعية والابتكار الاجتماعي والتنمية المستدامة، وذلك بطريقة عملية مما يجعل للمقاولات الاجتماعية دور لا يمكن التغافل عنه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

10– دراسة (Christian Seelos & Johanna Mair) – Social Entrpreneurship, The Contribution of Individual Entrepreneurs to Sustainable Développement، University of Navarra ، 2004

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على دور أصحاب المشاريع (المقاولون الاجتماعيون) الذين يسعون إلى خلق قيمة اجتماعية من خلال الإبتكار ويعملون على تلبية الاحتياجات الأساسية من خلال توفير بعض السلع والخدمات بطرق واستراتيجيات ابتكارية لأولئك الذين هم في أمس الحاجة لها، وكذا قياس الأثر الإيجابي لهم في المساهمة بكفاءة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أي أهداف التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن مشاريع المقاولاتية الاجتماعية توفر منتجات وخدمات تشمل ثلاث مستويات من الاحتياجات هي :

– احتياجات الأفراد (أي الحاجات الأساسية كالغذاء والدواء وكل ما يتعلق بمتطلبات العيش الكريم ويساهم في الحد من نسبة الفقر في المجتمعات) .

– احتياجات المجتمع (تعزيز القدرات والهياكل المساعدة على تلبية احتياجات الأفراد وبناء مجتمعات مستدامة)

– احتياجات الأجيال القادمة (من خلال المساهمة ولسعي نحو بلوغ مستويات عالية من الاستثمار النظيف، وكذا العمل على توزيع الموارد داخل المجتمع بشكل عادل واستخدامها بطريقة مسؤولة وفعالة، فضلا عن المساعدة في سنَ ما يكفل تحقيق ذلك من تشريعات وتدابير تنظيمية لصالح المجتمع والأجيال القادمة) .

– التعقيب على الدراسات السابقة :

استعرضنا أعلاه عشرة دراسات سابقة ذات صلة بموضوع دراستنا الحالية، منها ثلاث دراسات عربية والأخرى الباقية دراسات أجنبية، حيث نجد فيها ما يتوافق مع دراستنا إلى حد ما أي في نقاط معينة لا سيما من حيث أن عناوين بعض الدراسات حملت نفس متغيري دراستنا، مع الإشارة إلى وجود تمايز في المحتوى والمضمون يعزى لاختلاف المكان والزمان خصوصا فيما يتعلق بمجتمع وعينة الدراسة، وكذا وجهات النظر وطريقة المعالجة التي على أساسها تم البحث والتحليل، فالدراسة (1) مثلا هي عبارة عن مقالة بحثية خصت عينة من مجتمع مكون من رواد الأعمال الاجتماعيين (المقاولون الاجتماعيون) على مستوى مدينة أسوان المصرية، وكأني بها تدرس ظاهرة أضحت معروفة وموجودة بالمستوى الذي أصبح فيه أفراد عينة الدراسة يحملون صفة المتغير المستقل الخاص بالدراسة أي صفة "المقاول الاجتماعي" أو "رائد الأعمال الاجتماعي"، ومما يؤكد ذلك هو نتائج الدراسة (7) التي خلُصت إلى أن "مصر" تعد أكبر موطن لرواد الأعمال الاجتماعيين في الوطن العربي وهو أمر ينطبق كذلك على منطقة الخليج العربي وحتى منطقة المغرب الأقصى ، وهذا بخلاف الجزائر التي ربما نجد أن المفهوم من ناحية التطبيق موجود بينما من ناحية التسمية و المصطلح لا يزال في بدايته، الأمر الذي يستدعي تكاتف الجهود من قبل كل الأطراف الفاعلة في المجتمع بما في ذلك الجامعات والمعاهد بمختلف أصنافها وذلك من أجل نشر وترسيخ ثقافة المقاولاتية الإجتماعية، وهو الدور الذي سعت الدراسة (2) للبحث فيه وإثباته، أما الدراسة (3) فجاءت من حيث العنوان ذات بعد شامل في حين اقتصرت من حيث المضمون على مشاكل المناطق العشوائية في "مصر" وامكانية القضاء عليها بواسطة مشاريع المقاولاتية الاجتماعية .

وباستثناء الدراسة (8) التي أكدت على ضرورة تبني المؤسسات الاجتماعية للتوجه الريادي مع نمط قيادة تحويلية إذا ما أرادت تحقيق الفعالية في أدائها ، جمعت باقي الدراسات (4 ،5، 6 ، 9 و10) بين المتغيرين المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وأجمعت في مجملها على امكانية أن يكون للمقاولات

الاجتماعية دور ايجابي في التنمية المستدامة وأن هذا الموضوع يحتاج مزيدا من البحوث الأكاديمية والدراسات الميدانية، ولعلَ أقرب هذه الدراسات طرحا لدراستنا هي الدراسة (5) من حيث أنها اعتمدت فيما يخص متغير التنمية المستدامة على الخطة الجديدة للأمم المتحدة لا سيما فيما يتعلق بالأهداف الـ 17 المتفق عليها دوليا، إلا أنها اكتفت بالطرح المفاهيمي دونما تفصيل أو تعزيز ذلك بالتطبيق الواقعي المعبر عنه بالبيانات والإحصائيات الميدانية؛ كما لاحظنا أن الدراسات أعلاه قد اعتمدت على أساليب بحثية مختلفة ، غير أن المنهجين الوصفي والتحليلي كانا هما الغالبين عليها، ويرجع السبب في ذلك ربما إلى تناسب هذين المنهجين مع الأهداف المسطرة لتلك الدراسات من طرف الباحثين، والرامية أساسا إلى الوصف والربط ثم تحديد نوعية الأثر وحدود العلاقة بين متغيرات دراساتهم .

إذن جاءت هذه الدراسة لتكون امتدادا للدراسات السابقة في هذا المجال ومحاولة لإضافة جديدة في الجانبين النظري والتطبيقي؛ وبناءً على ذلك فقد اختلفت الأهداف التي سعت إليها كل دراسة من الدراسات السابقة عن أهداف البحث الحالي، إما بسبب الاختلاف في الموضوعات التي تناولتها الدراسات السابقة عن موضوع الدراسة الحالية أو بسبب الاختلاف في مجتمع الدراسة، وهذا بدوره يؤدي إلى الاختلاف بنسب متفاوتة بين نتائج الدراسات السابقة ونتائج البحث الحالي.

ومما أفادت فيه الجهود البحثية السابقة بحثنا هذا يمكن إجمالها في الآتي:

- أفادت الجهود البحثية السابقة من خلال منهجياتها في رسم ملامح منهجية هذه الدراسة؛؛
- ترصين و إثراء الجانب النظري لبحثنا هذا ؛
- المساعدة على معرفة و إتقان استعمال طرق وأدوات المعالجات الإحصائية وتحليلها؛
- اعتمدت الدراسة الحالية على بعض وجهات النظر الواردة في الدراسات السابقة وخاصة عند إعداد أداة الدراسة المتمثلة في استمارة الاستبانة .

الفصل الأول :

ماهية المقاولاتية الاجتماعية والقطاع الثالث

تمهيد :

مما لا شك فيه أن التوجه المقاولاتي فكرا وممارسة أضحى من بين أهم السبل لإحداث التنمية المنشودة من قبل الدول، نظرا لما تتسم به المشاريع والمؤسسات المقاولاتية من خصائص تجعلها قادرة على المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي، وزيادة حجم الاستثمار، والابتكار، وإعادة هيكلة النسيج الاقتصادي، إذ وعلى الرغم من تحقق كل هذه المزايا تجد أن المجتمع لا يزال يعاني من المشاكل الاجتماعية ونقص في الخدمات الأساسية، وأن الأسواق تعاني فشلا (عدم اشباع) في بعض أجزائها، والدولة ليس بمقدورها لوحدها أن تواجه كل تلك التحديات الاجتماعية والانسانية الأساسية، الأمر الذي يوحي لأفراد تلك المجتمعات بضرورة الأخذ بزمام المبادرة نحو المساهمة في معالجة مشاكلهم وتحقيق مطالبهم وليكن ذلك بأسلوب إبداعي ومستدام، من خلال التشجيع على اطلاق المبادرات الفردية والجماعية بمشاركات واسعة من الأفراد وشراكات مع المهتمين من القطاعين العام والخاص، لخلق نماذج مبتكرة (مقاولات اجتماعية) في الممارسات المجتمعية .

وعليه يستعرض هذا الفصل ماهية المقاولاتية الاجتماعية عبر التقسيمات الأساسية التالية :

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للمقاولاتية (المقاولاتية، المقاول ، المشروع المقاولاتي)

المبحث الثاني : ماهية المقاولاتية الاجتماعية

المبحث الثالث : المقاولة الاجتماعية ضمن قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمقاولاتية

يشهد موضوع المقاولاتية في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا من طرف الحكومات والباحثين والمجتمع بشكل عام، ويرجع ذلك إلى قدرتها (المقاولاتية) على الرفع في مستويات الإنتاج والاستثمار، وكذا تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة أو تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية بالشكل الذي يتيح استغلال الموارد أحسن استغلال، وقد أصبح مفهوم المقاولاتية شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، كما أنه بات يعرف كمجال للبحث نظرا لأهميتها المتزايدة وتأثيراتها المتعددة الأبعاد لاسيما اقتصاديا واجتماعيا .

المطلب الأول : مفهوم المقاولاتية :

تشير معظم البحوث إلى أن أول استخدام لمصطلح المقاولاتية في الأدبيات الإقتصاية يعود إلى بداية القرن الـ 18 ، وبالضبط في الكتاب الذي أصدره المصرفي الإيرلندي Richard Cantillon والمعنون بـــــ Essai sur la nature du commerce en general ، أين ميز الكاتب بين ملاك الأراضي، المقاولين ، والعمال داخل النظام الإقتصادي، وأشار إلى أهمية المقاول في التنمية الاقتصادية، معبرا عنه بنوع من الشخصية التي تبدي استعدادا لإنشاء مشروع أو مؤسسة جديدة، مع تحملها للمسؤولية الكاملة عن النتائج غير المؤكدة، وبسبب الاهتمام أكثر آنذاك بالمؤسسات الكبيرة، فلم تحضى ظاهرة المقاولاتية باهتمام كبير إلا بعد الحرب العالمية الثانية، لتأخذ بالدراسة والتحليل من طرف باحثين ذو تخصصات ومجالات مختلفة كعلم النفس وعلم الاجتماع والعلوم الإدارية وغيرها ، نظرا للتشعب والاختلاف الكبير الذي ميز الظاهرة، وهو ما نتج عنه عدم اتفاق حول مفهوم موحد للمقاولاتية .

1- تعريف المقاولاتية :

المقاولاتية[1] (Entrpreneurship) كلمة انجليزية في أصلها مشتقة من الكلمة الفرنسية (Entrpreneur) وتعني : حاول، بدأ، بادر، خاض، وتتضمن فكرة التجديد والمغامرة[2]، أما اصطلاحا فلقد تعددت وجهات

---

1 – يرادف مصطلح المقاولاتية مصطلحا آخر ، عادة ما يستعمل في دول الشرق الأوسط والخليج العربي هو "ريادة الأعمال" ، كما يطلق على المقاول مصطلح "رائد أو ريادي"

2 – حمزة لفقير ، دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد ، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 1 ، العدد 12 ، برج بوعريريج ، الجزائر ، 2015 ، ص 119

نظر الباحثين للمقاولاتية وبذلك تباينت تعريفاتهم لها بحسب الزاوية التي قام الباحث بمعالجة الظاهرة من خلالها، حيث لم يسجل أي إجماع عالمي على مفهوم محدد للمقاولاتية[1]، ولا عجب أو ضير في ذلك، باعتبار أن فهم أي ظاهرة يتمحور أساسا حول مجموعة من التساؤلات و الفرضيات المختلفة، ومع ذلك فإن أغلب التعريفات تكاد تتفق على كونها "نشاط انساني اقتصادي بالدرجة الأولى تجتمع فيه امكانيات القدرة على المبادرة في إنشاء واستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة، وخلق فرص الإبداع والعمل وتنظيمها من أجل تحسين عمليات الانتاج وخلق قيمة مضافة[2]"، أو هي "نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار ، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الإقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي[3]"، إذ يتبين من ذلك أن المقاولاتية عبارة عن سلوك أو أسلوب حياة يشمل ويغطي العديد من الأنشطة (الابداع، الابتكار، المخاطرة، ..)، ويمكن اعتبارها عملية (process) كما جاء في العديد من التعريفات، والتي تخص إنشاء مؤسسات جديدة وبشكل أكثر تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو عملية المغامرة في البدء في عمل تجاري، وتنظيم الموارد اللازمة لذلك، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والعوائد المترتبة عن ذلك ، وهنا تجدر الإشارة بالقول أن المقاولاتية لا تتمثل فقط في قيام شخص معين بإنشاء مؤسسة جديدة أو حتى حصر نشاطها في مجال معين كما هو متداول عند عامة الناس (نشاط البناء أو التجهيز) فهذا هو المعنى الضيق للمقاولاتية، بل إنها تتسع لتتخذ أشكالا عديدة، أهمها ما جاء في أعمال كل من Verstraete et Fayolle (2005) ، والمتمثلة في : فرص الأعمال، إنشاء منظمة ، خلق القيمة ، والإبتكار[4]:

أ- فرص الأعمال :

وتعرف المقاولاتية حسب ذلك بأنها : حركية إنشاء واستغلال الفرص ، التي قد تتخذ شكل معلومات عن حالات سوقية، سلع وخدمات جديدة، أو طرق تنظيمية، يتم استغلالها وبيعها بأثمان أعلى من تكلفتها

1 - Robert Hisrich, Michael Peters and Dean , ENTREPRENEURSHIP,7th edition, McGraw-Hill Education, New York , p 06

2 – سامية ابريعم و زينب قريوة ، المقاولاتية ومشاريع الاستثمار السياحي في الصحراء وفق معايير الحوكمة الاجتماعية ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، العدد 11 ، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2017 ، ص 237

3 – محمد قوجيل ، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2016/2015 ، ص 15

4 - Thierry Verstraete et alain Fayolle, Paradigmes et l entrepreneuriat, revue de l entrepreneuriat , vol 4 , n 1, 2005 , p 34-41

الإنتاجية، وذلك من طرف فرد أو عدة أفراد يمتلكون على سبيل الحصر خاصيتين : الأولى هي امتلاكهم معارف داخلية مكملة لهذه المعلومات والتي تسمح لهم باستغلالها، والثانية أنهم يمتلكون بعض المميزات من أجل تقييمها، كامتلاك الرؤية حول استغلال تلك الفرص من خلال مشروع ما[1] .

ب– انشاء منظمة :

ومن خلال هذه المقاربة، فالمقاولاتية تعرف على أنها مجموعة المراحل التي تقود لإنشاء منظمة جديدة، أي النشاطات التي من خلالها يقوم المنشيء بجمع وتركيب موارد (مادية، بشرية، معلوماتية ..) لاستغلال الفرصة وتجسيدها على شكل مشروع مهيكل، بمعنى أن المقاولاتية ترتبط حسب هذا النموذج بمفهوم البروز المنظماتي (l émergence organisationnelle)، الذي يتعلق إجمالا بالفعل التنظيمي والإشكالات التنظيمية التي قد تتولد عن نشاطات: المشروع، الفريق، التنظيم ...، وحسب هذا المنظور فالمقاول هو قائد استراتيجي قادر على تأسيس رؤية مقاولاتية، وباستطاعته قيادة التغيير عن طريق النشاطات المقاولاتية[2]، إلا أن هذا المقاربة بوصفها السابق الذكر قد يفهم أنه يندرج ضمنها كل إنشاء لمؤسسة جديدة بما في ذلك المؤسسات النمطية، فضلا عن مراحل إنشاء المشروع المقاولاتي، وذلك على أساس أن العمليتين متماثلتان وهذا ليس بصحيح، فعلى الرغم من وجود تشابه بينهما إلا أنهما يختلفان في كون أن المشروع المقاولاتي يتسم بأنه إنشاء لمؤسسة غير نمطية، فهو يتميز بالإبداع ، وكذا ارتفاع نسبة المخاطرة فيه لأنه يأتي بالجديد، إذ في حالة قبول المنتج في السوق فإن ذلك ينجر عنه عوائد بمعدلات مرتفعة وأرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية، كما يتميز المشروع المقاولاتي عادة بالفردية، مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء، حيث يمكن هذا المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع ويجنبه المشاكل التي تنتج من جراء فصل الملكية عن الإدارة أو التسيير (نظرية الوكالة)، فليس كل من ينشئ مؤسسة هو مقاول بالضرورة والعكس غير صحيح، فالمؤسسات التقليدية النمطية هي المؤسسات التي تنشأ وتبقى على حالها بدون تطور طوال حياتها، لأن أصحابها يفتقدون للرؤية الاستراتيجية، المهارات والتسيير

1 - Eric Michael laviolette et Christophe loue , Les compétences entrepreuriales ; définition et construction d un référentiel , le 8eme congres international francophone et PME : l internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales , , Haute ecole de gestion (HEC) Fribourg , Suisse , 25 , 26 , 27 octobre 2006, p 3-4

2 - Michel Coster, Entrepreneur et entrepreneuriat, Actes de la Journée du 06 Juin 2002 , Organisées par E M Lyon, Eclly Cadres et Entrepreneuriat, Mythes et Réalités, Les Cahier de Cadres 2003, p3

المقاولاتي الضروري لنمو وتطور المؤسسة، أما المقاول فهو من يأتي بفكرة إبداعية أو يقيم عملا صغيرا ثم يحول ذلك إلى عمل كبير من خلال التفكير الاستراتيجي والابداع والابتكار المستمر، مما يجعلها مؤسسات مقاولاتية داعمة للتنمية .

ج- خلق القيمة :

ويتعلق ذلك بالثنائية (فرد/مشروع)، حيث أن الفرد هو من يقوم بخلق القيمة بواسطة مشروع يحدده ويستثمر فيه، فالمقاولاتية حسب هذا حالة تربط بصفة متلازمة شخص بمميزات معينة و مشروع أو منظمة جديدة أو قائمة في شكل مقاولة، والقيمة التي يتم خلقها تعود لأسباب تقنية،مالية، وشخصية تحصل عليها المنظمة وتمنح الرضا للمقاول و العملاء داخليين كانوا أم خارجيين، بالنسبة للمقاول مثلا يحصل على فوائد مادية مالية بالإضافة لأخرى معنوية كحصوله على استقلالية السلطة أو زيادة في إثبات لذاته بين الآخرين، وأما بالنسبة للزبائن فينتفعون ويحصلون على الرضا من خلال استهلاك السلعة أو الخدمة ، وبالنسبة للمولين فيحصلون على أرباح مالية فعلية ومستقبلية وهكذا .

ومما يأخذ على هذه المقاربة أن الخلق الفعلي للقيمة لا يكون غالبا إلا في المرحلة الأخيرة من العملية الإنتاجية أو الخدمية التي تقوم بها المنظمة المقاولاتية ويتم تقييم ذلك عن طريق معايير النشاط، الأداء والنتائج، في حين أن الفعل المقاولاتي يتسع ليشمل كل عملية تنظيمية عن طريق المبدأ الأساسي الذي جاء به Schumpeter [1]، وهو درجة الإبتكار أو القيمة الجديدة التي أنشأت عن طريق المنظمة وبدفع من الفرد[2]، واستناد لذلك نقول عن الوضع أنه مقاولاتي مادام هناك حرية في التغيير المتلازمة بين الفرد ووسائل خلق القيمة.

د- الابتكار :

نتجت هذه المقاربة بشكل أساسي من أعمال Schumpeter وما جاء به من نظرية "التدمير الخلاق"، التي تنص في مجملها على إزاحة القديم وإحلال الجديد بطريقة هادئة ومستمرة أو كما عرفها صاحبها بأنها تنفيذ مجموعة جديدة من العناصر والمنتجات التي تتحدى أنماط التنظيم والإنتاج القديمة[3]، وهي لا تعني البتة

1 - Joseph schumpeter– جوزيف شومبيتر (1883-1950)- : اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي ، كرس من خلال نظرية الشهيرة "التدمير الخلاق" لدور الابتكار في العملية المقاولاتية ، يلقب بالأب الروحي للمقاولاتية .

2 - Eric Michael et Christophe , op cit , p 3-4

3 - زكريا مطلك الدوري ، الهدم الخلاق وإمكانية اعتماده كنموذج إبداعي في المنظمات العربية ، مجلة العلوم الإقتصادية الإدارية ، المجلد 14 ، العدد 51 ، جامعة بغداد ، 2008 ، ص 67

التدمير السلبي لذلك سماه بالخلاق ، باعتباره يتجسد في عملية هدم يعقبه بناء أكثر متانة وصلابة وحداثة يتلاءم مع المستجدات محاكيا طبيعة الحياة البشرية[1]، ومن خلال ذلك يتم دفع الأنماط التقليدية للزوال من خلال الإبداع في خلق صناعات جديدة تعمل على تحسين وتطوير قدرة المنظمات لتجديد نشاطاتها وأعمالها ومناخها لا سيما الثقافة السائدة فيها مع التركيز على كل ما هو جديد وخلاق ومبتكرا[2]، كما تطرق Schumpeter للدور الجوهري للابتكار في تحقيق النمو الاقتصادي ، معتبرا هذا الأخير كتغيير ديناميكي ينتج من مجهودات المقاولين الذين يقومون بدورهم بإقامة تشكيلة جديدة من عوامل الإنتاج أي الإبتكارات .

وترتبط المقاولاتية بالابتكار حسب مفهومه الواسع، والذي قد يتجسد في كل شيء أو جزء من سلسلة القيمة، من حيث أنه يرجع إلى قدرة المقاولين على التغيير ضمن مساحة واسعة، إما بإنشاء مؤسسة مختلفة عن تلك التي نعرفها من قبل، أو بإقتراح أفكار تخص إنتاج سلع/خدمات جديدة، أو حتى اقتراح طريقة جديدة للعمل، التوزيع أو البيع، إذ تمثل المقاولاتية حسب ذلك الحلقة المفقودة بين الفكرة وتسييرها ، وأما بالنظر للمفهوم الضيق للإبتكار الذي يعرفه بأنه يرتبط حصرا بالجوانب التكنولوجية، فنجد أن القليل من المقاولين الذين يمكن ربطهم بهذا التصور الضيق[3]؛ وعلى ضوء ما سبق يمكننا صياغة التعريف التالي: "تمثل المقاولاتية السيرورة العملية التي تربط بين الفكرة وتجسيدها سواءا على مستوى المنتوج المادي (سلعة/خدمة)، أو على مستوى الطرق والمناهج المتعلقة بالعمل، فضلا عن إنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة وذلك وفق أساس إبداعي عادة ما يترتب عنه تحمل مخاطرة"، حيث ومن تعريفنا هذا نستطيع أن نميز بين شكلين للمقاولاتية، أحدهما خارجي يتمثل في النشاط الذي ينشأ ويدير منظمة جديدة من أجل استثمار فرصة إبداعية، والآخر داخلي عندما تكون المقاولاتية ضمن المنظمة القائمة وتمثل عندها مغامرة جديدة من خلال إيجاد أعمال جديدة أو إعادة التجديد الاستراتيجي فيها .

---

1 – سمر سليمان الطراونة، أكثم عبد المجيد الصرايرة ، واقع الهدم الخلاق في المنظمات العربية ، الرؤية للقياس والتطوير الاستكشافي كمدخل عملياتي ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي : عولمة الإدارة في عصر المعرفة ، جامعة الجنان ، طرابلس لبنان، 15-17 ديسمبر 2012 ، ص 6

2 - Anderson , Sloth, The process of creative destruction : from bision to measurement , department of business studies , 2004

3 – محمد قوجيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 18-19 ، بتصرف

2- مصطلحات ذات الصلة بالمقاولاتية :

2-1 النية المقاولاتية[1] :

تعرف النية بأنها "حالة ذهنية توجه انتباه الشخص وخبرته وسلوكه نحو شيء أو طريق أو تصرف معين"، فالنية تعمل على استقطاب العوامل التحفيزية التي تؤثر على السلوك، وماهي المجهودات المخططة لها للقيام بالسلوك ، وبذلك فهي تشير إلى مدى استعداد الفرد للمحاولة، أي أن قوة النية لفعل سلوك ما تزيد من احتمالية أداء الفرد لذلك السلوك، وتعتبر النية المقاولاتية تمثيل إدراكي للإجراءات التي سيتم تنفيذها من قبل الأفراد إما لإقامة مشاريع مستقلة جديدة أو لخلق قيمة جديدة داخل الشركات القائمة، ولهذا يعبر عنها على أنها الوعي والعزم المخطط الذي يؤدي للإجراءات الضرورية لإنشاء مؤسسة، كما تستخدم للتنبؤ بالسلوك المقاولاتي باعتبار أن المقاولاتية عملية مقصودة يخطط الأفراد لها إدراكيا لتنفيذ سلوكيات التعرف على الفرص، وخلق المشاريع وتطويرها، وقد طرح الباحثون في هذا الشأن عدة نماذج منها:

- نموذج الحدث المقاولاتي (EEM)
- نموذج النية المقاولاتية (EIM) 1988 ، والنموذج المعدل (EIMR) 1994
- نموذج نظرية السلوك المخطط (TPB)
- نموذج الاقتصاد- النفسي (E-PM)

2-2 الروح المقاولاتية The Entrepreneurship Spirit[2]:

هي مجموعة من المواقف العامة والايجابية اتجاه المؤسسة والمقاول، والرغبة في تجريب الأشياء الجديدة أو القيام بالأعمال بطريقة مختلفة، مما ينعكس في شكل النشاط والمبادرة للتكيف مع التغيرات، عن طريق عرض الأفكار والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة، وتقاس الروح المقاولاتية عن طريق مجموعة من **السمات المقاولاتية** التي يتمتع بها الأفراد والتي توجههم لإنشاء مؤسساتهم أهمها:

---

1 - بوسيف سيد أحمد، تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين – دراسة باستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية SEM أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص المالية والمؤسسة ، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان ، 2018/2017 ، ص 23-25

2- لفقير حمزة ، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر- دراسة حالة : مقاولي ولاية برج بوعريريج، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة امحمد بوقرة –بومرداس ، 2017/2016 ، ص 7-8

– الحاجة للانجاز Need for achievement : هي استعداد ثابت نسبيا في الشخصية يحدد مدى سعي الفرد ومثابرته في سبيل تحقيق نجاح أو بلوغ هدف، يترتب عليه درجة معينة من الإشباع .

– الثقة بالنفس Self-Confidence : هي إدراك الفرد لكفاءته ومهارته وقدرته على التعامل بفاعلية مع المواقف المختلفة .

– الإبداع Innovation: عرفه Schumpter بأنه النتيجة الناجمة عن إشاء طريقة أو أسلوب جديد في الانتاج، وكذا التغيير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه، وقد حدد خمس أشكال للإبداع هي: إنتاج منتجات جديدة استجابة لطلبات مستقبلية، الكشف عن طرائق جديدة في الانتاج لم تكن معروفة من قبل تسهم في تخفيض التكاليف، إيجاد منفذ جديد لتصريف المنتجات، اكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية، ايجاد تنظيم جديد .

– الاستقلالية وتحمل المسؤولية Independency (autonomy) and Responsibility : الاستقلالية هي الرغبة في أن تكون المتحكم في نفسك أما تحمل المسؤولية فهو القدرة على تحمل الأعباء والتكاليف دون أن يعزو النجاح أو الفشل للآخرين أو الظروف أو الحظ .

– الميل للمخاطرة Risk Taking Propensity: هو نزوع المقاول إلى اتخاذ قرارات في ظل بيئة تتسم باللايقين، وبالتالي فالنتائج لا تكون مضمونة .

– روح المبادرة Entreprise Creation : هي السيرورة التي تضم عمليات تعريف وتقييم الفرص ، ثم تطوير خطة المشروع المناسبة ، ومن ثم تحديد الموارد اللازمة لبناء وتسيير المشروع المنبثق .

– نجاح المؤسسة Entreprise Success : المفهوم العام للنجاح هو تحقيق الأهداف المسطرة، ونظرا للتداخل الكبير بين الأهداف الشخصية للمقاول وأهداف المشروع فإن هناك نوعين من المؤشرات اعتمدها الباحثون لقياس نجاح المشاريع وهي: المؤشرات الموضوعية (الكفاءة، الفعالية، مالية)، والمؤشرات الذاتية (التصور الشخصي) .

2-3 الثقافة المقاولاتية :

الثقافة عموما عبارة عن نظام مفتوح ومركب، يخضع لتأثير المحيط وبعض العوامل الخارجية، يتكون من عناصر تتفاعل فيما بينها، تشمل الجانب المعنوي (نسق متكامل من القيم والأخلاق والمعتقدات والأفكار..)، وجانب سلوكي (الممارسات العملية، العادات والتقاليد والمراسيم ..)، بالإضافة إلى امكانية ضمها لجانب مادي (يشمل المباني والأدوات المعدات..) .

والثقافة المقاولاتية هي مجموعة من المبادئ والقيم التنظيمية التي تصبغ المسار المقاولاتي من الفكرة إلى التجسيد، ومن أمثلة القيم الخاصة بالمقاول نذكر : الاستقلالية، الإبداع، المسؤولية والرغبة والأخذ بالمخاطر ..

ويلخص نموذج (J-P SABOURIN et Y.GASSE)[1] مفهوم الثقافة المقاولاتية حيث يبرز المراحل التي تقود لبروز وظهور المقاولين بين فئة المتعلمين وبالأخص الذين تابعوا تكوين في مجال المقاولاتية حيث ومن خلال تحليل ثمانية برامج تكوينية لاحظ الباحثان أنه توجد علاقة بين التوجهات المقاولاتية والامكانيات المقاولاتية ، أم عن العوامل التي تؤثر على هذا النموذج فتنقسم إلى ثلاث مجموعات :

أولا : المسبقات: وتمثل مجموع العوامل الشخصية والمحيطية التي تشجع على ظهور الاستعدادات عند الفرد، حيث لاحظ الباحثان بأن الطلبة الذين لديهم آباء يعملون لحسابهم الخاص لديهم إمكانيات مقاولاتية أكبر بالمقارنة مع الآخرين .

ثانيا : الاستعدادات: وهي مجموع الخصائص النفسية التي تظهر عند المقاول، وهي المحفزات، المواقف، الأهلية والفائدة المرجوة، والتي تتفاعل في ظل ظروف ملائمة إلى سلوك .

ثالثا: تجسيد الامكانيات والقدرات المقاولاتية في مشروع: وهذا يكون تحت تأثير الدوافع المحركة والتي تشمل العوامل الايجابية وعوامل عدم الاستمرارية (انقطاع)، فكلما زادت كثافة الدوافع المحركة فهي تشجع الأفراد أكثر على خلق المشاريع، والأفراد الذين يملكون إمكانيات وقدرات مقاولاتية أكبر فهم يحتاجون لدوافع محركة أخف . والشكل الموالي يوضح كل ذلك :

---

1 - Azzedine Tounès:" L'intention entrepreneuriales ; une recherche comparative entre des étudiants suivant des des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE", Thèse pour le Doctorat ès sciences de gestion (France : université de Rouen, 2003), Op.Cit., p.45

الشكل رقم (01) : الثقافة المقاولاتية حسب نموذج (J.B Sabourin et Y Gasse 1989)

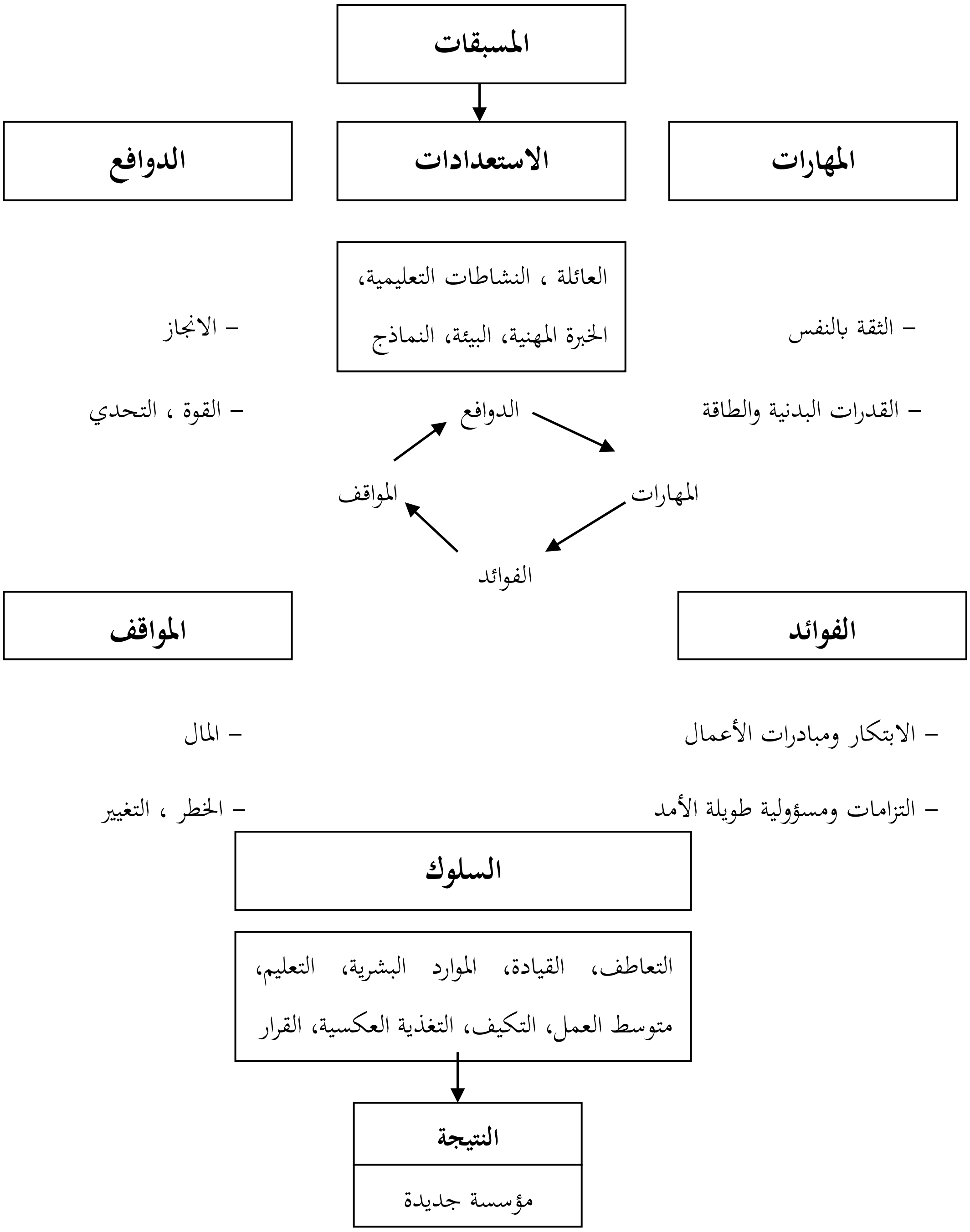

Source : Azzedine tounes, op cit , p 45

2-4 التعليم المقاولاتي:

يعود تاريخ تدريس المقاولاتية على مستوى الجامعات في العالم إلى سنة 1947 بجامعة هارفارد الأمريكية[1]، من خلال مقرر دراسي جاء كاستجابة لاحتياجات الطلاب الذين عادوا بعد أداء الخدمة العسكرية في الحرب العالمية الثانية لينضمو إلى اقتصاد يمر بمرحلة انتقالية نظرا للانهيار الذي حدث للصناعات الحربية بعد انتهاء الحرب، ويعرف التعليم المقاولاتي بأنه "تلك العملية التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة وإثارة دافعيتهم وتعزيزها، من أجل تحفيزهم وتشجيعهم على العمل المقاولاتي والنجاح فيه على نطاق واسع ومستويات عديدة"[2]، والملاحظ من هذا التعريف أنه قرن التعليم المقاولاتي بفئة الطلاب وهو شيء مطلوب، بل يجب أن يقترن بجميع مستويات والأطوار التعليمية وألا يقتصر تدريسه في فقط في كليات الاقتصاد، التجارة والتسيير، وإنما كذلك في العلوم التقنية والهندسة، الفن، الطب والعلوم البيئية والاجتماعية، نظرا لحاجات هذه التخصصات هي الأخرى للمعارف والمهارات اللازمة لإنشاء مشاريع خاصة بهم، وكذ لما أثبته العديد من الدراسات ذلك التأثير الإيجابي للتعليم والتكوين المقاولاتي على الروح المقاولاتية، لكن ما يجب التنويه إليه بخصوص هذا الشأن هو ضرورة شمول التعليم المقاولاتي حتى لغير الطلبة، باعتبار أن الاستفادة من برامج التعليم المقاولاتي لا تقتصر فقط على فئة الطلبة، بل تتسع لتشمل كل فرد يمتلك حد أدنى من المميزات التي تمكن الفرد من النجاح كمقاول، وهذا ملاحظ من الواقع المعاش حيث نجد في سوق الأعمال الحالي عدد معتبر من المقاولين وأصحاب المؤسسات ليسوا من خريجي الجامعات أو أصحاب شهادات عليا ومع ذلك مؤسساتهم قائمة ونشاطها مستمر، لكننا بالمقابل نقول أيضا أن عدد هائل من المشاريع المقاولاتية خصوصا تلك التي أنشأت في إطار عمل ما يسمى بأجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية، قد فشلت ووئدت في بداية دورة حياتها نتيجة عدة أسباب من بينها غياب الثقافة المقاولاتية عند أصحابها ومسيري هذه المشاريع، والتي تكتسب من خلال تلقي المعرفة واكتساب المهارات ذات الصلة بالتعليم المقاولاتي، كما أن الاستفادة من ذلك بالنسبة للمقاولين الناجحين من شأنه أن يوسع معارفهم ومداركهم ويصقل مواهبهم وينميها .

كما يعرف التعليم المقاولاتي حسب اليونسكو بأنه "مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام، وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية من خلال مشروع، ويهدف إلى

1 - Aziz Bouslikhhane, Enseignement de l entrepreneuriat : pour un regard paradigmatique autour du processus entrepreneurial, Thèse de doctorat en science de gestion , Université de Nancy 2, 2011 , p 129

2- الجودي محمد علي ، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014 ، ص 143

تعزيز الوعي المقاولاتي، وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة"[1]، ويوافق هذا التعريف ما أخذناه على التعريف السابق، من حيث أنه يستهدف أي فرد لديه رغبة واستعداد أي نية مقاولاتية لاقامة مشروع جديد أو تطوير آخر ، وبالتالي تزويدهم بالمعارف و المهارات اللازمة و المساعدة على تحقيق ذلك .

2-5 المهارات المقاولاتية :

تعرف المهارة عموما على أنها "المعرفة التي تتضح من خلال العمل"[2]، فهي القدرة على الأداء بطريقة معينة، فالمقاول هو من لديه فكرة عمل جيدة (إبداع) وباستطاعته تحويلها إلى واقع ملموس (إبتكار)، بمعنى يجب على الفرد وحتى يكون مقاولا ناجحا ألا يكتفي بمعرفة الفرصة وتحديدها فحسب، وإنما يسعى إلى استغلالها، وذلك ما يتطلب توفر نوعين من المهارات لديه[3]، الأولى هي مهارات الإدارة العامة للمشروع : وهي مهارات مطلوبة لتنظيم وإدارة الموارد المادية والمالية اللازمة لإدارة المشروع ك مهارات إعداد خطط العمل وصياغة الهيكل التنظيمي، والنظام المحاسبي ...، والثانية هي مهارات إدارة الأفراد وبناء شبكات العلاقات الخارجية والشراكات المتميزة (خصوصا مع الأطراف أصحاب المصالح)، أو ما يصطلح عليه برأس المال الاجتماعي، ويدخل ضمن ذلك: مهارات القيادة، التحفيز، الاتصال والتفاوض، وكله هذه المهارات يمكن تعلمها واكتسابها عن طريق التعليم والتدريب المقاولاتي .

3- أهمية المقاولاتية :

تستمد المقاولاتية أهميتها من كونها تمثل في جوهرها مسار ديناميكي يهدف لخلق الثروة والمعرفة والفرص، ويمكن إبراز هذه الأهمية من خلال الدور الذي تؤديه لا سيما اقتصاديا واجتماعيا، وكذا تأثيرها على ميكانزمات الاقتصاد الكلي والتوازنات المرتبطة به مرورا بالبيئة الاجتماعية التي لها علاقة قوية بالحالة

---

1 - اليونسكو ومنظمة العمل الدولية، نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد و العشرين: تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية، ص 21

2 - Wickham P.A , Strategic entrepreurship : Pearson Education , factors influencing entrepreneurial intention of Chinese secondary school students : an empirical study , Asia pacific education review , 17(4) , 2006 , p100

3- علي بن حكوم و عبد المجيد بدري ، المقاولاتية الاجتماعية كآلية للتنمية والتغيير الاجتماعي ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول : المجتمعات العربية من فلسفة التغيير إلى واقع التنمية – مقاربات عابرة للتخصصات في متغير التعليم –، المنستير تونس ، من 26 إلى 29 أوت 2019، ص 5

الاقتصادية، حيث خلصت العديد من الدراسات إلى إثبات المساهمة الايجابية للمقاولاتية في رفع معدلات نمو الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، عن طريق ما يلي[1]:

– رفع مستوى الانتاجية في جميع الأعمال والأنشطة : ويتحقق ذلك من خلال الكفاءة في استخدام الموارد من قبل المقاولين أنفسهم في المجتمع، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى أقل انتاجية إلى مستوى أعلى .

– خلق فرص عمل جديدة : يعمل المقاولون الذين ينتمون للقطاع الخاص في مجالات نشاط مختلفة صناعية، تجارية وخدمية وغيرها وبأحجام مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة في المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث يتيحون الفرصة لتوظيف العاملين وخلق فرص عمل حقيقية لهم .

– الاسهام في تنويع الانتاج : نظرا لتباين وتعدد إبداعات المقاولين من خلال تنوع نشاطاتهم من السلع أو المنتجات والخدمات الكاملة إلى العناصر و الخدمات أو المنتجات الوسيطية والتي تؤدي إلى إضافة قيمة جديدة للمجتمع، وقد يكون هذا الابداع في التكنولوجيا أو في الصناعة أو في الخدمات، أو في الأنشطة والوظائف المختلفة في المؤسسة مثل التسويق أو التوزيع أو الترويج أو التنظيم أو التسيير أو من خلال مدخل جديد للأعمال، أو طريقة جديدة في أداء العمل .

– زيادة القدرة على المنافسة: وذلك من خلال المعرفة الدقيقة الواعية للبيئة المحلية و البيئة الخارجية وتطوير أساليب العمل من خلالها والتفاعل معها بايجابية، كما أن المبادرات الحديثة في المقاولاتية، إطلاق مؤسسات جديدة أو إعادة بعث مؤسسات قائمة، تحفز الانتاجية وتنمي التنافسية من خلال أنها تجبر المؤسسات الأخرى على العمل بأحسن أداء وابتكار، وهذا مايستفيد منه المستهلكون من خلال تنوع الخيارات والأسعار.

– نقل التكنولوجيا: إذ يقوم المقاولون بنقل أدوات ووسائل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أو القيام بابتكارات تكنولوجية جديدة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص جديدة لهم ولغيرهم من الأفراد في المجتمع تكون مطابقة لاحتياجاتهم وفي مستوى تطلعاتهم من حيث ابتكار منتجات وخدمات جديدة، مداخل جديدة للأعمال، مصادر توريد جديدة للمواد الخام، أساليب عمل جديدة وغيرها

1 – محمد قوجيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 22-23

– التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها: أي إحداث تغييرات هامة في المؤسسات الاقتصادية القائمة، وإعادة تعريف المشاريع الاقتصادية القائمة، ويشمل ذلك تحويل هذه المشاريع والمنظمات يجعلها أكثر ابتكارا من خلال التغيير في مجال الأداء وأنظمة الموارد والمصادر، وأنظمة الحوافز والمكافآت بالاضافة إلى ثقافة المنظمة، وإعادة صياغة الاجراءات والمعايير المؤسسية فيها .

– ايجاد أسواق جديدة: ويتحقق ذلك من خلال إجراء توافقات جديدة في الموارد والكفاءة في استخدامها لدى المقاول، واستغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق .

– المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات: يعتبر التشجيع على انشاء المؤسسات خصوصا الصغيرة منها والمصغرة، حافزا مهما لتنمية روح المقاولاتية الفردية أو الجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة أخرى تم التخلي عنها لأسباب معينة، مثل الصناعات التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية ... إلخ[1]، لذلك ينبغي إطلاق العنان للمبادرات الذاتية في إقامة الأعمال الجديدة والسعي نحو تنمية المهارات المرتبطة بها .

– عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة : تعمل المقاولاتية على تحقيق التوازن الاقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية (صناعة، تجارة، خدمات، مقاولات) وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة فرص العمل والتخفيف من الفقر والبطالة وإزالة الفوارق الاقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم معين[2]، وكذا الفوارق الاجتماعية لاسيما بين الجنسين، إذ تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال المساهمة في تشغيلها خصوصا بالأشغال التي تتناسب مع فطرتها وخصوصيتها ، وكذا تشجيعها ومساعدتها على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني .

1 – محمد الهادي مباركي ، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، جامعة عمار ثليجي الأغواط ، 8 و9 أفريل 2002 ، ص 85 ، بتصرف

2 – بلال خلف السكارنه، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن ، 2008 ، ص 93

المطلب الثاني : مفهوم المقاول :

بالرغم من تعدد تعريفات المقاولاتية كما أسلفنا وعدم وجود اتفاق حول تعريف موحد لها، لكن الشيء الوحيد المتفق عليه هو ارتباطها بشكل كبير بالمقاول باعتباره أهم عنصر فيها، ولذلك من المهم جدا أن نطرح مجموعة من الأسئلة لمعرفة من هو المقاول ؟، وماهي مميزاته ودوره ؟، وهل الروح المقاولاتية لديه فطرية أم مكتسبة ؟ .

1- تعريف المقاول :

ترتكز المقاولاتية بالدرجة الأولى على الفرد باعتباره يمثل الشخصية المحورية في المؤسسة المقاولة، نظرا لكونه هو المنشئ والمالك والمسير فيها، ولقد اعتمدت أغلب الدراسات التي عالجت موضوع المقاول على جانبين أساسيين لتعريفه هما :

– **الجانب الوظيفي** : وهو الذي يعرف المقاول تبعا لأعماله وسلوكه ووظائفه، وذلك من خلال حصر ووصف وظائف المقاول التي على أساسها يتم تحديد المقاول من غيره .

– **الجانب الوصفي** : يركز هذا الجانب على صفات المقاول في حد ذاته وخصائصه .

وهما في الحقيقة جانبين متممين لبعضهما البعض يفترض توافرهما معا في شخص المقاول الناجح، أي أن الشخص الذي يتحلى بصفات وخصائص المقاول ولا يباشر وظائف وأعمال مقاولاتية لسبب ما، ك استغناءه بالتوظيف في القطاع العمومي عن اختيار المسار المقاولاتي، أو بسبب غياب الدوافع المحركة والمشجعة على الأعمال والسلوكات المقاولاتية أو لغير ذلك من الأسباب، يعد ذلك كمن يتمتع بقدرة ولا ينتفع بها أو يجد لها أثرا في سلوكه ، أي يفترض أن يؤثر توافر الخصائص النفسية والشخصية المتعلقة بالمقاولاتية في البيئة المشجعة على تنمية التوجه المقاولاتي، بما يؤثر في قرار الشخص (المقاول) صوب إنشاء مؤسسته، وعكس ذلك أيضا شخصا يقوم بأعمال مقاولاتية ويفتقر لسمات ومهارات المقاول الناجح، فهذا يمكن اعتباره مسيرا نمطيا لا يرقى لدرجة المقاول المبدع والمبتكر .

وقد تمحورت التعريفات المتعلقة بالمقاول بداية حول المفهوم الكلاسيكي التقليدي للمقاولاتية، والمتمثل في قيام شخص بإنشاء مؤسسة أو تحمل مسؤولية عمل أو مشروع ما في ظل حالة اللايقين للبيئة (عدم التأكد) وما

ينجر عنها من مخاطر (مخاطر مالية، جسدية، عائلية، نفسية)، ويرجع ذلك ربما لمقتضيات تلك المرحلة التي كان الرهان والتركيز فيها منصبين على ظاهرة البروز المنظماتي، حيث يعتبر الاقتصادي Richard Cantillon (1730) أول من وضع مفهوما للمقاول وكان حسب التصور المذكور آنفا، ثم جاء بعده مجموعة من الباحثين الذين ينتمون للمدرسة الفرنسية، نذكر منهم على سبيل المثال J.B.Say (1803-1829) الذي عرف المقاول بالفرد الذي يملك ويسير مؤسسته[1]، حيث يشترط هذا التعريف في المقاول أن يكون مالكا ومسيرا للمؤسسة في نفس الوقت، وبطبيعة الحال متحملا للمخاطر ، ويتجلى هذا بوضوح في المؤسسات الصغيرة أو المؤسسات العائلية ذات النشاط المحدود، وهذا ما يوفر على صاحب المؤسسة (المقاول) تكاليف الوكالة حسب Johnson et Meckling ، أما حسب Shumpter (1934) المقاول هو الشخص المبدع الذي يقوم بإكتشاف واستغلال الفرص بإيجاد توليفات جديدة لوسائل الإنتاج (الابتكار) ، تأخذ الأشكال التالية : إنتاج سلع أو خدمات جديدة، إدخال طرق إنتاج جديدة، فتح أسواق جديدة ،إيجاد مصادر تموين جديدة، وصف طريقة تنظيمية جديدة، كما أطلق على فئة المقاولين المبدعين وصف وكلاء التدمير الابداعي "Creative destruction" باعتبار أنهم يقومون بتعطيل وضع التوازن بالنسبة للعرض والطلب في الأسواق عن طريق طرح منتجات ابتكارية جديدة يحصدون من ورائها أرباحا كبيرة ويحتكرون الأسواق لفترة من الزمن ولو بصفة مؤقتة .

ويذكر أن الترجمة العربية لمصطلح المقاول (Entrepreneur) تغيرت ثلاث مرات منذ استعماله من طرف العرب، فترجم بداية إلى "منظم" لكونهم ركزوا على مهارته في التنظيم وفي إنشاء المؤسسة، ثم إلى "مقاول" باعتبار فئة المقاولين ظهرت في تلك الفترة الـ (70) من القرن الماضي على أنها الفئة التي لها استعدادات خاصة في إنشاء وإقامة المؤسسات، ثم أصبح في التسعينيات "رائد أو ريادي" بعدما أدرك العلماء المختصين أن الاستعدادات (مؤهلات ومهارات، قدرات ابداعية، نزعة للاستقلالية..) غير محصورة في المقاولين فقط (حسب المفهوم الضيق أو الكلاسيكي)، إنما هم جزء من عالم أشمل أقره المفهوم المعاصر للمقاولاتية، وذلك من خلال وجود أفراد يمتلكون ثقافة مقاولاتية تقودهم إلى وضع ابتكاراتهم وكفاءاتهم المقاولاتية في خدمة

1 - Drucker Peter, Les entrepreneur, traduit de l américain par Hoffman patrice , édition jean , Claude lattes, 1985, p53

مجتمعاتهم، وبدل السعي على الحصول على الربح المالي بدرجة أولى، فهم يهتمون ويعملون أكثر على تنشيط مجتمعاتهم ويساهمون في حل مشاكلها ، هؤلاء هم "المقاولون الاجتماعيون"[1] .

ومن خلال التعاريف المذكورة أعلاه وكذا المطلع عليها، نضع تعريفنا للمقاول كالتالي: "المقاول هو ذلك الشخص الذي يملك القدرة والإرادة على تحويل فكرة إبداعية إلى شيء (ابتكار) ذو قيمة، والذي قد يتخذ شكل: إنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة، أو طرح منتج جديد أو حتى طريقة عمل وتنظيم جديد"، وتقترن الفكرة الإبداعية عادة بالمخاطرة كون أنها جديدة أو غير مألوفة مما قد يلاقي تطبيقها قبولا ونجاحا من عدمه، أما القدرة فتشير إلى تلك المعارف والمهارات المكتسبة لدى الشخص من خلال التعليم والتدريب وكذا الخبرات المتراكمة والتي يحتاجها في تحقيق ذلك بما في ذلك الحصول على التمويل اللازم، بالإضافة إلى مميزات وسمات ذاتية يفترض أن تتوافر وتنمو في شخص المقاول باستمرار، وهو ما سنتطرق له في العنصر الموالي .

2- خصائص المقاول:

اجتهد العديد من المفكرين والباحثين المختصين لوضع صفات محددة للمقاول، وجاءت اجتهاداتهم لتنطوي على قدر من التباين، حيث نجد منهم من اهتم بالخصائص الفردية والمؤهلات المرتبطة بشخص المقاول (مقاربة السمات) باعتبار أن المقاولين يتميزون عن بقية الأفراد بمميزات خاصة والتي قد تستعمل كمؤشرات للتنبؤ بسلوك الأفراد نحو التوجه المقاولاتي، ومن أهم هذه السمات نذكر: الحاجة للانجاز، الحاجة للاستقلالية الذاتية، الابداع، التحمل، الثقة بالنفس، الإصرار، الشغف، القرة على الاقناع، القدرة على تحمل المسؤولية، وكذا: التركيز، البراعة، سعة الحيلة، قوة الإرادة ...، وهي كلها سمات من شأنها أن تساعد المقاول على تجسيد فكرته وتنفيذ مخطط أعماله وكذا بناء وإدارة فريق عمل .

كما نجد منهم من اهتم بالخصائص السلوكية التي تشتمل على مجموعة من المهارات التي يوظفها الفرد (المقاول) لصالح تطوير الأعمال وتعزيز انتاجيتها وتحسين ادائها بشكل متميز، وذلك من خلال امتلاكه لنوعين من المهارات التي تتجسد سلوكيا في تصرفاته ومواقفه، وهي[2]:

1 - Mory Siomy , developement des competences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de lentrepreneurship : le cas de rendezvous entrepreneuriat de la francophone,

2 - الجودي محمد علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 25

أ- مهارات تفاعلية : تمثل مجموعة المهارات من حيث بناء وتكوين علاقات إنسانية بين العاملين والإدارة والمشرفين على الأنشطة والعملية الانتاجية، والسعي لخلق بيئة عمل تفاعلية تستند إلى التقدير والاحترام والمشاركة في حل المشكلات ورعاية وتنمية الابتكارات، فضلا عن تحقيق العدالة في توزيع الأعمال وتقسيم الأنشطة وإقامة قنوات اتصال متفاعلة تضمن سير العمل بروح الفريق الواحد، وهذه المهارات توفر الأجواء لتحسين الانتاجية وتطوير العمل .

ب- مهارات تكاملية: وهي التي من شأنها أن تجعل المؤسسة أو المشروع المقاولاتي وكأنه خلية عمل متكاملة وتضمن إنسانية الأعمال والفعاليات بين الوحدات والأقسام، حيث يفترض أن يسعى المقاولون باستمرار إلى تنمية مهاراتهم التكاملية بين العاملين .

في حين نجد أعمال بحثية أخرى قامت على نقد مقاربة السمات، التي حُصر اهتمامها بالخصائص النفسية للمقاول ومدى ارتباطها باتخاذ الفرد قراره نحو التوجه المقاولاتي من جهة، وكذا خصائص المؤسسة كالنمو والنجاح من جهة أخرى، لتلقي الضوء على الخصائص الاجتماعية والثقافية للمقاولين ، بافتراض أنه لا يمكن أخذ نظرة شاملة عن حقيقة المقاولين وشخصياتهم دون دراسة وتحليل محيطهم الاجتماعي ومسارهم المهني (منظور المحيط)، وقد خلصت هذه الأعمال إلى رصد بعض الخصائص التي قد يكون لها تأثير على التوجه المقاولاتي لدى الفرد، نذكر من ذلك : المحيط العائلي والقيم المكتسبة منه، حيث أشارت العديد من الأبحاث إلى أن المقاولين غالبا ما ينتمون لعائلات فيها من سبقهم للممارسة النشاط المقاولاتي، بالإضافة لمختلف الأحداث أو المواقف التي قد يواجهها الفرد وتكون دافعة أو محفزة له نحو توجهاته المهنية ، إما أحداثا ايجابية (مثل اكتشاف أو تحديد فرص أعمال) أو سلبية (مثل فقدان عمل)، فضلا عن ذلك التأثر الذي قد يحدث نتيجة اكتساب خبرة مهنية جراء العمل كمستخدم أو مسير لدى مقاولين، أو حتى مجالستهم والأخذ من أفكارهم وتجاربهم، وفي هذا السياق ننوه لمتغير آخر له من الأهمية بمكان ويدخل ضمن تأثير الوسط الثقافي ألا وهو متغير التعليم، وما يمن أن يحدثه لدى الفرد من خصائص تتمثل في تشبعه بأفكار وقيم تبعث فيه روح المقاولاتية، حيث ينظر للتعليم المقاولاتي بشكل عام كمقاربة تربوية تهدف إلى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس من خلال تنمية المواهب والإبداعات الفردية، وبناء القيم والمهارات ذات العلاقة، ويكون ذلك من

خلال البرامج والمقررات التعليمية في الأطوار النظامية (الأساسي، الثانوي، التعليم العالي)، أو غير ذلك كالدورات التكوينية، النشاط الجمعوي، النشاط الاعلامي..[1] .

وعموما نستطيع القول بضرورة توافر مجموعة من الخصائص في شخص المقاول، منها ما هو ذاتي (نفسي) ومنها ما هو موضوعي يتجلى في السلوك وتأثيرات المحيط، غير أن هذا التوافر يعتبر نسبي يختلف من شخص لآخر ولا يشترط في ذلك بلوغ درجة المثالية، وإنما التركيز على ما يعتبر حد أدنى وأساسي، ثم السعي باستمرار للتعلم وتطوير الذات من خلال اكتساب المعارف والمهارات والخبرات التي تتيح ذلك، وقد اتفق العديد من المفكرين على مجموعة من السمات التي تعتبر أساسية في المقاول ، مع الأخذ بالاعتبار الفروق الفردية [2]:

- هادف وطموح وهذه هي القوة التي تدفعه لتجسيد أفكاره وبناء مشروعه .

- له رؤية مدعومة بالعديد من الأفكار المحددة والفريدة والجديدة في السوق، وأيضا رؤية شاملة واضحة لكيفية تحقيق الهدف حتى وإن لم تكتمل التفاصيل .

- يتسم بالمرونة والقابلية للتطوير ، وكذا الايجابية وصناعة القرار.

- تقوية النفس ودعمها بأمل كبير وعاطفة جياشة نحو تحقيق الهدف .

- وضع استراتيجية لتحويل حلمه إلى واقع ملموس وتنفيذها بالاصرار والتصميم .

- المبادرة للوصول لنجاح فكرته ، والمخاطرة محسوبة التكاليف والكيفية من حيث الوصول إلى السوق أو إنشائه ، وكيفية تلبية احتياجات العملاء

- القدرة على اقناع الآخرين للانضمام إليه ومساعدته .

وإلى جانب الخصائص النفسية والسلوكية للمقاول، نجد كذلك من قدم خصائص إدارية تمثل مجموعة المهارات التي يمتلكها أو يكتسبها المقاول والتي تضمن قدرته على اتخاذ القرارات وممارسة الأنشطة الإدارية المتعلقة بالتخطيط والتنظيم والرقابة و التحفيز ، نذكر منها مايلي :

---

1 – علي بن حكوم و عبد المجيد بدري، مرجع سبق ذكره ، ص 10

2 – راشد بن محمد الحمالي و هشام يوسف مصطفى العربي ، واقع ثقافة ريادة الأعمال بجامعة حائل وآليات تفعيلها من وجهة نظر الهيئة التدريسية، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس ، العدد 76 ، أغسطس 2016 ، ص 400

– **مهارات انسانية:** وهي تلك الخاصة بالتعامل الانساني اتجاه العاملين وتهيئة الأجواء الخاصة بتقدير واحترام الذات والكيفية التي يتم فيها استثمار الطاقات خلال بناء بيئة عمل ترتكز على الجانب السلوكي والإنساني .

– **مهارات فكرية:** من خلال امتلاك المعارف التي تمكن من تخطيط وادارة المشروع وفق رؤية استراتيجية، والقدرة على صياغة الأهداف بعقلانية ورشد .

– **مهارات تحليلية:** وتهتم بتفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية ذات التأثير على أداء المشروع في الحاضر والمستقبل .

– **مهارات فنية (تقنية):** وهي مهارات تتطلب معرفة بكيفية أداء الأعمال الفنية خاصة فيما يتعلق بتصميم المنتج، إذ عادة ما ينظر العاملين إلى المقاولين وخصوصا في بعض الأنشطة الفنية والخدمية وكأنهم المرجع الأساسي لهم .

3– وظائف المقاول وعوامل نجاحه :

إن للمقاول مكانة بالغة الأهمية في المنظومة الإقتصادية والمجتمعية، لما له من مساهمات متعددة ومتنوعة تمتد من اكتشافه واستغلاله للفرص إلى غاية المساهمة في تحقيق التنمية، ولبلوغ ذلك بنجاح يناط بالمقاول قبل وبعد انطلاق مشروعه المقاولاتي القيام بوظائف من شأنها أن تضمن لمشروعه انطلاقة قوية هادفة إلى الاستمرارية والتطور ، ومن ذلك نذكر [1]:

- ✓ الاختيار الموفق لفكرة المشروع : إذ أن المشروع في بدايته هو مجرد فكرة سيتمحور حولها النشاط مستقبلا، لذا يجب على المقاول اختيار فكرة متميزة لها من الإبداع نصيب، وذات امكانية لتطويرها إلى نشاط مقاولاتي .
- ✓ دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع: حيث يعتبر هذا بمثابة حجر الأساس الذي يبنى عليه المشروع وإحدى العوامل التي تساهم في نجاحه، وتشمل دراسة الجدوى الاقتصادية ما يلي : دراسات الجدوى : التسويقية، الفنية أو الإنتاجية، المالية والتنظيمية .

1 – بالاعتماد على : معمر قرية ، رشا بن لحبيب ، العوامل المساهمة في تحقيق الاستدامة للمشاريع الصغيرة ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي ، يومي 06 و07 ديسمبر 2017

- ✓ اعداد مخطط الأعمال: وهو أداة توضح قدرة المشروع على تقديم القيمة (تحقيق الهدف) وكيفية بلوغ ذلك مع تحديد الموارد اللازمة، بالإضافة لكونه وسيلة للاتصال والاقناع مع مختلف الأطراف أصحاب المصالح .
- ✓ جعل المشروع موضع التنفيذ: فبعدما ينتهي المقاول من جمع مختلف الموارد الضرورية لمشروعه والتي قام بتحديدها وفقا للدراسة المشار إليها أعلاه وكذا وفقا لمخطط العمل الذي أعده ، يمكنه أن ينطلق في مشروعه مع الإشارة إلى عدم الإعتماد على ذلك فقط، بل يجب مراعاة باستمرار التغيرات الحاصلة في بيئة المشروع ومحاولة التأقلم والتكيف معها أو التأثير فيها بما يتماشى ورؤية المشروع .
- ✓ الاحتفاظ بالاحتياطات المالية : وذلك وفق ما تقتضيه القواعد المحاسبية والمالية ، وذلك تحسبا لحدوث أي أزمة مستقبلا وامكانية تخطيها بنجاح .
- ✓ رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة: وهذا كإشارة لمجهودات التحسين المستمر على مستوى العمليات الإنتاجية والأنشطة الإدارية للمشروع بهدف رفع جودة المنتج أو الخدمة .
- ✓ السيطرة على النمو: ويعكس هذا قدرة المقاول على التخطيط للنمو والحفاظ على ديمومة المشروع واستمراره.
- ✓ بناء رأس مال اجتماعي : من خلال شبكة العلاقات التي ينشئها المقاول مع الأطراف أصحاب المصالح.
- ✓ المخاطرة : والمقصود بها هنا تلك المخاطرة المحسوبة التي يدخل فيها المقاول بنية التوسيع للمشروع ، وذلك لدعم المقاولة وتحقيق استدامتها إلى أبعد حد ممكن .
- ✓ التسيير الفعال للمشروع: عادة ما تتميز المشاريع المقاولاتية التي تحقق نجاحا بتنظيم غير مركزي وتشاركي، وتعرف تغيرات تنظيمية متعددة وهيكلة وظيفية وهي في اتصال مباشر ومستمر مع التكنولوجيا الجديدة، معتمدة في ذلك على التقنيات والتكنولوجيات الحديثة والاتصالات، حيث أن أغلبها لها موقع انترنت وتستعمل البريد الالكتروني في الاتصال الداخلي والخارجي، وبالتالي يجب على المقاول أن يستغل ذلك في تفعيل العناصر التالية :

- ايجاد نظم ولوائح داخلية تنظم سير العمل بالمشروع ، فضلا عن آليات إدارة متكيفة مع التطور .

- الاهتمام بالكفاءة والتدريب ورفع الكفاءة الانتاجية، وخلق روح الفريق الواحد في العمل والاهتمام بالعاملين.

- ايجاد نظام اتصال فعال وتفويض السلطة للمرؤوسين .

- تجنب الخلافات بين الشركاء وتفعيل المهارات التفاوضية .

- الإدارة الجيدة للوقت والمعرفة الممتازة بالسوق .

- القدرة على الابداع والتجديد مع المواصلة والاستمرار في ذلك .

المطلب الثالث : المشروع المقاولاتي :

يعتبر المشروع المقاولاتي الوعاء التطبيقي لظاهرة المقاولاتية وسر وجودها، ينتج عن التقاء تلك السمات الشخصية وكذا المعارف والمهارات والخبرات المكتسبة لدى الفرد (المقاول)، مع ظروف بيئية محفزة وشبكة اجتماعية مساعدة، ولأن عملية إنشاء مشروع وتنميته والمحافظة على استدامته ليس أمرا سهلا أو تتم بطريقة عفوية، إذ تستدعي دراسة جيدة تغطي مختلف الجوانب المتعلقة بفكرة المشروع وتقييم جدواها، ومن ثم اعطاء صورة واضحة ومفصلة عن العمل واحتمالات نجاحه وماقد يظهر من مشاكل واقتراح الحلول المناسبة لها مسبقا

1- فكرة المشروع :

تمثل فكرة المشروع نقطة الإنطلاق نحو النشاط المقاولاتي بمختلف مراحله ، والتفكير عموما عملية ذهنية ينظم العقل من خلالها الخبرات والمهارات ويدرس البيئة المحيطة تمهيدا لاستقراء المستقبل ووضع رؤية مستقبلية لموضوع محدد، ويتخذ التفكير أشكالا مختلفة قد يشكل إحداها مدخلا لإيجاد فكرة مشروع، نذكر منها :

- الاستقراء : ويعني الانطلاق من المعطيات الحالية والمتوفرة لتوقع ما سيحدث مستقبلا وهذا يدخل ضمن ما اصطلح عليه بعض الباحثين باليقظة المقاولاتية، حيث ومن تعريف التفكير المذكور سلفا نستنتج أن كلما زادت الخبرة كان الإستقراء أقرب للحقيقة .

- القياس : من خلال استخدام التشابه بين مشكلتين كأساس لحل المشاكل، وبالتالي قد يعطي حل المشكلة فكرة عن مشروع ما .

- التسبب : لكل سبب نتيجة و أثر، يمكن الوصول إليهما والتنبؤ بهما .

- الابداع : وهو الإتيان بفكرة جديدة أو غير مألوفة .

كما أن التفكير يمكن تعلمه، وقد جاء في أثره عدة نماذج يمكن اتباعها في ذلك، نكتفي منها بذكر ما يلي :

أ/ نموذج جاين ليدكا[1] (1998): يركز هذا النموذج على الغايات من عملية التفكير وفق إطارها الزمني، مع اقتناص الفرص والبناء على المعطيات، كل ذلك استنادا على مقاربة منظمة، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (02) : نموذج جاين ليدكا للتفكير الاستراتيجي

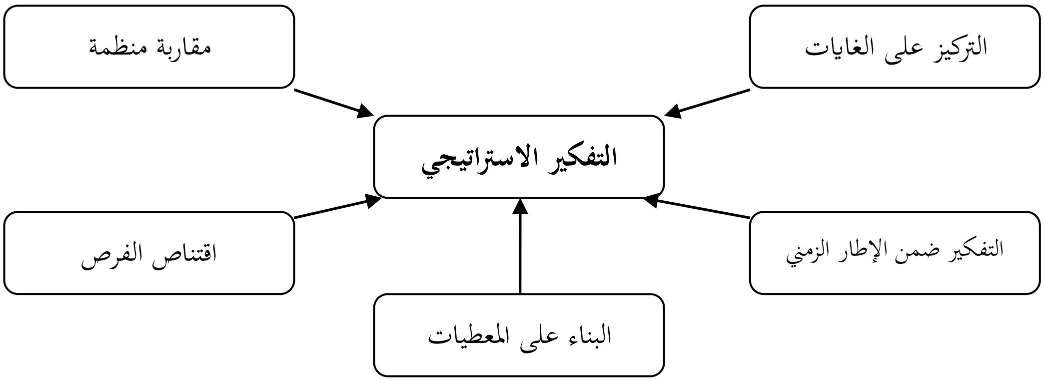

المصدر : خالد رجم ، محاضرات مقياس استراتيجية المؤسسة ، مستوى سنة ثانية مناجمنت ، معهد العلوم والتقنيات التطبيقية، جامعة ورقلة 2017/2016 ، ص 5

ب/ نموذج أوشاناسي (2005) : يتميز هذا النموذج عن سابقه بإضافة مدخلات أخرى من شأنها أن تحفز عملية التفكير كالتحلي بروح المبادرة التي تعتبر من السمات الأساسية للمقاول، وكذا مشاركة الآخرين مع توفر عنصر المرونة في استخدام الموارد، كما يوضح أن نتاج ذلك (مخرجات التفكير) يتجسد في عملية التخطيط التي توفر أنشطتها في الوقت ذاته تغذية عكسية لعملية التفكير .

1 - جاين ليدكا : أستاذة بكلية داردن لإدارة الأعمال بجامعة فيرجينيا

الشكل رقم (03) : نموذج أوشاناسي للتفكير الاستراتيجي

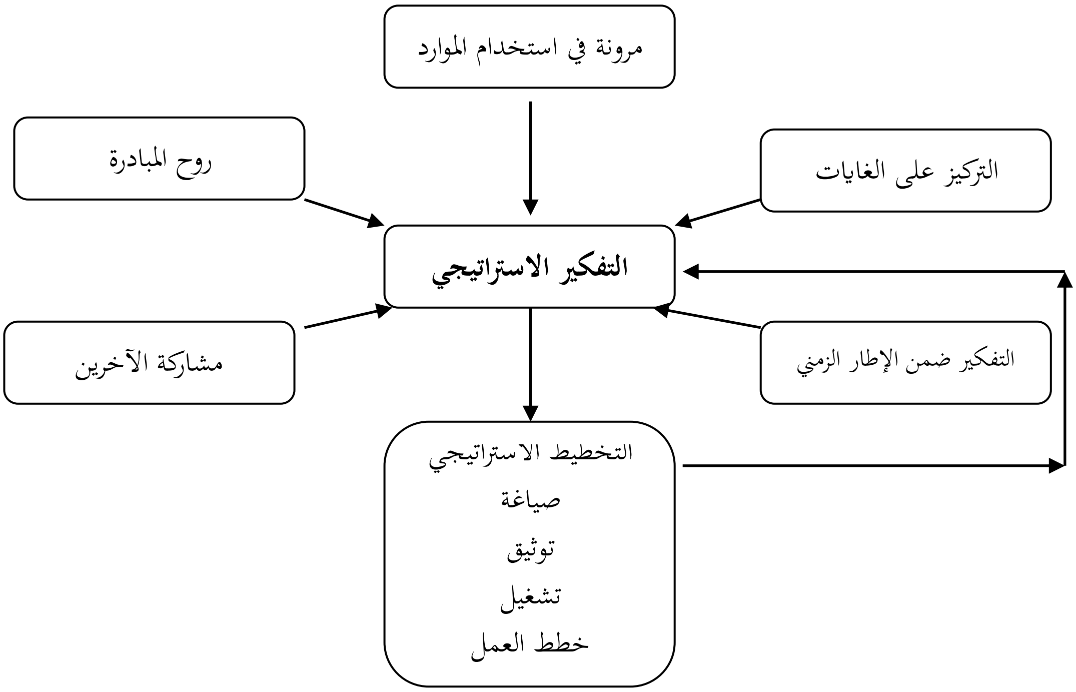

المصدر : خالد رجم ، نفس المرجع السابق

ج/ نموذج دي بونو (قبعات التفكير الست)[1]: وهو أداة تفكير فعالة تشجع التفكير المتوازي، تتكون من ست قبعات ترمز وتصف الحالات التي يمكن أن تطغى على دماغ الشخص وتؤثر في تفكيره وهي :

- القبعة البيضاء : تشير إلى التفكير بالمعلومات الحقيقية والواقعية .
- القبعة الصفراء : التفكير الذي يركز على الفوائد والمردود
- القبعة الحمراء : التفكير الذي تؤثر فيه المشاعر والأحاسيس بشكل كبير .
- القبعة السوداء : وتوصف بأنها قبعة التشاؤم أو الحذر ، لانشغالها بالسلبيات والمخاطر الممكنة وكذا المعوقات والمشاكل المتوقعة .
- القبعة الخضراء : أو القبعة الإبداعية، وهي التي تركز على تطوير الأفكار وتشجيع الإبداع ، وطرح بدائل مختلفة للتنفيذ .

1 – إدوارد دي بونو ، قبعات التفكير الست، ترجمة خليل الجيوسي ، المجمع الثقافي أبو ظبي – الإمارات ، 2001 ، ص 49-50

– القبعة الزرقاء : تنظم عمل باقي القبعات باعتبارها ذات ميول وتركيز على الخطوات العملية ، المتطلبات، الاستنتاجات المنطقية والقرارات .

وللأفكار الجديدة حول فرص الأعمال (المشاريع) مصادر عدة شكلت اهتمام الكثير من الباحثين، نذكر منها[1]:

– التغييرات البيئية سواء فيما تعلق ببيئة الأعمال أو البيئة الإقتصادية أو مختلف البيئات الأخرى سياسية أو اجتماعية أو قانونية ... إلخ .

– التباين في المعلومات، والتي قد تكون نتاجا لمعرفة جديدة، أو بسبب الاختلافات الزمانية والمكانية بين الأسواق، باعتبار أن المعارف السابقة لدى المقاول تمكنه من تحديد قيمة المعلومات الجديدة وبالتالي توافر مقترحات الأفكار لديه مقارنة بالآخرين .

– الحاجات والمشاكل : فهي مادة خام للأفكار ، والفرص المبنية على ايجاد حلول لمشاكل أو سد حاجات معينة هي أكثر الفرص اثمارا ونجاحا، ويشكل هذا المحور الرئيس لمتغير دراستنا المقاولاتية الاجتماعية ألا وهو ايجاد الحلول الابتكارية للمشاكل الاجتماعية .

– الابداع والابتكار بمختلف أشكاله، وهو من أهم المصادر حيث يمكن أن يحدث تغييرات في مختلف البيئات أو تباين في المعلومات أو إيجاد حلول لمشاكل أو سد حاجات معينة .

– المقاولون أنفسهم من خلال بحثهم المنهجي على الفرص، واستغلالهم لقدراتهم وصفاتهم التي تمكنهم من الابداع والمخاطرة، وكذا شبكة علاقاتهم الواسعة (رأس المال الاجتماعي) التي تمكنهم من رصد البيئة والوصول للمعلومة واكتشاف التغيرات التي يمكن أن تكون مصدرا للفرص، بما في ذلك فئة الزبائن أو المستهلكين من خلال الاستماع الدائم لهم والمعرفة بحاجاتهم ومشاكلهم، فالمعرفة الجيدة بالسوق ومتغيراته عامل حاسم في إيجاد أفكار مجدية، كما قد تسهم الحكومات من خلال هيئات الدعم وقواعد البيانات في توفير المعلومات التي تساعد على ايجاد الأفكار، بالإضافة لهذا فإن مراكز البحث والتطوير من خلال الدراسات التي تقوم بها أو ابتكاراتها في مختلف المجالات تعد أحد مصادر الأفكار .

1 – لفقير حمزة ، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 74

وقد ورد في شأن ايجاد واختيار وتطوير الأفكار المقاولاتية الجديدة عدة طرق ، نذكر منها :

- ✓ حلقات النقاش (مجموعات التقارب) : وتتم مناقشة الأفكار من خلالها بين عدد من الأفراد بكل حرية وانفتاح ، بهدف الوصول الى القرارات التي تتعلق بالمنتجات والخدمات الجديدة ، أو المفاهيم الجديدة من خلال تحليل النتائج باستخدام الأساليب والطرق الكمية وغير الكمية .
- ✓ العصف الذهني (Brainstorming) : يساعد على تقديم الأفكار الجديدة في صورة جماعية، للوصول إلى حلول جديدة أو أنماط جديدة من المنتجات أو الخدمات ، ويتم ذلك من خلال جلسة مفتوحة يشارك فيها مجموعة من الافراد في طرح الأفكار بكل حرية وتجرد .
- ✓ أسلوب تحليل المشاكل : يعتبر من الأساليب الناجحة للحصول على الأفكار والحلول الجديدة من خلال التركيز على المشاكل القائمة، خاصة عندما تحلل المشاكل التي تتعلق بمنتج أو خدمة معروفين مما يسهل محاولة الوصول إلى الأفكار الجديدة .
- ✓ أسلوب الحل الإبداعي للمشاكل: يركز على تطوير المعايير المعتمدة من أجل الوصول إلى الأفكار الجدية، إذ أن الإبداع والابتكار يعتبران من أهم صفات المقاول الناجح[1] .

وباقتران الفكرة (ابداع) مع امكانية استغلالها وتجسيدها بهدف خلق قيمة معينة نصبح أمام فرصة (ابتكار)، أي أن الفكرة المجردة عبارة عن مصطلح عام ونظري غير ملموس ، بينما تمتاز الفرصة بكونها ملموسة وممكنة التحقيق في أرض الواقع[2]، فالفرصة تستند أساسا للتفكير سواءا في اكتشافها أو صناعتها وليست كل الأفكار بالضرورة فرصا متاحة ومجدية ومناسبة للجميع، أي وحتى تتناسب الفكرة مع الفرصة في شكل مشروع قابل للتنفيذ فإنها تتطلب دراسة وتقييم من كافة الجوانب، خصوصا إذا تعلق الأمر بالمفهوم الضيق للمقاولاتية وهو إنشاء مؤسسة جديدة، بحيث يمكن من خلال ذلك رصد مدى قدرة المشروع على النجاح في تحقيق أهدافه ويكون هذا في شكل ما اصطلح عليه بـ "مخطط الأعمال" والذي سنتطرق إليه في العنصر الموالي .

أما المشروع فلقد تعددت هو الآخر تعاريفه بتعدد واختلاف وجهات النظر، إلا أننا نستطيع القول بأن المشروع في أبسط معانيه عبارة عن تنفيذ مجموعة من الأنشطة المنظمة والمتناسقة الرامية لتحقيق هدف معين باستخدام موارد محددة في فترة زمنية معينة، كما يعرف المشروع على أنه: ائتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية

---

1 – فايز النجار و عبد الستار محمد العلي ، "الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة" ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2006 ، ص 17-18

2- Vapo Magloire Nguessan, L entrepreneuriat et la recherche d opportunité le processus de développement d une idée d affaires , mémoire de magistère , QUEBEC , 2006 , p21

وبيئية لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة لمجموعة من الموارد الاقتصادية الى اشكال ملائمة لاحتياجات الأطراف ذات المصالح في المشروع[1]، ويعرف أيضا بأنه: مجموعة من الأعمال المترابطة التي يتم تنفيذها بطريقة منظمة، له نقطة بداية ونقطة نهاية محددتان بوضوح، وذلك لتحقيق النتائج المحددة والمطلوبة لتحقيق أهداف المشروع بكفاءة وفعالية [2].

وتمتاز المشاريع المقاولاتية بكونها حاضنة للأفكار والمهارات والإبداعات اجديدة، وبقدرتها على التكيف واستغلال المدخرات البسيطة، فضلا عن اعتبارها مصدرا مهم لخلق الثروة وفرص العمل الجديدة وإحداث التنويع الاقتصادي، كما أن أهدافها في الغالب متعددة الأبعاد يمكن تصنيفها ضمن مجموعات هي[3]:

أ/مجموعة من الأهداف السياسية :

- ايجاد قاعدة اقتصادية تعمق الاستقلال الوطني اقتصاديا .
- زيادة القدرات الأمنية ، كالأمن الغذائي .
- تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة .
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة .

ب/ مجموعة من الأهداف الاقتصادية :

- تعظيم الربح و زيادة الانتاج السلعي والخدمي .
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الانتاج .
- رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية الوطنية (وخاصة تلك التي لم تمتد اليها ايدي الاستخدام).
- زيادة قدرة المشروعات على الاستخدام الاكفأ لعوامل الانتاج .
- زيادة قدرة جهاز الانتاج الوطني على اتاحة مزيد من السلع والخدمات .
- تعميق التصنيع المحلي للخامات المحلية والسلع الوسيطية المنتجة محليا لزيادة قيمتها المضافة .
- تحقيق قدر مناسب من علاقات التشابك والترابط والاعتمادية المتبادلة .

1 – نبيل عبد السلام شاكر، إعداد دراسة الجدوى وتقييم المشروعات ، ط2 ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة، مصر ، 1998، ص 14

2 – عثمان فريد رشدي ، الريادة والعمل التطوعي ، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، 2012 ، ص 53

3 – محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري ، عمان الأردن ، 2010 ، ص20-23

- توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية.

ج/ مجموعة من الأهداف الاجتماعية :

- القضاء على كافة أشكال البطالة
- تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد (بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على كافة السلوكيات الضارة المدمرة للفرد والمجتمع)
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة (استخدام المشروع المقاولاتي كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض أقاليم الدولة لا سيما الجنوب والمناطق الحدودية أو النائية ورفع معدل التحضر فيها) .
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي (بالاقلال من حالات القلق الاجتماعي عن طريق توفير احتياجات أفراد المجتمع) .
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة .
- اذكاء روح التعاون (بين المتعاملين في المشروع والمؤسسات وبقية أفراد المجتمع) .

د/ مجموعة من الأهداف التكنولوجية :

- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي بتقديم النموذج الأمثل الذي يقتدى به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة .
- تطوير التكنولوجيا وأساليب الانتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة و الأفراد .
- تطويع واستيعاب التكنولوجيا المستوردة لتصبح مناسبة للظروف المحلية .
- توفير الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة .

2- مخطط الأعمال (Business Plan) :

يشكل مخطط الأعمال مرحلة مهمة ضمن سيرورة إنشاء المشروع المقاولاتي، باعتباره وثيقة عمل تعطي صورة واضحة عن مختلف الجوانب المتعلقة به، وكذا وسيلة اتصال اتجاه الأطراف ذات العلاقة وأصحاب المصالح، يقوم صاحب المشروع (المقاول) باعداده بهدف معرفة كيفية تنفيذ المشروع ، وهذا بافتراض أنه قد تجاوز مرحلة التفكير بالمشروع وتوصل إلى فكرته، وكذا مرحلة دراسة جدوى (Feasibility Study) التي تساعد المقاول على التحقق من جدوى البدء في هذه المغامرة (المشروع) أو لا؟، أو بدلا عن ذلك صياغة نموذج الأعمال (Business Model) على أساس أنه يشتمل على دراسة جدوى كل عناصر المشروع ويوضح

زيادة عن ذلك آليات خلق القيمة، ويبقى كيف سينفذ نموذج العمل بالإضافة لتفاصيل أكثر عن فريق العمل، مراحل انجاز المشروع والتوقعات المالية المستقبلية للمشروع وغيرها ، وذلك ما يتضمنه مخطط الأعمال .

1-2 تعريفه : هناك العديد من التعاريف له ، سنكتفي بعرض بعضها :

- مخطط الأعمال: هو وثيقة تصف العمل وتستخدم لفحص جدوى فكرة العمل، والحصول على رأس المال وكذلك تستخدم كخارطة طريق للعمليات المستقبلية[1]، ويتبين من هذا التعريف أن لمخطط الأعمال وظيفتين أساسيتين: الأولى داخلية من خلال المخططات التفصيلية لكل وظائف المشروع والتي تساعد المقاول على بناء مشروعه وتشغيله، وبالتالي أداة للتسيير الداخلي والقيادة الاستراتيجية للمشروع ، والثانية خارجية باعتباره أداة اتصال واقناع بين المقاول ومختلف الأطراف ذات العلاقة (شركاء، موردون، دائنون، زبائن ..)، يساعد على توضيح فرص نجاح المشروع قصد الحصول على الموارد الخارجية لاسيما المالية منها،والشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل رقم (04) : الوظيفة الأساسية لمخطط الأعمال

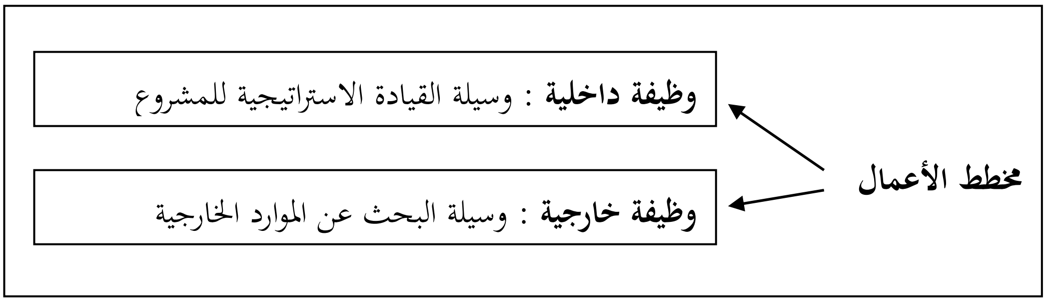

Source : Michel Coster , Entrepreneuriat , Pearson éducation , paris , France , 2009 , p 134

- مخطط الأعمال هو استراتيجية البحث والتنفيذ، لتحديد الموارد وتحقيق الأهداف المخططة مع الأخذ بعين الاعتبار السياق والظروف الخارجية والاحتياجات من الموارد وادارتها

- هو وثيقة شاملة ومتكاملة تعطي صورة واضحة حول المشروع والأفراد ومختلف الاستراتيجيات ، كما تتضمن عناصر تقديرية مرتبطة بالزمن والتمويل ويحدد العوامل الأساسية للنجاح وعوامل الخطر، كما أنه يوضح لمالكي الموارد القيمة التي يمكنهم الحصول عليها[2]، ويتضح من خلال التعريفين الأخيرين أن مخطط الأعمال يمثل أداة للتنبؤ بالشكل الذي سيكون عليه المشروع في المستقبل وبما سيحققه في حدود مجموعة من البيانات والأساليب

1 – طاهر محسن الغالبي ، "إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009 ، ص 210

2 – براهيمي نوال، السيرورة المقاولاتية : من توليد الأفكار إلى مخطط الأعمال ، الأيام العلمية الدولية الثالثة حول المقاولاتية، فرص وحدود مخطط الأعمال : الفكرة الإعداد والتنفيذ ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، أيام 19/18/17 أفريل 2012 ، ص 08

التي تتبع في إعداده استنادا إلى تحليل بيئة المشروع، حيث نجد فيه دراسة تسويقية، فنية (انتاجية)، مالية وتنظيمية، يتم من خلالها تحديد الأهداف المراد تحقيقها بدقها مع ربطها بآجال زمنية محددة .

- يعرف أيضا بأنه: وثيقة مكتوبة بشكل ملخص ودقيق، يتم من خلالها عرض مخطط تطور المؤسسة بطريقة عقلانية ومقنعة، سواء كانت المؤسسة خلال مرحلة الإنشاء أوغير ذلك، فهو يصف المشروع من صيغته الأولية حتى تجسيده[1]، وهذا ما يدل على أن لمخطط الأعمال خصائص يستوجب مراعاتها سنأتي على ذكرها لاحقا، كما أن له حالات استعمال عديدة منها : إنشاء مؤسسة جديدة، اطلاق عمل ابداعي بحاجة للتمويل، اكتساب سوق جديدة، ابرام اتفاقية تعاون صناعية أو تجارية، البحث عن شركاء، طلب قرض أو تمويل للمشروع .

- يتم في مخطط الأعمال تحديد أو توضيح جوانب متعلقة بالمشروع من الجانب التسويقي والمالي و الإنتاجي وكذا الموارد البشرية، كما تسعى الخطة الى الاجابة على الأسئلة التالية[2]:

- أين نحن الآن ؟، كإشارة لتشخيص الوضع من حولنا (البيئة الخارجية والداخلية)
- أين سنذهب ؟، أي الأهداف المراد بلوغها والتي يفترض أن تكون كمية ، واضحة ودقيقة
- كيف سنصل الى نقطة ما ؟، بمعنى الطريقة والإجراءات المتبعة لانجاز المشروع وعمله وبلوغ رؤيته المستقبلية، بالإضافة لتحديد: نوعية وحجم الموارد بأنواعها (مادية، بشرية، مالية)، ويكون ذلك وفق مراحل واطار زمني محدد .

وعليه يمكن القول أن مخطط الأعمال هو الشكل الكتابي للمشروع الذي يعكس رسالته[3] ويحدد أهدافه والموارد اللازمة لتحقيقها وكذا الطرق المتبعة لبلوغها، ويكون ذلك استنادا على تحليل للبيئة ودراسات تفصيلية للجوانب الاساسية المتعلقة بالنشاط (التسويق، الانتاج ، المالية والجانب التنظيمي) .

---

1 - Sammut S , Messeghem K, L entrepreneuriat , edition EMS, Paris , 2011 , p 179

2- بلال خلف السكارنة ، مرجع سبق ذكره ، ص 111

3 - الرسالة : جملة مقتضبة عادة ما تتضمن الإجابة على الأسئلة التالية : ماذا؟ (تحديد الخدمة) - من؟ (تحديد المستهدفين) - كيف؟ (مسار الخدمة)- لماذا؟ (الأسباب الرئيسية لقيام المشروع)

2-2 أهميته وخصائصه :

يعتبر التخطيط الجيد لأي عمل من بين أنجع السبل المساعدة على تحقيق غايته والفائدة منه، وبه يتحقق الانتقال من الفكرة المجردة إلى الخطة التي تدرس جدواها وتوضح الأنشطة والعمليات المستقبلية كتمهيد لمرحلة الانطلاق والتنفيذ الفعلي لفكرة المشروع، كما يتيح مخطط الأعمال للمقاول المعلومات التي يحتاجها هو أو غيره من الأطراف أصحاب المصالح، والتي من شأنها مساعدتهم على تقييم فرص النجاح واتخاذ القرارات، لاسيما إذا تعلق الأمر بإعطاء قرض أو المشاركة في عملية الاستثمار أو تقييم المخاطر ومحاولة تجاوزها أو التقليل منها قبل الوقوع فيها، وحتى بعد بداية النشاط يساعد في إجراء عملية تقييم الأداء والنتائج المحققة تبعا للأهداف المحددة والمدونة فيه، بالإضافة لذلك فإن لمخطط الأعمال أهمية أخرى بوصفه كأداة تحليل واتخاذ قرارات صائبة، يسمح بامتلاك رؤية واضحة عن بيئة المشروع الداخلية والخارجية بالشكل الذي يقدر نقاط القوة ونقاط الضعف، وكذا الفرص والمخاطر المرتبطة بالمشروع، وبالتالي المساعدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وصياغة الأهداف والقيام بالإجراءات والخطوات اللازمة لتحقيقها، ومن خلال هذا كله تتجلى تلك الأهمية البالغة لمخطط الأعمال في المشاريع المقاولاتية .

ولبلوغ الغاية من هذه الأهمية ، فإنه يتوجب على المقاول عند اعداده لمخطط الأعمال أن يراعي في ذلك الشروط والخصائص التي تجعل منه خطة عمل ناجحة على المستوى الداخلي والخارجي بالنسبة للمشروع، ومن تلك الخصائص ما يلي[1]:

1- الايجاز والتلخيص : يسمح الايجاز والتلخيص بعرض الأمور الأساسية ويجنب الخوض في عرض القضايا الفرعية بالرغم من أهميتها المفترضة بالنسبة للمشروع ، فتميز مخطط الأعمال بصفة الايجاز على عرض الأمور المهمة والمسارات الرئيسية للمشروع إشارة إيجابية للأطراف الموجه إليهم تجنبهم الملل وتعكس لديهم قدرة المؤسسين على التحكم في هيكلية المشروع .

1- لطرش الطاهر ، مخطط الأعمال – عناصره الأساسية وحدود أهميته في مسار انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الثالثة حول المقاولاتية فرص وحدود مخطط الأعمال، الفكرة الاعداد و التنفيذ ، جامعة بسكرة ، أيام 19/18/17 أفريل 2012، ص 5 ، بتصرف

2- الصياغة المناسبة للمرسل إليهم : تتعدد المقاصد من استعمال مخطط الأعمال حسب الأطراف التي لها علاقة بالمشروع، لذا يتوجب على المقاول توظيفه بشكل أكبر في تحقيق مقصد معين تبعا للجهة المرسل إليها، وذلك من خلال صياغته بالشكل الذي يتناسب مع تلك الجهة .

3- الوضوح والدقة وسهولة الفهم : من خلال استعمال المفردات البسيطة والواضحة للمعنى وكذا القادرة على التعبير عن الفكرة بشكل دقيق من خلال التركيز على جوهر المشروع والأهداف الرئيسية، كما يمكن كذلك تحقيق الوضوح وسهولة الفهم باستعمال مختلف طرق العرض التي بإمكانها تقديم صورة واضحة للمتلقي بالشكل الذي لا يشترط تخصص أو مستوى معين لديه .

4- الواقعية : تمثل الواقعية جانبا مهما بالنسبة لمخطط الأعمال الجيد، تقتضي الاعتماد على معطيات موجودة في الواقع وتجنب الخيال الزائد، خصوصا فيما يتعلق بتحديد الأهداف والوسائل المسخرة لتحقيقها[1]، إذ لا معنى للتعبير عن الطموحات الكبيرة التي لا توجد لها مبررات عملية في الواقع تؤيد تحقيقها ، ولذلك على المقاول أن يحدد أهداف واضحة من تأسيس مشروعه، يجب أن تكون واقعية يمكن تحقيقها وانجازها في فترة زمنية محددة ويمكن قياسها أيضا .

5- المصداقية : حيث تقتضي المصداقية جمع واستعمال معطيات ذات مصادر معروفة و موثوقة ، لما لذلك من أهمية بالغة بالنسبة للأطراف المعنية بالمشروع لا سيما من أجل تحديد الخيارات الحاسمة و كذا التقدير الصحيح للمخاطر المحتملة .

6- الهيكلة الجيدة: يتعين أن يكون المخطط معروضا بشكل متسلسل ومنطقي وفق هيكلة جيدة على مستوى تبويب عناصره كالتمييز بين مكوناته إلى عناصر رئيسية وأخرى فرعية بالشكل الذي يخدم العرض والتحليل .

7- التجانس في العرض والتحليل: يعتبر التجانس في عرض البيانات وتحليلها من العناصر الهامة المميزة لمخطط الأعمال، باعتباره يعكس وضوح الرؤية لدى صاحب المشروع وعدم وجود تناقض أو تضارب في أفكاره، ويقتضي التجانس أن تكون المعطيات المستعملة في مخطط الأعمال منسجمة فيما بينها بشكل يتيح

1 - Thierry verstraete et Bertrand saporta , création d entreprise et entrepreneuriat , les édition de l ADREG , janvier 2006 , p 380

التحقق من مدى التوافق بين الوسائل المستعملة والخطوات المرغوب في تنفيذها[1] أو النتائج المراد تحقيقها، ويتعين التذكير أن نتيجة التقييم الذي يلقاه مخطط الأعمال من طرف الأطراف ذات الصلة به تتوقف بدرجة كبيرة على جودة انسجامه .

2-3 مراحل إعداد مخطط الأعمال :

إن النجاح في تطوير وتحسين الأعمال القائمة أو إنشاء مشروع من فكرة جديدة يفرض على صاحب المشروع (المقاول) أن يكون مخططه مرشدا واضحا لما سيكون عليه العمل في المستقبل من جهة، ومن جهة أخرى مقنعا لهيئات الدعم وأصحاب التمويل، وبالرغم من عدم وجود نموذج محدد يمكن اعتماده في كل الحالات، بحيث يختلف محتوى المخطط وشكله وحجمه من مشروع إلى آخر إلا أننا نجد أن كل المخططات في الغالب تشترك عند اعدادها في إتباع الخطوات التالية [2]:

أ/ تحديد الزبائن المستهدفين : وذلك بتوفير أهم المعلومات والبيانات الخاصة بهم من خلال الإجابة على الأسئلة التالية : هل هم مؤسسات أم أفراد مستهلكين أو من الصنفين، فإن كانوا مؤسسات فما هو مجال نشاطهم ، أماكن تواجدهم ...، وإن كانوا أفرادا مستهلكون فما خصوصياتهم من حيث : العمر – الجنس – مستوى الدخل – المستوى التعليمي والثقافي – الحالة الاجتماعية ...، وتعد هذه الخطوة جد مهمة ذلك لأنه لا يمكن أن تكون هناك مؤسسة محتملة بدون زبائن .

ب/ التعرف على المنافسين: تعتبر كل مؤسسة منافسة إذا ما كانت تقدم نفس المنتج أو منتجا بديلا له ، فمعرفة المنافس تعد ضرورية لتقدير وتحديد التموقع الخاص بمشروعك .

ج/ ضبط قائمة الموردين: وتتضمن هذه القائمة معلومات المورد والتوريدات التي يوفرها وصيغ التسديد التي يعتمدها حتى يتسنى لصاحب المشروع (المقاول) المفاضلة بينهم .

د/ دراسة السوق واعداد خطة التسويق: دراسة السوق ببساطة هي عبارة عن عملية جمع ، تحليل وتفسير المعلومات حول السوق والاستفادة منها خصوصا فيما يتعلق بخصائص الزبون وحاجاته ورغباته وطريقة تفكيره، وذلك بهدف التحقق من وجود طلب على منتجاتك وكذلك لتقدير حجم أعمالك وحصتك من

1 – طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره ، ص 215

2- علي فلاح الزعبي ، الأسس والأصول العلمية في ريادة أعمال المنظمات الصغيرة والمتوسطة، دار الكتاب الجامعي ، دولة الامارات العربية المتحدة- الجمهورية اللبنانية ، 2018 ، ص 204- 207 ، بتصرف

السوق، ومن ثمة ضبط خطة التسويق من خلال اتخاذ قرارات رشيدة بخصوص مواصفات منتجاتك سلعا كانت أم خدمات ، وثمن بيعها ومكان تركيز نشاطك ، وطريقة الترويج والتوزيع التي ستعتمدها .

ه/ اعداد الموازنة التقديرية : تتطلب هذه الخطوة ترجمة جميع العناصر المجتمعة وكذا الأهداف المخطط لها إلى مصطلحات كمية ومالية كتنبؤ لما سيحدث في المستقبل، ويكون ذلك في شكل إيرادات وتكاليف تعبر عن المركز المالي المتوقع للمشروع، وتهدف هذه العملية إلى التحقق من قدرة المؤسسة على البقاء على المدى المتوسط وكذلك إلى طمأنة الهياكل المقرضة بخصوص الزامية استرجاع أموالها، وتحتوي تقديرات الموازنة وجوبا على :

- موازنة الخزينة ، الأموال الضرورية لتسديد كل المصاريف .

- توزيع المبيعات والمشتريات لمدة 30 أو 60 يوما .

- بيان الربح و الخسائر، عن طريق طرح كل المصاريف من إجمالي حجم المبيعات .

ه/ ايجاد التمويل والدعم: يعتبر تمويل المشروع أحد الشروط الهامة لانطلاق واستمرارية المشروع ، حيث يجب البحث عن مصادر تمويل لسد الاحتياج من المال بعد جرد للاحتياجات والموارد المالية المتاحة، وللتمويل مصادر وصيغ متعددة منها[1]: البحث الذاتي عن مساهمين (التمويل عن طريق رأس المال المخاطر[2])، الاستفادة من نظام حاضنات الأعمال بصناديقه وهيئاته الداعمة، التمويل عن طريق البنوك الاسلامية، التمويل عن طريق البنوك التجارية .

و/ اختيار الهيكلة (الشكل) القانونية للمشروع: كيفما كانت أهمية وطبيعة الأنشطة، يجب اختيار و تحديد طبيعة الإطار القانوني الذي ستمارس ضمنه تلك الأنشطة، والتي يفترض أن تكون متوافقة ومتطلبات المشروع إذا ما ارتبط ذلك بإنشاء مؤسسة جديدة بين شخص طبيعي (فردي) أو شخص معنوي (شركة)، هذا الاختيار يجب أن يدرس بدقة وموضوعية لما له من انعكاسات قد تكون إيجابية على مستوى الذمة المالية وعلى مستوى الأداء المؤسساتي في حال حسن الإختيار أو سلبية في حال العكس ، ويدخل في هذا السياق

1 – عبد المؤمن بن علي و رحيمة بوصبيع صالح، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 06 و07 ديسمبر 2017 ، ص 2-5

2– تقوم فكرة هذا التمويل على قيام طرف رأس المال المخاطر بالمساهمة بنسبة معينة من قيمة الاستثمار دون لجوء صاحب المشروع (المقاول) إلى القروض البنكية أو مصادر أخرى ، على أن يتشارك الطرفان في الأرباح والخسائر .

كذلك مختلف التسجيلات القانونية الأخرى لدى الإدارات والهيئات المؤطرة والمنظمة للعمل التجاري والاقتصادي على العموم .

ز/ تحليل وإدارة المخاطر والتخفيف من حدتها : غالبا ما تكون قدرة المشاريع المقاولاتية على تجاوز المخاطر في بدايتها أي عند الإنشاء ضعيفة، الأمر الذي يستوجب التعرف على تلك المخاطر قبل بداية النشاط وتحليلها وإدارتها بشكل سليم ومدروس، فضلا عن المراقبة والمتابعة الدورية لاستكشاف ومواجهة أي خطر جديد ، وبذلك تكون إدارة المخاطر عملية وقائية و استكشافية و تصحيحية كذلك[1] .

ح/ تجسيد المشروع وبداية النشاط : بعد المرور على الخطوات السابقة تأتي مرحلة التنفيذ والتجسيد الفعلي للمشروع المخطط له على أرض الواقع ، ومن أولويات أهداف هذه المرحلة هو بناء علاقة مع الزبائن والسعي للحصول في أقرب فرصة على الطلبيات الأولية ثم تنظيم أسلوب الانتاج ومزاولة النشاط ، مع ضرورة وجود دراية لدى المسير بالمبادئ الأساسية للمالية وادارة المشاريع .

2-4 المحاور الأساسية لمخطط الأعمال :

يتضح مما سبق أن مخطط الأعمال يتضمن أجزاء وتفاصيل كثيرة ومتداخلة، تتمحور أساسا حول أربع أعمدة يبنى عليها مخطط الأعمال هي: المخطط التسويقي، المخطط الانتاجي، المخطط المالي والمخطط التنظيمي، كما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم (05) : المحاور الأساسية لمخطط الأعمال

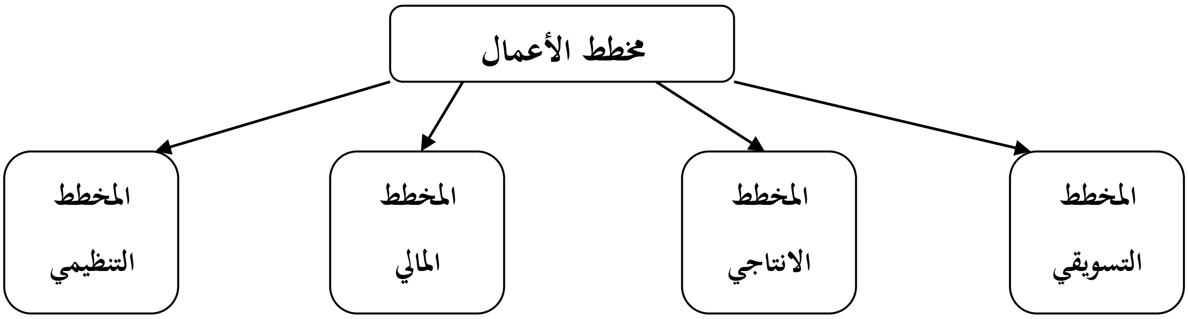

المصدر : من اعداد الطالب

1- غسان محمد خليل النجار، أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم، دراسة حالة مشاريع حاضنة الأعمال والتكنولوجية في الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير ادارة أعمال كلية التجارة الجامعة الاسلامية غزة فلسطين، 2017 ، ص 20

2-3-1 المخطط التسويقي :

يعتبر المخطط التسويقي أو الخطة التسويقية من أهم محاور مخطط الأعمال ، إذ غالبا ما يتوقف نجاح أو فشل المشروع على مدى الدقة في دراسة السوق المستهدف، ابتداءا من تشخيص وتحليل البيئة التسويقية وإلى غاية وضع الاستراتيجية التسويقية والمزيج التسويقي المناسبين، واللذان يفترض أن يراعيا تغيرات وحاجات السوق من جهة ويحققان الأهداف التسويقية للمشروع من جهة أخرى .

وعليه يمكن تعريف الخطة التسويقية بأنها الاختيار المرتبط بحقائق السوق، ووضع واستخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل عند تصور الأنشطة التسويقية المقترحة، والتي يعتقد بضرورتها لتحقيق النتائج المنشودة [1]، لذلك لابد من إجراء عملية تحليل للبيئة التسويقية للتنبؤ بالمبيعات أو حجم الطلب المحتمل على منتجات المشروع، بالإضافة إلى تحديد المزيج التسويقي الملائم تبعا لنتائج التحليل، ومن ثمّ اختيار الاستراتيجية التسويقية المناسبة. ويدل هذا على أن إعداد الخطة التسويقية يتم وفق مرحلتين أساسيتين هما[2]: مرحلة التحليل ومرحلة التصميم .

أ- **مرحلة التحليل** : تشتمل هذه المرحلة على تشخيص وتحليل للبيئة الكلية والبيئة الخاصة للمشروع المقاولاتي، والتي يمكن تقسيمها لعدة أجزاء (تحليل السوق، تحليل المنافسين، وتحليل العوائق)، حيث يمكن استخدام عدة أساليب وأدوات في التحليل مثل : Swot ،G E Matrix ، Benchmarking ...

- تحليل السوق : ويتضمن تحليل الحجم الحالي الإجمالي للسوق من خلال عدد الوحدات التي يتطلبها وحجم المبيعات بالقيمة النقدية ونمو السوق، الحدود الجغرافية للسوق وتقسيماته، ربحية السوق، الطلب، العرض، بنية السوق، الأسعار وأسعار المنتجات البديلة،العوامل المؤثرة على السعر، حجم الواردات ...إلخ
- تحليل المنافسة : حيث يجب العمل على الحصول على المعلومات التالية : كمية وقيمة مبيعات المنافسين أو تقديرها في حال صعوبة الحصول على معلومات دقيقة ، الحصة السوقية للمنافسين وتغيراتها عبر الزمن، التكلفة والربحية لكل منافس، حيث يهدف الحصول على هذه المعلومات إلى تقييم نقاط قوة وضعف المنافين مقارنة بالمؤة ، ومحاولة التعرف على توجهاتهم المتقبلية .

---

1 - مراد اسماعيل وشلغاف بن عمر ، أهمية مخطط الأعمال التسويقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأيام العلمية الدولية الثالثة حول المقاولاتية فرص وحدود مخطط الأعمال، الفكرة الاعداد و التنفيذ ، جامعة بسكرة ، أيام 19/18/17 أفريل 2012 ، ص 4

2 - لفقير حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 95

- تقييم العوائق : وتشمل العوائق الخارجية كالتقلبات في سعر الصرف، والسياسات الحكومية كالضرائب وغيرها ...إلخ، وكذا العوائق الداخلية والمتمثلة في الطاقة الإنتاجية، العجز في التدفقات النقدية، الحاجة لمهارات وكفاءات خاصة .. إلخ ، وذلك لمعرفة تأثيرات هذه المعوقات وايجاد البدائل لها.

ب/ مرحلة التصميم : انطلاقا من نتائج المرحلة السابقة ، يتم تصميم واعطاء تفاصيل كاملة عن سياسات ونشاطات وميزانيات التسويق في المؤسسة ، وتتضمن :

- المزيج التسويقي : والذي يشير لذلك الخليط من الأنشطة الرئيسية الذي يرمز له اختصارا بـ (4P)، والتي أضيف لها مؤخرا أنشطة لتصبح (7P):

– المنتج Product: أي يتم تحديد كل مواصفات المنتج بالتفصيل الممكن عن : النوعية والجودة، المحتويات والمقاسات والتغليف ...، توصيف خط الانتاج ، تحديد حجم المبيعات حسب النوعية الصناعية ودرجة التعقيد في خطوط الانتاج

– السعر Price : تحديد سعر المنتج بالتفاصيل الممكنة، شرح سياسة التسعير وعلى أي أساس تم وضعها (بناءا على الكلفة والجودة، المواد الأولية، التكنولوجيا ...)، تحديد سياسات التخفيضات ودراسة أثرها على حجم المبيعات .

– المكان (التوزيع) Place: تحديد وسائل التوزيع المختارة وكيفية الوصول إليها ومبررات اختيارها، تحديد أسلوب البيع (مباشر، وكالات ، وسطاء، ..) وتحديد المناطق التي سيتم توزيع المنتجات فيها ورجال البيع وعددهم في كل نقطة ، وتوضيح كيفية الاتصال بالعملاء .

– الترويج Promotion: تحديد أسلوب الترويج (الاعلانات، المعارض، الاتصال الشخصي)، تحديد ميزانية الترويج وكيفية توزيعها على مختلف النشاطات التسويقية، تحديد نقاط التشابه والاختلاف مع خطط ترويج المنافسين .

وأما بالنسبة للعناصر الثلاثة الأخرى، فعادة ما ترتبط وتستخدم في قطاع الخدمات وهي :

– الأفراد People: إن تقديم المنتجات أو حتى إنتاجها إذا كانت خدمات، يتطلب أفرادا لهم القدرة على التأثير في العميل واقناعه باقتناء تلك المنتجات، ويتحقق ذلك من خلال ما يكتسبه هؤلاء الأفراد من كفاءة ومهارات شخصية تساعدهم على ايجاد التفاعل الإيجابي بينهم وبين العميل[1] .

---

1 – رجم نور الدين ، دور سياسة الترويج في تسويق الخدمات المصرفية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، مدرسة الدكتوراه اقتصاد – مناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة 20 أوت سكيكدة ، 2009/2008 ، ص 49

- العمليات Process: وتشير للكيفية التي من خلالها يتم تقديم المنتج للعميل، حيث تضم أمورا في غاية الأهمية مثل الإجراءات الفعلية والسياسات المتبعة لضمان تقديم المنتج إلى العميل، ومنها مستوى المساعدات والمعلومات المقدمة للعملاء التي تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة، كياسة القائمين على تقديم المنتج وقدرتهم على استلهام الثقة والأمان، درجة العناية بالعملاء ...
- الدليل المادي Physical evidence: ويتضمن كافة الجوانب الملموسة التي تؤثر على البيئة التي يقدم فيها المنتج، بما في ذلك الأدوات المستخدمة في ذلك، أي أن الدليل المادي يجمع بين مكونين، الأول هو المكان الذي يقدم فيه المنتج من حيث محتوياته وديكوره، والثاني يتعلق بالأدوات المتمثلة بالآلات والمعدات المستخدمة لأغراض وظيفية سواءا من قبل العمال أو الزبائن[1].

- تحديد استراتيجية التسويق: وقد وضع مايكل بورتر ثلاث استراتيجيات أساسية للتنافس هي : قيادة التكلفة، التمييز، التركيز[2]، وتجدر الإشارة هنا بالقول إلى أننا نميل إلى استراتيجية أخرى ظهرت وانتشرت حديثا، باعتبارنا نرى أنها تتوافق مع المحورين الأساسيين للمقاولاتية الابتكار والمخاطرة، ألا وهي استراتيجية المحيط الأزرق والتي ترمي إلى الابتعاد عن التنافس الشديد بإنشاء سوق جديدة اعتمادا على الابداع والابتكار .
- تحديد علاقة المنتج بالسوق: وهي كيفية تعامل المنتج مع السوق ودخوله إليها، وهناك ثلاث استراتيجيات أساسية هي: استراتيجية الاختراق ، استراتيجية تطوير السوق ، استراتيجية تطوير المنتج.
- الموقع التنافسي للمشروع : وفيها يتم تحديد أهم المنافسين في السوق وحصتهم السوقية وكيفية التعامل معهم ، وهناك استراتيجيتين أساسيتين هما : استراتيجية المنافسة ، واستراتيجية توسيع السوق .

2-3-2 المخطط الانتاجي (الفني) :

يعرف المخطط الانتاجي على أنه إعداد طريقة أو أسلوب لتحقيق متطلبات الانتاج، أي أنه يعنى بالتحديد الكامل لخطوات العمليات الانتاجية من الناحية الفنية وتتابع هذه العمليات حتى يمكن للنظام الانتاجي أن يقدم منتجا بمستوى الجودة المطلوبة، والكمية المطلوبة ، والتكلفة المطلوبة، والوقت المناسب[3]، فالمخطط الانتاجي اذن هو عبارة عن عملية قائمة على التنبؤ لمستقبلي بالطلب من أجل الاحتياجات من

1- بن عمروش فائزة ، دراسة أثر تسويق خدمات التأمين على سلوك المستهلك – حالة عينة من مؤسسات التأمين في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، 2017/2016 ، ص 65

2- Frederic Lery, Les Stratégies de L entreprise , 2 ed, Ed Dunod, France, 2004 , p 45

3 – سونيا محمد البكري، ادارة الانتاج والعمليات – مدخل النظم – ، الدار الجامعية ، الاسكندرية مصر، 2000 ، ص 203

المواد (مدخلات) والعمليات اللازمة في حدود الطاقة المتاحة للوفاء بالطلب بكفاءة وفعالية وفي الوقت المحدد بالتعاون مع باقي وظائف المؤسسة .

والتخطيط للانتاج يتبع خطوات رئيسية ، وإن كانت تفاصيل أدائها تختلف باختلاف نوع الصناعة ، وبشكل عام يأخذ المراحل التالية[1] :

1- التنبؤ بحجم مبيعات المنتج المعني (بافتراض أنه مقبولا وعليه الطلب) وذلك من خلال جهود ادارة التسويق .

2- تصدر التوجيهات للأقسام الفنية (الهندسية) المختصة لإعداد كل من التصميمات والرسومات، وقوائم المواد والطاقات المطلوبة للعملية الانتاجية .

3- تقدير التكلفة الكلية لإنتاج الوحدة والتي على ضوئها تقدر تحديد الكمية الكلية الممكن توفيرها وذلك بمساعدة وتنسيق مع الأجهزة الإدارية بالمنظمة كالادارة المالية وإدارة الموارد البشرية ، وإدارة المشتريات بالإضافة إلى إدارة الانتاج .

4- حصر حجم المخزون المتاح من الانتاج التام عن هذا المنتج لتقدير حجم الانتاج النهائي المطلوب تصنيعه فعلا خلال الفترة .

5- في ضوء تقدير حجم الانتاج المطلوب يتولى قسم تخطيط الانتاج وضع كل من خطة الانتاج الأساسية، وملحقاتها من الجداول التفصيلية بشأن اتمام العملية الانتاجية بكافة عناصرها المتمثلة في كل من أنواع وأحجام المنتجات وأنواع وخطوات العملية التصنيعية وأنواع وأحجام المتطلبات من القوى العاملة ، والمواد والأدوات .

6- يقوم قسم الرقابة على الانتاج بتوجيه موافقته لقسم الانتاج على المواد والمستلزمات البشرية والمادية الواجب استخدامها من خلال قرارته التفصيلية التي تصبح بمثابة المعايير الرقابية التي يستند عليها فيما بعد في متابعة الأداء الفعلي تبعا لما جاء بالخطة المعتمدة للتصنيع .

7- وختاما يُرسل الانتاج التام الصنع إلى المخازن تمهيدا لتسويقه نحو السوق .

وعموما نستطيع القول وباختصار أن التخطيط لعملية الانتاج للحصول على منتج معين يشمل المكونات التالية:

1 - بلال خلف السكارنه ، مرجع سبق ذكره ، ص 180-181

أ/ المدخلات : تتمثل المدخلات في نظام الانتاج في كافة الموارد المادية وغير المادية التي تحصل عليها المؤسسة ، وكذلك الموارد البشرية والمعلومات والخبرات المتراكمة والمهارات، وبصفة عامة كل ما تتحصل عليه المؤسسة من عناصر سواءا كان مصدر هذه العناصر البيئة الداخلية للمؤسسة أو البيئة الخارجية.

ب/ عملية المعالجة (التحويل) : تعتبر عملية التحويل العنصر الأكثر أهمية في هذا النظام، حيث من خلالها يتم ادخال مختلف التحويلات على المدخلات المتعددة، ويتم نوع من التفاعل غير العشوائي بينها وهذا باتباع أساليب وخطوات معينة للتحكم في تلك التفاعلات بغية الحصول على المخرجات المرغوب فيها .

ج/ المخرجات: وهي كل ما يتم الحصول عليه بعد اجراء عملية التحويل أو المعالجة للمدخلات، وكل ما ينتج عن النظام جراء تلك العمليات، حيث قد تأخذ شكل معلومات،أو سلع تامة الصنع أوشبه مصنعة أوخدمات

د/ التغذية العكسية : هي عبارة عن عملية رقابية تهدف إلى تحقيق التكامل بين المدخلات والمخرجات وكذلك التأكد من مدى فعالية النظام وكفاءته في تحقيق الأهداف، وذلك لإتخاذ الاجراءات التصحيحية ضمن عملية الانتاج،وذلك إما على مستوى المنتج (سلعة أم خدمة) أو على مستوى خطوط الإنتاج أو طريقة تقديم الخدمة

والشكل الموالي يوضح مكونات النظام الانتاجي :

شكل رقم (06) : نموذج نظام إنتاج بسيط

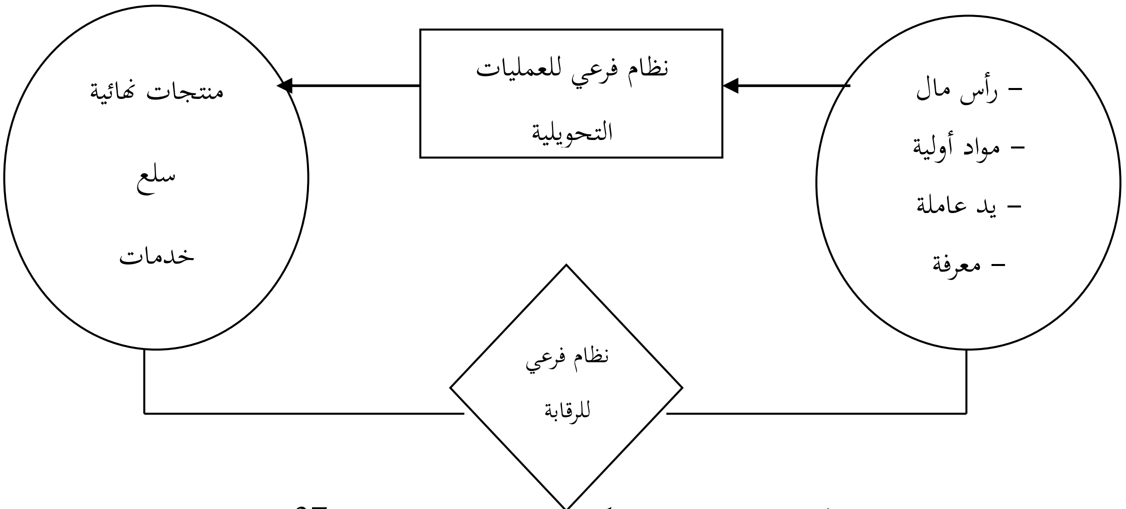

المصدر : سونيا محمد البكري ، مرجع سبق ذكره ، ص37

ومن الاهتمامات التي يجب مراعاتها أيضا عند إعداد المخطط الانتاجي (الفني) للمشروع هي دراسة واختيار موقع المشروع وتحديد احتياجاته من الموارد المادية والبشرية، خصوصا إذا توفرت لدى المقاول بدائل للمفاضلة عندئذ يفترض أن يراعي في تحديده للمنطقة المناسبة معايير أهمها[1]:

– السياسة العامة للدولة : ويقصد بذلك مجموعة اللوائح والقوانين والقواعد التي قد تحد أو تسمح وتحفز بإقامة المشروع في المنطقة المعينة .

– تكاليف النقل : وهذا المتغير له وزن جوهري عند المفاضلة بين المناطق الجغرافية المختلفة والتركيز فيه يكون بتكلفة النقل الإجمالية، من تكلفة نقل المواد والخامات و المنتجات النهائية

– سوق المنتج النهائي: ويتعلق بدرجة البعد أو القرب عن سوق المنتج وهو المكان الذي يتوافر فيه الطلب على مخرجات المشروع الاستثماري .

– المناطق الصناعية المتخصصة : في حالة تواجد مناطق صناعية تتخصص في صناعة ما وتمثل المجال الصناعي للمشروع تحت الدراسة فيفضل الأخذ في الاعتبار هذه المناطق الصناعية عند اختيار موقع المشروع .

– درجة توافر المواد الأولية : بالنسبة للمشروعات التي تحتاج إلى كميات ضخمة وثقيلة الوزن من المواد الأولية، والتي قد تتمركز في مناطق معينة فيفض اختيار الموقع في هذه المنطقة .

درجة التوطن : تقارن درجة التوطن بين نصيب الاقليم النسبي من صناعة معينة، إلى نصيبه النسبي من النشاط الاقتصادي، إلا أننا نشير في هذا إلى أمر مهم وهو إذا اعتبرنا أن المشروع هو مشروع مقاولاتي محض، أي أن أصل نشأته منبثق عن فكرة ابداعية أو ابتكارية، أو أن سيرورة نشاطه وطريقة أداء وظائفه تتم وفق طرق ابداعية ايجابية ، فحينئذ يمكننا الاستغناء عن حساب معامل التوطن ، والذي يعطى بالعلاقة التالية [2]:

$$\text{معامل التوطن} = \frac{\text{عدد العمال في صناعة معينة في الاقليم}}{\text{مجموع عدد العمال في هذه الصناعة}} \Big/ \frac{\text{عدد العمال في كل الصناعات في الاقليم}}{\text{عدد العمال الاجمالي في الاقتصاد الكلي}}$$

1 – حمد فوزي ملوخية، أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية، دار الهناء الاسكندرية ، مصر ، 2009 ، ص 180

2 – عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات الجدوى الاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 ، ص 196

ومن خلال هذه العلاقة نجد الحالات التالية :

– إذا كان الناتج > من 1 ، فذلك يعني أن الاقليم يتوفر على الصناعة المراد القيام بها بكميات كبيرة، أي أن تلك الصناعة متوطنة بشكل كبير في هذا الاقليم .

– إذا كان الناتج < من 1 ، فذلك يعني أن هذه الصناعة غير متوطنة بشكل كاف ف هذا الاقليم ، وعليه ينصح المقاول بإنشاء مشروعات جديدة من هذه الصناعة في هذا الاقليم .

2-3-3 المخطط المالي:

يلجأ صاحب المشروع (المقاول) إلى هذا النوع من التخطيط لوضع توقعاته المستقبلية حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة للمشروع من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف وأحسن الشروط، بالإضافة إلى كيفية استثمار هذه الأموال بحيث تحقق أفضل العوائد للمشروع وبأقل الأخطار، ويحتاج هذا إلى معرفة وخبرة وكذا القدرة على التنبؤ وتحليل الماضي باعتبار أنه يدخل ضمن علم له نظرياته وقواعده وأصوله ؛ ومناهج التخطيط عديدة، إلا أنه يمكن التمييز بين نوعين أساسيين منها لشيوع استخدامها وهما : التخطيط المالي قصير الأجل والآخر طويل الأجل ، والشكل التالي يوضح ذلك بالإضافة إلى أهم أدوات كل منهما :

الشكل رقم (07) : أنواع وأدوات التخطيط المالي

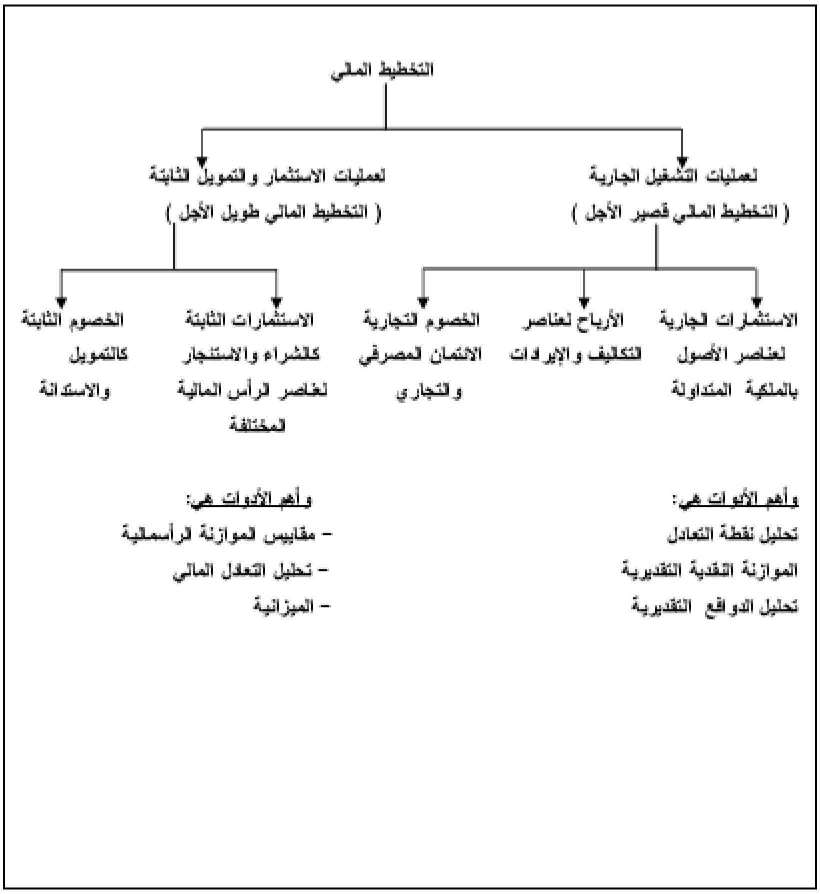

المصدر : علي محمد خضر ، أسس دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الزراعية ، منشورات جامعة عمر المختار طرابلس ، ليبيا ، 1996، ص 189

ويتضمن المخطط المالي مجموعة من الجداول المالية والمحاسبية لإتاحة صورة عن التطورات المتوقعة في مؤشرات المردودية وتبين رأس المال العامل واحتياجاته، والتي تعتبر جد هامة لصاحب المشروع وكذلك الهيآت الخارجية كالبنوك أو أجهزة الدعم والمرافقة وغيرها ، ومن ذلك نجد :

– **الميزانية الافتتاحية** : توضح هذه الميزانية الوضعية المالية للمشروع من حيث قائمة الموجودات (الأصول) التي تملكها المؤسسة وكذا مصادر التمويل (الخصوم) في لحظة زمنية معينة (بداية النشاط) .

جدول رقم (01) : الميزانية الافتتاحية

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الاستثمارات:		**أموال خاصة :**	
مصاريف اعدادية			
تجهيزات الانتاج			
المخزونات:		**القروض:**	
بضاعة		قروض بنكية	
النقديات:			
الصندوق			
المجموع		**المجموع**	

المصدر : محمد فركوس، الموازانات التقديرية – أداة فعالة للتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 ، ص 242

– **جدول حسابات النتائج التقديري** : وهو وثيقة تبين النتيجة المتوقعة في مرحلة التقديرات كما توفر لنا الفرصة لأخذ نظرة شاملة عن انحرافات الاستغلال في مرحلة الرقابة .

جدول رقم (02) : جدول حسابات النتائج

رقم الحساب	اسم الحساب		
70 60	المبيعات من المنتجات بضاعة (مشتريات) مستهلكة		
80	الهامش الاجمالي		
80 71 72 73 74 75 61 62	الهامش الاجمالي إنتاج مباع إنتاج مخزون انتاج المؤسسة لذاتها أداء خدمات تحويل تكاليف الانتاج مواد ولوازم مستهلكة خدمات		
81	القيمة الضافة		
81 78 75 63 64 65 66 68	القيمة المضافة نواتج مختلفة تحويل تكاليف الاستغلال مصاريف العاملين ضرائب ورسوم مصاريف مالية مصاريف متنوعة مخصصات الاهتلاكات والمؤونات		
83	نتيجة الاستغلال		
79 69	نواتج خارج الاستغلال تكاليف خارج الاستغلال		
84	نتيجة خارج الاستغلال		
83 84	نتيجة الاستغلال نتيجة خارج الاستغلال		
880	نتيجة الدورة الاجمالية		
880 889	نتيجة الدورة الاجمالية ضرائب على الأرباح		
88	النتيجة الصافية		

Source : P.Vernimmen , Finance d entreprise , 5 eme edition , Dalloz, Paris , 2002 , p165

– **الموازنة التقديرية** : وهي خطة كمية تفصيلية تحدد مقدما للأعمال المرغوب تنفيذها وتوزع على جميع المسؤولين حتى تكون مرشدا لهم في تصرفاتهم وحتى يمكن استخدامها كأساس لتقييم الأداء في المشروع[1]، ولها أنواع لكل منها غرض ، وتتمثل هذه الأنواع في[2] :

أ– الموازنة التقديرية للمبيعات : تعتبر من أكثر الموازنات الفرعية ذات أهمية فهي تشير للمصدر الرئيسي للإيرادات الذاتية للمشروع ، ونجاح نظام الموازنات التقديرية يتوقف إلى حد كبير على مدى الدقة في التنبؤ بالمبيعات ، ولهذا يجب أن يتم ذلك بإتباع الأساليب العلمية .

ب/ الموازنة التقديرية للانتاج: تعتمد هذه الموازنة بدرجة كبيرة على الموازنة السابقة، وتهدف إلى تقدير الكميات التي ترغب المؤسسة في انتاجها في فترة زمنية مستقبلية .

ج/ الموازنة التقديرية للمشتريات : تبين هذه الموازنة : الكميات الواجب شراؤها من كل نوع من المواد الأولية ، تاريخ الشراء ، التكلفة المقدرة للمشتريات .

د/ الموازنة التقديرية للأجور المباشرة : تهدف هذه الموازنة إلى تحديد العمل المباشر اللازم للانتاج معبرعنه بساعات العمل، تقدير تكلفة الاجور المباشرة اللازمة للانتاج ، امداد ادارة الموارد البشرية بالبيانات الخاصة بالعال حتى تعمل على استقطابهم .

هـ/ الموازنة التقديرية لمصاريف البيع والتوزيع : ان اعداد الموازنة التقديرية لهذه المصاريف يكفل للمؤسسة تحقيق الأهداف العامة التي تهدف إليها ، وتتمثل في : اختيار أفضل مجموعة من طرف التوزيع ، توجيه الجهود البيعية توجيها سليما لغرض زيادة المبيعات والسيطرة على أكبر حصة في السوق ، مراقبة نفقات التوزيع

و/ الموازنة التقديرية النقدية: تعتبر هذه الموازنة إحدى أدوات التنبؤ المالي المستقبلي حيث توضح المركز النقدي للمؤسسة وتساعد صاحب المشروع (المقاول) في اتخاذ القرار المناسب من خلال توضيحها لحالتي العجز أو الفائض، ومن ثم اللجوء للاقتراض مثلا أو غير ذلك في حالة العجز أو التصرف في الفائض في حال العكس .

---

1 – أحمد محمد نور وآخرون ، المحاسبة الإدارية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية مصر ، 2004 ، ص 206

2 – محمد فركوس ، مرجع سبق ذكره ، ص 04

2-3-4 المخطط التنظيمي:

تحدد الخطة التنظيمية المهارات الفردية للعاملين والكفاءات الادارية الضرورية والاحتياج إليها في إطار المشروع وتطوره ونموه، وكذا ايجاد الصيغة المناسبة للمشروع وتحضير الخارطة التنظيمية وتوزيع الأدوار والصلاحيات والمسؤوليات[1]، ومن هذا يتضح أن للخطة التنظيمية مكونين أساسيين هما : الهيكل التنظيمي والهيكل الوظيفي .

أ/ الهيكل التنظيمي:

يعتبر الهيكل التنظيمي أداة تنظيمية مساعدة على تحقيق أهداف المشروع بكفاءة وفاعلية، من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط واتخاذ القرارات وتحديد أدوار الأفراد وتحقيق الانسجام بين مختلف الواحدات والأنشطة وتفادي التداخل والازدواجية، وهو عبارة عن تمثيل بياني لكافة الوحدات والأقسام الإدارية والعلاقات التي تربط بينها، ويوضح خطوط السلطة و نطاق الاشراف والمسؤولية .

وتبرز أهمية الهيكل التنظيمي من خلال المزايا التي يحققها للمشروع، باعتباره وسيلة ضرورية مساعدة على تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية، كما أنه يرمي الى تقليل الاختلاف بين الأفراد من خلال تحديده لنطاق الاشراف والمسؤولية، وأيضا يقرر ويحدد طبيعة الوظائف التي تمتلك السلطة في المنظمة، حيث يتم في ضوء هذه الوظائف اتخاذ القرارات بناء على مسار تدفق المعلومات الذي يحدده الهيكل التنظيمي ، أي أن هذا الأخير يشكل ضابطا لمساحة أعمال وأنشطة المنظمة. ويستلزم بلوغ هذه الأهمية مراعاة الخصائص الواجب توفرها فيه وهي :

- ✓ التوازن : بمعنى أن تكون السلطات الممنوحة متلائمة مع المسؤوليات المطلوبة .
- ✓ المرونة ومراعاة الظروف البيئية: وتشير هذه الخاصية الى قابلية الهياكل التنظيمية المراد تصميمها على استيعاب التعديلات التنظيمية المستمرة تبعا للمتغيرات الداخلية والخارجية التي يتطلبها البناء التنظيمي الفعال .
- ✓ الاستمرارية : ويستدعي هذا ضرورة اعتماد القواعد العلمية في بناء الهياكل التنظيمية وتوخي الدقة في تشخيص الواقع إلى جانب استشراف التغيرات المستقبلية ، دون أن يتعرض تغيرات جوهرية متكررة من شأنها إحداث الخلل فيه .

1 - Richaed Daft, Organization , Theory and Design, 8 th ED , Thomson South-Western, USA, 2004, p 87

✓ التخصص وعدم الإسراف : وهو المستوى الذي بموجبه يتم تقسيم العمل إلى وظائف ومهام محددة بشكل ضيق أو واسع (تحديد نطاق المسؤوليات ودرجة التخصص المرتبطة بها)[1]، ويفترض في ذلك تقدير التكاليف والايرادات المتوقعة لانشاء الوحدات التنظيمية ، ومن ثم اقرار التقسيمات التي يتوقع أن تكون فوائدها أكبر مما ستكلفه من جهود ونفقات .

وعن الخطوات المتبعة في إعداد وتصميم الهيكل التنظيمي، فغالبا ما تكون وفق الآتي :

أولا: تحديد استراتيجيات المنظمة أو المشروع المقاولاتي: ويكون ذلك بالاستناد على تحليل للبيئة الداخلية والخارجية للمشروع ، ومن ثم تحديد الرؤية وصياغة الرسالة وكذا الأهداف العامة .

ثانيا : تحديد ادارات المشروع أو فرق العمل له : أي انشاء وحدات تنظيمية أو فرق عمل خاصة بالأعمال والأنشطة التي تحقق استراتيجية المشروع .

ثالثا : تحديد الوظائف والسلطات الإدارية : وهذا ما يوضحه الهيكل الوظيفي المكون الثاني للخطة التنظيمية الذي سنتطرق إليه في العنصر الموالي .

ب/ الهيكل الوظيفي :

يتمثل الهيكل الوظيفي في إعداد دليل يحدد الوظائف التي تحقق أهداف الإدارات أو فرق العمل ، وذلك من خلال :

– تحديد أسماء الوظائف أو فرق العمل المطلوبة ، ووصف كل منها وعدد ومواصفات شاغليها من حيث المؤهلات والخبرات والمهارات والقدرات المطلوبة .

– تحديد سلطات الإدارات والوظائف : ويعني ذلك تحديد الاختصاصات والمهام التي تخص كل إدارة أو قسم أو فرقة عمل، وكذا الصلاحيات التنظيمية وحدود تفويضها، بالإضافة إلى تحديد العلاقات التنظيمية الداخلية منها (داخل الإدارة أو فرقة العمل)، والخارجية (بين الوحدات التنظيمية أو فرق العمل المختلفة) .

---

1 – نعمة عباس الخفاجي وطاهر محسن الغالبي، نظرية المنظمة مدخل التصميم، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 108

3- مؤشرات نجاح المشروع المقاولاتي :

على ضوء ما سبق وتتبعا لمراحل إعداد مخطط الأعمال، وتحديدا عند آخر مرحلة وهي تجسيد المشروع وبداية النشاط، يُطرح تساؤل قيَم هو من الأهمية بمكان حول العلامات التي تصاحب بداية أي مشروع مقاولاتي ناشئ وتكون مؤشرا على مستقبله، وإجابة على ذلك يمكن رصد أهم المؤشرات الدالة على نجاح أي مشروع جديد فيما يلي :

- أن تكون نقطة انطلاق المشروع منبثقة عن فكرة ابداعية عظيمة ، أي أن يتمتع بشيء من التفرد والخصوصية والتميز، وأن يحل مشكلات تعاني منها نسبة معتبرة ممن سيشكلون الفئة المستهدفة للمشروع، ثم يتلو ذلك بالتخطيط باعتبار أن نجاحات المشروعات لا يمكن أن يُنظر له أو نقيَمه في النهاية فحسب، بل في البداية وأثناء عمليات التخطيط والانتاج والتسويق .

- أن يتمتع المشروع بشيء من المرونة من خلال قابليته للتعديل والتطوير باستمرار أو حتى التغيير في حال اقتضى الظرف ذلك .

- نجاح المشروع مرهون إلى حد كبير بقيادة إبداعية مدركة وواعية برسالة المشروع ، بالإضافة لفريق عمل متحمس ومتجانس .

- المثابرة والإصرار على النجاح وعدم الفشل، من خلال مواصلة التعلم والاستفادة من الأخطاء وتقويم مسار المشروع والتحديث المستمر له، والنماذج على ذلك كثيرة إذ توجد العديد من المشروعات المقاولاتية التي تعثرت في بداياتها ثم عادت لتحقق نجاحات فاقت كل التصورات، ومن أمثلة ذلك شركات: أمازون، جوجل، فايس بوك، والت ديزني، مشروع Traf-O-Data لصاحبه بيل غيتس رائد شركة البرمجيات الشهيرة مايكروسوفت، ..

المبحث الثاني : ماهية المقاولاتية الاجتماعية :

تعتبر المقاولاتية الاجتماعية من المفاهيم والظواهر التي تجلت ممارسة وتطبيقا قبل أن تنال الاهتمام الأكاديمي الذي أواخر ثمانينات القرن الماضي، ولعل ما زاده شهرة عبر العالم هو حصول البروفيسور – محمد يونس- على جائزة نوبل للسلام سنة 2006 ضمن هذا المجال أو بالأحرى من خلال تأسيسه لمشروع تجاري ذو طابع اجتماعي وهذا على سبيل الانصاف حسب ما أورده في كتاباته .

المطلب الأول : مفهوم المقاولاتية الاجتماعية **Social Entrepreneurship** :

على الرغم من انتشار مصطلح المقاولاتية الاجتماعية في الآونة الأخيرة ووجود العديد من المنظمات التي تبنته كنهج استراتيجي لها، إلا أنه لا وجود لاتفاق موحد حول مفهومه، لكن نستطيع القول بأن المحور الرئيسي الذي يدور حوله هو إيجاد الحلول المبتكرة بمنظور مستدام للتحديات الاجتماعية والمساهمة في تطوير المجتمع، وقد أُستخدم للدلالة على هذا المفهوم من قبل الباحثين إلى جانب مصطلح المقاولاتية الاجتماعية (ريادة الأعمال الاجتماعية)، مصطلح آخر شبيه هو المقاولاتية المجتمعية (الريادة المجتمعية)، إلا أننا اعتمدنا في دراستنا المصطلح الأول على أساس أن لا فرق بينهما وكذا للتقيد بالترجمة الصحيحة .

1- تعريف المقاولاتية الاجتماعية:

تعددت تعريفات المقاولاتية الاجتماعية من طرف الباحثين وكذا بعض المنظمات والهيئات الدولية المختصة ، نورد أبرزها فيما يلي :

حيث عرفت المقاولاتية الاجتماعية بأنها: الحلول الابتكارية (أي التطبيقات الناجحة للأفكار الابداعية) للتحديات الاجتماعية بالإضافة للخدمات والمنتجات التي تحدث تغييراً اجتماعياً وتؤثر ايجاباً في المجتمع، وتعرف أيضا على أنها : نوع من الأعمال التي تهدف إلى تعريف وتشخيص المشاكل والحاجات الاجتماعية واستعمال مبادئ ريادة الأعمال لإنشاء وتنظيم وإدارة مشروع (مغامرة) اجتماعي يحقق تغيير اجتماعي مطلوب[1]، كما يقصد بها العملية التي يمكن من خلالها مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية بطريقة تتسم بالكفاءة والإبداع وتتضمن حلولا مستدامة وغير تقليدية[2]، في حين وصفها آخرون بأنها بناء متعدد الأبعاد

1 - Samer Abu-Saifan، Social Entrepreneurship:Définition and Boundaries، Technology Innovation Management Review .February 2012 ، p 22
2 - Teresa chahine ، Introduction to Social Entrepreneurship ، CRC Press (May 2016) ،p7

يتضمن قيما وسلوكيات مقاولاتية لتحقيق أهداف اجتماعية، وهي القدرة على اقتناص الفرص لخلق قيم اجتماعية[1]، وتعني المقاولاتية الاجتماعية أو المجتمعية كذلك: المبادرة بتطبيق فكرة ابداعية تساهم في تطوير المجتمع، أو بعض فئاته في أي مجال من مجالات الحياة، تعالج قضية أو مشكلة أو تلبي حاجة، تهم المجتمع، من خلال ايجاد الفرصة واغتنامها وتوظيف الموارد المتاحة وحشد القدرات والطاقات المتوفرة وتحقيق أقصى استفادة منها [2]؛ وهناك من يرى أن مفهوم المقاولاتية الاجتماعية يمكن النظر إليه من منظورين، أحدهما تعريف ضيق، يعرفها بأنها : عملية تطبيق خبرات الأعمال والمهارات القائمة على السوق في القطاع غير الربحي، أما التعريف الواسع فيشير إليها بأنها : نشاط إبداعي له هدف اجتماعي سواءا كان ذلك في المشروعات التجارية ذات الأغراض الاجتماعية أو الريادة الاجتماعية للشركات، أو في القطاع غير الربحي أو عبر القطاعات، مثل المنظمات الهجينة التي تمزج بين المداخل غير الربحية والربحية، كما يمكن القول بأن المقاولاتية الاجتماعية تتضمن المظاهر التالية [3]:

- احداث التغيير الاجتماعي بالاعتماد على مداخل ومبادرات غير تقليدية .

- الدافع الجوهري الذي تنطلق منه هو خلق قيمة اجتماعية، بعيد عن الأغراض أو المنافع الشخصية .

- يمكن ان تتحقق في القطاعات الربحية، وغير الربحية ، أو المختلطة أو الحكومية .

- تسعى إلى ايجاد حلول للمشكلات الاجتماعية العاجلة .

- توازن بين الجهود التطوعية الخالصة، والنوايا الربحية المحضة، لضمان استدامة المشروع المقاولاتي .

- تعزز الرفاهية الاجتماعية من خلال توسيع خيارات وقدرات البشر على تلبية احتياجاتهم .

وفيما يلي نقدم بعض التعاريف التي قدمتها المنظمات الناشطة في هذا الميدان على المستوى الدولي[4]:

---

1 - Johanna Mair and Ignasi Marti, Social Entrepreneurship Research : A source of explanation, prediction and delight , IESE Business School Universidad de Navarra, Barcelona, working paper n° 546 March 2004 , p 04

2 – يوسف سعادة و محمد الجيوسي، المبادرات والمشاريع الشبابية: طريقك للريادة المجتمعية، سلسلة أدلة منظومة العمل الشبابي العربي ، دون ذكر سنة النشر ، ص 6

3 – أشرف السعيد أحمد محمد ، دور الجامعات المصرية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال الاجتماعية لدى طلابها – دراسة تحليلية، جامعة المنصورة ، مصر، ديسمبر 2019 ، ص 18-19

4 – اسماعيل شعوف ، دراسة آثار زرع فكر المقاولة الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية من خلال مشروع "التلميذ المبدع الاجتماعي" ، بحث تطبيقي، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – مراكش المغرب 2011/2012 ، ص 10-11

"مبادرة خاصة في خدمة الصالح العام، ومقاولة لها غاية اجتماعية تتجاوز أو تضاهي الغاية الاقتصادية" — تعريف المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بفرنسا ESSEC

"منظمات تسعى إلى إيجاد حلول تتوافق مع منظور الأعمال التجارية للمشاكل الإجتماعية" تعريف منظمة العمل الدولية ILO

"كل نشاط خاص وله هدف عام ينطلق من منطلق مقاولاتي ولا يهدف بشكل أساسي لمراكمة الأرباح وإنما تلبية أهداف اقتصادية واجتماعية، اضافة لقدرته على خلق الفائدة والخدمة ببلورة حلول مجددة لمشاكل الاقصاء الاجتماعي والعطالة" ، – تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE

"فن تحقيق عوائد مالية واجتماعية من مشروعات استثمارية" ،– تعريف معهد الريادة الاجتماعية .

"المقاولون الاجتماعيون هم أفراد يقترحون حلولا مبدعة للمشاكل الاجتماعية المهمة في مجتمعنا".– تعريف أشوكا ASHOKA المنظمة الدولية لنشر المقاولاتية الاجتماعية .

من خلال التعريفات أعلاه نستطيع القول كتعريف إجرائي للمقاولاتية الاجتماعية بأنها: أنشطة تعمل بالمقاربة الاقتصادية ولكنها لا تهدف لتحقيق ربح اقتصادي فحسب، وإنما كذلك لتقديم حلول مبدعة ومستدامة لمشاكل ذات طابع اجتماعي وعام مثل الفقر، البطالة، والمرض، الأمية والتدمير البيئي، وانتهاكات حقوق الانسان والفساد وغيرها، أي أن المقاولاتية الاجتماعية تقوم على تقديم الحلول المثلى ومعالجة المشاكل التي تفرضها التحديات الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية دون التفريط في أي منها، وذلك بالاعتماد على خلق نماذج لإحداث التغيير الإجتماعي من خلال تنفيذ مبادرات ومشروعات جديدة أو تطوير أخرى قائمة، أو تأسيس مؤسسات اجتماعية أو تنموية جديدة لتوفير المنتجات والخدمات التي تلبي مباشرة الاحتياجات الاجتماعية الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة مثل أهداف التنمية المستدامة – خطة 2030– .

وعن بروز وانتشار مثل هذه المقاولات التي يرجى منها إحداث تغيير ايجابي في المجتمع فضلا عن تحقيق عوائد لرائديها، نجد أن من بين أهم وأبسط الآليات المساعدة على ذلك تتم من خلال التوأمة بين مؤسسات القطاع الثالث ذات الطبيعة الخدمية (الاقتصاد التضامني أو الخيري) الرامية لإحداث التغيير الاجتماعي، وهي مؤسسات عادة ما تتخذ الشكل التطوعي الخيري ك: الجمعيات الخيرية، المنظمات غير الربحية أو غير الحكومية، المؤسسات المانحة، فعاليات المجتمع المحلي ...، وبين مؤسسات القطاع الخاص قطاع الأعمال

والتجارة الهادف بالدرجة الأولى لتحقيق الربح، أي وكأني بالمقاولة الاجتماعية تقوم حين يُدرج البعد الاجتماعي ضمن الأنشطة الربحية للقطاع الخاص (قطاع الأعمال والتجارة) من جهة، ونكون بذلك قد لامسنا وتقاطعنا بمفهوم آخر، لا يفصل بينه وبين المقاولاتية الاجتماعية سوى خط رفيع ألا وهو "المسؤولية الاجتماعية"، ومن جهة أخرى عن طريق إضفاء اللمسة المقاولاتية على الخدمات الاجتماعية التطوعية، كما قد تستطيع حتى الدولة ضمن ما يسمى بسياسة الدعم أن تعدل في صيغتها من إعانات استهلاكية مباشرة باحتمالية استفادة مستحقيها من عدمه، إلى مساعدات استثمارية ولو بسيطة تُوجَه للفئات المعنية بالدعم (بطالين، نساء ماكثات بالبيت، معوزين، معاقين ..)، قصد خلق أنشطة ومشاريع مقاولاتية لهم، والتي من شأنها أن تعود بالاكتفاء والنفع لأصحابها ومن خلالهم لمجتمعهم والدولة عموما، أي نستطيع القول أن الدولة بذلك ستواجه التحديات وتعالج المشاكل الاجتماعية بمنطق مقاولاتي يُفضي إلى التوصل لحلول مستدامة وغير تقليدية لها. والشكل الموالي يُوضّح ويُلخّص ما سبق وهو منطلق لمقترح حول نظرية للمقاولة الاجتماعية سنعمل على تطويره وضبطه مستقبلا :

الشكل رقم (08) : آلية مقترحة لإنشاء المقاولة الاجتماعية

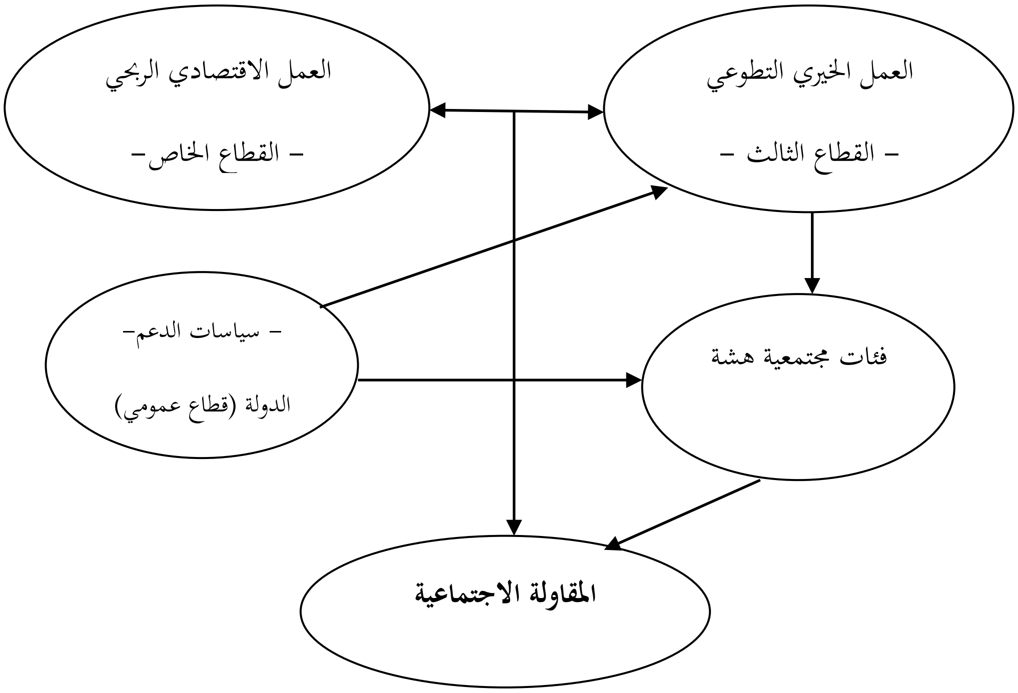

المصدر : من اعداد الطالب

ويتضح من الشكل أعلاه أن المقاولاتية الاجتماعية تقع في منطقة وسط بين العمل التطوعي الخيري ، والعمل التجاري الربحي، حيث تكون موجهة بالمهمة أو الغاية الاجتماعية، وفي الوقت ذاته منضبطة بمعايير العمل

المنظم، وتجدر الإشارة في هذا السياق بالقول أنه يتوجب على القطاع الثالث المذكور أعلاه والجمعيات الناشطة في المجال الاجتماعي تحديدا، أن يرتقوا بمهامهم النبيلة من درجة العفوية في العمل وهي تلك القائمة على جمع التبرعات وتلقي الاعانات ثم توزيعها، إلى درجة الاحترافية ابتداءا من تشخيص وتقييم التحديات الاجتماعية وإلى غاية ايجاد وتجسيد الحلول المستدامة لها، فعلى سبيل المثال: العائلة المعوزَة التي يُفترض أن تستفيد من التبرعات الموزعة دوريا، والتي ربما قد تمتلك (فكرة، مهارة معينة، حرفة،...)، أليس من الأفضل أن يوفر لها الدعم والمرافقة اللازمين لتفعيل ذلك بما يجعلها مستقبلا في وضع المنتج والمتبرع لا المتبرع له كما في الحالة الأولى .

كما أنه يمكن للقطاع الخاص والمؤسسات المتوسطة والكبيرة تحديدا أن تساعد على إنشاء مقاولين جدد (مؤسسات ناشئة) لاسيما من خريجي الجامعات ذوو الروح المقاولاتية والأفكار الابداعية خصوصا في المجال التكنولوجي، وذلك في إطار تعاملاتها والأنشطة (الثانوية) ذات العلاقة بنشاطها الأساسي (المقاولة من الباطن) ، فليس شرطا أن يكون المقاول صاحب مؤسسة مستقلة بذاتها، بل قد تجد مقاولا ما يحتاج أن يعمل معه أشخاص لهم توجهات مقاولاتية .

2- من هو المقاول الاجتماعي Social Entrpreneur ؟:

يقصد بالمقاول الاجتماعي ذلك الشخص الذي يستطيع أن ينتج (يبتكر) ويسوق سلعة أو خدمة تساعد على تحسين الظروف المعيشية للفقراء والمهمشين من أفراد المجتمع[1]، أو هو الذي يقود الابتكار والتحول في مجالات مختلفة تشمل التعليم والصحة والبيئة وتنمية المشروعات، فهو بذلك يسعى للتخفيف من حدة الفقر بحماس رجال الأعمال وأساليب العمل المختلفة ويمتلك الشجاعة المطلوبة للابتكار والتغلب على الممارسات التقليدية[2]، ويعتبر الباحث Greg Dees[3] المقاول الاجتماعي (رائد أو ريادي أعمال اجتماعي) بأنه ذلك الفرد الذي يعمل على ايجاد توليفات جديدة من الأفراد والموارد التي تُحسَن بصورة كبيرة قدرة المجتمع على التصدي للمشكلات، موضحا أنهم يخلقون قيمة عامة ويسعون وراء خلق فرص جديدة ويبتكرون

[1] - Teresa chahine ،Op Cit ، p7

2 – محمد جابر عباس محمد ، ريادة الأعمال الاجتماعية كاحد الآليات المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية، دراسة مطبقة على رواد الأعمال الاجتماعية بمدينة "أسوان"، مجلة الخدمة الاجتماعية ، المجلد 6 ، العدد 57 ، 2017، ص 350

3 – جاي غريغوري ديس ، باحث أميركي (1950/2013) ، كثيرا ما يطلق عليه أبو تعليم المقاولاتية الاجتماعية ، له عدد من الكتب فيها .

ويتكيفون ويتصرفون بجرأة، ويحشدون موارد لا يسيطرون عليها ويظهرون إحساسا قويا بالمسؤولية[1]، فهو بذلك صانع للتغيير في القطاع المجتمعي عن طريق :

- تحديد رسالة (مهمة) لإيجاد قيمة اجتماعية، أو الحفاظ على قيمة موجودة.
- خلق فرص جديدة لخدمة هذه الرسالة .
- الانخراط في عملية مستمرة من الإبداع والتكيف والتعلم .
- التصرف بحزم دون تقيد بالموارد المتاحة .
- الشعور بحس مسؤولية قوي تجاه خدمة المجتمع .

وهناك العديد من السمات التي يتصف بها المقاولين الاجتماعيين ، من أهمها[2]:

- ✓ **الوعي والمعرفة** : فأول خطوات المقاولاتية الاجتماعية، أن تأتي من شخص واع، على دراية بواقع مجتمه ومشكلاته، وموارده وإمكاناته .
- ✓ **الثقة بالنفس** : فالمقاول الاجتماعي يجب أن يكون على ثقة بذاته وبقدراته على إحداث التغيير، وينبغي ألا يشكك في قدراته، أو يقلل من أهميته وقدر نفسه .
- ✓ **الإبداع** : المقاول عموما شخص مبدع والاجتماعي كذلك، يفكر خارج الصندوق لا تحد أفكاره حدود، يستطيع الاستفادة من الموارد غير المستغلة لتلبية احتياجات غير ملباة .
- ✓ **المبادرة** : فالمقاول الاجتماعي شخص نشط ذو همة عالية، مبادر يهتم بمجتمعه، على استعداد للتضحية والعطاء من أجله .
- ✓ **الإيجابية** : بمعنى أن لديه لكل مشكلة حل،يتسم بالحيوية والمثابرة، يشعر بالمسؤولية تجاه قضية معينة ولديه رسالة يعمل من أجلها .
- ✓ **الإلهام** : فالمقاول الاجتماعي لديه قدرة على إلهام الآخرين، فقد ينجح في إقناع مجتمعات بأكملها لإتخاذ خطوات تغيير حقيقية.

---

1 – ديفيد بورنستاين و سوزان ديفيس، ترجمة علا أحمد صلاح ، ريادة العمل الاجتماعي – ما يحتاج الجميع لمعرفته ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية القاهرة ، مصر ، 2014 ، ص 21

2 - Roger L , Martin and Sally Osberg, Social Entrepreneurship : The case for definition , Stanford Social Innovation Review , Leland Stanford Jr, Uniiversity Spring , 2007 , p 30

وأما المهارات الأساسية التي يجب أن تتوافر في العاملين في مجال المقاولاتية الاجتماعية فنجد صنفان[1]:

أ/ مهارات الإدارة العامة للمشروع: ک مهارات إعداد نموذج الأعمال أو مخطط الأعمال بمكوناته المختلفة، ومهارات إدارة الموارد البشرية، ومهارات الاتصال والتواصل.

ب/ مهارات تخص بناء شبكات العلاقات الخارجية والشراكات المتميزة، أو ما يصطلح عليه برأس المال الاجتماعي، وهذه كلها مهارات تتماثل مع المهارات المطلوبة للعمل في مجال الأعمال التجارية .

ويقيس المقاولون الاجتماعيون أداءهم بالربح المادي وأيضاً بالقيمة الاجتماعية التي قدمها المشروع للمجتمع، فهم يعتبرون أن الربح المادي لا يتناقض مع المنفعة العامة، وعليه فالنجاح لديهم يقاس بما حققه العمل من فائدة للمجتمع إضافة إلى الربح المادي، كما يسعون لتحقيق أهداف متنوعة تشمل البعد الاجتماعي والثقافي والبيئي، حيث ترتبط هذه الأعمال في كثير من الأحيان بقطاع التطوع والمنظمات غير الربحية .

3- أهمية المقاولاتية الاجتماعية :

تكتسي الممارسة المقاولاتية الاجتماعية أهمية كبيرة ، بعدما أضحى ينظر لها على أنها المخرج الأقوى للعديد من الأزمات والمشاكل التي تعاني منها المجتمعات، فإلى جانب كونها وسيلة لتحقيق الأرباح لأصحابها، تعتبر كذلك وسيلة تساهم في ارتقاء المجتمعات بصورة كبيرة، وذلك نظرا لمساهمتها في الرفع من معدلات النمو والخفض من نسب البطالة والفقر وإيجاد الحلول المثلى للعديد من المشاكل، وبالتالي إحداث نهضة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، إذن فهي تمثل ضرورةً حتمية أمام الدول خصوصا الدول المتخلفة منها، بعد أن بات معظمها يعج بمشكلات متراكمة،ويعاني من تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية والبيئية وغيرها.

هذا وتعتبر سنوات ما بعد التسعينيات الفترة التي فاز فيها مفهوم المقاولة الاجتماعية بشعبية عالمية بعد تداوله من قبل دول شمال أمريكا والدول الأوربية، ففي سنة 2002 قامت الحكومة البريطانية باطلاق الاستراتيجية الوطنية للمقاولة الاجتماعية وإصدار كتاب سنة 2006 بعنوان المقاولة الاجتماعية: استراتيجية للنجاح Social Entreprise Strategy for Success لتنطلق الدانمارك كذلك في العمل على استراتيجية وطنية للتجديد الاجتماعي، حيث تم الاعتراف بها كأداة مفيدة في السياسة الاجتماعية والاقتصادية، وفي

[1] - Teresa chahine ،Op Cit ، p 8

تحقيق التغيير الاجتماعي لاسيما عند التعامل مع قضايا البطالة والاستبعاد الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية المحلية والاقليمية.

وقد أدت الجهود المبذولة في هذا السياق إلى تحقيق تقدم كبير وإلى إزدياد عدد المقاولات الاجتماعية ووضع قوانين تشريعية تؤطر كيفية خلقها مما سمح بتطور المفهوم وانتشاره في عدة مجالات كالبيئة والتربية والاعلام والخدمات ..، وكذا استقطابه للفاعلين الوطنيين والدوليين ووسائل الإعلام والنشر والمؤسسات الجامعية للبحث .. إلخ، أما بالنسبة للدول السايرة في طريق النمو، فقد تميز هذا المفهوم بتحقيق نجاح مبهر تجسد خاصة في حصول "محمد يونس" على جائزة نوبل للسلام سنة 2006 (وهي سابقة) تتويجا لمشروعه التجاري ذو الطابع الاجتماعي والمتمثل في بنك الغرامين "Grameen Bank"[1] والذي مول من خلاله المشاريع البسيطة بقرى البنغلاديش الفقيرة، الشيء الذي مكنه من إحداث تنمية مجتمعية لم يسبق لها مثيل إثر مشروعه الذي يهدف للقضاء على الفقر، وبالنسبة لعالمنا العربي وتبعا لما أحدثته ظاهرة العولمة من طفرات كبرى في مختلف المجالات، ثم السعي في عديد من البلدان لخلق بيئة أكثر ملائمة وأكثر ديناميكية مهدت لإنشاء العديد من المقاولات بغرض مجابهة التحديات التي أفرزتها التحولات الاقتصادية العالمية، وكنتيجة لذلك ظهرت المقاولات الاجتماعية بالعالم العربي وأخذ الاهتمام بها يأخذ مكانته في النقاش حول التنمية[2]، إلا أننا نستطيع القول وعلى مستوى بلدنا الجزائر تحديدا لزلنا بحاجة لتطوير ثقافة المقاولة الاجتماعية، ولعل ما يؤكد ذلك ما يمكن افتراضه (بسبب غياب الاحصائيات الرسمية) حول عدد المؤسسات أو المقاولات الاجتماعية ونسبة ذلك من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وهذا على الرغم من وجود جيوب فقر وتهميش واسعة النطاق على المستوى الوطني وخاصة في مناطق الهضاب العليا والجنوب وداخل التجمعات الحضرية الكبرى في الشمال فضلا عن مشاكل اجتماعية عديدة، وهو ما يسمح لهذا النوع من المقاولات بالنشوء والبروز والمساهمة في مكافحة الفقر وخلق تنمية وثروة مستدامة، مع حفاظها على الأصل في المقاولة الذي هو

1- تجدر الإشار هنا بالقول إلى أنه عندنا في مرجعيتنا ومقوماتنا ما هو أفضل بكثير من تجربة بنك الفقراء لو أحسنا تفعيله وتسييره، ألا وهو "صندوق الزكاة".

2 - اسماعيل شعوف ، مرجع سبق ذكره ، ص 6

الربح والديمومة، وبشكل يسمح أيضا بتخفيف العبء على الدولة التي تعجز في الكثير من الحالات عن القيام بكل الوظائف الاجتماعية بكفاية وكفاءة عاليتين[1].

وتسعى المقاولاتية الاجتماعية إلى خلق القيمة الاجتماعية مع القيمة الاقتصادية، وكذا تعزيز التغيير الاجتماعي المستدام عبر تقديم حلول ابتكارية للمشكلات الاجتماعية، وتقديم الخدمات الداعمة في مجالات عديدة منها[2]:

– توفير السلع والخدمات، التي لا يرغب القطاع العام أو الخاص في تقديمها، أو غير قاد على تقديمها .

– التخفيف من حدة الفقر، من خلال تمكين الفئات المحرومة والفقيرة والمهمشة من وسائل العمل والعيش الكريم .

– تقديم الرعاية الصحية في مجالاتها المختلفة، بدءا من نشر الوعي وتقديم الدعم النفسي، وحتى المساهمة في مواجهة الأوبئة الطارئة أو المستوطنة .

– تقديم فرص التعليم والتدريب، وخدمات نقل المعرفة، لتطوير معارف ومهارات أفراد المجتمع وتمكينهم من المشاركة الاجتماعية الفعالة .

– الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة، والمشاركة في مشاريع الطاقة البديلة والخضراء .

– مشاريع الرعاية الاجتماعية، مثل : خلق الوظائف للعاطلين عن العمل أو المشردين ، وتعزيز مسارات دمج الأشخاص المستبعدين اجتماعيا، وتقديم الخدمات المساندة للأسر المعرضة للخطر .

– الدفاع عن ومواجهة حالات الاضطها الاجتماعي، وتعزيز حقوق الانسان .

4– السمات الأساسية للمقاولاتية الإجتماعية :

تتصف المقاولاتية الاجتماعية بالعديد من السمات التي تجعلها مختلفة عن المقاولة التقليدية وتؤدي بها للتأثير الفعّال، حيث تتركز هذه السمات في أربع عناصر أساسية هي[1]:

---

1 – عبد الوهاب بوكروح، "التويزة لتخليص الجزائريين من الفقر وناشطون يطالبون بترقية المقاولة الاجتماعية" ، مقال منشور على الرابط : www.echoroukonline.com/ara/articles/133601، تاريخ الاطلاع: 2018/01/25

2 - NichollsAlex , Social Entrepreneurship , New Models of Sustainable Social Change , Oxford University Press , USA , 2006 , p 14

- **تفكير إبداعي (غير تقليدي)** : من خلال ما تعبر عنه من محاولة لإحداث تحول ثوري لمواجهة التحديات الاجتماعية ، وهذا قياسا على ما أسماه الاقتصادي "شومبيتر" بـ "التدمير الخلاق" .
- **تقديم حلول مستدامة**: ينبغي أن تنطوي المقاولاتية الاجتماعية على استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، وتقديم حلول دائمة لمشكلات متأصلة في المجتمع، ولا تكون مجرد حلول وقتية أو ذات أثر هامشي محدود.
- **تحقيق الأثر الاجتماعي الإيجابي**: تستلزم المقاولاتية الاجتماعية إحداث أثر اجتماعي ملحوظ للمجتمعات، ويمكن قياس هذا الأثر بمقارنة حال هذا المجتمع قبل وبعد ظهور الحلول المبدعة لمشكلاته المستعصية، (وهذا ما يؤكد على افتراض وجود علاقة تأثير نظرية بين متغيري دراستنا هذه) .

ويمكن قياس ذلك الأثر على الدولة والمجتمع وفق المستويات التالية :

– المدى القصير: فتظهر آثار المقاولاتية الاجتماعية في تغييرات ملموسة في اقتصاد المجتمع (كخلق فرص عمل– توليد الناتج والقيمة – زيادة الادخار عن الإنفاق العام أي ترشيد الإنفاق العام).

– المدى المتوسط: تتجلى قيمة المقاولاتية الاجتماعية في كونها نموذجًا محتملًا يعمل على رفاهية المجتمع وتحسين أوضاعه، ومن ثمّ يقاس نجاحها بقدرتها على زيادة الإنتاجية، وقيام مشروعات تنموية.

– المدى الطويل: ومن خلاله تحدث المساهمة الأكثر أهمية للمقاولاتية الاجتماعية، وتقاس بقدرتها على خلق واستثمار رأس المال الاجتماعي .

- **أفكارها صالحة للانتشار** : عادة ما تقدم المقاولاتية الاجتماعية ابتكارا غير مقيد بالسياق المحلي، ومن ثم يصلح هذا الابتكار للتطبيق في أي مجتمع، وعلى الأقل يمكن تكييفه ومواءمته حسب ما يتناسب مع المجتمع (ومثال ذلك بنك جرامين وبديله عندنا صندوق الزكاة مثلا)، وذلك باعتبار المقاولاتية الاجتماعية قادرة على المساهمة في إحداث تغييرات إبداعية منظمة، وبالتالي يقاس نجاحها بقابليتها للتصميم وإمكانية نقلها لمجتمعات أخرى[2].

---

1 – خالد فاروق، ريادة الأعمال المجتمعية بين نظرية الحلول و إمكانية التطبيق، مقال منشور على الموقع: www.khaledfarouk.com، تاريخ الاطلاع : 2018/01/25

2 – أمل خيري أمين ، تجارب في الريادة الاجتماعية – فنون الإبداع المجتمعي ، ط 2 ، منشورات جامعة كاي ، 2019 ، ص 32

المطلب الثاني : موضوع المقاولاتية الاجتماعية :

جاءت المقاولة الاجتماعية للمساهمة في القضاء والتغلب على المشكلات والتحديات الاجتماعية، ولأن ذلك لن يتأتى إلا بعد تشخيص ومعرفة أولا تلك التحديات الاجتماعية، ثم بعد ذلك التفكير في الحلول التي من شأنها معالجتها و التغلب عليها، ومن ثم العمل على تجسيدها ميدانيا :

أ/ تشخيص ومعرفة التحديات الإجتماعية :

ويتم ذلك من خلال طرح مجموعة من التساؤلات أهمها : ماهي هذه التحديات الإجتماعية التي نسعى للتغلب عنها، وما هي المعلومات والبيانات والاحصائيات المتوافرة عن هذا التحدي، وماهي الأسباب الرئيسة لهذا التحدي، ومن هي أكثر الفئات تأثرا في المجتمع بهذا التحدي، وما هي الجهود المبذولة سابقا لهذا للتغلب على هذا التحدي، ولماذا لم تنجح هذه الجهود في التغلب على هذا التحدي .. إلخ؛ وعليه فإننا نستطيع القول أن الإجابة على كل هذه التساؤلات تتم من خلال نموذج يضم مجموعة من الخطوات ، يتم التركيز فيه على مجموعة من النقاط الأساسية منها[1]:

- تحديد المشكلة بكل دقة، والتعرف على أسبابها من أولئك الذين يتأثرون بتداعياتها السلبية، ويعتبر ذلك الخطوة الأولى في بناء حلول مستدامة للتغلب على المشكلات الاجتماعية ؛

- يجب عند تحديد المشكلة أو التحدي الاجتماعية أن نأخذ في الإعتبار وجهات النظر الأخرى حول هذه المشكلة التي قد ترى في هذه المشكلة أو هذا التحدي فرصة ؛

- لا يمكن التغلب على التحدي أو المشكلة الاجتماعية إلا من خلال بناء رؤية تستند إلى فهم عميق لهذا التحدي و المعوقات المرتبطة به ، وكذلك توفير الموارد اللازمة لمواجهته .

- لا بد من توفر كافة المعلومات التي تساعد على تحديد كافة أبعاد التحدي (مكانه، تأثيراته، الفئات المتأثرة به)، وذلك بالاعتماد على عدة مصادر ك: شبكة المعلومات الدولية، التقارير والتحقيقات الصحفية، الدراسات الأكاديمية، المقابلات الشخصية مع الخبراء والمتخصصين .. ؛

1 - Teresa chahine ،Op Cit ، p9

– لا بد أن يستند الإطار العام لتحليل التحديات الاجتماعية إلى منهجية التساؤلات البحثية التالية : ما، من، أين، لماذا وكيف؟، أي: ما هو هذا التحدي، ما هي أسبابه، من يتأثر به وسماتهم[1]، مكانه، سبب انتشاره وتداعياته، كيف يمكن التغلب عليه ومواجهته ؟، وتعد أساليب تحليل البيانات، والجداول والأشكال، والنماذج التحليلية (مثل أسلوب شجرة المشكلات[2]) هي من الأدوات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها للتعرف على التحديات الاجتماعية و تداعياتها .

ب– تصميم الحلول المستدامة للتغلب على التحديات الاجتماعية:

بعد تشخيص ومعرفة التحديات والمشكلات الاجتماعية، تأتي مرحلة طرح الحلول المناسبة لها بناءا على مجموعة من الاعتبارت أهمها:

– اختيار فريق عمل محترف لابتكار حلول مناسبة وغير تقليدية واعتماد الأساليب الحديثة لتوليد الأفكار الجديدة و المبتكرة ك : آلية العصف الذهني[3]، التفكير خارج الصندوق .. ؛

– التعريف الدقيق للحلول المقترحة التي يتم تقديمها وتوضيح كيفية استخدامها والاستفادة منها ؛

– ضرورة اختبار الحلول المقترحة قبل البدء في تجسيدها، والتعرف لردود الأفعال للمستخدمين والمستفيدين منها ومقترحاتهم بشأن تطويرها، وحتى تساهم بالفعل في تحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب؛ ومن جهة أخرى يعتبر التفكير بشكل استراتيجي بمنظور كلي يركز على الخبرات العالمية، ثم النزول تدريجيا بطريقة التفكير إلى النطاق الإقليمي والوطني يعد الطريقة المثلى للتغلب على التحديات الاجتماعية وتحقيق التغيير الايجابي المطلوب في المجتمع.

---

1 – سماتهم : العمر– الجنس – مستوى الدخل – مستوى التعليم – المستوى الوظيفي و غير ذلك ، كما أنه هناك ضرورة للتعرف إلى مكانهم أين يعيشون ؟ وما هي طبيعة البيئة التي يعيشون فيها ؟ بالإضافة إلى التعرف على سماتهم الثقافية والعادات والتقاليد التي تؤثر على طريقة تفكيرهم، وكذلك أهمية التعرف إلى طموحاتهم و تطلعاتهم المستقبلية ، وما هي المشاكل الأخرى التي يواجهونها؟

2 – هو أسلوب يساعد في تشخيص المشاكل عن طريق تحليل وربط العلاقة بين كل من: أسباب وجذور المشكل – المشكل – نتائجه وأثاره

3 – العصف الذهني : طريقة رائدة ابداعية في حل المشكلات ، و تعتبر وسيلة للحصول على أكبر عدد من الأفكار العفوية لمجموعة من الأشخاص و يكون ذلك بشروط : لا وجود لفكرة فاشلة أو غير مجدية أي كل الأفكار مقبولة و يجب احترامها – لا انتقاد للفكرة عند سماعها – عدم شغل العقل بكيفية تنفيذ الفكرة .

ج- تطبيق الحلول وقياس الأثر:

إن البداية الصحيحة لتنفيذ استراتيجية العمل بطريقة مهنية دقيقة تتطلب تعريف النجاح الذي تنشده وتحديده، كما تتطلب تحديد مؤشرات تضمن قياسه، أي قياس الأثر الإجتماعي للحلول التي تم اقتراحها، حيث أن عملية القياس هذه لا تتم في نهاية العمل، بل لا بد أن تتم باستمرار أثناء التنفيذ وذلك بالنظر لمؤشرات الأداء وهل العمل يتم بطريقة صحيحة أو يواجه معوقات وتحديات .

المطلب الثالث : مفاهيم قريبة من المقاولاتية الاجتماعية :

يعتبر ضبط المفهوم خطوة أساسية ذات أولوية قبل البحث فيه وفي تأثيراته، وعليه سنتطرق في هذا المطلب لأهم المفاهيم القريبة من المقاولاتية الاجتماعية والتي قد تجدها أحيانا كثيرة تترادف وأحيانا أخرى تتقاطع وتشترك في جل غاياتها معها، ونقصد بذلك المفاهيم التالية: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ، الابتكار الاجتماعي ، المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي .

1- المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال:

وردت عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية ولا يوجد تعريفا لها متفق عليه عالميا، فقد عرفها دروكر (Drucker 1977) بأنها:" إلتزام منظمات الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه"[1]، وكأننا بهذا التعريف نستشف بأن المسؤولية الاجتماعية كان ينظر لها في بداية الأمر على أنها عبء تتحمله المنظمة ومن مصلحتها التخفيف منه، وأما كارول (Caroll) وهو الذي يكنى بالأب الروحي لهذا المفهوم[2]، فيرى بأن المسؤولية الاجتماعية :"هي مسؤولية المنظمة اقتصاديا وأخلاقيا وقانونيا وخيريا"، أي أنه جزئها إلى جوانب أربع وهو مالا نجد له انعكاسا في الواقع، إلا بتفاعل هذه الجوانب دون تجزئتها[3]؛ كما عرفت أيضا بأنها تمثل ذلك الالتزام الأخلاقي والتصرف المسؤول اتجاه مجموعة من الأطراف وهم أصحاب المصلحة، ومن أهم الأطراف المستفيدة من برامج المسؤولية الاجتماعية نجد كلا من المجتمع والبيئة، وهذا يعكس أن مفهوم المسؤولية

---

1 - صالح السحيباني، "المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية"، حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول"القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت، لبنان، 23-25 مارس2009

2 - نسجل تحفظنا عن مصطلح "الأب الروحي" ، وهذا لأننا نرى أن المسؤولية الاجتماعية لها ركن أصيل في ديننا الاسلامي، حيث وردت في شأنها العديد من الآيات والأحاديث النبوية الدالة على معناها، وفي نفس الوقت نقر بأن التطبيق والتطوير لها احتضنته المجتمعات الغربية .

3 - محمد فلاق ، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، محاضرة ألقيت بالجامعة العالمية- ماليزيا ، بتاريخ : 2016/03/11

الاجتماعية جاء ليعزز دور ومكانة المنظمات في المجتمع ليس فقط ككيان اقتصادي إنما ككيان اجتماعي يسهم في حل مشكلات المجتمع والحفاظ على البيئة التي يعمل في إطارها[1]، وتجدر الإشارة إلى ذلك التشابه الحاصل بين مصطلحي"المسؤولية الاجتماعية" و"المسؤولية المجتمعية"، إذ عادة ما يتم استعمال أحدهما مكان الآخر، بل وينظر لهما في الكثير من الأحيان على أنهما مترادفان، إلا أنه في اعتقادنا الأمر ليس كذلك، والمعيار الرئيسي الذي يفرق بينهما يرجع بالأساس إلى بيئة المؤسسة سواءا كانت داخلية أم خارجية، فنقول مسؤولية اجتماعية اشارة لمسؤولية المؤسسة اجتماعيا اتجاه عملائها الداخليين من عمال وموظفين ومالكي الأسهم..، ونقول مسؤولية مجتمعية إذا كانت اتجاه مجتمعها وأصحاب المصالح الخارجيين، غير أننا تجوزا في دراستنا هذه فإننا نقصد بالمصطلح الأول المعنيين معا.

وبناء على ما تقدم يمكننا القول أن المقاولة الاجتماعية هي مقاولة أنشأت لاعتبارات اجتماعية بالموازاة مع الهدف الاقتصادي الذي تقوم عليه المؤسسات عموما، أو هي مقاولة مسؤولة اجتماعيا في أصلها أو نشأتها، ونشير أن نتيجتنا هذه جاءت متوافقة إلى حد ما مع نتائج دراسة "نتالي فريرا و بلاندين لابرش (Nqthalie Ferreira & Blandine Laperche)" سنة 2007[2]، بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسؤولة اجتماعيا"، حيث توصلت إلى وجود نوعين من المؤسسات في مجال المسؤولية المجتمعية: المؤسسات المبادرة والتي تجعل من المسؤولية المجتمعية مجال نشاط لها منذ البداية ، والمؤسسات التفاعلية التي وضعت استراتيجية للنشاط بعد عدة سنوات من وجودها .

2- المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي :

تحدث البروفيسور– محمد يونس- في كتابه الموسوم بـ "التأسيس لمشروعات تجارية ذات طابع اجتماعي" عن الخلط الحاصل والمسوق له من قبل بعض المنظمات، بأن ما قام به مع مصرف غرامين يدخل ضمن عمل الرواد (المقاولون) الاجتماعيون[3]، واصفا ما يقوم به بأنه يدخل في صميم المشاريع التجارية ذات الطابع الاجتماعي، والتي تقوم حسب ما ذكر تحت مظلة عدد من المبادئ هي :

---

1 – قاسمي السعيد، عربية سلوى، بلعيد وريدة، المسؤولية الاجتماعية كخيار فعال لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، 2017 ، ص 72

2 - Nathalie Ferreira & Blandine Laperche ، PME Socialement Responsables , Etude de cas , Cahiers du lab , N° 162 , Laboratoire de recherche sur l industrie et Innovation , Universite du Littoral Cote d Opale , 2007

3 – انظر : محمد يونس، التأسيس لمشروعات تجارية ذات طابع اجتماعي – نحو نمط جديد من الرأسمالية يلبي الحاجات الانسانية الأكثر الحاحا، نقله الى العربية منذر محمود محمد ، العبيكان للنشر ، المملكة العربية السعودية الرياض ، 2018 ، ص35- 37

- يهدف المشروع التجاري إلى مكافحة الفقر، أو وضع حلول لمشكل أو عدة مشكلات (مثل التعليم والصحة والافادة من التكنولوجيا والبيئة) تهدد السكان والمجتمع وليس إلى تحقيق الأرباح.

- سوف تحقق الشركة الاكتفاء الذاتي من الناحيتين الاقتصادية والمالية .

- يستعيد المستثمرون فقط المبلغ الأصلي الذي وضعوه في الاستثمار، ولن تقدم لهم أي عائدات زيادة على المبلغ الأصلي الذي استثمروه في المشروع .

- عندما تتم إعادة المبلغ المستثمر، تبقى الأرباح في الشركة بغية توسيع أعمالها وتحسين خدماتها .

- سوف تلحظ الشركة باهتمام مسألة المحافظة على البيئة في أعمالها .

- تحصل القوى العاملة في الشركة على رواتب لا تقل عما يحصل عليه نظراء أفرادها في السوق ، مع التمتع بشروط عمل أفضل مما يتمتع به نظراؤهم .

- يجب أن تُغلَّف هذه الأعمال كلها بكثير من المتعة .

3- الابتكار الاجتماعي :

وهو مفهوم حديث هو الآخر نسبيا وردت في شأنه عدة تعاريف، يتضح من خلال الإطلاع على معظمها أن مفهوم الابتكار الاجتماعي يشمل العناصر التالية[1]:

- عملية شاملة تتكامل فيها المفاهيم والممارسات الجديدة لحل التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية القائمة .

- انتاج المعرفة وتقديم الحلول المبتكرة والأفكار الجديدة لجميع القطاعات المجتمعية المحلية والعالمية وفي كل جوانب الحياة .

- عملية يتم بموجبها تحويل الأفكار البحثية إلى ممارسات تطبيقية من شأنها تحسين نتائج الواقع في المجتمع .

1 - خالد حسين سعيد العسيري، مقومات الابتكار الاجتماعي كمدخل لتطوير الادارة الجامعية من وجهة نظر الهيئة الادارية والأكاديمية في الجامعات السعودية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 55

– مدخل تطويري للمنظمات من خلال تطوير الإدارة الديناميكية، وتطبيق تنظيمات ذات أشكال مرنة، وتحقيق كفاءة التعيين والاستقطاب،وتحقيق الجودة العالية في العمليات الإدارية وبالتالي تحقيق كفاءة المخرجات.

وعن الفرق أو العلاقة بين الإبتكار الإجتماعي والمقاولاتية الإجتماعية، نجد أنه في كثير من الأحيان يتم استخدام المصطلحين كمرادفين لبعضهما خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الإجتماعية، إلا أن الابتكار الاجتماعي في حقيقة الأمر أعم وأشمل من المقاولاتية الاجتماعية، باعتباره الفضاء والمجال الذي يحقق فيه التغيير الاجتماعي المنشود عن طريق تلبية الاحتياجات الاجتماعية وايجاد حلول مستدامة لتحديات المجتمع وتطوير القطاعات الحيوية مثل التعليم والعمل والصحة وغيرها، ويكون ذلك من خلال استراتيجيات وأفكار وأنظمة جديدة تسعى إلى تعزيز طرق وأساليب عمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، أي أنه ظاهرة عامة ومظلة لمجموعة من المصطلحات ك: ريادة الأعمال، المشاريع الإجتماعية[1]، السياسات الحكومية، العمل الجمعوي، ريادة الأعمال الاجتماعية،المشاريع التجارية ذات الطابع الاجتماعي، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، إذن فالاختلاف الجوهري بين هذين المفهومين، ينطلق من كون أن الابتكار الاجتماعي ظاهرة متعددة المداخل ترمي للتحسين أو التغيير الإجتماعي الايجابي، من خلال تحويل الأفكار إلى ممارسات من شأنها تحسين الواقع المجتمعي (النتائج)، بغض النظر عن الجهة والمجال الذي يحقق فيه ذلك سواءا كانوا أفرادا ، جماعات، مؤسسات حكومية أو غير حكومية أي أنها عمليه تستهدف النظام بأكمله في إطار أكبر من الاتجاهات الواسعة في الفكر والممارسة لتغيير الطرق والأساليب والاجراءات التنظيمية في العمل، بينما المقاولاتية عموما والمقاولاتية الاجتماعية على وجه الخصوص تنطوي عملياتها في الغالب على الأفراد، وبالتالي فهي أداة من أدوات الإبتكار الاجتماعي أي أن المقاولين الاجتماعين يمثلون أحد قوّاد الابتكار الاجتماعي الذي يمثل نتيجة لما يقومون به . والشكل الموالي يوضح ذلك :

1 - Kathrin L ، Susan M ، Dominik R ، Social Innovation :Expert Opinion on the Status Quo and Future Directions ،Editor (World Vision Center for Social Innovation) Institute for Tranfomation in Business and Sociiety . EBS University of Business AND Law . Germany April 2013 .p 11

الشكل رقم (09) : مستوى مفهوم الابتكار الاجتماعي

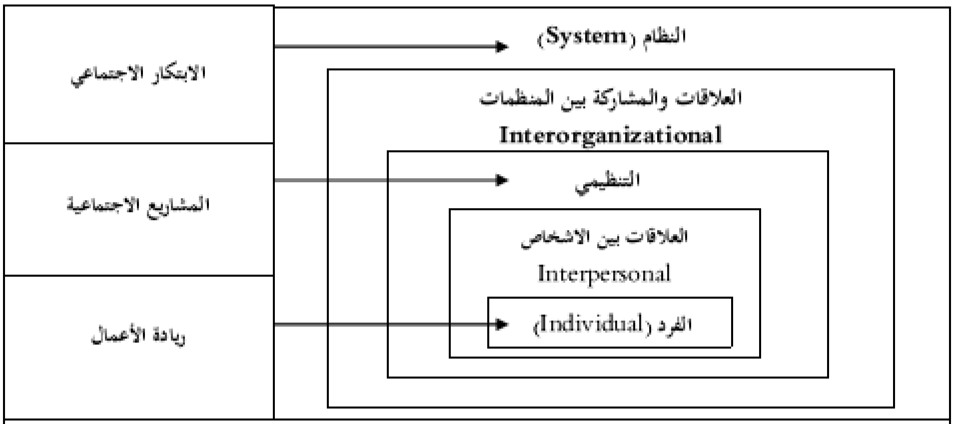

Source: Westley F, Antadze N. (2010). Making a Difference: Strategies for Scaling Social Innovation, p:4

المبحث الثالث : المقاولة الاجتماعية ضمن مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تشكل منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتي من بينها المقاولات الاجتماعية قطاع ثالثا إلى جانب القطاعين العام والخاص، قد تساهم إذا ما فُعّل نشاطها في إحداث التوازنات الاقتصادية– الاجتماعية، من خلال عملها في مجالات تحسين التعليم والصحة والبيئة والتنمية المجتمعية المحلية والتمويل الأصغر لمشروعات الأهالي وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي يحتاجها المجتمع المحلي، حيث أولت لها العديد من الدول وكذا المنظمات الدولية اهتماما متزايدا باعتبارها مسارا تكميليا ومدعما للتنمية المستدامة .

المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني :

بدأ هذا المفهوم ينتشر في تسعينيات القرن الماضي وأخذ يحضى بتأييد واسع ومتزايد باعتباره بديلا مبتكرا عن نموذج التنمية التقليدي القائم على دعم النمو، وهذا بعدما أخذت المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة وغيرها في التفاقم وذلك على الرغم من تسجيل معدلات نمو مرتفعة في كثير من الأحيان .

ولقد تعددت التسميات التي اطلقت على هذا المفهوم ك اقتصاد: القطاع التطوعي، القطاع غير الحكومي، القطاع غير الهادف للربح، الاقتصاد الاجتماعي، الاقتصاد التضامني..، ويعنى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بقطاع ثالث في مقابل القطاع العام والقطاع الخاص، والذي يشمل التعاونيات والمنظمات غير الهادفة للربح والمشروعات (المقاولات) الاجتماعية والجمعيات الخيرية، التي تتميز بانتاج السلع والخدمات والمعارف والسعي في الوقت ذاته إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن؛ أما المجلس

الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي فيعرف هذا الاقتصاد بكونه: يعبر عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل ديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراط فيه حر، حيث ينتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى على ما هو اجتماعي أي تلبية الحاجيات الاجتماعية ومواجهة الأوضاع الاجتماعية الصعبة مع التركيز في الوقت ذاته على العنصر البشري، من خلال تقديمها لنماذج مستدامة من الناحية الاقتصادية (مقاولات) وتحقق نمو مدمجا[1]؛ كما يدرس هذا الفرع من الاقتصاد العلاقة بين هذا الأخير والسلوك الاجتماعي، فيحلل سلوك المستهلك وتأثره بالجوانب الاجتماعية والأخلاقيات والاعتبارات الانسانية الأخرى، ويفحص الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد في المجتمع لدى المنظمات الفاعلة فيه[2]. ويهدف إلى معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية كالفقر وقلة فرص العمل المستقر (وهو ما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة 2030[3])، من خلال تيسير الوصول إلى التمويل ومعلومات السوق، وعناصر الانتاج والتكنولوجيا وخدمات الدعم، والأسواق، للحد من عدم المساواة في سوق العمل وسوق المنتجات وتحسين مستوى الدخل وضمان استمراره.

وتشترك أنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مجموعة من القيم و المبادئ الأساسية، نوضحها في الجدول التالي :

1 – تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للملكة المغربية حول موضوع " الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج"، 2015، ص 42 ، – النمو المدمج : هو الذي يتحقق عن الإدماج الاجتماعي (الأشخاص) والإدماج الاقتصادي (المقاولات) والإدماج المجالي (جغرافي) ، أي الذي يسعى إلى تحقيق أداء اقتصادي قوي وإلى تحسين مستوى ونوعية حياة الأفراد من خلال الأخذ في الاعتبار الشرائح الاجتماعية المهمشة وعدد من التحديات الاجتماعية وقطاعات تجارية مهجورة أو غير مستثمرة ، وعدد من المناطق الجغرافية التي يتعين اكتشافها

2 – منظمة العمل العربية ، دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني "التعاونيات" في زيادة فرص التشغيل ، البند التاسع ، مؤتمر العمل العربي الدورة 43 القاهرة ، 10-17 أبريل 2016 .

3– انظر الهدف الثامن الذي ينص على : تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام ، والعمالة الكاملة والمنتجة ، وتوفير العمل اللائق للجميع .

جدول رقم (03) : مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

1- المشاركة / التشاركية	- الحكم الديمقراطي من القيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني . - مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد من مستخدمين ومستفيدين في صنع القرار . - المسؤولية المشتركة . - تمكين المستفيدين من خلال طرق العمل القائمة على المشاركة . - المساواة بين الناس في إبداء الرأي والتصويت .
2- التضامن والابتكار	- بديل "ابتكاري" عن النماذج الاقتصادية التقليدية . - من الاقتصادات الشاملة التي تعود بالفائدة على المجموعات الأكثر حرمانا وتهميشا وفقرا، ما يصعب تحقيقه في إطار الخطط الاقتصادية العادية والنيوليبرالية أو برامج المساعدة والتنمية التقليدية . - الحاجة إلى المرونة والابتكار لتوجيه الموارد والفوائد إلى المستفيدين والمساهمين .
3- المشاركة الطوعية والاستقلالية	- المشاركة طوعا في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني . - نهج الانطلاق من القاعدة، إنشاء المؤسسات بناءا على الاحتياجات الاجتماعية . - اقتصاد مستقل بطبيعته . - إعطاء فرص للمجتمعات لإنشاء المشاريع والحصول على مهارات وموارد وفرص عمل وفوائد يتعذر تحقيقها من خلال اقتصادات السوق .
4- المصلحة العامة	- تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون والدعم المتبادل . - المشاركة في المسؤوليات . - الهدف الرئيسي هو النمو والرفاه للجميع، دون الانتقاص من رفاه الأفراد ضمن المجموعة

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة العدد 4، سلسلة السياسات العامة الأمم المتحدة، 2014، ص 2

وعموما تختلف منظمات القطاع الثالث (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) عن القطاعين العام و الخاص في شكل الملكية وفي الهدف من قيامها وفي إدارتها، وتعتبر وجوبا المؤسسات المصنفة ضمن ذلك تلك التي تتخذ كلا من الأشكال التالية[1]:

1 - معاذ جمايعي ، الاقتصاد التضامني والاجتماعي : الحدود والآفاق ، مركز الدراسات الاستراتيجية والديبلوماسية ، تونس ، مارس 2019 ، مقال منشور على الرابط : https://www.csds-center.com ، تاريخ الاطلاع : 2019/12/14

1- التعاونيات :

تستحدث عن طريق مجموعة من الأشخاص الطبيعيين بهدف تغطية المخاطر الملازمة بطبيعتها للإنسان بصفة تكميلية للأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي والتغطية الصحية وإسداء خدمات المساعدة في إطار التضامن والتعاون لفائدة المنخرطين وأولي الحق منهم مقابل دفع حقوق الاشتراك، كما عرفت الأمم المتحدة الجمعيات التعاونية بأنها "جماعة مستقلة من الأشخاص يتحدون اختياريا لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطلعاتهم المشتركة، من خلال الملكية الجماعية لمشروع تتوافر فيه ديمقراطية الإدارة والرقابة"[1]، ويشكل انشاء هذا الصنف والتوسع فيه مطلبا ضروريا ضمن سياق تشجيع التوجه المقاولاتي الاجتماعي، نظرا للمزايا الاقتصادية والاجتماعية التي يوفرها فضلا عن امكانية تجسيده في مختلف القطاعات المهنية كالفلاحة بشعبها المختلفة، والسياحة بارتباطاتها المتعددة .

2- التعاضديات :

وهي شركات ذات رأس مال ومنخرطين قابلين للتغيير يقع تكوينها بين أشخاص لهم مصالح مشتركة يتحدون قصد إرضاء حاجياتهم وتحسين أحوالهم المادية، وتعرف التعاضدية الاجتماعية في التشريع الجزائري بأنها شخص معنوي يخضع للقانون الخاص، ذات غرض غير مربح، تسير بموجب أحكام القانون رقـــم 15-02 المتعلق بالتعاضديات وقانونها الأساسي، يكون الانضمام إليها بصفة طوعية واختيارية ، أما تأسيسها فيتم من طرف الفئات التالية وذلك وفق التنظيم المحدد والمعمول به [2]:

- العمال الأجراء في المؤسسات والمقاولات العمومية أو الخاصة .
- الأشخاص الذين يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص
- الأشخاص المتقاعدون، أو أصحاب المعاشات أو الريوع بعنوان الضمان الاجتماعي
- المجاهدون أو أرامل الشهداء الذين لهم معاشات من الدولة ، ذوو حقوق المتعاضدين المتوفين .

---

1 – موقع الأمم المتحدة، أنظر الرابط: https://www.un.org/ar/events/coopsyear/about.shtml، تاريخ الإطلاع: 2020/07/10

2 – موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الجزائرية، متوفر على الرابط: https://www.mtess.gov.dz/ar/، تاريخ الاطلاع: 2020/07/10

وتتمثل موارد التعاضديات الاجتماعية علاوة على موردها الرئيسي المتمثل في اشتراكات منخرطيها، في الهبات والوصايا والعائدات المتأتية من الأداءات التي تقدمها، ومن عائدات الأموال التي توظفها أو تستثمرها ومن عائدات الدعاوي التعويضية، حيث تخصص هذه الموارد لتمويل وتغطية ما يلي: الاداءات الفردية والجماعية، برنامج الاستثمار وهذا الذي يهمنا تبعا لموضوع دراستنا، تأسيس صندوق الإحتياط، ومصاريف سير التعاضدية الاجتماعية .

3- التجمعات والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية:

وهي شركات ذات رأس مال متغير ومساهمين متغيرين، تنشط في قطاع الخدمات المتصلة بالفلاحة والصيد البحري، وتهدف إلى تقديم خدمات للشركاء فيها بغرض تأهيل المستغلات الفلاحية وتحسين التصرف في الإنتاج .

4 – شركات التأمين ذات الصبغة التعاونية :

وهي شركات مدنية تضمن للمنتسبين لها دفع تعهداتها كليا في صورة تحقق الخطر الذي تكفلت بتغطيته مقابل معلوم الاشتراك وأن تتولى توزيع فائض مقابيضها على منتسبيها بالشروط المضبوطة بنظامها الأساسي أو تمويل المشاريع المندرجة في الاقتصاد التضامني والاجتماعي.

5- مؤسسات التمويل الصغرى المكونة في شكل جمعياتي:

وهي كل شخص معنوي يمارس اعتياديا العمليات المرخص بها في إطار التمويل الصغير .

6- مؤسسات العمل الاجتماعي:

وهي المؤسسات التي ينحصر موضوعها في العمل الاجتماعي لفائدة الفئات الاجتماعية ذات الاجتياجات الخصوصية، كما ينشط داخل هذه المنظومة عدة فاعلين لعل أبرزهم : مؤسسات القطاع العمومي، المؤسسات الناشطة في السوق الرأسمالية، منظمات المجتمع المدني المحلية، الممولون الدَوليَون، نقابات العمال والمنظمات الممثلة للعاطلين عن العمل .

المطلب الثاني : دور المقاولة الاجتماعية في ظل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني :

بالموازاة مع تطور الاقتصاد التضامني والاجتماعي في أجزاء كثيرة من العالم، ففي البرازيل مثلا توجد أكثر من 22.000 مؤسسة من منظمات الاقتصاد التضامني أغلبها تعاونيات عمالية ومؤسسات إنتاجية يعمل فيها أكثر 1.7 مليون شخص، وفي الاتحاد الأوربي يقدر معدل ما يندرج ضمن هذا الإقتصاد ما نسبته 10 % من إجمالي عدد الشركات[1]، إذ يمثل ما بين 9 % و11.5 % من الساكنة النشيطة في بلدان كالسويد وبلجيكا وإيطاليا وفرنسا وهولندا، كما يساهم هذا القطاع بنسبة 10 % من الناتج الداخلي الخام في كل من فرنسا وبلجيكا و 10.2 % في هولندا[2]، أرقام توضح بأن الأمر يتعلق بواقع لا يمكن تجاهله من طرف الدولة وكذا المجتمع، ومن ثم تأتي المقاولة الاجتماعية لتشكل جزءا مهما منه ونموذجا صاعدا من هذا التنظيم الاقتصادي يقوم على استخدام الأساليب الابداعية والمبتكرة لإنشاء وتنمية المشروعات والمؤسسات التي تحقق تأثيرا اجتماعيا واسع النطاق يقاس نجاحه بالقيمة (المنفعة أو الفائدة) الاجتماعية وكذا بالربح المادي المحققين معا، وذلك من خلال العمل على إدماج الفئات الضعيفة والعاطلة في الحياة العملية ليصبحوا قيمة مضافة لذواتهم ولمجتمعهم لا عبئا مستهلكا للمنح والتبرعات فقط .

إذن فالمقاولة الاجتماعية تشكل أولا أحد ضمانات التنمية المدمجة والعدالة الاجتماعية، يمكن من خلالها معالجة التحديات الدائمة التي تواجه المسار الإنمائي باعتبارها وسيلة تحد من فرص العمل غير المستقرة وتمكّن الأفراد خصوصا ذوو الكفاءات والمهارات المختلفة من إنشاء مشاريعهم وتطوير أنشطة مُدرَة للدخل .

ثانيا : تساهم المقاولة الاجتماعية ومن خلالها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تأمين وصول عادل للموارد الطبيعية والاستثمار فيها من خلال التجمعات والشركات التعاونية الناشطة في قطاع الزراعة أو الصيد البحري على سبيل المثال، وفي بعض الأحيان تقدم المقاولة الاجتماعية حلولا بديلة للمشاكل البيئية من خلال مشاريع إعادة التدوير والرسكلة، الابتكار في استخدام الموارد المتجددة، الإنتاج العضوي للسلع ...، أو حلولا لمشاكل تعليمية كضعف المناهج الدراسية والتسرب المدرسي عن طريق المدارس الخاصة والمراكز أو المعاهد ذات الاختصاصات المتعددة .

1 – نسب مقدمة من طرف منظمة العمل الدولية ، أنظر الرابط : https://www.ilo.org ، تاريخ الاطلاع : 2019/12/15

2 – تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للملكة المغربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 79

ثالثا : الوصول عن طريق المقاولة الاجتماعية إلى تمكين الجهات غير التقليدية ذات الفاعلية الاقتصادية ، وعلى رأسها فئة النساء الماكثات بالبيوت لا سيما في المجتمعات الريفية وكذا فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يساعد على هيكلة الأنشطة غير النظامية وتشجيع الإدماج المهني .

رابعا : تشجع المقاولات الاجتماعية في ظل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على انشاء أدوات تمويل جديدة من جهة وتفعيل نشاط أدوات أخرى قائمة من جهة ثانية، من شأنها تمويل المبادرات المقاولاتية التي يفتقد أصحابها للتمويل اللازم لها أو التي ترغب بعض الجهات كالجمعيات الاحترافية في اطلاقها ورعايتها ، ومن الأمثلة : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، وكذلك صندوق الزكاة وما أدراك ما الزكاة، وعاء واسع ومتنوع يُشكّل مصدرا مهما لتمويل مشاريع المقاولاتية الاجتماعية .

خامسا: التشجيع على الابداع والابتكار من خلال البحث عن حلول غير تقليدية للتحديات والمشاكل الاجتماعية والبيئية والعمل على تجسيدها، وكذا تعزيز القيم والمبادئ التي من شأنها تعميق روح المواطنة والتكافل الاجتماعي.

سادسا: تعزيز شبكة العلاقات الاجتماعية أو ما يصطلح عليه في أدبيات إدارة الأعمال بـ "رأس المال الاجتماعي"، حيث يمثل انتشار مشاريع المقاولاتية الاجتماعية أحد المظاهر الإيجابية العالية المستوى لرأس المال الإجتماعي التي من شأنها إحداث تفاعلات اجتماعية قائمة على المشاركة في ايجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، وقد أشار المفكر –مالك بن نبي- لشبكة العلاقات الإجتماعية مسميا إياها بـ "البذرة الدينية"، أي العنصر الديني الذي يقوم بعملية الربط والتفاعل بين عناصر إحداث التغيير الإجتماعي (عالم الأشخاص، عالم الأفكار، عالم الأشياء) ومن أجل أن تؤدي وظيفتها على أحسن وجه[1] .

سابعا: يقوم منطق المقاولة الاجتماعية على خلق القيمة عن طريق معالجة الحالات والمشكلات التي قد تنشأ جرّاء فشل أو عدم قدرة السوق والحكومة معا في الهيمنة عليها، وامتدادا لهذا الدور الهام والاستراتيجي اقترح الباحث الفرنسي (Filipe M Santos) سنة 2009 في مقال له معنون بـ "النظرية الايجابية للمقاولاتية الاجتماعية A Positive Theory of Social Entrepreneurship"[2] نظرية تهدف إلى تطوير البحث العلمي في المقاولاتية الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على المفاضلة الرئيسية بين خلق القيمة والتقاط القيمة وشرح

1 – مالك بن نبي، ميلاد مجتمع – شبكة العلاقات الاجتماعية ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، دمشق سوريا ، 1962 ، ص 20

2 - Filipe M , Santos , A Positive Theory Of Social Entrepreneurship , Faculty & Research Working Paper , Social Innovation Centre , INSEAD, Fontainebleau France, 2009

متى قد تنشأ حالات فشل السوق والحكومة في وقت واحد، مؤكدا في الوقت ذاته على الدور الحيوي والمتنامي للمقاولاتية الاجتماعية في المجتمع الحديث وذلك من خلال السعي لإيجاد حلول مستدامة للمشاكل المهملة ، وأضاف أن نظرية المقاولة الاجتماعية تتسق تماما مع المنطق الاقتصادي السائد إلا في جانب واحد، وهو الذي أشار له "آدم سميث" قديما في كتابه المشهور "ثروة الأمم" ما سمّاه "اليد الخفية" بإقراره أن السلوك البشري يحرك العمل الإقتصادي بالمصلحة الذاتية أي أن المنفعة العامة تتحقق عندما يسعى الفرد إلى تعظيم منفعته الذاتية، وحتى حديثا نجد كل من "Jhonson & Meklin" ونظرية الوكالة التي تأسست حول اشكالية فصل الملكية عن الإدارة في المنظمات بافتراض وجود طرف يلجأ لطرف آخر ليقوم مقامه باسمه ولحسابه بعمل ما، كل طرف يسعى لتحقيق أو تعظيم مصالحه، مما قد يؤدي إلى تضارب أو تعارض مصالح الطرفين في كثير من الأحيان وبالتالي ضرورة وجود ضمانات بينهما وهي ما اصطلح عليها بـ "الحوكمة"، حيث وعلى الرغم من أن "آدم سميث" لاحظ قبل ذلك أن التعاطف اتجاه الآخرين يمكن أن يكون محددا آخرا للسلوك البشري (نظرية المشاعر الأخلاقية)[1]، لكن لم يُعطى تصورا (كما هو الحال بالنسبة للمقاولة الاجتماعية) يمزج بين العمل الإقتصادي القائم على تعظيم المصالح الذاتية والعمل الاجتماعي القائم على الاهتمام بالآخرين .

المطلب الثالث : دليل إنشاء مشروع المقاولة الإجتماعية :

يفترض أن يتبع المقاول الاجتماعي (رائد العمل الاجتماعي) منهجية ينظم من خلالها أفكاره وتصوراته قصد تحويلها لخطة عمل قادرة على تحقيق نتائج فعلية في الميدان، وعموما يمكن أن يتم ذلك وفق ثلاثة مراحل كما هو مبين في الجدول التالي :

1 - Frank Robert , A theory of moral sentiments ,In J.J. Mansbridge (ED), Beyond self-interest, University of Chicago Press, 1990, pp 71-96

جدول رقم (04) : مراحل وخطوات المقاولاتية الاجتماعية

مرحلة التصور	1- المقاول الاجتماعي 2- المشكلة المجتمعية 3- القيمة المقترحة
مرحلة التصميم	1- هندسة الحلول 2- النموذج المستدام 3- اطار التأثير 4- مولد القيمة
مرحلة العمل	1- التصميم التجريبي 2- تعبئة الموارد

Source : Filipe Santos and other , The social Entrepreneur s Guide To Changing The World from inspirational vision to successful impact venture , Social Business School , Portugal , p 6 , **See link** :

www.animaweb.org/sites/default/files/emi-social-entrepreneurship-guide.pdf , date of perusal : 23/12/2019

1- مرحلة التصور: يتم في هذه المرحلة اكتشاف واكتساب وعيا وادراكا بمفهوم المقاولاتية الاجتماعية والمقاول الاجتماعي على وجه التحديد، وكذا القدرة على تفسير وتصنيف المشاكل الاجتماعية، فضلا عن معرفة الدوافع التي تسند المقاولون الاجتماعيون لاختيار المشاريع المنتمية لهذا النسق من المقاولاتية . وذلك وفق الخطوات التالية:

1-1 **المقاول الاجتماعي**: وقد أشرنا فيما سبق لماهية المقاول الاجتماعي وأهم صفاته، فالمقاولون الاجتماعيون هم أشخاص لهم رغبة عميقة في مساعدة الآخرين تدفعهم في ذلك إرادة لحل التحديات الاجتماعية أو بالأحرى المجتمعية بطريقة فعالة عن طريق إيجاد حلول مبتكرة ومستدامة للمشاكل الاجتماعية الهامة والمهملة أو التي غالبا لا تستطيع الحكومات لوحدها أن تتحمل عبئ معالجتها والقضاء عليها كلية، ومن ثم السعي لتنفيذها في شكل مبادرات أو مشاريع ذات تأثير وقيمة اجتماعيتين .

1-2 **المشكلة المجتمعية**: يتم في هذه الخطوة تحديد ومعرفة المشكلة الأساسية المراد استهدافها وذلك من خلال وصفها كميا ونوعيا وكذا تحليل أسبابها وآثارها، ويمكن الاعتماد في ذلك على أسلوب الشجرة كأحد الأساليب التحليلية والفعالة لحل المشكلات، وذلك باعتبار أن ساق الشجرة يرمز للمشكل في حد ذاته، والجذور هم الأسباب غير الظاهرة والمؤدية لحدوث المشكل، حيث يتيح هذا الأسلوب لدى المقاول

الاجتماعي معرفة أسباب المشكلة كخطوة أولى لتحليلها وتجزئتها، وبالتالي اعتمادها كمدخل لتشخيص المشكل الذي قد يبدوا في البداية بأنه معقد وصعب المعالجة (كحال عمل الطبيب الذي يشخص مرضا في جسم ما)، أما الأوراق أو الثمار فهي الأعراض والآثار الناجمة عن المشكلة، والهدف من ذلك هو تعزيز الحوار والمناقشة بشأن المشكلة الأساسية بغية الوصول إلى حلول ابداعية وفعالة لها ليس فقط مع أعضاء فريق المقاولة الاجتماعية وإنما كذلك أصحاب المصلحة الآخرين إذ ينبغي أن يستند التحليل إلى الميدان ، والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (10) : شجرة تحليل المشكلة

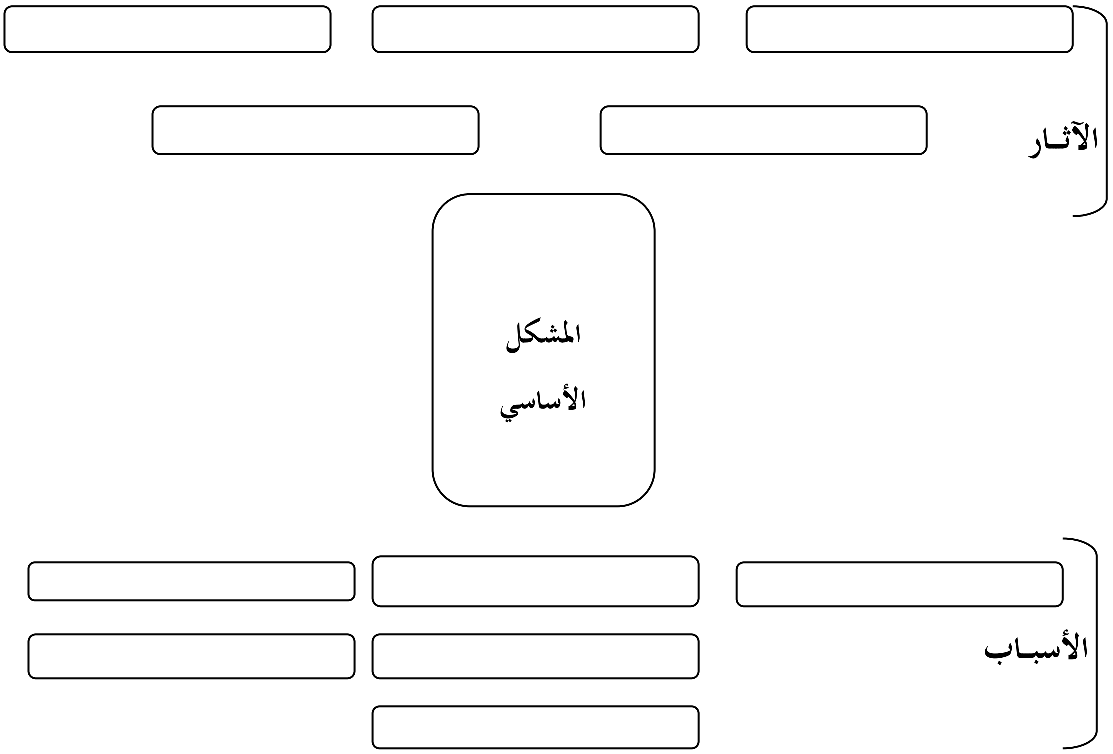

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد علىة عدة مراجع

ويتم تصميم هذه الشجرة باتباع الخطوات التالية :

أ/ اختيار المشكلة الأساسية: أي تحديد بدقة المشكلة الرئيسية التي يتعين تحليلها ومعالجتها، وتجنب المفاهيم العامة أو المبهمة كأن يقال المشكلة المختارة مثلا هي: البطالة، فهذه مشكلة واسعة جدا وأسبابها وآثارها وحلولها يختلفون تبعا للنوع المراد استهدافه، ك بطالة الشباب المهاجرين (الحراقة)، بطالة النساء الماكثات

بالبيوت ...؛ ومن المهم في هذه الخطوة التأكد من فهم المشكلة من طرف جميع أعضاء الفريق المشاركين في إيجاد الحلول لها، وقبل ذلك أن المشكلة تتسم بالعناصر الثلاثة التالية[1]:

– أنها مهملة: تتحقق هذه الخاصة عند عدم وجود حل مهيمن وفعال للمشكلة لسبب أو آخر، كنقص الوعي بها، أو عدم قدرة الحكومة والأسواق الهيمنة عليها ، أو عدم فعالية الحلول السابقة ..

– أنها ذات تداعيات: أي لها آثار على المجتمع وليس فقط على الأفراد، وبالتالي يتولد من معالجتها قيمة مجتمعية.

– أنها ذات أهمية: وذلك من حيث : نسبة انتشارها في المجتمع و كذا شدة السلبية فيها بالنظر لعواقبها .

ب/ ضبط كافة الأسباب (النقائص) المسببة للمشكلة الرئيسية: يتم في هذه الخطوة التعرف على الأسباب الكامنة (الجذور) وراء المشكلة الرئيسية، وذلك من خلال توجيه السؤال بصيغة (لماذا وكم وكيف ؟) مرة ومرتين إلى غاية معرفة الأسباب الرئيسية (المباشرة) والثانوية (غير المباشرة) .

ج/ سرد جميع الآثار الناجمة عن المشكلة الأساسية: ويتم ذلك من خلال النظر في أعراض المشكلة في المجتمع، أي النتائج الظاهرة والمتولدة عنها، وتجدر الإشارة أن في بعض الأحيان قد يكون الأثر والسبب واحد، كأن نقول مثلا: من أسباب البطالة قلة فرص الإستثمار، وهذا الأخير قد يكون نتيجة لارتفاع نسب البطالة .

د/ تنظيم الأسباب والتأثيرات في شكل شجرة: بعد الخطوات السابقة يتم رصد أساس المشكلة وأسبابها وآثارها وتنظيمها في شكل شجرة كما هو موضح في الشكل أعلاه .

1–3 القيمة المقترحة: بعد تحديد المشكلة الأساسية وأسبابها وآثارها،تأتي هذه الخطوة لتحديد العناصر الرئيسية لإقتراح القيمة الخاصة بك بعد تحليل بدائل التصميم المتاحة للحلول، ويكون الانتقال من شجرة المشكلة إلى اقتراح القيمة باتباع ما يلي:

أ/ كيفية تطوير القيمة المقترحة : يتحقق ذلك من خلال:

أ/1– المقارنة بالحلول المهيمنة أو التقليدية: وهذا كسبيل للبحث عن حلول أخرى، بادخال التحسينات التي من شأنها خلق قيمة، أو اقتراح حلول جديدة بناءا على محاولة فهم أسباب استمرار المشكلة وتضييق نطاق

1 - Filipe M , Santos , A Positive Theory Of Social Entrepreneurship , Journal Of Business Ethics ,voulume 111, Issue 3, 2012 , pp 335-351

التركيز على مجموعة الأسباب التي لم يتم معالجتها، ويمكن الاستعانة في ذلك بخبراء أو الاستفادة من التجارب السابقة للمنظمات الأخرى التي تقوم بعمل مماثل في المجتمع المحلي ... إلخ .

أ/2- تمايز القيمة : عن طريق معالجة وبناء حل متمايز عن طريق اختيار أفضل سبب أو مجموعة من الأسباب المحددة سلفا بطرح الأسئلة التالية :

- ما هو السبب (أو مجموعة الأسباب) التي من المرجح أن معالجتها تنتج الحل المحتمل للنجاح وخلق قيمة مجتمعية؟

- ما هي الفئة المستهدفة والتي ينبغي أن تحضى بالأولوية، أي من سيستفيد ؟ فمن المهم معرفة الفئة الأكثر تأثرا بالمشكلة المراد ايجاد حلولا لها .

- ما هي الخبرات والمهارات المتوفرة لدى فريق العمل، وكيف بامكانها أن تؤثر في معالجة أسباب المشكلة المختارة؟

- ما هو مجال اهتمام المقاول الاجتماعي أو فريق العمل واتجاه عواطفهم فيما يخص الأسباب المختارة المعالجة ؟ بمعنى ماهي الأسباب التي تثير حافزية الأفراد لمعالجتها وتساعدهم على التعبير بأعلى مستوى عن مواهبهم .

أ/3 تحديد العناصر الأساسية للقيمة: من العناصر التي قد تساهم في خلق القيمة ما يلي:

- الجدة : بالاعتماد على الابداع من خلال تلبية حاجات الفئة المستهدفة بأفكار وطرق جديدة.

- الأداء : عن طريق تحسين أداء منتجات أو خدمات موجودة في الواقع .

- التخصيص: التركيز على تكييف المنتجات أو الخدمات على حسب احتياجات كل طرف من الفئة المستهدفة.

- التصميم : أي تمييز شكل المنتج أو الخدمة .

– العلامة التجارية: من خلال استغلال العلامة التجارية لخدمة الفئات امستهدفة[1]، أي الحصول على قيمة في عمل بسيط من استخدام وعرض منتج معين لشركة ذات علامة تجارية مشهورة .

– الاتصال العاطفي : وذلك بخلق مشاعر إيجابية تقترن باستخدام منتجات أو خدمات المشروع .

– تخفيض التكاليف/السعر : من خلال ايجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية بواسطة منتجات أو خدمات ذات أسعار منخفضة، مما قد يضمن للمشروع الذي هو اجتماعي بدرجة أولى استدامته المالية[2] .

– امكانية الوصول : أي ايصال المنتجات أو الخدمات لفئة (العملاء) لم تصل إليها من قبل .

– الراحة/ سهولة الاستخدام: بمعنى جعل المنتجات أو الخدمات مريحة وسهلة الاستخدام بما يتناسب والفئة المستهدفة.

ب/ الإفصاح عن القيمة المقترحة: فبعد تحديد العناصر الأساسية لعرض القيمة من المقاولين الاجتماعيين يبقى من المهم الاعلان عنها للفئة المستهدفة وغيرهم من أصحاب المصالح ، وذلك بطريقة واضحة وموجزة بالتركيز على الخصائص الفريدة والمميَزة للمبادرة المقاولاتية التي من شأنها خلق قيمة للجمهور المستهدف ، ولتكن في شكل رسالة للمشروع تجيب على الأسئلة التالية : ماذا، من، كيف ولماذا، أي جملة مختصرة توضح نوع المنتج أو الخدمة والفئة المستهدفة ثم مسار وطريقة العمل وكذا الأسباب الرئيسية لقيام المشروع .

2– مرحلة التصميم: بعد اتمام مرحلة التصور تأتي مرحلة التصميم أي تصميم حل مستدام يعالج الأسباب الجذرية للمشكلة الاجتماعية، وذلك باتباع الخطوات التالية :

2–1 هندسة الحلول : ويتأتى ذلك من خلال فهم الروابط بين العناصر الأساسية للقيمة المقترحة وتحديد الأنشطة التي يتعين تطويرها لتحقيق تلك القيمة، وذلك باتباع مايلي:

1 – مثال ذلك : مشروع المنتج الأحمر (RED) 2006 : حيث قامت مؤسسة اجتماعية تعنى بالوقاية وعلاج المصابين بفيروس فقدان المناعة (ايدز) وبدلا عن اكتفائها بجمع التبرعات فقط، أطلقت هذا المشروع لتوليد تدفق مالي مستدام بالتعاون مع الشركات الرائدة مثل : Apple وStarbuks وغيرها ، وهو عبارة عن منتجات بلون أحمر مميز توجه جزء من عائدات بيعها لمكافحة مرض (الايدز) .

2 – مثال ذلك : مشروع تكلم (PRO) في البرتغال الذي يهدف إلى حل مشكلة الاقصاء الاجتماعي والثقافي للمهاجرين بسبب جهلهم باللغة ونق فهمهم لها ، وذلك من خلال عروض سريعة ومنخفضة التكلفة لتعليم اللغة وخدمات الترجمة .

أ/ تطوير نظام النشاط : نظام النشاط هو أداة توضح (ترسم) الأنشطة الهامة وعلاقاتها مع بعضها البعض ومع العناصر الأساسية للقيمة المقترحة ، ويمكن القيام بهذه العملية في ثلاثة خطوات هي :

أ/1 اعادة النظر في العناصر الأساسية للقيمة المقترحة : أي النظر مرة أخرى في العناصر الأساسية للقيمة المقترحة باعتبارها تمثل خيارات التصميم الرئيسية التي تساهم في خلق القيمة وتمييز الحل الخاص بك عن الحلول البديلة، وذلك من خلال تقييم اتساقها مع المشكلة المراد معالجتها ومع القيمة الاجمالية المراد انشاؤها.

أ/2 تحديد الأنشطة الرئيسية : وتجنبا لتعقد العملية يتم التركيز فقط على الأنشطة الرئيسية فقط ، والتي تخلق قيمة لجمهورك المستهدف .

أ/3 تخطيط نظام النشاط: لا توجد طريقة واحدة أو مثالية لتمثيل نظام النشاط، بل يعتمد ذلك على عناصر القيمة المقترحة والروابط الموجودة بينها وبين الأنشطة الرئيسية، ومع ذلك من المهم تصوير ذلك بالإضافة لنقطة الاتصال بالعملاء أو المستفيدين وكذا أصحاب المصالح .

2-2 النموذج المستدام: والقصد من هذه الخطوة هو أن يكون مشروع المقاولة الاجتماعية مستداما من خلال تحديد الموارد ومصادر الإيرادات له، حيث يجب أن تقترن الأنشطة الرئيسية بالموارد والشراكات الفعالة باعتبارها عاملا رئيسيا لنجاح أصحاب المقاولات الاجتماعية، الأمر الذي يستلزم تصميم نموذج الأعمال (Business Model)[1] بطريقة يمكن أن تولد إيرادات كافية لتغطية النفقات، بل السماح كذلك لإعادة الاستثمار وتوسيع نطاق المشروع ، ولأجل القيام بذلك يتعين على المقاولين الاجتماعيين تحديد الموارد اللازمة لتطوير الأنشطة الرئيسية (الموارد البشرية، المعدات، الإيجارات...)، والموارد التي قد يولدها مشروع المقاولة (إيرادات العميل، خدمات التعاقد، التمويل الخارجي ...)، فإذا كانت الموارد التي يولدها المشروع أعلى أو مساوية للموارد التي يستهلكها نقول عن النموذج أنه مستداما، وإلا وجب إعادة التفكير في نموذج الأعمال وايجاد طرق لزيادة الإيرادات أو تقليل التكاليف التشغيلية (تحسين الكفاءة) ، ويمكن الاستعانة بما يلي :

1 – يضم نموذج الأعمال (Business Mode) خطوات توضح الأسلوب الذي يتبعه المشروع (المقاول) لخلق قيمة ما وتحقيقها والاستفادة منها . انظر : الكسندر أوستروالدر و ايف بينور (Alexander Osterwalder & Yves Pigneur) ، ابتكار نموذج العمل التجاري ، ترجمة اسماعيل صالح، الطبعة العربية الأولى، جبل عمان ناشرون، الأردن ، 2013 .ص 9

أ/ ربط نظام النشاط بالموارد الأساسية المطلوبة: حيث تعتبر الموارد بالنسبة للمقاول الاجتماعي بمثابة الوقود لتجسيد الحلول للمشاكل الاجتماعية، وقد تتخذ الشكل المادي، البشري، الفكري أو العلائقي ، ولتحديدها باعتماد نظام النشاط كقاعدة يتم استخدام أداة تعبئة الموارد كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (05) : جدول (أداة) تحديد الموارد الرئيسية

الموارد المطلوبة	الموارد المتوفرة	الموارد المحتملة و مصادرها

Source : Filipe Santos and other, op cit , p 58

ب/ تحديد استراتيجية للحصول والحفاظ على الموارد الرئيسية : لأجل ذلك يمكن اتباع الخيارات التالية :

- استخدام الموارد الوفيرة و الحرة والميسورة و المحلية ، قصد تجسيد الحلول بطريقة مستدامة

- اشراك المستفيدين والشركاء وتمكينهم، مما يجعلهم جزءا من الحل .

- امكانية الاستعانة بمصادر خارجية فيما يخص الأنشطة ذات التأثير الحاسم في الحل .

ج/ تحديد استراتيجية لتوليد الايرادات : من خلال وضع آليات مكملة لتوليد الدخل ، ويمكن الاستعانة بالخيارات التالية :

- مساهمة المستفيدين من المشروع الذين لهم القدرة على الدفع ،كحال صندوق الزكاة مثلا والمستفيدين منه ، وفق شعار : لا نعطيه ليبقى محتاجا بل ليصبح مُزكيًا .

- التعاقد مع طرف ثالث ممن لديهم مصلحة خاصة في المزايا المقدمة من المؤسسات الحكومية أو الشركات تحت ميدأ "التكافل الاجتماعي" أو "المسؤولية المجتمعية" ، "العلامة التجارية" ...

- استخدام النماذج الهجينة القائمة على دفع المستفيدين لمساهمات واشتراكات صغيرة تكملة لمساهمات الطرف الثالث، كما هو الحال بالنسبة للمشاريع الممولة من طرف بعض أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية أو منظمات أخرى ، والتي تمزج في نهاية المطاف بين خلق القيمة الاجتماعية والايرادات التجارية .

2-3 اطار التأثير : وتهدف هذه الخطوة لفهم وقياس عملية التأثير لمشروع المقاولة الاجتماعية ، بمعنى هل الحلول المجسَدة للمشاكل الاجتماعية حققت التأثيرات المرغوبة وما امكانية تحسين ذلك ؟، ويقصد بالتأثير هنا

ذلك التغيير الملحوظ في حياة الناس أو المجتمعات أو النظم الايكولوجية[1] الناجمة عن عمل معين أو سلسلة من الإجراءات ، أما قياس التأثير فيشير إلى عملية تقييم التغييرات (الايجابية أو السلبية) التي تنتج عن تدخل معين (مشروع المقاولة الاجتماعية) ، ويعد القيام بهذا ضروريا لمعرفة ما إذا كان المشروع يخلق قيمة للمجتمع أ م لا وهو بمثابة التغذية العكسية من حيث المساهمة في الحفاظ على ما حققه المشروع وكذا القدرة على التخطيط لزيادة تأثيره ، ولتحديد اطار التأثير نتبع الخطوات التالية :

أ/ تحديد أهداف التأثير، أي ماهو التغيير طويل المدى المراد تحقيقه

ب/ تحديد التغييرات المساهمة في تحقيق هدف التأثير ، أي النتائج التي يجب تحقيقها حتى يتحقق هدف التأثير ثم ربط النتائج بالأنشطة والإجراءات الواجب اتخاذها .

ج/ التأكد من أن الإجراءات ستؤدي إلى التغييرات المطلوبة .

2-4 مولد القيمة : تعنى هذه الخطوة بصياغة الرؤية الملهمة للمشروع و كذا بناء صورة واضحة وتامة لنموذج الأعمال الخاص بالمشروع وتقييم ما إذا كانت جميع أجزائه متوافقة مع بعضها البعض، ولتسهيل هذه المهمة أُقترحت أداة سُميَت بـ "مولد القيمة value generator " .

أ/تحديد الرؤية : تعرف الرؤية بأنها التغيير أو الصورة النهائية للحل المراد الوصول إليه عن طريق مشروع المقاولة الاجتماعية، وينبغي أن تكون الرؤية: واضحة، واقعية، مفهومة لدى فريق العمل، ملهمة وتحمل تحدي لهم ، كما يندرج كذلك في مجال تحديد الرؤية وهذا باعتبارها تعبر عن مجموعة الأهداف الطوية المدى للمشروع الاجابة عن الأسئلة التالية[2]: – ما أهم المنتجات والأنشطة بعد 10 سنوات، –الوضع بعد 10 سنوات فيما يخص الموارد البشرية (الهيكل، الفروع،.. – الوضع المالي بعد 10 سنوات (ايرادات ، تكاليف ... ، – الوضع بعد 10 سنوات في مجال التقنية .

ب/ بناء مولد القيمة : وهو اطار يجمع العناصر السالفة الذكر ، بحيث يمكن اعادة النظر فيها وتعديلها

1 – يقصد بالنظم الايكولوجية (حسب منظمة الأمم المتحدة) بأنها العناصر الحية التي تتفاعل مع بعضها البعض وع البيئات غي الحية المحيطة بها وتوفر المنافع أو الخدمات للأفراد والمجتمع والاقتصاد ككل .

2 – سليمان بلعور ، التخطيط الاستراتيجي ، محاضرات ملقاة على طلبة السنة أولى ماستر إدارة أعمل استراتيجية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة غرداية ، 2016/2015

جدول رقم (06) : نموذج مولد القيمة للمشروع

اطار التأثير	هندسة الحلول	المشكلة الاجتماعية
نموذج الإيرادات	مستدام الموارد والتكاليف	القيمة المقترحة

Source : Filipe Santos and other, op cit , p 83

أما نموذج الأعمال الاجتماعي فيمكن توضيح معالمه فيما يلي :

جدول رقم (07) : نموذج الأعمال الاجتماعية

الموارد الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	نوع التدخل	القطاع	القيمة المقترحة
الشركاء+ أصحاب المصالح		قنوات		
هيكل التكاليف		الفائض	الايرادات	

Source : Young Social Entrepreneurship Manual , social SME Academy, Business with purpose, Project n 2017-2-uk01-ka205-037097 , p 38

– **القطاع** : نشير في هذا الفرع إلى فئتين من الأفراد هما :

✓ المستفيدين المحتملين : أي من هو المستفيد من مشروعنا الاجتماعي ، أو بعبارة أخرى من هم الذين نخلق قيمة لهم .

✓ العملاء المحتملين : أهم العملاء الذين سيتم توجيه السلع أو الخدمات إليهم بغرض بيعها .

– **نوع التدخل** : أي شكل التدخل، ويكون من خلال منتج معين أو خدمة أو شيء آخر .

– **القيمة المقترحة** : نميز ضمن هذا العنصر جزأين منفصلين :

- ✓ اقتراح قيمة المستخدم (المستفيد) : وذلك بالإجابة على التساؤل التالي: ما نوع التأثير الاجتماعي الذي سنقوم بإنشائه له.
- ✓ اقتراح قيمة العميل : أيٌ من مشكلات العميل سوف نحلها ، وأيٌ من احتياجاتهم سوف نلبيها .
- ✓ – **الموارد الرئيسية** : الموارد الرئيسية التي تتطلبها القيمة المقترحة الخاصة بمشروعنا ، وتأخذ الأشكال التالية : الموارد المادية، الموارد الفكرية، الموارد البشرية، الموارد المالية .

– **الشركاء وأصحاب المصالح الرئيسيون:** من هم الأفراد أو المنظمات الأساسيين الذين ستحتاج إلى اشراكهم من أجل تسهيل ونجاح مشروعك .

– **الأنشطة الرئيسية** : ماهي الأنشطة الرئيسية التي تطلبها القيمة المقترحة ، بالإضافة إلى القرارات الرئيسية المتعلقة بالعوامل المهمة ، مثل قنوات التوزيع وعلاقتنا بالعملاء المحتملين وغيرهم .

– **هيكل التكاليف** : ويضم مختلف التكاليف الثابتة للمشروع بالإضافة للتكاليف المتغيرة المحتملة .

– **الإيرادات** : توضيح قيمة الإيرادات المحتملة للمشروع وطرق تدفقها .

– **الفائض** : يتم التعامل معه على حسب الاجابة عن التساؤل التالي : أين تخطط لاستثمار أرباحك من أجل الحفاظ على القيمة الاجتماعية المطلوبة .

3– مرحلة العمل (التحقيق): بعد اتمام تصميم نموذج الأعمال لمشروع المقاولة الاجتماعية تنتهي مرحلة التصميم وندخل مرحلة العمل من خلال التحقق من صحة ما صممناه وذلك بالتركيز على تصميم وتنفيذ المشروع التجريبي وحشد الموارد اللازمة لذلك .

3–1 التصميم التجريبي: يعتبر التصميم التجريبي خطوة أساسية تسبق التجسيد النهائي والواسع للمشروع، وذلك للتأكد على نطاق أصغر ودرجة مخاطرة منخفضة بأن المشروع ذو تأثير، أي يتضمن حلولا فعالة ومستدامة للمشكلة الإجتماعية المستهدفة، ويتم هذا باتباع ما يلي :

أ/ تحديد نطاق الأنشطة التي سيتم اختبارها: وهي الأنشطة الأساسية المرتبطة بالحل المقترح والتي من شأنها إحداث تغيير اجتماعي (مجتمعي) .

ب/ تحديد المقياس : ويشمل ذلك :

- تحديد البعد : أي بعد النموذج التجريبي على أساس المعايير الجغرافية (منطقة، أو مكان محدد)
- تحديد الحجم : أي الكمية فيما يخص عدد المنتجات أو الخدمات المقدمة
- مدة الاختبار: والتي يفترض أن تكون كافية لاختبار الافتراضات الرئيسية التي من شأنها إحداث التغيير.

ج/ تحديد العملاء أو الفئة المستهدفة : يختار المقاول الاجتماعي الفئة التي يريد استهدافها من خلال مشروعه بحيث يمكنه اختبار وتحليل النتائج عليهم ومن ثمة تعظيم المعرفة المكتسبة لديه .

د/ تحديد الاجراءات : أي المهام الرئيسية التي يتعين الاضطلاع بها، وللانتهاء من عملية التصميم التجريبي يمكن الاستعانة بالجدول الموالي من أجل التنفيذ :

جدول رقم (08) : المهام الواجب القيام بها لبدء المشروع

	وصف المهام	المدة	الموارد	الشخص المسؤول
1				
2				
3				

Source : Filipe Santos and other, op cit , p 89

3-2 تعبئة الموارد : بعد هيكلة نموذج الأعمال المتعلق بالمشروع وتحديد كيفية تنفيذه بشكل تجريبي ، نقترح اتخاذ الخطوات التالية :

أ/ بناء ميزانية ذات مصداقية : عن طريق الفهم الجيد للتكاليف التي يستلزمها المشروع خلال المرحلة التجريبية، ويجب أن تكون الميزانية سهلة القراءة وواضحة من حيث الحسابات التي تم إجراؤها .

ب/ تحليل استراتيجيات توليد الإيرادات : فعلى الرغم من أن الايرادات في هذه المرحلة التجريبية قد تكون قليلة، إلا أنه يبقى من المهم تحليل ما إذا كان بإمكان هذا المشروع تحقيق إيرادات باعتباره يفترض الجمع بين تحقيق القيمة الاجتماعية والعوائد المالية .

ج/ تحليل امكانية الوصول إلى مصادر أخرى: إذ يجب على المقاولين الاجتماعيين دراسة وتقييم امكانية الاستفادة من أقرب الأفراد الذين تربطهم شبكة تواصل معهم (الأسرة، الأصدقاء والزملاء ...) بهدف مساعدتهم في تأمين الموارد اللازمة، فضلا عن البحث على مستثمرين محتملين قد يقتنعون بفكرة المشروع (منظمات حكومية، مؤسسات، رجال أعمال، المشاركة في مسابقات ..) .

خلاصة الفصل :

يتضح جليا من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل أن المقاولاتية عموما تمثل حقلا علميا ومجالا خصبا للبحث تستدعي اهتمام الباحثين والحكومات والمجتمع بشكل عام على حد سواء، نظرا للديناميكية التي تمتاز بها من جهة وكذا التأثيرات المتعددة لها،ويمكن اجمال ما خلصنا إليه من خلال هذا الفصل فيما يلي:

– المقاولاتية مفهوم واسع لا ينبغي اختزاله في قيام شخص بإنشاء مؤسسة لحسابه ، بل نستطيع القول عنها أنها تمثل منهج حياة ، وأسلوب عمل يقوم على التفكير الابداعي والابتكار لخلق القيمة ثم القدرة على تحمل المخاطرة أثناء وبعد التنفيذ .

– المقاول هو الشخصية المحورية في العملية المقاولاتية، وهو الذي يملك القدرة والإرادة على تحويل فكرة إبداعية إلى شيء (ابتكار) ذو قيمة، والذي قد يتخذ شكل: إنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة، أو طرح منتج جديد أو حتى طريقة عمل وتنظيم جديد .

– المشروع المقاولاتي يمثل سيرورة نشاط تبدأ من الإتيان بفكرة إبداعية ثم إخضاعها للدراسة والتخطيط ، وصولا إلى تجسيدها وتسييرها في أرض الواقع من خلال تنفيذ مجموعة من الأنشطة المنظمة والمتناسقة الرامية لتحقيق هدف معين باستخدام موارد محددة في فترة زمنية معينة مع تحمل المخاطر الناجمة عن كل ذلك .

– تمثل المقاولاتية الاجتماعية همزة وصل بين نموذجي العمل التجاري الربحي و العمل التطوعي الخيري .

– تكتسب كل منظمة أو مشروع صفة "المقاولة الاجتماعية" إذا قاما على تقديم الحلول الابداعية وتنفيذها بغرض معالجة المشاكل التي تفرضها التحديات الاجتماعية والبيئية، فضلا عن الاقتصادية دون التفريط في أي منها.

– الاقتصاد التضامني والاجتماعي قطاع ثالث مستقل بذاته إلى جانب القطاعين العام والخاص ، يفترض أن يكون له هو الآخر مساهمة في التنمية المنشوذة من طرف الدولة، إذ يمكن أن يتحقق ذلك بالاعتماد على المقاولات الاجتماعية، وذلك من خلال سعي هذه الأخيرة إلى إدماج الفئات الضعيفة والعاطلة في الحياة العملية ليصبحوا قيمة مضافة لذواتهم ولمجتمعهم لا عبئا مستهلكا للمنح والتبرعات فقط .

الفصل الثاني

التنمية المستدامة وفق البرنامج العالمي الجديد 2030

تمهيد :

شكل وعي المجتمع الدولي بضرورة وجود الرابط بين السياسات التنموية المتبعة من جهة والسياسات الإجتماعية والبيئية من جهة أخرى، دافعا قويا نحو توافق الدول حول رؤية جديدة يمتد مداها إلى غاية سنة 2030 ترمي إلى إحداث التوافق بين مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وذلك تحقيقا وإرساءا لما اصطلح عليه توافقا بـ "التنمية المستدامة"؛ ونظرا لوجود العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنمية المستدامة سابقا، فإننا من خلال هذا الفصل سنركز أكثر على منظور الخطة الجديدة للتنمية المستدامة وأهدافها الـ 17 التي أقرتها جميع الدول الأعضاء بهيئة الأمم المتحدة في سبتمبر 2015، ولأجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

المبحث الثاني : أبعاد التنمية المستدامة

المبحث الثالث : مؤشرات التنمية المستدامة

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة :

تعتبر التنمية المستدامة من أهم التطورات الحاصلة خلال العقود الأخيرة في الفكر والأدبيات التنموية الحديثة، وهذا بعدما عرفت على غرار العديد من المفاهيم الاقتصادية تحولا وتطورا في المفهوم والمضمون، نتيجة تزايد حدة التحديات واتساع الفجوة بين الاحتياجات الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية والبيئية، وأيضا ازدياد الوعي بأهمية السعي نحو تحقيق التنمية المتوازنة ذات الأبعاد المتكاملة والمترابطة ومدى انعكاسها على الحياة عموما في الحاضر وكذا المستقبل، الأمر الذي جعل من التنمية المستدامة قضية مصيرية مستقبلية تستدعي اهتمام الحاضر أفرادا ومؤسسات وحكومات .

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة :

قبل التطرق لأبرز التعاريف التي وردت في شأن التنمية المستدامة ، نستعرض أهم المفاهيم التي سادت قبل ظهورها والتي ارتبطت بداية بالأبعاد الاقتصادية ثم الإجتماعية فالبيئية .

1- تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه:"حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن[1]"، ويكون ذلك من جرَاء الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الاجمالي، ومتوسط الدخل: هو الدخل الكلي نسبة إلى عدد السكان، والحقيقي: أي الدخل الناتج عن الزيادة في الانتاج وليس الأسعار، بمعنى أن النمو الاقتصادي يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع بشروط أساسية ثلاث هي : أولا : معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني ؛

ثانيا : يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية (تحسين القدرة الشرائية[2]) و ليست نقدية فقط ، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم) ؛

ثالثا : يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الاجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة .

وقد استمر مفهوم النمو الاقتصادي باعتباره يعكس ذلك التغير الكمي في الدخل الوطني لفترة زمنية طويلة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ونتيجة لاستمرار وجود مجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في

1 – عبد القادر محمد ، عبد القادر عطية ، "اتجاهات حديثة في التنمية " ، الدار الجامعية ، القاهرة مصر ، 2003 ، ص 11

2 – بريبش السعيد ، الاقتصاد الكلي (نظريات ، نماذج ، تمارين محلولة) ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص 21

المجتمعات التي حققت زيادة سريعة في الدخل، لعدم ارتباط ذلك باشباع الحاجات الأساسية للأفراد وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والحد من الفقر والأمية وتوفير مناصب عمل، أصبح مفهوم التنمية لا يقتصر فقط على رفع معدلات الدخل الوطني الاجمالي بل يتعداها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ضمن ما تتبناه الدولة ضمن أهداف السياسة العامة[1] .

2- تعريف التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها " تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، اضافة الى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[2]، فبالنظر لهذا التعريف نجد أنه تضمن النمو الاقتصادي إلا أنه أضاف عليه ضرورة الاهتمام بالجانب النوعي (الكيفي) للانتاج بدل الاقتصار على الجانب الكمي فقط (زيادة دخل الفرد) ، وكذا إدراجه للبعد الاجتماعي من خلال التنوية بأهمية التوزيع للدخل القومي الذي يفترض أن يشمل جميع أو بالأحرى غالبية أفراد المجتمع، ويكون ذلك إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وفي هذا السياق يمثل توجيه المبادرات المقاولاتية نحو بعض شرائح وفئات المجتمع كالذين يعانون من البطالة أو النساء الماكثات في البيوت أو العائلات الفقيرة وغيرها، استراتيجية تضمن استفادة واسعة من عوائد التنمية وتساعد في تحقيقها ونجاحها، وهو الأمر ذاته الذي نستشفه من التعريف الذي يكاد يتفق عليه جميع المهتمين بموضوع التنمية ، والمقدم من طرف هيئة الأمم المتحدة والذي ينص على أن المقصود بالتنمية "تلك العملية التي يمكن بها توحيد الجهود لكل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة وتقدمها بأقصى ما يمكن "[3]

كما تعرف التنمية الاقتصادية أيضا بأنها " ذلك التطور أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع"[4] ، وهذا ما يؤكد بأن الفرد (المورد البشري) كان و لا يزال يمثل الهدف الرئيسي للعملية التنموية ووسيلتها الأساسية في ذلك .

1 – ايمان حيولة، سبل تحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على المنظمة – دراسة حالة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2017/2016 ، ص 6

2 – محمد عبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية مصر ، 2007 ، ص 77-78

3 – كمال عبد المالك، ثقافة التنمية،دراسة أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة،سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية،2008، ص24

4 – مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية (نظريات، سياسات، موضوعات)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2007، ص 20

ومن خلال ما سبق يمكن التمييز بين مفهومي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية ، اللذان كان يعتقد أنهما مرادفين لبعضهما خاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير الى البعد الاقتصادي المتمثل في معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه، إلا أن مفهوم التنمية الاقتصادية شمل أيضا البعد الاجتماعي من حيث أنه يركز على توسيع نطاق الاستفادة من عوائد النمو ويدعو الى تحسين الظروف الاجتماعية لأفراد المجتمع .

3- أساسيات التنمية الاقتصادية :

من المتعارف عليه أنه لإحداث التنمية الاقتصادية لا بد من توفر عناصر أهمها :

أ/ الموارد الطبيعية :

وتعرف بأنها تلك الموجودات التي ليس للإنسان دور في إيجادها أو قدرة في زيادة إجمالي المتاح منها، والتي تستخدم أو يمكن استخدامها في عملية الانتاج، حيث تستمد هذه الموارد أهميتها الاقتصادية من كونها تعتبر موضوع النشاط الانتاجي وقاعدته الأولية سواءا كانت في شكلها الطبيعي أو في شكل من أشكالها المعدلة أو المشتقة[1] .

ب/ البيئة الملائمة :

تشكل البيئة الوعاء الذي يحتضن التنمية بأبعادها المختلفة، لذا وجب تهيئة الظروف المساعدة وإحداث التغييرات اللازمة في عديد المجالات لإحداث مستوى مقبول من التنمية الاقتصادية، ففي المجال السياسي والتشريعي مثلا، لا بد من تهيئة ووضع الأطر والقوانين والسياسات العامة وتكييفها مع ما من شأنه دعم الإستثمار وجلب التمويل، استنادا للقول الاقتصادي المأثور "لا تنمية من دون استثمار ولا استثمار من دون تمويل"، وفي المجال الاجتماعي والثقافي يشكل نظام التعليم القائم بمناهجه ومقرراته وأطواره المختلفة، دعامة أساسية لغرس القيم و روح المبادرة التي من شأنها أن تجعل الفرد مساهما في التنمية لا عبئا عليها .

ج/ التكنولوجيا :

تعتبر التكنولوجيا من أكثر العوامل تأثيرا باتجاه الإنماء نظرا لعلاقتها المباشرة والوطيدة بذلك، سواءا كان ذلك في شكل وسائل مادية تتيحها كتجهيزات ومعدات الانتاج، أو غير مادية كنظم وأساليب الإدارة والتسيير .. إلخ .

1 – دبيش أحمد، أسس ومحددات التنمية ومحددات القدرة على الانماء بالدول النامية ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، جامعة الجزائر 03، المجلد 1، العدد 22 ، 2010 ، ص 75

د/ الاهتمام بالمورد البشري:

بغض النظر عن أهمية ومساهمة توفر رأس المال المادي والموارد الطبيعية في الاسراع نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن ذلك لن يكون له قيمة في غياب المورد البشري الكفء والمؤهل على استخدام هذه الموارد وتسخيرها في العمليات الانتاجية المختلفة بكفاءة وفعالية، أي أن نجاح الاستثمارات في المجالات المختلفة يرتبط أساسا بمدى الرعاية والاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها والاستثمار فيها لاكتشاف وتعظيم قدراتها وزيادة مهارتها وتفجير طاقاتها الابداعية[1]؛ فالإستثمار في الجانب المادي إذا لم يتبعه بالتوازي الإهتمام بالمورد البشري لا يمكن أن يحقق النتائج المنتظرة ولن تكون له الإستمرارية والفعالية على المدى الطويل، أي أن لا مجال لتنمية أي قطاع إذا لم تكن تنمية الأفراد العاملين به هي البداية، وقد أثبت الواقع أن هناك دول تمتلك موارد بسيطة واستطاعت بسبب اهتمامها بالمورد البشري أن تحقق التنمية والعكس صحيح، فاليابان وسويسرا قديما، وماليزيا وسنغافورة حديثا، كل هذه الدول وغيرها اعتمدت على الموارد البشرية كأساس نحو إنطلاقة إقتصادية عملاقة فاقت كل التصورات .

وفي هذا السياق فإننا نستطيع القول أن المفاهيم المرتبطة بالتنمية شهدت تغيرا، خصوصا فيما يتعلق بضرورة توفر الموارد الطبيعية والمالية والبشرية كشرط ملزم لتحقق التنمية ونجاحها، الأمر الذي يستدعي البحث عن الأسباب الموضوعية التي من شأنها أن تجعل من المشروع التنموي مشروعا ناجحا، ومن جملة ذلك طرحت الأسباب الثلاثة الآتية[2] :

أ- أن يرتكز المشروع التنموي على خلفية علمية، بمعنى أن يتم التخطيط له ووضع تصوره ومراحله من طرف باحثين مختصين وخبراء تبعا لمجال وقطاع المشروع ؛

ب- أن يكون تحت وصاية الدولة و إشرافها ؛

ج- أن يحضى بالقبول الشعبي .

1- علي بن حكوم، تنمية الموارد البشرية في المنظمة، مفهومها وأبعادها، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث ، المركز الديمقراطي العربي- برلين ألمانيا ، العدد الأول، 2018 ، ص 175

2 - نور الدين جوادي ، التنمية الاقتصادية في الجزائر - مكامن العجز وآليات الاقلاع ، محاضرة ملقاة في يوم دراسي حول : التنمية الاقتصادية في الجزائر ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، يوم : 2017/04/25

4- التنمية المستدامة :

4-1 مراحل تطور المفهوم :

بعدما كان ينظر للتنمية على أنها عملية يزداد فيها الدخل الوطني ومتوسط دخل الفرد وهذا خلال عقدي الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي، بدأ مفهوم التنمية مع نهاية الستينات وحتى منتصف السبعينات يشمل كذلك جوانب اجتماعية كضرورة محاربة الفقر والتقليل من البطالة واللامساواة في التوزيع، وهذا بعدما اقتصر في المرحلة السابقة على الأبعاد الاقتصادية فقط، إذ وعلى الرغم من نجاح هذا النموذج التنموي القائم على الدمج بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق الأهداف المنشودة، ونظرا لتزايد حدة العديد من المشكلات البيئية الخطيرة جراء اهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، ظهر متغير آخر أجبر الباحثين والاقتصاديين والمجتمع الدولي عموما على ضرورة دمجه ضمن الاستراتيجيات والخطط التنموية ألا وهو المتغير البيئي، وبالتالي وجوب ايجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد على التقليل من التدهور البيئي وتسعى نحو تحقيق عدالة اجتماعية في ظل تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة، حيث تمخض عن الجهود الدولية مفهوم جديد للتنمية عرف باسم "التنمية المستدامة" .

وقد كان أول ظهور له بشكل رسمي سنة 1987 عندما قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا عرف بـ "تقرير برونتلاند[1]"، طُرحت فيه فكرة التنمية المستدامة باعتبارها نموذج تنموي بديل يلبي حاجات الأجيال الحالية (الحاضرة) دون الاضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على ذلك، ويسعى لتحقيق الانسجام ما بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وكذا الأخذ بالاهتمام المتطلبات الاجتماعية البشرية [2]؛ ومنذ ذلك التاريخ عقدت العديد من المؤتمرات الدولية حول الاشكالية الرئيسية للتنمية المستدامة الرامية الى البحث في امكانية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية دون الاضرار بالبيئة، أبرزها مؤتمر الأمم المتحدة (مؤتمر قمة الأرض) المنعقد بـ"ري ودي جانيرو البرازيل" سنة 1992، والذي أسفر عن وضع خطة عمل محددة الأهداف تتعلق بالبيئة والتنمية في القرن 21، وكذا إنشاء جمعية عامة للجنة التنمية المستدامة تعمل على ضمان المتابعة الفعالة لنتائج هذا المؤتمر، ثم في سنة 1997 عقد مؤتمر ثان في نيويورك (مؤتمر قمة الأرض +5) يهدف لتقييم ومتابعة عملية التقدم في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر 1992، كما تم في شهر ديسمبر من نفس السنة إقرار بروتوكول كيوتو (اليابان) الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات لاسيما غاز ثاني اكسيد الكربون

1 - تقرير برونتلاند ، حمل هذا التقرير اسم السيدة : غرو هارلم برونتلاند Gro Harlem Bruntland، رئيسة اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة و رئيسة وزراء النرويج أنذاك

2 - Lavoisur , revue française de gestion , le dévelopement durable , n : 152 , hermès , 2004 , p 118

(CO_2) والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة من خلال استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة وتجدر هنا الإشارة بالذكر إلى أن أكبر الدول اصدار للانبعاثات الغازية المؤدية للمشاكل البيئية، أنذاك الولايات المتحدة الأمريكية رفضت التوقيع على الاتفاق لما يحمل صناعاتها من أعباء ضريبية بيئية، وفي سنة 2002 عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ (جنوب افريقيا) بحضور أكثر من 100 رئيس دولة وعدد هائل من الباحثين والمتخصصين في مجالات البيئة والتنمية، حيث تم دراسة وتقييم العقبات التي تعترض سبيل التقدم في تحقيق الأهداف وكذا النتائج المحرزة منذ انعقاد مؤتمر قمة الأرض لعام 1992، واستعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في امكانيات تحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن اقتراح الاجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها وكذا تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية[1]، كما أنه في سنة 2012 عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني هو الآخر بالتنمية المستدامة، سمي بـ ريو+20، أي بعد مرور 20 عاما من مؤتمر قمة الأرض، حيث شكل هذا المؤتمر محطة بارزة في مجال التنمية المستدامة من خلال تركيزه على موضوعين هما: الاقتصاد الأخضر[2] في سياق التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وقد أبرزت أشغال المؤتمر سبعة مجالات ذات أولوية تشمل وظائف لائقة، والطاقة، المدن المستدامة، والأمن الغذائي والزراعة المستدامة، المحيطات والمياه، ومخاطر الكوارث، حيث تمخض عنه في الختام وثيقة سياسية سميت "المستقبل الذي نصبو إليه"[3]، جدد فيها التزام المجتمع الدولي بالعمل على بناء مستقبل مستدام (نسبيا) اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، وكذا وضع استراتيجيات للحد من الفقر والنهوض بالعدالة الاجتماعية وضمان حماية البيئة .

وفي سنة 2015 توصلت الدول الـ 193 الأعضاء في الأمم المتحدة الى التوافق حول اعتماد أهداف وغايات عالمية جديدة للتنمية المستدامة، يعود تنفيذها بالنفع على الجميع، لصالح الجيل الحاضر والأجيال المقبلة على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة أي آفاق سنة 2030، وهي أهداف وغايات متكاملة وغير قابلة للتجزئة

1 – بوزاهر نسرين ، ترقية العرض السياحي الوطني في ظل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة –منطقة الزيبان- ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ، 2017/2016 ، ص 7

2- الاقتصاد الأخضر هو نقيض للاقتصاد البني ذو الآثار الكربونية الضارة جراء اعتماده على مصادر الطاقة غير المتجددة كالفحم والبترول ..، وقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه ذلك الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الانسان والمساواة الاجتماعية ، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية ، ويمكن أن ننظر للاقتصاد الاخضر في ابسط صورة كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون و تزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية .

3 – مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة UNCSD – ريو +20 ، أنظر الرابط :
http://www.sesric.org/event-detail-ar.php?id=691 ، تاريخ الاطلاع : 2019/05/11

في شكل خطة جديدة تضمنتها الوثيقة الختامية للمؤتمر بعنوان "تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛ والجدول التالي يبين ذلك ويلخص التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة :

الجدول (09) : تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب ع 2 – منتصف الستينات	اهتمام كبير و رئيس بالجوانب الاقتصادية – اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية – اهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الانسان هدف التنمية (تنمية من أجل الانسان)
2	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادي	منتصف الستينات – منتصف السبعينات	اهتمام كبير و رئيس بالجوانب الاقتصادية – اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية – اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الانسان هدف التنمية / تنمية من أجل الانسان – الانسان وسيلة التنمية/ تنمية الانسان
3	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات – منتصف الثمانينات	اهتمام كبير و رئيس بالجوانب الاقتصادية – اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية – اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الانسان هدف التنمية / تنمية من أجل الانسان – الانسان وسيلة التنمية / تنمية الانسان – الانسان صانع التنمية / تنمية بواسطة الانسان
4	التنمية المستدامة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	منتصف الثمانينات – حتى وقتنا الحاضر	اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية – اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية – اهتمام كبير بالجوانب البيئية – اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة متكاملة مع الجوانب الأخرى (افتراض وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الانسان هدف التنمية /تنمية من أجل الانسان – الانسان وسيلة التنمية / تنمية الانسان – الانسان صانع التنمية / تنمية بواسطة الانسان

المصدر : عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط ، التنمية المستديمة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار صفاء ، عمان الأردن ، 2006 ، ص 34

2-4 تعريف التنمية المستدامة :

يشير مفهوم التنمية المستدامة إلى تلك التنمية التي تراعي في تجسيدها تحقيق التكامل والترابط بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آن واحد دون التفريط في أي منها، مع القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استغلالها للموارد الطبيعية، وبالرجوع إلى المعنى اللغوي لهذا المفهوم باعتباره يساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق له، نجد أن التنمية هي من الفعل (نمى) من النماء أي : الزيادة والكثرة ، ونجد كذلك أن الفعل "استدام" جاء بمعاني متعددة منها : التأني في الشيء، والمواظبة عليه، كما أنه في أصل ظهوره مترجم من المصطلح الإنجليزي (sustainable dévelopment)، إلى التنمية المستدامة أو التنمية المستديمة، فالأول يعكس مبدأ استمرارية التنمية والآخر يشير زيادة على ذلك إلى قوى الدفع الذاتي التي تضمن الاستمرارية، ومع ذلك فالأول أكثر استعمالا وهو ما سنعتمده في دراستنا هذه، وفي ما يلي نورد أبرز التعاريف للتنمية المستدامة :

– حيث عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها "التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الامكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول[1] "، حيث ركز هذا التعريف على تلبية الحاجات الأساسية كالأمن والصحة والغذاء ..، للجميع دونما إقصاء أو تهميش، كما أنه تضمن فكرة الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة وما يتطلبه ذلك من انتشار للقيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا، إلا أننا نأخذ عليه أنه كاد يحصر التنمية المستدامة في نمط واحد من أنماط التنمية التي درج الباحثين والمختصين على إبرازها ألا وهو التنمية الاجتماعية أو البشرية، والمعلوم أن التنمية المستدامة تشمل أنماط التنمية كافة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، فضلا عن أنها تنمية تأخذ بالاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها .

– كما تعرف بأنها تلك التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العملات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الانتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون الحاق الضرر بالبيئة أو بمصالح الأجيال القادمة[2]، ويتضمن هذا التعريف مفهوم برز بين سبعينات وثمانينات القرن الماضي وهو التنمية الشاملة، والذي

1- Marie Claude Smouts, Le developement durable , editions armand colin , France , 2005 , p 4

2- كربالي بغداد وحمداني محمد ، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر ، مجلة علوم انسانية ، العدد 45 ، جانفي 2010 ، ص 12

اهتم هو كذلك بجوانب التنمية الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) لكن بدرجة متفاوتة وبأسلوب معالجة مستقل أي بافتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة .

– ومن بين التعاريف كذلك للتنمية المستدامة، والتي حضيت باجماع معظم دول العالم في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) هو وصفها بأنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل[1]"، حيث كان الرهان حينها ولا يزال منصبا على ضرورة التكافل توكيد الصلة بين المحافظة على البيئة وبين التنمية والقضاء على المشاكل الاجتماعية لا سيما الفقر والبطالة ... إلخ .

– أو هي "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها، وهي تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنماط هي: نظام حيوي للموارد، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي"، بمعنى أن التنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات بشكل متناسق[2].

وتعرف كذلك بأنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه[3]"، ويعتبر هذا التعريف أقرب تعريف إجرائي لدراستنا من حيث أنه وصف التنمية المستدامة بالعملية المجتمعية الواعية أي التي يشارك فيها الجميع مع تحليهم بقيم تزيد من إدراكهم بأهميتها ، ولابد أن يكون ذلك وفق رؤية طويلة الأمد، واضحة المعالم ومتعددة الأبعاد ، وباستخدام آليات وطرق من شأنها أن تنقل الحياة المجتمعية من وضع إلى وضع أفضل منه (جودة الحياة)، ومن ذلك نجد الممارسة المقاولاتية لاسيما الاجتماعية منها، باعتبارها تركز على الفئات العاطلة والفقيرة ونحو ذلك وبالتالي توسيع نطاق المشاركة وتخفيف العبء وتعزيز التكافل الاجتماعي،وكذا ايجاد الحلول ومعالجة العديد من المشاكل الإجتماعية والبيئية.

وانطلاقا من التعاريف أعلاه وكذا المطلع عليها للتنمية المستدامة يمكن وضع تعريفنا الإجرائي لها ، بأنها "عملية مدروسة وفق رؤية استراتيجية متعددة الأبعاد، بإشراف رسمي ومشاركة واسعة تضم كل من القطاعين العام

1- ماجدة أحمد أبو زنط و عثمان محمد غنيم ، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الاسلامية ، مجلة دراسات العلوم الادارية ، الجامعة الأردنية عمان ، المجلد 36، العدد 1 ، 2009، ص 23 .

2- حرفوش سهام ، صحراوي ايمان و بوباية ذهبية ريمة ، الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات استخدامها ، مداخلة مقدمة للمؤتمر الموسوم بـ التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يومي 07 و2008/04/08

3- سحر قدوري الرفاعي ، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية – حالة العراق- أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في سبتمبر 2006 بتونس ، المنظمة العربية للإدارة – جامعة الدول العربية ، 2007 ، ص 24

والخاص ومنظمات المجتمع المدني وكذلك السكان بكافة فئاتهم ومستوياتهم، تستلزم العمل على تنظيم وإعادة تنظيم الهيئات السياسية والإدارية والآليات الاقتصادية والاجتماعية بالشكل الذي يتيح الاستغلال الأمثل للموارد المجتمعية حاضرا ومستقبلا ويحقق التحسين المستمر لجودة الحياة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادية والاجتماعية و البيئية- على نحو متوازن و متكامل" .

المطلب الثاني : عناصر وخصائص التنمية المستدامة :

1- عناصر التنمية المستدامة :

أرست نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة أساسا متينا للتنمية المستدامة وأسهمت في تشكيل الخطة الجديدة آفاق 2030 التي جاءت كنهج جديد يعترف بأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، ومكافحة انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وحفظ كوكب الأرض ، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، وتعزيز الادماج الاجتماعي، أمور مترابطة يتصل بعضها ببعض وتتطلب حلولا متكاملة، لذلك جاء إطار الخطة الجديدة يتجاوز نطاقه بكثير نطاق الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) بعدما شكلت منطلقا لها نحو اتمام ما لم يتحقق في إطارها، فإلى جانب الأولويات الإنمائية القائمة كالقضاء على الفقر والاهتمام بالصحة والتعليم والأمن الغذائي، يحدد هذا الإطار طائفة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كانت محل اتفاق الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة التي اجتمعت في قمة تاريخية عقدت بين 25 و27 سبتمبر 2015 بنيويورك، تمثلت في سبعة عشر (17) هدفا انمائيا و169 غاية مرتبطة بها يسترشد بها في اتخاذ القرارات على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة إبتداءا من 01 يناير 2016، وهي تقوم على مجموعة من العناصر (أركان) في مجالات ذات أهمية حاسمة هي : الناس، كوكب الأرض، الازدهار، السلام والشراكة كما يلي[1]:

1- الناس: من خلال العزم على انهاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، وكفالة امكانية تفعيل الطاقات الكامنة لجميع البشر في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي

1 – قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/1 المؤرخ في: 25 سبتمبر 2015، الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، ص 2

2- الكوكب: عن طريق حماية كوكب الأرض من التدهور، بطرق من شأنها تحقيق الاستدامة في الاستهلاك والانتاج، وادارة موارد الكوكب الطبيعية بصورة مستدامة، واتخاذ اجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ، حتى يمكن له دعم احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة .

3- الازدهار : بعقد العزم على كفالة أن يتمتع جميع الناس بحياة يظلها الرخاء وتلبي طموحاتهم، وأن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة .

4- السلام : من خلال التشجيع على قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعا لهم، مجتمعات تخلو من الخوف والعنف، إذ لا سبيل لتحقيق التنمية المستدامة دون سلام وأمان واستقرار .

5- الشراكة : بواسطة حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على أساس روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا، و بمشاركة من جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة و جميع الشعوب .

2- خصائص التنمية المستدامة :

تتصف التنمية المستدامة بسمات ، نذكر منها :

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها اشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية .

- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن بعض لشدة تداخل الابعاد والعناصر الكمية والنوعية لها

- التنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب ان تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد .

- التنمية المستدامة عملية واعية، أي أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات استراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية ومخططات وبرامج[1].

- التنمية المستدامة ذات بعد زمني طويل بالضرورة، فهي تنمية تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية (عادة ما تقدر بـ 15 سنة كما هو الشأن في الأهداف الانمائية للألفية وكذا أهداف البرنامج الجديد 2030) .

1- زرمان كريم ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 ، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية ، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة، العدد السابع ، جوان 2010 ، ص 195

– التنمية المستدامة متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي،ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة[1] .

– التنمية المستدامة تراعي تحقيق العدالة بين الأجيال الحاضرة واللاحقة ، من خلال المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتاحة أو بين المناطق كذلك (بين الشمال والجنوب).

– بناء قاعدة وايجاد طاقة انتاجية ذاتية، على أن تكون متطلبات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة ، متشابكة ومتكاملة، قادرة على التكيف مع التغيرات، كما يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم ، الموارد البشرية المدربة، القدرة التقنية والتراكم الرأسمالي الكافي .

– التنمية المستدامة مشروع يرتكز على البعد العالمي، من خلال الدعوة إلى احترام المواثيق الدولية المتعلقة بحماية البيئة، وإجراء تغيرات هيكلية في أنماط الإنتاج والاستهلاك[2]، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق البرنامج الجديد للأمم المتحدة 2030 .

المطلب الثالث : أهداف التنمية المستدامة :

إن أهداف التنمية المستدامة جاءت وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي عالمية بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها، تراعي اختلاف الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته وتحترم السياسات والأولويات الوطنية، ذلك لأن كل بلد يواجه تحديات محددة في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة، مما يستلزم بالضرورة اختلاف الاستراتيجيات والنماذج والأدوات المتاحة لكل بلد وفق ظروفه وأولوياته الوطنية في السعي نحو ذلك.

وتسعى أهداف التنمية المستدامة التي تم اعتمادها في 2015 كجزء من خطة التنمية المستدامة للعام 2030 إلى ضمان إحراز التحسين في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مدعومة بالحوكمة الرشيدة والشراكات، وهي تستند إلى الأهداف الانمائية للألفية (2000-2015) ولكنها تطرح عدة مجالات جديدة للعمل السياسي لاسيما فيما يتعلق بالاستدامة البيئية، كما تؤكد على ضرورة دعم أكثر الناس فقرا وضعفا، وكذا أهمية إشراك جميع أصحاب المصالح على مختلف المستويات، من المستوى العالمي إلى

1 – لخضر بن علية، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص الإدارة البيئية والسياحية، جامعة الجزائر، 2018/2017 ، ص 19

2 – أحمد أبو اليزيد الرسول ، التنمية المتواصلة : الأبعاد والمنهج ، مكتبة بستان المعرفة ، القاهرة ، 2007 ، ص 86

المستوى الاقليمي مرورا بالمستويات الوطنية والمحلية وحتى المستوى الفردي في تنفيذ جدول الأعمال، وفيما يلي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وفق خطة عام 2030 [1]:

الهدف 1 : القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان : إذ لا يزال العديد من سكان المعمورة يعيشون تحت خط الفقر على الرغم من خفض معدلاته إلى أكثر من النصف منذ عام 2000[2]، وهو يقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم[3]، وفي هذا الصدد رُصدت العديد من المؤشرات (والتي سنأتي على ذكرها لاحقا) بغية تحقيق هذا الهدف الذي يعد أكبر تحد عالمي يواجه العالم حاليا وشرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، إذ لا بد أن يتمتع الجميع بمستويات المعيشة الأساسية عن طريق وسائل منها نظم الحماية الاجتماعية .

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة : من خلال إعادة التفكير في كيفية تنمية الغذاء ومشاطرته واستهلاكه بطرق صحيحة، حيث يقدم قطاع الأغذية والزراعة حلولا رئيسية للتنمية ويعد قطاعا استراتيجيا هاما من شأنه القضاء على الجوع والفقر .

الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار : فضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاهية للجميع من كل الأعمار مقصد لا بد منه في التنمية المستدامة، وذلك من خلال المعالجة الوقائية، والتعليم، وحملات التحصين والتلقيح، والرعاية الجنسية والانجابية ، وإجراء البحوث الداعمة لتوفير الأدوية والوصول إليها من طرف الجميع .... إلخ

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع : إذ يشكل توفير التعليم الجيد وتوسيع نطاقه حتى يشمل الجميع الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة .

---

1 – الأثر الأكاديمي لأهداف التنمية المستدامة، أنظر الرابط : https://academicimpact.un.org/ar/content، تاريخ : 2019/05/25

2–موقع الأمم المتحدة، أنظر الرابط: https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/poverty/index.html،تاريخ: 2019/05/25

3 – قرار رقم : A/RES/71/313 ، الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أنظر الرابط السابق .

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات : عن طريق توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات، باعتبار ذلك دعما للاقتصاد المستدام وفائدة للمجتمعات والإنسانية جمعاء .

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع و إدارتها إدارة مستدامة : وهذه ضرورة من الضرورات الأساسية نتجت عن سوء البرامج الاقتصادية أو ضعف البنى التحتية بالرغم من وجود ما يكفي من مياه على كوكب الأرض، حيث يرى كل من (جاست دي بروكس)[1] و (كيلان سي كاري)[2] ، أن هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال تطبيق أربعة مبادئ هي :

- فصل مياه الشرب عن المياه المستعملة .

- الوصول إلى مياه الشرب ومعالجتها بإزالة الملوثات الكيميائية والبيولوجية.

- حماية النظم الإيكولوجية للمياه العذبة واستصلاحها.

- ضمان امكانية الحصول على المياه وحقوق المياه.

الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة: فإمكانية حصول الجميع على الطاقة الحديثة وتحسين فاعلية وزيادة استخدام الموارد المتجددة، مسألة ضرورية وجوهرية سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغير المناخ أو إنتاج الأغذية أو زيادة الدخل ...

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع : يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام مشاركة جميع من هم في سن العمل بإتاحة فرص عمل جيدة تُحفِّز الاقتصاد دون الاضرار بالبيئة، كما أن تشجيع قيام الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية عموما بالإضافة إلى حماية حقوق العمل وتعزيز بيئات عمل توفر السلامة والأمن المهنيين من شأنه المساهمة في ذلك .

الهدف 9: اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع ، وتشجيع الابتكار: إن إقامة بنى تحتية صلبة تؤدي وظيفتها ومستدامة لهو مطلب العديد من أهداف التنمية المستدامة ، فالنقل والري،

1 - مدير مركز بحوث المياه في معهد البيئة بكلية العلوم البيئية في جامعة أديلايد، أستراليا .

2 - أستاذة مساعدة في شعبة العلوم البيولوجية، المعهد التقني والجامعة الحكومية لفرجينيا ، الولايات المتحدة الأميريكية

والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، كلها عناصر حيوية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، كما أن التنمية في مجال الصناعة تعتبر مصدرا هاما للدخل، يساعدها في ذلك التطور التقني القائم على الابتكار الذي يعمل على ايجاد الحلول التقنية لإقامة الصناعات الصديقة للبيئة.

الهدف 10 : الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها: ثمة شبه اتفاق كلي بين الدول على أن النمو الاقتصادي ليس كافيا لخفض حدة الفقر إذا كان ذلك النمو غير شامل للجميع ولا يتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وسعيا إلى خفض التباين والحد من انعدام المساواة، تم التوصية باتباع سياسات شاملة من حيث المبدأ، وأن تولى احتياجات الفئات السكانية المستضعفة والمهمشة بالاهتمام .

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة و قادرة على الصمود ومستدامة: حيث تشمل التحديات المشتركة المتعلقة بالمدن الاكتظاظ، ونقص في تقديم الخدمات الأساسية، إذ من الممكن التغلب على ذلك بطرق تتيح الانتعاش والنمو للمدن، ويتاح فيها للجميع الحصول على الخدمات الأساسية والطاقة والإسكان والنقل وما هو أكثر من ذلك .

الهدف 12 : ضمان وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة : ترتبط أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية التحية، وتوفير امكانية الحصول على الخدمات الأساسية وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وعموما تحسين جودة الحياة لصالح الجميع، أي أنها تستهدف "انتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل"، ويشترك في ذلك جميع الأطراف ذات الصلة من أصحاب الأعمال والمستهلكين، والمسؤولين عن رسم السياسات، والباحثين، والتجار، وكذا وسائط الإعلام من خلال التوعية والتثقيف بأنماط الاستهلاك المستدامة .

الهدف 13: اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره: باتت معالجة ما يحدثه تغير المناخ من تأثيرات هامة واسعة النطاق في النظم البشرية والطبيعية، ضرورة مستعجلة تتطلب حلولا وتعاونا على المستوى الدولي، باعتباره يؤثر على كل دولة في أي قارة من القارات ويعطل الاقتصاديات الوطنية ويؤثر على أنواع الحياة، ويلقي بالأعباء المالية على الناس والمجتمعات والدول، ومما يساعد على ذلك تفعيل التوجه نحو الطاقات المتجددة والإجراءات الأخرى التي من شأنها خلق المرونة المناخية والتقليل من الانبعاثات الناشئة عن الأنشطة البشرية .

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة : تعتبر المحيطات والبحار موردا عالميا ذو علاقة محورية بأبعاد التنمية المستدامة الثلاث ، الأمر الذي يجعل إدارتها بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام ، فهي تغطي ما يقرب من ثلاثة أرباع كوكب الأرض مشكلة بذلك قاعدة للنظم العالمية التي تدعم الحياة البشرية على سطح هذا الكوكب، كما أنها تساهم في الاقتصاد العالمي وزيادة الرفاه الاجتماعي بعدة أوجه هامة من قبيل ما يلي[1]: التجارة العالمية والنقل البحري، استخراج وانتاج النفط والغاز والطاقات المتجددة، الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية، التنوع البيولوجي البحري وعلاقته بالصناعات الغذائية والصناعات الأخرى، السياحة الساحلية ونسب العمالة فيها..

الهدف 15: حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي: ويكون ذلك من خلال إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي بغرض المحافظة عليها واستخدامها استخداما مستداما في الخطط الوطنية والمحلية وكذا أخذها بعين الاعتبار في العمليات الإنمائية المختلفة، بالإضافة إلى بذل الجهود الرامية للمحافظة على الغابات وما تحويه من تنوع بيولوجي وادارتها بالعناية والاهتمام اللازمين وكذا مكافحة التصحر وما ينجر عنه من تدهور للأراضي وتأثيرات على البيئة .

الهدف 16: التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات: يرمي هذا الهدف إلى الحد من كافة أشكال العنف، وإيجاد التنسيق العملي بين الحكومات والمجتمعات للتوصل إلى الحلول النهائية للصراعات وانعدام الأمن، ذلك لأنه لا يمكن أن نأمل في تنمية مستدامة في ظل غياب السلام والاستقرار، وحقوق الإنسان والحوكمة الفاعلة القائمة على حكم القانون، لذا يتوجب على الدول إتخاذ الإجراءات الكفيلة التي من شأنها تعزيز حكم القانون وترسيخ حقوق الإنسان .

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة : إن من أهم ما يعزز فرص نجاح تحقيق تنمية مستدامة هو عمل شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، (والمقاولة الاجتماعية ما هي إلا واحدة من الصور التي تتجسد فيها تلك الشراكة)، وهذه الشراكات تبنى على

1 – بيليانا سيسين سين، رئيسة المنتدى العالمي للمحيطات وأستاذة ومديرة مركز جيرارد جي مانجوني للسياسات البحرية، كلية الأرض والمحيطات والبيئة، جامعة ديلاوير الو م أ، مقال منشور على رابط الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/chronicle/article/20291، تاريخ الاطلاع : 2019/05/25

قواعد وقيم ورؤية وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في قلب هذه الجهود، كما يتطلب تحقيق الأهداف أعلاه مستوى غير مسبوق من التعاون اللازم للاستفادة من التمويل المتاح والموارد المعرفية وتوجيه ذلك للبلدان النامية على وجه الخصوص، فضلا عن طرائق التنفيذ وهياكل التنظيم وتقوية آليات الرقابة الوطنية

ويمكن تقسيم هذه الأهداف أو تصنيفها تبعا للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، باستثناء الهدف الأخير باعتباره ذا بعد سياسي عام شامل لجميع الأبعاد، كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول (10) : أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030 تبعا لأبعادها

البعد	الأهداف
الاقتصادي	7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة و المستدامة 8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع 9- اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع ، وتشجيع الابتكار 12 – ضمان وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة
الاجتماعي	1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان 2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة 3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار 4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات 6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع و إدارتها إدارة مستدامة 10 – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها 11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود و مستدامة 16- التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
البيئي	13- اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره 14- حفظ المحيطات والبحار و الموارد البحرية و استخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة 15- حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

المصدر : من إعداد الطالب

كما يمكن تصنيف ذات الأهداف تبعا للمجالات الرئيسية (الأركان) التي شكلت محاور قامت عليها، كما هو مبين في الشكل والجدول المواليين :

الشكل رقم (11) : المجالات الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة

المصدر : منشورات منظمة الأمم المتحدة

جدول (11) : تصنيف أهداف التنمية المستدامة تبعا لمجالاتها (أركانها) الرئيسية

المجال	الأهـــــــداف
الناس	الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
الكوكب	الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع و إدارتها إدارة مستدامة الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة الهدف 13: اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار و الموارد البحرية و استخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة الهدف 15: حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
الازدهار	الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة و المستدامة الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع الهدف 9: اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع ، وتشجيع الابتكار الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود و مستدامة
السلام	الهدف 16: التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
الشراكة	الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على منشورات منظمة الأمم المتحدة

المبحث الثاني : أبعاد التنمية المستدامة :

انطلاقا من كون التنمية المستدامة عملية إنمائية واحدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، وهي أبعاد محورية مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، وهذا لن يتحقق بطريقة عفوية، بل لابد أن يكون باشراف من الدولة عن طريق سياسات رشيدة وقوانين واجراءات، وكذا هيئات وصية على عملية التنفيذ والتقييم والتقويم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي :

شكل رقم (12) : تداخل وترابط أبعاد التنمية المستدامة

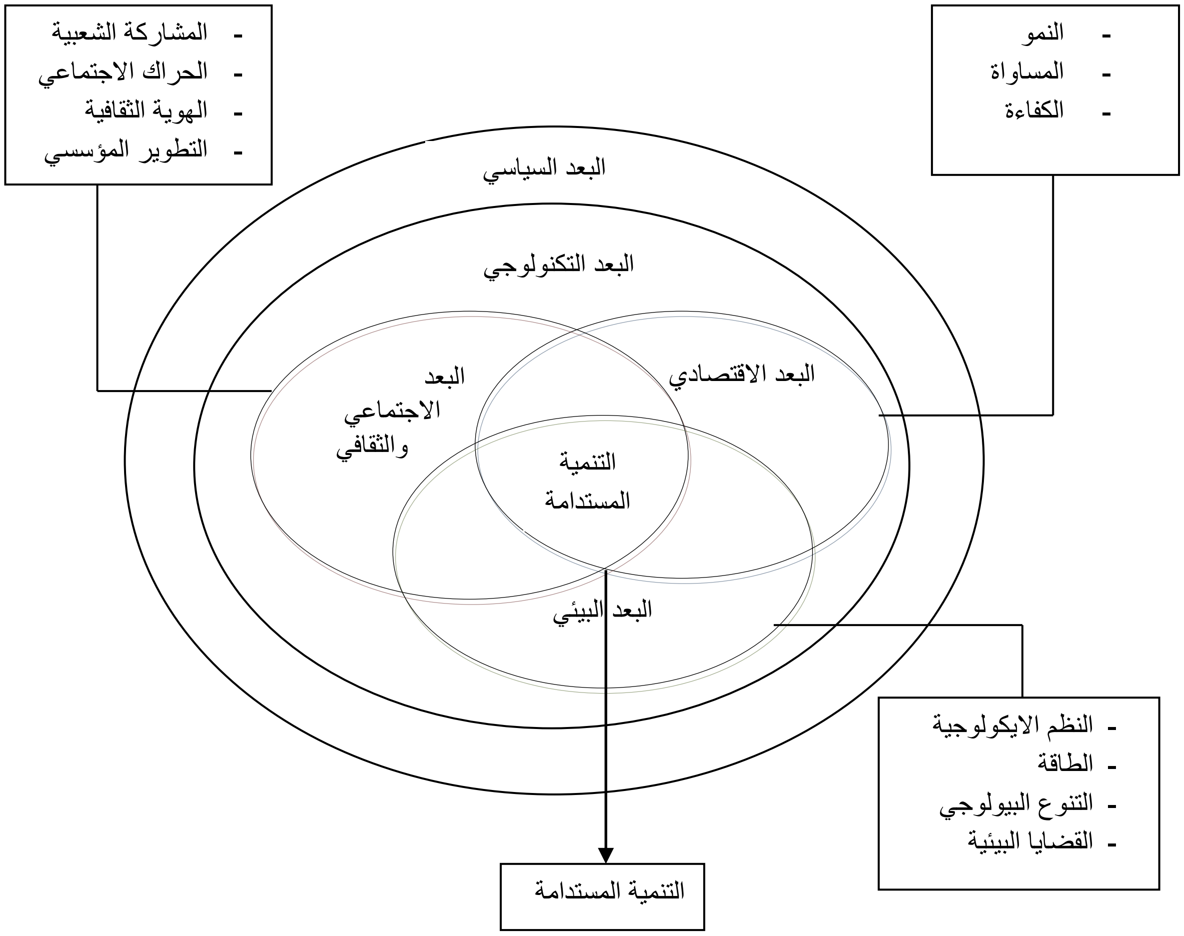

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على عدة مراجع

المطلب الأول : البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يستند هذا البعد عموما إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة الدخل القومي وبالتالي نصيب الفرد منه إلى أقصى حدود القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة وفعالية، فضلا عن مراعاة معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، الفائض أو العجز في الميزانية العامة، المعدل السنوي للتضخم، والتقدم التقني

ووضعية القطاعات الاقتصادية كالصناعة والفلاحة ومدى تطورها بالإضافة الى استخدامات الطاقات والمياه والموارد الأخرى ووضعية شبكة الطرق ووسائل النقل ووضعية الدين الخارجي للدولة[1]، ويُفترض أن يندرج تحت هذا البعد أيضا بالنظر للمدى الطويل (رؤية 2030) ما يلي :

1- النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل :

وهو ما يتوافق مع الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث يعتمد تحقيق نمو اقتصادي مستدام على تعدد الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات، وتنوع مصادر الإنتاج، وتحفيز الاقتصاد وزيادة درجة تنافسيته دوليا وكذا حجم الاستثمارات الذي من شأنه المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لا سيما في قطاعي الصناعة والخدمات، وذلك اتساقا مع الممارسات العالمية في هذا الشأن التي تعتبر كلاهما محركا مزدوجا للنمو و زيادة مساهمة الصادرات في معدل النمو الاقتصادي، لكن بشرط أن يتسق هذا الأخير مع أهداف التنمية المستدامة ولا ينتج عنه آثار سلبية على المجتمع والبيئة، بل بالعكس يجب أن ينتج عن الأنشطة الاقتصادية المستدامة فرص عمل جديدة لكافة الفئات العمرية خاصة الشباب، والمرأة، والفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة .

وفي هذا السياق وُضع إطار استرشادي يرمي إلى اتخاذ الخطوات والتدابير التالية لتحقيق نموا اقتصاديا مستداما لا سيما في المنطقة العربية[2]:

- تحديد الأنشطة الاقتصادية التي تمثل ميزة نسبية للدولة مثل الزراعة والصناعات الداعمة للزراعة والمواد البترولية والتعدينية .
- وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية لدعم خطط طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية المستدامة.
- التوجه نحو الأنشطة الاقتصادية الكثيفة العمالة لمواجهة معدلات البطالة المتزايدة والتي تساهم في تنوع مصادر الإنتاج على المستوى الوطني والإقليمي.
- الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة لدعم الأنشطة الاقتصادية التي تمثل ميزة نسبية للدولة ودعم النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات.

1 - الأكاديمية العربية للعلوم ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة – مقدمة عامة ، ط 1 ، المجلد الثاني ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت لبنان ، 2006 ، ص 455 .

2 - الإطار الإسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، جامعة الدول العربية، 2017

- العمل على دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد وخفض حجم المعاملات غير الرسمية، من خلال تطوير آليات دمج هذا القطاع وتوفير الحوافز والقضاء على المعوقات .
- تشجيع التحول لاقتصاد أخضر احتوائي "Inclusive Green Economy" كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .
- دعم التعاون الإقليمي في مجال تنمية القدرات، وتبادل التقنيات، والخبرات، والمنتجات في مجالات الاقتصاد المستدام في القطاعات المختلفة (الهدف 17).

2- الارتقاء بمستوى الصناعة والابتكار :

إلى جانب الإجراءات والتدابير المشار إليها آنفا، وبغية تحقيق مستويات أعلى من الانتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار ، وصولا للتقليص من التبعية للبلدان النامية، يجب على هذه الأخيرة تبني برامج تنموية قائمة على القدرات الذاتية[1]، والعمل على اقامة بُنى تحتية صلبة لدعم الأنشطة الإقتصادية يُراعى في انشاءها مبادئ الاستدامة، وكذلك من خلال تعزيز التصنيع الشامل والمستدام (الهدف 9) وذلك بالتركيز على :

- تشجيع الأنشطة الاقتصادية الصناعية الداعمة للقطاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية التي تتميز بها الدولة والتي تساعد على زيادة القيمة المضافة للموارد الطبيعية مثل الصناعات المرتبطة بالغاز والنفط، والموارد التعدينية، والمنتجات الزراعية و الثروة الحيوانية .
- دعم الصناعات التي تساهم بشكل سريع في زيادة الدخل القومي وتنويع مصادر الانتاج .
- دعم وتطوير الصناعات التحويلية مثل صناعة المنسوجات والملابس، والورق، والخشب، والمواد النفطية والمعدنية والصناعات الالكترونية والكهربائية .
- الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة والابتكارات التي تدعم الصناعات المستدامة، وتحديث قطاع الصناعة بما يسهم في زيادة كفاءته وقدرته التنافسية في الأسواق الخارجية .
- تشجيع الصناعات النظيفة ذات الكفاءة العالية لا سيما تلك المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي، والأمن في مجال الطاقة والمياه .

1 – عثمان غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره ، ص 41

- تشجيع الصناعات الحرفية التي تعطي ميزة نسبية والصناعات الزراعية المستقطبة لاستثمارات الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر والتي ينتج عنها فرص عمل لائقة لقاعدة عريضة من أفراد المجتمع .

3– السياحة المستدامة:

يمثل قطاع السياحة وفق المنظور الاقتصادي نشاط اقتصادي رئيسي يأتي كثالث قطاع انتاجي بعد الصناعة والفلاحة، وهو يؤدي دورا استراتيجيا مهما في زيادة الدخل الوطني وتحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال الإيرادات والمداخيل التي يحققها[1]، زيادة على جذب الاستثمارات وتنشيط الأنشطة الداعمة له مما ينتج عن ذلك خلق فرص عمل، كما يساهم في دعم التنمية خصوصا في المناطق الريفية والصحراوية والساحلية، الأمر الذي يقتضي اتخاذ التدابير اللازمة لتعظيم الاستفادة من الميزة النسبية لقطاع السياحة في بلادنا، كضمان تحقيق الاستقرار والسلام والأمن القومي، وتوسيع قاعدة السياحة لتشمل مختلف أنماطها (السياحة الساحلية، والصحراوية، والبيئية والعلاجية، والتراثية، والدينية والثقافية، والرياضية، وسياحة المؤتمرات)، تعزيز تطبيقات الاقتصاد الأخضر في قطاع السياحة والتأكيد على توفير بيئة نظيفة والمحافظة على النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي كأساليب جذب سياحية ... إلخ .

4– التجارة :

تعتبر التجارة خاصة التجارة الدولية قاطرة للنمو الاقتصادي للدول بصفة عامة، لكن بالنسبة للدول النامية خصوصا في المنطقة العربية فلا زالت تعتبر من أقل الكيانات الإقليمية مساهمة في التجارة العالمية، وإن وُجدت اقتصرت على تصدير النفط بنسب عالية أو مارد طبيعية وسلع أولية دون إدخال عمليات انتاجية تضيف من قيمة للمنتجات النهائية تزيد من حجم ونوعية الصادرات والدخل القومي وما ينتج عنه من خلق فرص عمل جديدة، وهذا على الرغم من وجود عدة اتفاقيات بين هذه الدول تشجع على حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وتبادل المنتجات وكذا إنشاء السوق العربية المشتركة وزيادة التجارة البينية في السلع والمنتجات كمصدر لتمويل التنمية المستدامة ، ولتفعيل دور قطاع التجارة وتحفيز الأنشطة الاقتصادية وخلق فرص عمل وجب العمل على[2]:

1 – علي بن حكوم، السياحة الصحراوية في الجزائر بين المقومات والمعوقات – دراسة حالة، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول : الإستثمار في السياحة الصحراوية ورهان تثمين الموارد الاقتصادية للجماعات المحلية ، أيام : 3، 4 و5 ديسمبر 2018، جامعة أدرار ، ص 5

2– الإطار الإسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 ، مرجع سبق ذكره

- التأكيد على ضرورة تحرير التجارة بما يدعم مسار التنمية المستدامة على المستوى الوطني والاقليمي والدولي.
- المشاركة الفعالة في برنامج منظمة التجارة العالمية والتي تعمل على رفع الحواجز لدى الدول المتقدمة للمنتجات لتيسير وصول منتجات الدولة إلى الأسواق العالمية .
- القيام بدراسات مستفيضة للسوق الدولي لتحديد السلع التي يمكن للدولة المنافسة فيها عالميا .
- زيادة تنافسية المنتجات من خلال الكفاءة والترشيد في استخدمات الموارد الطبيعية ومدخلات الانتاج الأخرى .
- استخدام تكنولوجيات حديثة وصديقة للبيئة تساهم في تخفيض تكاليف الانتاج والحد من الانبعاثات والمخلفات .
- اتباع سياسات تجارية تركز على اعطاء قيمة مضافة للسلع المصدَرة وتدعم المنتجات المحلية .
- وضع حزمة من التشريعات والحوافز التي تشجع الاستثمار في انتاج وتصدير السلع ذات الميزة التنافسية في الأسواق العالمية .
- وضع سياسات جمركية تدعم القطاع العام والخاص وكذا القطاع التضامني والاجتماعي لانتاج وتصدير سلع ذات قيمة مضافة وتشجيع خلق أو استيراد التكنولوجيات الداعمة للصناعات المحلية .
- دعم الجهود لتعزيز التجارة البينية بين الدول وتفعيل مناطق التجارة الحرة .

وعليه فالاستدامة عموما حسب البعد الاقتصادي هي حماية القدرات الانتاجية وتوفيرها وضمانها من جيل لآخر، ومن تم تمكين المجتمع من اكتساب التنمية بشكل مستمر لا متناهي سواءا من جانبه التقني أو التكنولوجي أو من جانب القدرة على ضمان مستويات دخل متنامية من جيل لآخر[1].

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة :

يرتبط هذا البعد أساسا بالعنصر البشري باعتباره المحور الرئيسي للتنمية المستدامة فهو الوسيلة إليها والغاية منها في نفس الوقت، لذا جاء القضاء على الفقر من أهم أولويات التنمية المستدامة، فالفقر يشمل عدم كفاية الحصول على الموارد من الحاجات الأساسية من مياه الشرب والمسكن والرعاية الصحية والتعليم والحقوق المدنية والحرية السياسية في التعبير عن آرائه وانشغالاته، وبذلك نجد أن هناك عناصر أساسية يدور حولها هذا البعد وهي:

1 - Olivier Godard , L entreprise economique du developement durable – enjeux et politiques de l environnement – cahiers francais , n° 306 , France , p 54

1- المساواة أو بالأحرى العدالة في التوزيع:

أي استفادة وحصول كل إنسان وكل جهة على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته[1]، حيث نصت الفقرة (3) من الإعلان المتفق عليه من قبل رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 سبتمبر 2015 بأنه عُقد العزم من الآن وحتى عام 2030 بالقضاء على الفقر والجوع في كل مكان (الهدف 1 و2)، ومكافحة أشكال عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها (الهدف 10)، وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع لا يهمش فيها أحد (الهدف 16) وتوفير فرص العمل الكريم للكافة مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والقدرات الوطنية، وإدراكا لأهمية البعد الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خصوصا فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة ثم بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى فقد قدمت عدة توصيات بضرورة بذل المزيد من الجهود لمكافحة الفقر والحصول على الحقوق والحريات الأساسية التي تمكن الفرد من المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية والمجتمعية، وتعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية لا سيما تعزيز دور المرأة والشباب في المساهمة الفعالة في عملية التنمية المستدامة، والاستفادة من الخبرات المتراكمة لكبار السن وإدماج ذوي الإعاقة في المجتمع ومن الاستفادة من التقدم الاقتصادي، والاجتماعي، والتكنولوجي والتمتع بحياة لائقة . وللقضاء على الفقر و تحقيق العدالة الاجتماعية توجد هناك العديد من السياسات والإجراءات التي يُسترشد بها لبلوغ ذلك أهمها :

- أن يتم صياغة خطط التنمية المستدامة في إطار من المشاركة المجتمعية وتحت مظلة اجتماعية تضمن المساواة، والعدالة في توزيع الثروة وتكافؤ الفرص
- ضمان مشاركة كافة فئات الشعب في برامج التنمية بما فيها الشباب، والمرأة، والفئات المهمشة، مشاركة كاملة وفعالة واتاحة الفرص لهم بما يناسبهم، للتعليم والعمل والقيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة[2].
- توفير وتفعيل دور نظم الحماية والضمان الاجتماعيين على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها
- إشراك المجتمع المدني بصورة فعالة في كافة المجالات التنموية وتذليل العقبات نحو انشاء وتأسيس جمعيات المجتمع المدني خاصة الجمعيات التي تعمل في مجال التنمية المستدامة (المقاولات الاجتماعية) .

1 – لخضر بن علية ، مرجع سبق ذكره ، ص 24

2 – قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/1 المؤرخ في : 25 سبتمبر 2015 ، مرجع سبق ذكره ، ص 24، بتصرف

- زيادة قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على مباشرة الأعمال الحرة (مقاولاتية اجتماعية) والعمل على اكسابهم المعارف والمهارات والتمويل والمرافقة اللازمين لدعم التنمية المستدامة
- تطوير السياسات الوطنية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووضع رؤية وطنية بناءا على أولويات التنمية المستدامة لا سيما القضاء التام على مظاهر التميز والاقصاء ، من خلال التشريعات والقوانين الخاصة لضمان الحقوق المتكاملة لكافة فئات الشعب وتعزيز دورهم في المجتمع بما في ذلك الصحة والتعليم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي .

2- الاستثمار في رأس المال البشري (التنمية البشرية[1]) وتحقيق رفاهيته :

إن الهدف الأساسي من استراتيجيات التنمية المستدامة هو تحقيق رفاهية الإنسان، حيث يتوقف ذلك على توفير مجموعة من الخدمات الأساسية وذلك بالحد الذي يسمح باستمرار التنمية واستدامتها، إذ يشكل ضمان توفير الخدمات الصحية لمختلف طبقات المجتمع أحد العناصر الأساسية التي تتطلب ما يلي :

- رصد التمويل اللازم بميزانية الدولة لتوفير الرعاية الصحية ودعم نظمها لتشمل كافة فئات المجتمع
- القيام بعمل الدراسات والأبحاث اللازمة لتحديد الأسباب الجذرية للأمراض المزمنة وإعداد الخطط والسياسات لمواجهة تلك الأسباب .
- ضمان توفير المياه النظيفة ومنع مصادر تلوث المياه السطحية والجوفية، وضمان توفير الهواء النقي، والغذاء الآمن لكافة فئات المجتمع من خلال الحد من الملوثات واستخدامات الأسمدة والمبيدات الضارة بالصحة والبيئة .
- صياغة السياسات لتحسين خدمات الرعاية الصحية، وتوفير الموارد البشرية الصحية المؤهلة لتطبيق الإجراءات المقترحة .

كما يعد التعليم محورا أساسيا لرفع مستوى القدرات المحلية وإحداث تنمية متكاملة ومستدامة (الهدف 4)، وذلك بالإعتماد على :

1 - يستخدم مصطلح التنمية البشرية عادة على المستوى الكلي الذي يتمثل أساسا في جهود الدولة القائمة على تعليم أفراد المجتمع وتوفير الصحة والغذاء، وتعرف بأنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، تحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع بهدف رفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فعالية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى ، أنظر : علي بن حكوم ، مرجع سبق ذكره ، ص 167

- إعادة تأهيل المعلم والكوادر التربوية في مختلف التخصصات، بما يُمكّن من إعداد أجيال تستطيع مواكبة المتطلبات المعاصرة وتحديات التنمية المستدامة ومتشبعة بالقيم السامية النابعة من ثقافتها وحضارتها الاسلامية والعربية الأصيلة .
- مراجعة وصياغة مناهج التعليم وأساليب التدريس بحيث يتم دمج البعد البيئي والاجتماعي والتنموي فيها، مع التأكيد على ضرورة اتباع منهجية في التعليم تعتمد في الأساس على التفكير، والابتكار، وليس على التلقين والحفظ .
- توفير منظومة تعليمية بجودة عالية ومتاحة للجميع في إطار نظام مؤسسي كفؤ وعادل ، والارتقاء بنوعية مخرجاته وربطها مع سوق العمل .
- دعم قدرات القطاع الخاص والمجتمع المدني وتحفيزه على تنمية القدرات الوطنية لتوفير الكفاءات اللازمة لدعم مسار التنمية المستدامة والحد من هجرة العقول عن طريف توفير الحوافز والمناخ المناسب للعمل والبحث العلمي .
- رصد الموارد المالية الكافية لدعم المنح الدراسية للطلاب والمعلمين في التخصصات اللازمة لدعم مسار التنمية المستدامة .

وزيادة على خدمات الصحة والتعليم تأتي جملة من الخدمات الأساسية الأخرى من أمن، وإسكان، وكهرباء، وشبكات مياه وصرف صحي، ومواصلات وإدارة مخلفات، والتي تساهم كلها في توفير البنية التحية وإقامة مدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، وهي كلها تحديات يزداد وقعها على المدن الصغيرة بالدول النامية التي تفتقد إلى الهياكل التنظيمية (مجالس محلية منتخبة، مصالح إدارية مختصة، مقاولات اجتماعية..) القادرة على اطلاق مبادرات لتنمية البنية التحتية، وهذا ما يتطلب مراعاة عدد من الاعتبارات أبرزها:

- وضع استراتيجيات تشاركية تنموية للمدن بحيث يضمن توفير الخدمات الأساسية من مسكن ووسائل نقل، وتعليم، وصحة، وثقافة تتفق ومتطلبات مختلف فئات المجتمع وخلق فرص عمل مناسبة .
- تصميم المدن بما يضمن الترشيد في استخدامات المياه، والطاقة، والمدخلات الأخرى، وزيادة الاعتماد على استخدامات الطاقة المتجددة، وتدوير المياه وإعادة استخدامها لإنشاء وري الفضاءات الخضراء .
- التخطيط الرشيد والمستدام لاستخدامات الأراضي وتحديد أماكن الأنشطة المختلفة، ووسائل المواصلات داخل المجتمعات ومنها وإليها .

- تشجيع التخطيط للمناطق الطبيعية من خلال التوجه للبناء في مواقع غير المناطق ذات القيمة الزراعية العالية .
- التعامل مع ظاهرة العشوائيات (البناء القصديري والفوضوي) لدمج تلك المناطق وسكانها في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع .
- تخطيط المجتمعات الجديدة بحيث يخفض من التنقل داخل المجتمعات عن طريق تعميم فكر الاستعمال المختلط الذي يتيح للسكان الحصول عل الخدمات المختلفة بصفة شاملة .
- مراعاة أبعاد التنمية المستدامة في التخطيط لشبكات الطرقات وتوفير مسارات للمشاة والدراجات الهوائية للحد من الاكتظاظ وحوادث السير .
- تصميم المدن لمواجهة الكوارث والمخاطر مع إيلاء اهتمام خاص بالمدن الساحلية بما يمكنها من التكيف مع التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية .

وأخيرا ترسيخ ونشر ثقافة التنمية المستدامة[1] والمسؤولية الاجتماعية بين الأفراد والجماعات كالتزام طوعي وليس كقيد أو شرط جبري، وتجدر الإشارة هنا إلى ما دعى إليه بعض الباحثين إلى ضرورة إدماج البعد الثقافي كبعد مستق آخر ضمن أبعاد التنمية المستدامة، وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي[2] .

فالاستدامة وفق هذا البعد تشير إلى ذلك الوضع الذي يكون فيه الأفراد قادرين على النمو و التطور عن طريق تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة وبلوغ مستوى لائق من العمالة المنتجة ، من أجل الاقلال لأقصى ما يمكن من نسب البطالة وبالتالي الحد من الفقر باعتباره أكبر المهددات للأمن الاجتماعي والاقتصادي .

المطلب الثالث : البعد البيئي للتنمية المستدامة :

يتعلق هذا البعد بالحفاظ على الموارد الطبيعية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها، ويعكس علاقة جد مهمة بين التنمية والبيئة، ذلك لأنه لا يمكن ايقاف التنمية من أجل تحقيق السلامة البيئية،

---

1 – عدمان محمد، البعد الثقافي كمدخل لاعتماد مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية و الاجتماعية ، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، حجم 11 العدد 21 ، 2016 ، ص 205

2 - Haut conseil de la coopération internationale , développement durable et solidarité internationale enjeux, bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord, paris France , juin 2006, p 15

وفي نفس الوقت لا يمكن الاستمرار بالتنمية دون مراعاة الآثار البيئية للمشاريع الإقتصادية، وبالتالي بات من الضروري التوفيق بينهما، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها :

1- الإدارة المتوازنة للموارد الطبيعية :

يقصد بالتوازن هنا المحافظة على الموارد الطبيعة بأعداد وكميات مناسبة على الرغم من نقائصها وتجددها المستمرين، وتوجد ستة (6) مظاهر تعمل على استمرار التوازن واستعادته إذا تعرضت الموارد الطبيعة أو التوازن البيئي عموما إلى خلل وهي[1]:

أ/ البقاء : أن يكون استعمال الموارد الطبيعية في حدود قدرة البيئة على إفراز بديل للموارد غير المتجددة بما يضمن استمرار تواجدها بالنسق الذي وجدت عليه .

ب/ الاستقرار : ويعني عدم تغير معالم البيئة لأن خلاف ذلك يعتبر خلل جسيم يفوق قدراتها على استعادة توازنها .

ج/ النقاء : أن لا تتجاوز المخلفات القدرة الاستيعابية للبيئة ، فإذا تجاوزت يحدث هنا التلوث بكل أضراره .

د/ النمو : بأن يكون متوازن ومتناسق مع سائر محددات توازن البيئة التي سبق ذكرها .

ه/ التعايش : ويعتبر من أهم مظاهر هذا التوازن حيث تتفاعل الكائنات فيما بينها بشكل يضمن بقائها .

و/ التجدد: وهو استعمال الموارد المتجددة في دود قدرتها على التجدد، تى لا تتعرض للاستنزاف والذي يناقض البقاء والتجدد كمظهرين للتوازن .

2- التركيز على الطاقة النظيفة والمستدامة:

وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد من الاستخدام المفرط للطاقات الأحفورية (المحروقات) وما ينجر عنها من انبعاثات لثاني أكسيد الكاربون المسبب بنسبة كبيرة لظاهرة الاحتباس الحراري وتدهور طبقة الأزون، والتوجه نحو الطاقات البديلة لإمداد المجتمعات الصناعية بالإحتياجات الطاقوية والمحافظة على البيئة .

---

1 - محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة ، دار الأمين للنشر ، القاهرة مصر ، 2003 ، ص 38

3- المحافظة على التنوع البيولوجي:

حيث يحتل التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية مكانة بارزة في العديد من أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها، وهما يسهمان بشكل مباشر في أولويات الرفاه والتنمية البشرية ، ويرتبط التنوع البيولوجي بالعديد من الأنشطة الإقتصادية ، لا سيما تلك المتعلقة بزراعة المحاصيل والثروة الحيوانية، والحراجة[1] ومصايد الأسماك والسياحة، وعلى الصعيد العالمي يعتمد ما يقرب من نصف عدد السكان اعتمادا مباشرا على الموارد الطبيعية لكسب عيشها، ويعتمد العديد من الأشخاص الأكثر ضعفا بشكل مباشر على التنوع البيولوجي للوفاء باحتياجاتهم المعيشية اليومية[2].

4- حماية المياه والغلاف الجوي :

من المسلمات أن المياه تعتبر من أهم المصادر الطبيعية التي يعتمد عليها الإنسان في كافة جوانب حياته، وتلوثها يأتي من وجود مواد دخيله عليها كشوائب مما يحد من صلاحيتها بحيث تصبح ضارة أو مؤذية عند استخدامها، أو تفقد الكثير من قيمتها الاقتصادية وبصفة خاصة مواردها السمكية وغيرها من الأحياء المائية، وهذا التلوث من شأنه أن يصيب مصادر المياه المختلفة كالمحيطات ، البحار، البحيرات والأنهار، المياه الجوفية نتيجة النشاط الإنساني أو نتيجة بعض النواحي البيوفيزيائية[3]، مما يحدث ضررا مباشرا أو غير مباشر على الإنسان والكائنات الحية النباتية والحيوانية. أما الغلاف الجوي الذي يعني غلاف الغازات المحيط بالأرض فقد أضحت حمايته من التلوث والتدهور هي الآخرى من الشواغل الملحة للمجتمع الدولي ككل باعتبارها قضية أساسية لاستمرار الحياة على كوكب الأرض ولصحة البشر ورفاههم، وللنظم الإيكولوجية المائية والبرية، حيث يقع على الدول من خلال أهداف التنمية المستدامة 2030 المتفق والمصادق عليها من قبلهم، الإلتزام بحماية الغلاف الجوي عن طريق توخي العناية الواجبة في اتخاذ التدابير الملائمة وفقا للقواعد المنبثقة من القانون الدولي بغرض درء التلوث والتدهور الجويين أو خفضهما أو السيطرة عليهما بما يحقق الاستخدام المستدام للغلاف الجوي والذي يتحقق من خلال التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية الغلاف الجوي .

1 – الحراجة أو التحريج : إنشاء الغابات بالغرس و/أو البذر المتعمد على أرض لم تكن حتى ذلك الحين مصنفة كغابة .

2- التنوع البيولوجي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، مذكرة تقنية منشورة على الرابط :
https://www.cbd.int/development/doc/biodiversity-2030-agenda-technical-note-ar.pdf، تاريخ الاطلاع: 2020/01/22

3 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، البيئة والمجتمع: دراسة في علم اجتماع البيئة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية مصر،2006، ص 43

5- إدارة المخلفات الخطرة والنفايات الصلبة :

والمقصود بذلك ليس مجرد تجميع النفايات و المخلفات والتخلص منها بطرق تقليدية إما بالحرق أو الطمر في أماكن مخصصة لذلك، بل الإدارة المستدامة لها بوضع الاستراتيجيات وخطط التخلص منها بطرق صحيحة وصحية آمنة، وإجراء الدراسات اللازمة لاستكشاف امكانية الاستفادة من هذه النفايات والمخلفات من خلال تقنيات إعادة الاستخدام أو التدوير أو التخلص النهائي أو إنتاج الطاقة، وهذا ما يستلزم وجود سلسلة من السياسات والتشريعات وتشجيع المبادرات (مشاريع المقاولة الاجتماعية) وتطويرها وتنفيذها لتعزيز نهج مهني متميز وعميق لهذه القضية الهامة، ومن الأساليب المفضلة لإدارة النفايات والمخلفات من أجل تحقيق الإستدامة المطلوبة نجد ثلاثة أنواع[1]:

أ/ **ترشيد الاستهلاك** : أي استخدام الموارد المادية بكفاءة من أجل خفض كمية النفايات والمخلفات المنتجة والتعامل معها بالطريقة الفعالة التي تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

ب/ **إعادة الاستخدام** : أي إعادة استخدام ما تقادم زمنيا من آلات ومعدات مستهلكة، أو أجزاء منها، بدلا من شراء الجديد أو الحديث المماثل لها، كإجراء يعمل على الحد من امتلاء مدافن النفايات والمخلفات ويساهم في خفض نسبة التلوث في المكان .

ج/ **صناعة التدوير**: وهي من أهم الصناعات المطلوبة والملحة في عصرنا الحالي والتي يمكن أن تشكل أحد الحلول المثلى لأزمة تراكم المخلفات وتأثيراتها السلبية على كل من البيئة والمجتمع والدولة ككل، فهي لا تسعى فقط لحل مشكل الطاقة المهدرة والبطالة لعدد ليس بالقليل من الشباب من كلا الجنسين، بل أيضا لخلق وإبداع عالم تكنولوجي ينعكس على هيئة صناعة منتجات أخرى آمنة تشكل المخلفات والنفايات المواد الأولية لها. والشكل الموالي يلخص الأساليب المفضلة وغير المفضلة لتحقيق الاستدامة :

1- ابراهيم حسين حسني، الإدارة المستدامة للنفايات والمخلفات، مشاريع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة : بنك التدوير (الهيكلة والتطبيق)، المركز العربي لتسوية المنازعات، الجمعية العربية للعلوم القانونية، مصر، 2019 ، ص 1-2

الشكل رقم (13) : الأساليب المفضلة وغير المفضلة لإدارة النفايات والمخلفات

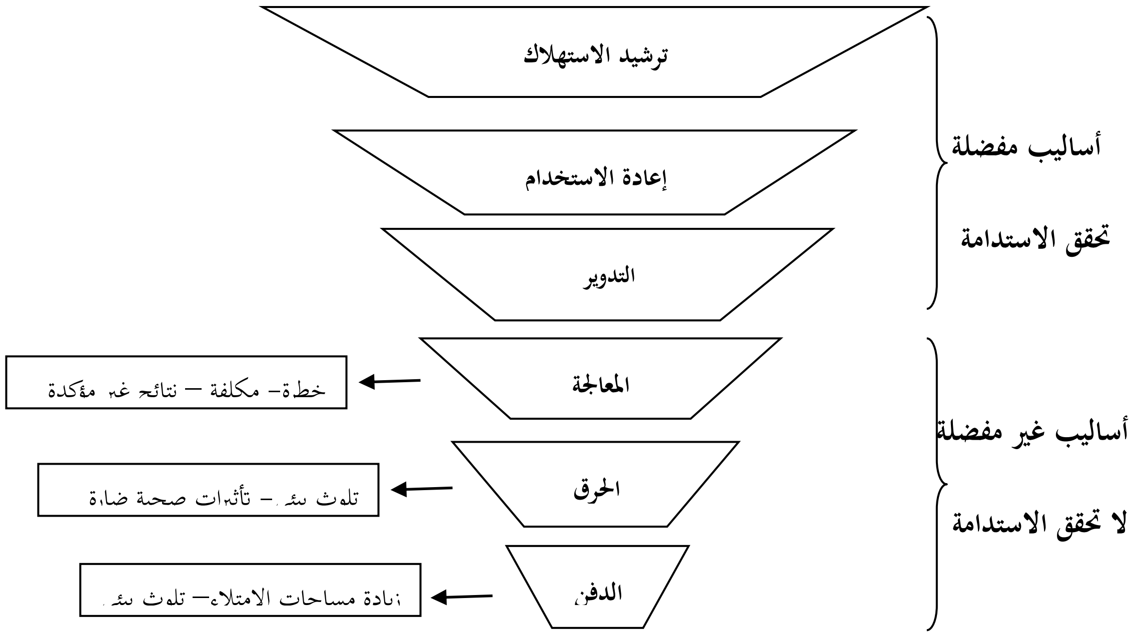

المصدر : ابراهيم حسين حسني، مرجع سبق ذكره، ص 11

6- تعزيز استخدام تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئيا، والعمل على نقلها ونشرها وتعميمها : ويكون ذلك من خلال دعم التحول العالمي نحو هذه التكنولوجيات ودمجها لتشمل أكثر التحديات الحاحا مثل المياه، والأمن الغذائي، والصحة، وأمن الطاقة، وتغير المناخ، عن طريق إعطاء الأولوية للتنسيق الخارجي والداخلي وتوسيع المشاركة في التعليم والتدريب في المجال البيئي، وبناء القدرات على نطاق واسع وتعزيز الجهود الرامية إلى تشغيل واعتماد التكنولوجيا المتوافقة مع المنظور البيئي النظامي الطويل الأجل .

هذا ويرتكز نهج برنامج الأمم المتحدة للبيئة قصد المضي قدما بتحقيق البعد البيئي لخطة عام 2030 على أربعة مبادئ أساسية [1]:

أ/ **العالمية** : إن خطة عام 2030 عالمية ، وتنطبق على جميع الناس في جميع البلدان، وهي خطة مشتركة تتطلب استجابة جماعية من المجتمع الدولي والحكومات والشركات ومجموعات المواطنين .

ب/ التكامل : خطة عام 2030 كخطة كاملة متناسقة، تدمج الأبعاد الاجتماعية والبيئية و الاقتصادية للتنمية المستدامة وتوازن بينها .

1- تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثانية، نيروبي 23-27 ماي 2016، البند 7 من جدول الأعمال المؤقت، ص 5 .

ج/ حقوق الإنسان والانصاف: تقدم خطة عام 2030 مسارا إلى عالم أكثر عدلا واستدامة للجميع، فهي تشجع على توزيع أكثر تكافؤ للثروة والموارد ، والمساواة في الحصول على الفرص والمعلومات وسيادة القانون، ووضع نُهج جديدة تعمل على بناء القدرات على جميع مستويات المجتمع .

د/ الابتكار: يعتبر تسارع الابتكارات التكنولوجية ونقلها أساسيا للمضي قدما بخطة عام 2030 ، وسيحتاج العالم إلى مسارات جديدة للابتكار تستند إلى العلوم الرسمية والمعارف التقليدية والحس السليم للمواطنين .

وعليه فتحقيق الاستدامة وفق هذا البعد تستدعي معرفة الحدود البيئية التي ينبغي مراعاتها وعدم تجاوزها عند كل استغلال أو استخدام للموارد الطبيعية المرتبطة بحياة الأفراد كالماء و الهواء و الأرض والتنوع البيولوجي ، أو بعبارة أخرى تحقيق ما يسمى بـ "الكفاءة البيئية" التي تؤدي إلى جودة الحياة وإلى مجمل العناصر المذكورة آنفا .

المطلب الرابع : البعد السياسي للتنمية المستدامة :

مما لا شك فيه أن السياسات السليمة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية أو ما يصطلح عليها بـ "الحكامة الرشيدة"، شرط أساسي من شروط التنمية المستدامة، وقد أدرج هذا في برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، باعتبارها تعزز الاستقرار السياسي والشفافية والفعالية وسيادة القانون في المؤسسات العامة على جميع المستويات، بالإضافة إلى ذلك تسمح بالإدارة الفعالة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية من أجل التنمية الشاملة و المستدامة، بل إن الحكامة الرشيدة والتنمية مفهومان مترادفان لا يمكن تحقيق أحدهما من دون الآخر[1]، وعليه يعتبر هذا البعد هو الضابط والإطار العام الذي يشمل الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة كما هو مبين في الشكل رقم (12)، وذلك من خلال العمليات التالية المكملة لبعضها البعض[2]: بدءا من التوزيع الكفء للموارد المتاحة والمتمثلة في مدخلات التنمية (بشرية، طبيعية، مالية، تكنولوجية ...)، ثم بلورة ورسم السياسات والبرامج التنموية التي ينبغي أن تبتعد عن كل أشكال الفساد وعدم الكفاءة، ولأجل ذلك ينبغي أن تتصف المؤسسات المسؤولة عن ذلك بالشفافية والوضوح، وأن يكون المسؤولون فيها مستعدون للمساءلة في حالة الإخفاق، وأن تخضع للقوانين واللوائح في تسييرها وأعمالها وأن تشرك كل أطراف الحكم (الدولة ومؤسساتها، القطاع الخاص والمجتمع المدني)، لتأتي العملية الثالثة والتي تعنى

1 – سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013/2012 ، ص 161

2 – أحمد زيطوط، أهمية الحكامة الرشيدة في نجاعة تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية – دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2018/2017 ، ص 94

بتطبيق تلك السياسات والبرامج التي تمَ وضعها، وصولا للعملية الأخيرة التي هي عبارة عن نتيجة للعمليات السابقة والمتمثلة في التوزيع العادل لمخرجات التنمية على أفراد المجتمع بطريقة تضمن حقوق كل الأفراد وتلبي حاجاتهم . واجمالا يندرج تحت هذا البعد محورين أساسيين هما :

1- الحوكمة :

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجود نظام مؤسسي قائم على مبدأ الشفافية، والمحاسبة والتقييم، والمشاركة المجتمعية الفعالة، وتوفير البيئة الاقتصادية الكلية والمناخ المستقر والآمن لجذب الاستثمارات وأصحاب الأعمال المحليين والأجانب للاستثمار في كافة القطاعات،

- سعي الدولة نحو وضع نظام حوكمة جيد يتسم بالشفافية، والمساءلة، والمشاركة المجتمعية.
- تعزيز إرساء نظام مالي وتشريعي مستقر وواضح، وتشريعات خاصة بالتمويل والاستثمارات في مختلف القطاعات وتحويل الأموال .
- تفعيل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي .
- تشجيع وضع منظومة متكاملة لآليات السوق والأطر التشريعية لتحفيز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لدعم مسار التنمية المستدامة .
- النظر في تطبيق نظام اللامركزية في إعداد وتنفيذ المشاريع، والخطط، والبرامج التنموية، وإدارة المجتمعات السكنية الحضرية والريفية بما يتفق مع الأولويات والامكانات المحلية وبما يدعم توجه الدولة صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

2- المؤسسات :

أي وجود المؤسسات التي تعمل في إطار من الشفافية، والمحاسبة، وتفعيل مبدأ المشاركة المجتمعية، وكما جاء في إعلان الأمم المتحدة بأنه يجب على الدول تكثيف الجهود لوضع الأطر المؤسسية للقيادة وحشد الموارد لتنفيذ خطة 2030[1]، حيث أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكما أسلفنا يستوجب دمج البعد الاجتماعي والبيئي مع البعد الاقتصادي، والتأكيد على الترابط والتكامل بين مختلف القطاعات، وبالتالي لابد من وجود آلية وطنية تضمن تحقيق ذلك، الأمر الذي قد يتطلب تكليف أو تشكيل كيان مؤسسي في صورة

1 – قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/1 المؤرخ في : 25 سبتمبر 2015 ، مرجع سبق ذكره

"مجلس وطني للتنمية المستدامة"، يقوم بالتخطيط، والتنسيق، والتنفيذ، والمتابعة للاستراتيجيات والسياسات المعنية بالتنمية المستدامة . ولتعزيز كفاءة الأطر المؤسسية يستحسن الاسترشاد بالإجراءات التالية :

- وضع هيكل إداري معاصر يواكب التحديات والمتغيرات المعاصرة بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- النظر في اتباع نظام اداري يعتمد على منهجية الادارة بالنتائج Results-based Management .
- دعم نظام اداري حكومي يتسم بالكفاءة في الأداء، والتوظيف في أجهزة الدولة بناءا على الكفاءة والمؤهل المناسب للوظيفة، والقدرة على الأداء المتميز و الابتكار بناءا على توصيف وظيفي واضح ومتطور .
- محاربة الفساد بكل أشكاله وكذا البيروقراطية في إدارة شؤون الدولة وتسيير الأعمال .
- تشجيع ثقافة المصارحة من قبل أجهزة الدولة للسياسات، والخطط، والبرامج التي تعتزم الدولة القيام بها ونتائج تنفيذها بما فيها النجاحات والاخفاقات .
- تشجيع تعميم استخدامات النظم الالكترونية والرقمنة في إدارة المؤسسات وجمع وتخزين البيانات وتحليلها .
- تعزيز نظم وقواعد البيانات وتوافر الاحصائيات، والعمل على استمرار تحديثها وتوفيرها لدعم عملية صياغة السياسات والخطط والبرامج وإجراء البحوث والدراسات .
- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب في تقييم الأداء بأجهزة الدولة .
- التأكيد على اتباع عملية تشاركية في صياغة السياسات، الخطط والبرامج، وتوجيه مؤسسات الدولة نحو الترشيد في استخدامات الموارد .
- إعداد برنامج تدريبي محلي واقليمي يعمل على تدريب الكوادر على كافة المستويات بصفة مستمرة بما يواكب المتغيرات والتحديات والأولويات .

المبحث الثالث : مؤشرات التنمية المستدامة :

كثيرا ما يتم الخلط بين المؤشرات والمتغيرات والاحصاءات، فالمؤشر يعرف على أنه عبارة عن إحدى البيانات أو المعطيات التي تم اختيارها من بين مجموعة من البيانات أو المعلومات الاحصائية المهمة نظرا لخصوصيتها وأهمية ما تمثله قيمتها، كما يعرف أيضا على أنه أداة تصف بصورة كمية وصفا أو حالة معينة، وهو مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة، كما أن يجيب على أسئلة يستفسر عنها متخذ

القرار[1]، وتستخدم مؤشرات التنمية المستدامة لمعرفة مدى التقدم في تحقيق الأهداف، وللتأكد من أن الحكومات تسير على الطريق الصحيح نحو الغايات، عن طريق تحويل هذه الأخيرة إلى نتائج قابلة للقياس وهو تحدي صعب ومعقد نوعا ما، ويتم ذلك من خلال مراقبة الأنشطة والنتائج الجارية بما يسمح من اكتشاف المشاكل والتحديات التي تعيق المضي قدما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة، ولتتميز هذه المؤشرات بخصائص يمكن حصرها فيما يلي[2]:

- أن يكون المؤشر وثيق الصلة بالقضية أو الموضوع المراد دراسته .
- حساس للتغير عبر الزمن ، بمعنى أن المؤشر يشير الى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام .
- حساس للتغير عبر المكان .
- حيوي وقادر على قياس التقدم الحاصل في مجال معين .
- متكرر وقابل للمقارنة ومؤسس على بيانات تجمع بشكل منتظم .
- حقيقي يعكس الواقع ، ويقدم معلومات وقتية .

ويمكن تصنيف مؤشرات التنمية المستدامة تبعا للخطة الجديدة 2030، إلى أربع مجموعات هي : مؤشرات اقتصادية، مؤشرات اجتماعية ، مؤشرات بيئية، مؤشرات مؤسساتية . (أنظر الملاحق 1 و 2 و 3 و4)

المطلب الأول : المؤشرات الاقتصادية :

وهي عبارة عن معطيات وإحصائيات نستطيع من خلالها وصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، تتركز أساسا في مؤشرين أساسيين هما : البنية الاقتصادية وأنماط الاستهلاك والانتاج .

أ / البنية (الهيكلة) الاقتصادية :

وهي التي من خلالها يتم قياس معدل انمو الاقتصادي وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع ، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية ، ولأجل ذلك يتم الاستعانة بمؤشرات فرعية أهمها:

---

1 – رزاي سعاد، واقع وآفاق التنمية المستدامة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2017/2016، ص 29

2 – عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص 262

– نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، ويحسب من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان، حيث تكمن الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر في عكسه لمعدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الانتاج و حجمه .

– نسبة الاستثمار الثابت الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي: يعرف تكوين رأس المال الثابت الاجمالي بأنه ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الآنية الموجهة إلى انتاج السلع الرأسمالية كالبُنى والانشاءات والآلات و وسائل النقل، وينقسم تكوين رأس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الانتاجية وتكوين رأس المال التعويضي الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الانتاجية القائمة أو تعويض الاندثار في رأس المال الثابت القائم[1].

– الميزان التجاري للدولة ، نسبة إلى الصادرات والواردات من سلع وخدمات .

– نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج الوطني الاجمالي .

– مجموع المساعدات الإنمائية الخارجية الممنوحة أو المستلمة كنسبة مئوية من الناتج الوطني الاجمالي[2].

ب/ أنماط الاستهلاك والانتاج:

إن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية، لذا لا بد من حدوث تغيير لهذه الأنماط بهدف المحافظة على تلك الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساو، وضمان بقاءها للأجيال القادمة، وهذه مسؤولية والتزام يفترض أن يقع الجزء الأكبر منهما على عاتق الدول المتقدمة الأكثر تصنيعا (من خلال الإنتاج المكثف والعادات الاستهلاكية)[3] إذ ينبغي عليها أن تتولى ريادة الجهد المبذول في هذا المجال إلى جانب المنظمات الدولية وقطاع الأعمال وغير ذلك من الجهات الفاعلة غير الحكومية والأفراد في تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج غير المستدامة، فضلا عن تسخير جميع المصادر في حشد المساعدات المالية والتقنية اللازمة لتعزيز قدرات البلدان العلمية والتكنولوجية والابتكارية للانتقال صوب أنماط

1 – أحمد زيطوط ، مرجع سبق ذكره ، ص 47

2 – سايح بوزيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 104

3 – رزاي سعاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 32

استهلاكية وانتاجية أكثر استدامة، ومن أهم مؤشرات الأنماط الانتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة نجد[1]:

- استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة (الموارد الطبيعية) في الانتاج .

- استخدام الطاقة: يتم قياسها بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي وكثافة استخدام الطاقة .

- انتاج وادارة النفايات: تقاس بكمية انتاج النفايات الصناعية والمنزلية، إنتاج النفايات الخطرة، انتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات .

- النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات المستعملة (سيارة خاصة، طائرة، وسائل النقل العامة الأخرى) .

وقد عمدت اللجنة الاحصائية للأمم المتحدة إلى وضع المؤشرات الاقتصادية مقرونة بكل هدف من الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة 2030 وما يتفرع عنها من غايات (أنظر الملحق رقم 01)، فالنسبة للهدف رقم 07 الرامي لضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة، تمحورت مؤشراته حول نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهارباء وحصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة، فضلا عن حجم التدفقات المالية الدولية الموجهة للبلدان النامية لدعم أنشطة البحث والتطوير في مجالات الطاقة النظيفة وإنتاج الطاقة المتجددة؛ أما الهدف رقم 08 المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتوفير العمل اللائق للجميع، جاءت مؤشرات قياسه متمثلة في حساب معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد الواحد ولكل شخص عامل، إضافة لمعدلات البطالة في أوساط الشباب بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة، ومدى امتثال الدول لحقوق العمل استنادا إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية وكذا سعيها في تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بتشغيل الشباب؛ في حين جاءت مؤشرات الهدف رقم 09 الدال على اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الابتكار، مرتبطة إلى حد كبير بالجانب الصناعي سواءا من حيث نسبة توافر وشمولية الهياكل الأساسية القادرة على الصمود والتي من شأنها تعزيز التصنيع المستدام بما يدعم التنمية الاقتصادية الشاملة

1 – عميرات لبندة ، ترشيد استغلال الموارد الطاقوية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، شعبة اقتصاد البيئة ، جامعة باجي مختار عنابة ، 2017/2016 ، ص 177

ويحقق الزيادة المعتبرة في حصة الصناعة من العمالة، أو من حيث حجم الدعم والانفاق على أنشطة البحث والتطوير لتعزيز القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية بما في ذلك تشجيع الابتكار؛ أما مؤشرات الهدف رقم 12 الكفيل بوجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة فارتبطت بمدى تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بذلك، وكذا تحقيق الادارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية من جهة، ودرجة الحد من انتاج النفايات الخطرة وسبل معالجتها من جهة أخرى، مع التركيز على جانب الوعي لدى الناس بالتنمية المستدامة من خلال مدى تعميم التعليم من أجل التنمية المستدامة وكذا كمية الدعم المقدم للبلدان النامية في مجالي البحث والتطوير من أجل إرساء أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة والتكنولوجيا السليمة بيئيا .

المطلب الثاني : المؤشرات الاجتماعية :

تهتم المؤشرات الاجتماعية اهتماما عميقا بالأفراد، من حيث درجة توفر الحاجات الأساسية للعيش والنمو والرفاه، ويندرج ضمن ذلك الآتي :

أ/ العدالة الاجتماعية :

يوجد عدد معتبر من المراجع استعملت مصطلح "المساواة الاجتماعية"، إذ أننا نرى أن مصطلح "العدالة الاجتماعية" أبلغ وأصح كون أن المساواة لا تعني بالضرورة إعطاء لكل ذي حالة معينة ما تستحقه، وأحيانا قد تكون إجحاف نظرا لأن حالات واحتياجات الأفراد وحتى متطلبات المناطق الجغرافية ليست متماثلة أي لا تقتضي نفس التعامل ولا تستلزم نفس المتطلبات، وتعتبر العدالة الاجتماعية من أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى حد كبير نوعية الحياة والمشاركة العامة فيها، وهي انعكاس لمستويات تطبيق الانصاف والشمول في توزيع الموارد وإتاحة الفرص لكل فرد للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وتلك المتعلقة بالعمل والتقاضي ..، والمساواة يمكن أن تكون مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها أو مابين الدول المختلفة، ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل وتوزيع الدخل، النوع الاجتماعي، تمكين الأقليات العرقية والدينية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية وعدالة الفرص مابين الأجيال، وقد نالت قضية العدالة الاجتماعية نصيبا واعدا ضمن خطة التنمية المستدامة 2030، يظهر ذلك جليا من خلال الأهداف الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع وتعميم الاستفادة من التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق للجميع، والدعوة الصريحة للحد من انعدام المساواة سواءا داخليا وبكل أشكالها أو مابين الدول، إذ يكاد كل هدف إلا ونستشف منه تصريحا أو تلميحا ضرورة تجسيد

وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يمكننا بوصفها على أنها عصب التنمية المستدامة . وقد اعتمدت لجنة الأمم المتحدة في خطتها للتنمية المستدامة 2030 مجموعة كبيرة ومتنوعة من المؤشرات الخاصة بقياس العدالة الاجتماعية (أنظر الملحق رقم 02) ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

– نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي بحسب الجنس، والعمر، الوضع الوظيفي، الموقع الجغرافي (حضري/ ريفي) ؛

– نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا/ نظم للحماية الاجتماعية بحسب الجنس وبحسب الفئات السكانية كالأطفال والعاطلين عن العمل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والحامل، والأطفال حديثي الولادة وضحايا اصابات العمل والفقراء ؛

– نسبة مجموع الانفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم و اصحة و الحماية الاجتماعية) ؛

– (معدل البطالة، متوسط الدخل في الساعة) بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الاعاقة ؛

– نسبة الوظائف (بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الاعاقة والفئات السكانية) في المؤسسات العامة مقارنة بمستويات التوزيع على الصعيد الوطني ؛

– نسبة (الوفيات، الاصابة بالأمراض الخطيرة وانتشارها، العنف) بحسب الجنس والعمر والفئات الرئيسية من السكان .

ب/ الصحة العامة:

لا يمكن للتنمية أن تتحقق أو أن تستدام في غياب الرعاية الصحية الكافية للسكان ، فالإمداد بكل من المياه المأمونة والصرف الصحي، والغذاء السليم، وبيئة المعيشة الخالية من التلوث ومكافحة الأمراض وتوفير المرافق والخدمات الصحية، من شأنه أن يسهم في تجسيد نمط عيش سليم وصحي، وعلى النقيض من ذلك ، فإن الفقر وسوء التغذية وانتشار التلوث و الأمراض مع نقص المرافق الصحية، يشكل لا محالة خطرا ليس على حياة الفرد فحسب وأنما على الحياة المجتمعية ككل، وقد أولت خطة التنمية المستدامة 2030 للصحة اهتماما بالغا، إذ تضمنت هدفا مستقلا (الهدف 3) ينص صراحة على ضرورة ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، والصحة جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة ، كونها تؤثر في الأهداف والغايات الأخرى وتتأثر بها، فهي تعد مساهم رئيسي في أهداف التنمية المستدامة الأخرى وفي نفس الوقت تستفيد من

التقدم المحرز صوب تحقيق تلك الأهداف، فنظافة البيئة وسلامتها مثلا شرط مهم لصحة المواطنين ورفاهيتهم كما يمكن للنمو الاقتصادي اذا اقترن بسلامة الانتاج والاستهلاك أن يسهم في تحسين الصحة والمرافق الصحية، ومن المؤشرات الصحية الواردة في خطة التنمية المستدامة 2030 ما يلي:

– معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة .

– معدل الوفيات المنسوبة إلى المياه غير المأمونة وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة والافتقار إلى المرافق الصحية .

– نسبة السكان المستهدفين من جميع اللقاحات المشمولة بالبرنامج الوطني لبلدهم

– نسبة المرافق الصحية المتاحة فيها مجموعة أساسية من الأدوية الضرورية التي تفي بالغرض بكلفة ميسورة على الدوام .

– القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية ، والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية .

ج/ التعليم :

ينظر للتعليم على أنه عملية مستمرة مدى الحياة ومسؤولية مشتركة، إن كان على صعيد تنمية مهارات العمل ذات الصلة أو بناء المواطن الواعي والايجابي ، وحتى إذا سلمنا بأن الجهات التي توفر التعليم بصورة مباشرة تعتبر عادة الطرف الذي يتحمل القسط الأوفر من المسؤولية ، فلابد أن نسلم أيضا بأن المدارس والمدرسين لا يعملون بمعزل عن القرارات الحكومية أو الأنشطة المجتمعية فالبيئة المواتية تساعد الأطراف الفاعلة على الوفاء بمسؤولياتها[1]، ويعد التعليم من أهم حقوق الانسان وشرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، نظرا لارتباطه المباشر بمستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي المتحقق في أي مجتمع، ولكونه كذلك أساس التغيير والتوجيه نحو اقامة مجتمع أكثر استدامة من الوعي الأخلاقي والقيم والمواقف والمهارات والسلوك، وقد تضمنت خطة التنمية المستدامة 2030 احدى عشر مؤشرا يخص الهدف الرابع الذي يرمي إلى ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، حيث يضطلع معهد اليونسكو للإحصاء بدور الوكالة المؤتمنة الوحيدة فيما يخص ثمان مؤشرات (مؤشرات التعليم)، وبدور الوكالة العاملة بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يخص الغاية المعنية بتكنولوجية المعلومات والاتصالات

1 – للمزيد أنظر : التقرير العالمي لرصد التعليم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، منشورات اليونسكو، 2018، ص 13

المقاسة بمؤشر نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة، وتمثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الوكالتين المؤتمنتين على التوالي بالغاية المعنية بتنمية الطفولة المبكرة والغاية المعنية بالمساعدة في مجال المنح الدراسية[1].

د/ الإسكان :

ويتمثل في ضرورة توفير السكن اللائق للمواطنين في ظل الحاجة و الطلب المتزايدان عليه ، بسبب النمو السكاني السريع وكذا النزوح الريفي نحو المدن ، الوضع الذي قد ينتج عنه مشاكل اجتماعية وبيئية متعددة تؤثر لا محالة سلبا عن متطلبات التنمية المستدامة ، وهو ما يستلزم بالضرورة وضع التخطيط الجيد والتسيير الفعال لجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة (الهدف 11) ، ويقاس ذلك بعدة مؤشرات منها :

– نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة ؛

– نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، بحسب العمر و الجنس والأشخاص ذوي الاعاقة

– عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تأثروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100000 شخص من السكان .

هـ/ الأمن :

ثمة هناك علاقة متبادلة بين التنمية والأمن ولن يتحقق أحدهما من دون الآخر، فالأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية والداعم لها والمؤكد على استقرارها وازدهارها وديمومتها، في حين أن ضعف التنمية وانخفاض أو انعدام الدخل الفردي يؤدي إلى ضعف الأمن بانتشار مختلف الجرائم والاعتداءات على الأموال والأنفس، وبالتالي فالاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على وصول مختلف متطلبات العيش الكريم للمواطن من خدمات ومرافق وأنشطة اقتصادية واجتماعية في موقع اقامته سواءا في المدن أو القرى، بالإضافة إلى وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية والقضائية، والذي بدوره يحترم ويحمي حقوق الانسان ويكرس مبدأ المساءلة لأي كان في حال وقوع التقصير دونما اساءة منه في استعمال السلطة أو إثارة للقلق الاجتماعي، كل ذلك من شأنه أن يعزز الأمن في المجتمعات ويزيد في استبابه، وهو ما أقرته خطة التنمية المستدامة 2030 من

1 – نفس المرجع السابق ، ص 116

خلال الهدف 16 الذي دعى إلى التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات .

و/ النمو السكاني :

يؤدي النمو السكاني المتزايد غير المتحكم فيه إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد من حيث ارتفاع نسبة استهلاكها، وإلى سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة ونحو ذلك من المشاكل الاجتماعية والبيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة، لذا كان لزاما البحث عن سبل التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، والمؤشر الرئيسي الدال على التغير السكاني الحاصل هو معدل النمو السكاني .

المطلب الثالث: المؤشرات البيئية :

تعمل المؤشرات البيئية على مراقبة الوضع القائم و رصد التغيرات التي تحدث على البيئة والمواد الطبيعية سواءا ايجابية كانت أم سلبية، بما في ذلك قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على ذلك ؛ وقد جاءت أكثر من نصف أهداف التنمية المستدامة 2030[1] تشتمل على تركيز بيئي و تناول لاستدامة الموارد الطبيعية ، بالإضافة إلى أكثر من 86 غاية مرتبطة بالاستدامة البيئية، بما في ذلك غاية واحدة على الأقل في كل هدف من الأهداف السبعة عشر[2]، مما يدل على وجود علاقة قوية بين مؤشرات التنمية المستدامة و المؤشرات البيئية والتي تعد جزءا منها، وهناك خمس (5) مكونات رئيسية للإستدامة البيئية هي :

1- الأنظمة البيئية : يعد النظام القائم في دولة ما ذا استدامة بيئية إذا كان قادر على الحفاظ على أنظمته الطبيعية في مستويات صحية وإلى المدى الذي تكون فيه هذه المستويات تتجه نحو التحسن لا التدهور والاستنزاف[3].

---

1 - تشكل الاستدامة البيئية جزءا من خطة عام 2030 ، وتجري معالجتها بصفة خاصة عن طريق الأهداف: 2-6-7-9-11-12-13-14-15

2 - تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثانية، البند 7، مرجع سبق ذكره، ص 1

3 - آمنة حسين صبري علي ، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة – طرق القياس والتقييم ، مجلة المخطط والتنمية ، جامعة بغداد ، العدد 32 ، 2015 ، ص 127

2- تقليل الضغوطات البيئية : تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه ضغوط الأنشطة البشرية على البيئة قليلة إلى درجة ضعف وجود تأثيرات بيئية ناتجة عن النمو على الأنظمة الطبيعية أي الأنظمة البيئية.

3- تقليل الهشاشة الانسانية: بالمدى الذي تكون فيه أنظمة الدولة الاجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي وكلما تراجع مستوى تعرض المجتمع للتأثيرات البيئية كلما كان النظام أكثر استدامة .

4- القدرة الاجتماعية والمؤسسية : ويقصد بذلك مدى قدرة الدولة على انشاء أنظمة اجتماعية مؤسسية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية .

5- القيادة الدولية : يشير هذا المكون إلى مدى قدرة الدولة على التعاون الدولي والاقليمي في تحقيق أهداف المشتركة والقائمة على حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات البيئية المحلية والدولية العابرة للحدود[1] .

ومن أهم ما تشتمل عليه المؤشرات البيئية المتعلقة بالأهداف البيئية للتنمية المستدامة (13 و14 و15) ما يلي[2]:

أ/ حماية المناخ والغلاف الجوي :

إن تغير المناخ واستنفاد طبقة الأوزون وكذا نوعية الهواء تعد من القضايا البيئية الهامة التي لها تأثيرات مباشرة غير قابلة للانعكاس أو التراجع على صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي، فحماية المناخ والغلاف الجوي تستدعي عدم المخاطرة باستخدام كل ما من شأنه احداث تغيرات كبيرة في المناخ العالمي كاستخدام مصادر الطاقة الملوثة (الغاز الصخري) وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والعديد من الاشعاعات المختلفة والمخلفات النووية والكيماوية (النفايات الصلبة والسامة) والمواد الملوثة الأخرى، وقد أولت خطة التنمية المستدامة 2030 على غرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية والاقليمية، اهتماما بالغا بذلك وقدمت توصيات كثيرة، يأتي على رأسها الهدف الـ 13 من ضمن الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، والذي يرمي إلى اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغيرات المناخ وآثارها عن طريق ما يلي :

1 - رزاي سعاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 38-39

2 - أنظر الملحق رقم 03

- تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان ، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر

- ادماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية

- تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية بشأن التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ، والحد من أثره والإنذار المبكر به .

- تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق اجراءات تخفيفية مجدية وشفافية في التنفيذ ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل بتزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن .

ومن أبرز المؤشرات المتعلقة بحماية المناخ والغلاف الجوي نجد :

- التغير المناخي : ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات الغزات الدفيئة (ثاني اكسيد الكربون) ؛

- ترقق طبقة الأوزون : ويتم قياسه من خلال كمية استهلاك المواد المستنفدة للأوزون ؛

- نوعية الهواء : ويتم قياسها من خلال درجة تركيز ملوثات الهواء في الجو المحيط بالمناطق الحضرية .

ب/ الأراضي :

لا تتكون الأراضي من الحيز المادي والتضاريس السطحية فحسب، وإنما تشمل أيضا ما يرتبط بذلك من الموارد الطبيعية بالتربة والمياه والمجموعة النباتية والحيوانية، وتركز المؤشرات المشمولة في موضوع الأراضي على كل من الزراعة، والغابات، والتصحر، والانتشار الحضري[1]، وقد تضمنت خطة التنمية المستدامة هدفا يشمل كل ذلك (الهدف 15)، الذي يدعو إلى حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وادارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، ومن بين أهم المؤشرات الواردة في شأن ذلك ما يلي:

- التصحر : نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة .

1 - سايح بوزيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 105

– الغابات: مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة ، والتقدم المحرز في إرساء الادارة المستدامة للغابات

– التنوع البيولوجي: نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تعنى بحماية النباتات و الحيوانات من الانقراض والتصرفات غير المشروعة .

ج/ المحيطات والبحار :

تغطي المحيطات والبحار أكثر من ثلثي سطح الكرة الأرضية، وهي بذلك تشكل عنصرا متكاملا وأساسيا من عناصر النظام البيئي للأرض، ولها تأثير كبير على حالة المناخ العالمي باعتبارها تمثل مستودعات ضخمة من التنوع البيولوجي وحاوية هامة لغازات الدفيئة، فضلا عن دورها الأساسي في إنتاج الأكسجين الذي نتنفسه ،كما تسهم المحيطات والبحار من خلال مواردها في تحقيق الأمن الغذائي وكذا صحة ورفاهية البشر ، كل ذلك يجعل منها تكتسي أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة وأي تدهور يعتريها سيؤدي حتما إلى زيادة التكاليف البيئية والاجتماعية والاقتصادية ، وهذا ما لقي اعترافا واسعا من المجتمع الدولي حيث جاء من بين أهداف التنمية المستدامة الـ 17 التي شملها برنامج التنمية المستدامة لعام 2030، هدفا مستقلا (الهدف 14) يسعى إلى الاستخدام المستدام والحفاظ على الحياة تحت الماء، والحيلولة دون حدوث التلوث البحري والحد منه، ودعم الادارة والحماية المستدامة للنظم البيئية البحرية والساحلية، وتنظيم صيد الأسماك وانهاء الصيد الجائر والصيد غير القانوني، وزيادة المزايا الاقتصادية للدول النامية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية بمراعاة التنوع البيولوجي، وتعزيز وسائل التنفيذ، بما في ذلك زيادة وتطوير المعرفة العلمية، ونقل التكنولوجيا البحرية واحترام وتنفيذ القانون الدولي المتعلق بهذا الشأن، و من أهم ما يؤشر على ذلك ما يلي:

– مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاستيكية الطافية ؛

– قياس متوسط الحموضة البحرية و نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجيا ؛

– نطاق المناطق المحمية مقابل المنطق البحرية ؛

– نسبة مجموع الميزانية المخصصة للبحوث في مجال التكنولوجيا البحرية .

د/ المياه العذبة :

تشكل المياه العذبة أحد أهم العناصر الأساسية للحياة البشرية والنظم الايكولوجية والتنمية الاقتصادية، فهي شرط مسبق للحياة وحق من حقوق الانسان ، وذات أهمية حيوية للتنمية المستدامة بل من أولوياتها، حيث دعى الهدف الـ 6 من أهداف التنمية المستدامة إلى "ضمان توفر الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع"، وهو هدف شامل لحلقة المياه بأكملها، ابتداءا من الوصول وحتى الاستخدام والكفاءة والادارة المتكاملة للمصادر المائية والنظم البيئية المتعلقة بالمياه ، وقد وضعت مؤشرات لمعرفة مدى التقدم في تحقيق ذلك منها :

- نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة ، ونسبة الذين يستفيدون من الادارة السليمة لخدمات الصرف الصحي ؛

- نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة ؛

- نسبة التغير في نطاق النظم الايكولوجية المتصلة بالمياه ، وكذا التغير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن ؛

- حجم الضغط الذي تتعرض له المياه (سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة) .

المطلب الرابع : المؤشرات المؤسساتية :

وهي عبارة عن معطيات رقمية تعكس مدى تطور الجانب المؤسساتي في تخطيط وتنفيذ ومتابعة الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة، من خلال تعزيز الالتزم بها والسعي نحو تكامل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل متوازن وتوفير وتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية، وكذا البرامج والأساليب وتعزيز مشاركة وإشراك المجتمع المدني إشراكا فعالا في تنفيذ الخطط والبرامج، فضلا عن تعزيز الشفافية والمشاركة العامة على نطاق واسع لتحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات، ويراعى في ذلك ما يلي:

1- الإطار المؤسسي:

أو الإطار التشريعي والتنظيمي لاستدامة المؤسسة، ويتمثل في الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تضعها الدول من أجل تحقيق الاستدامة والاطار التشريعي المحلي المساعد على ذلك، والاتفاقيات والمعاهدات

التي تبرمها الدولة مع العالم الخارجي ضمن إطار من التعاون[1]، إذ يسهم الالتزام بالاتفاقات الدولية لاسيما خطة التنمية المستدامة 2030 في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (جودة الحياة)، ويساعد أيضا على تقليل المصادر المحتملة للنزاعات بين الدول، وتشير المؤشرات الأساسية التابعة لهذا المجال إلى مدى استعداد الدول والتزامها بالتحول عن اتباع نهج مجزأ إلى عملية متكاملة للتنمية المستدامة، وتخص هذه المؤشرات جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من خلال رصدها لـ : الاستراتيجية الوطنية المتبعة للتنمية المستدامة من جهة ، ومدى الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات العالمية المصادق عليها من جهة أخرى .

2- القدرة المؤسسية وتنشيط الشراكة:

إن أكثر ما يعكس قدرة الدولة على التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة هو قدرة مؤسساتها وقدرة أفراد مجتمعها لاسيما إذا كانوا مهيكلين ضمن فعاليات معينة كـ جمعيات، مؤسسات، نوادي...، ويمكن أن يقاس ذلك من حيث الموارد بمجمل الامكانات البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية ذات الصلة بذلك والتي من شأنها تعزيز أنشطة التخطيط والتنفيذ والشراكة المرتبطة بالتنمية المستدامة، وفي هذا الصدد أشار تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون بـ "الطريق إلى العيش بكرامة" بحلول عام 2030[2]- إلى أن نجاح برنامج التنمية المستدامة يتوقف على مدى قدرته على حشد الفاعلون والشراكات الجديدة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومواطني العالم ككل، ويكون ذلك بناءا على قواعد وقيم ورؤية وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في القلب من هذه الجهود ، وهذا كله يدخل ضمن ما دعى إليه الهدف الأخير من الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة، والذي نص على تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية، ومن بين المقاييس و المؤشرات الدالة على ذلك نجد[3]:

- تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة: ويتم معرفة ذلك من خلال عدد الدول المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بأبعاد التنمية المستدامة

1 - أحمد جابر بدران ، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية ، القاهرة مصر ، 2014 ، ص 90

2 - تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة ، البندان 13 أ و 115 من جدول الأعمال ، الدورة 69 ، بتاريخ: 2014/12/04 ، منشور على الرابط : https://undocs.org/ar/A/69/700 ، تاريخ الاطلاع : 2019/06/14

3 - أنظر الملحق رقم 04

– البحث والتطوير : من خلال معرفة مدى انفاق الدول على البحث والتطوير واستغلال هذه الأبحاث فيما يخدم التنمية المستدامة ، ويتم قياس ذلك من خلال معرفة نسبة الانفاق على البحث والتطوير من الناتج الاجمالي .

– الاستخدام التقني: والذي يعبر عن مدى انتشار واستخدام الأفراد للتقنيات العلمية[1] المساعدة على التواصل وتعزيز تبادل المعارف، ومما يعكس ذلك:نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت، مجموع مبلغ التمويل المعتمد للبلدان النامية من أجل تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئيا ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية .

– المساعدات الانمائية وبناء القدرات: وهي تلك المساعدات المالية والتقنية الموجهة خصيصا لدعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة لدى البلدان النامية، وتأخذ القيمة الدولارية لهذه المساعدات كمؤشر عن ذلك، ويدخل في هذا الإطار كذلك المساعدات الهادفة لبناء القدرات الاستثمارية، التجارية والتكنولوجية، وكذا تلك الموجهة لزيادة توفر بيانات عالية الجودة ووضع مقاييس احصائية من شأنها معرفة التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة .

يشار إلى أن اللجنة الاحصائية للأمم المتحدة أقرت سنة 2016 مجموعة أولية تتكون من 231 مؤشرا بناءا على عمل مكثف لخبراء من مختلف الوكالات المتخصصة بأهداف التنمية المستدامة ، إلا أن هذه المقاييس قد تم تصنيفها إلى 3 درجات، وتشمل الدرجة الأولى مؤشرات تم الاتفاق على منهجيتها في الاحصاء وتتوافر حولها البيانات العالمية بانتظام، وتشمل الدرجة الثانية مؤشرات تتضح منهجيتها في الإحصاء ولا تتوافر لها بيانات على الدوام ، فيما تشمل الدرجة الثالثة مؤشرات لم يتم تحديد معاييرها أو منهجيتها بعد وتفتقر إلى البيانات .

1 – عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط ، مرجع سبق ذكره ، ص 28

خلاصة الفصل :

كرس مفهوم التنمية المستدامة تبعا للبرنامج العالمي الجديد الموسوم بعنوان "تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030" ، إلى عهد جديد للتعاون الدولي المتعدد الأطراف وللشراكة المتضامنة من أجل تحرير البشرية في كل مكان من براثين الفقر والجوع والعنف ضمن بيئة سليمة متوازنة مساعدة على تحقيق تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها .

هذا وقد جاءت خطة التنمية المستدامة 2016-2030 أشمل وأوسع نطاقا من سابقتها التي تضمنت ثمانية (8) أهداف إنمائية فقط استهدفت البلدان النامية وخاصة الأكثر فقرا، حيث تضمنت الخطة الجارية سبعة عشر (17) هدف و169 غاية وحوالي 230 مؤشرا، تمحورت في مجملها حول خمس (5) مجالات رئيسية هي: الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام والشركة، فضلا على أنها تغطي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي، والاندماج الاجتماعي، وحماية البيئة، بالإضافة إلى مجالات جديدة تتعلق بالعدالة والسلم والحوكمة الرشيدة، ويبقى رهان تجسيد ذلك قائما على مدى التزام الدول لاسيما الدول المتقدمة (الأكثر تصنيعا) بهذا البرنامج العالمي، وعلى التقدم المحرز فيما يخص تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، بالاستناد إلى المؤشرات التي من شأنها المتابعة والرصد ثم إعداد التقارير الوطنية والإقليمة والدولية .

الفصل الثالث

واقع وآفاق المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد :

إن ما يعكس جهود الدول والتزامها بالبرنامج المحلي أو العالمي للتنمية المستدامة، هو ذلك الواقع المعبر عنه بالأرقام والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالمؤشرات المتعددة الأبعاد للتنمية المستدامة، وكذلك أيضا الخطط والبرامج المسطرة كآفاق واعدة من شأنها مجابهة التحديات والوفاء بمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تفعيل وتنشيط الوسائل والآليات الكفيلة بإحداث أثرا ايجابي ومساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحسين جودة الحياة البشرية حاضرا ومستقبلا، وفي نفس السياق يشكل البحث عن أنجع السبل والنماذج التي يفترض أن يكون لها القدرة على تجسيد وإحداث التوازن بين مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، لاسيما إذا توافق ذلك مع التوجهات الاستراتيجية للحكومات كالتوجه المقاولاتي في الجزائر مثلا، وكذلك مع الإمكانات والمقومات المجتمعية، رهانا ومطلبا ملحا يجب أن يحضى بالبحث والتحليل من قبل الأكاديميين ، وكذا بعناية الأطراف ذات العلاقة بموضوع تحقيق التنمية المستدامة .

وبدورنا نحن ومن خلال هذا الفصل سنحاول ايجاد العلاقة النظرية بين المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة مرورا برصد واقعهما في الجزائر ، وذلك من خلال التقسيمات التالية :

المبحث الأول : نماذج و تطبيقات واقعية للمقاولاتية الاجتماعية

المبحث الثاني : واقع وتحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثالث : علاقة المقاولاتية الاجتماعية بالتنمية المستدامة

المبحث الأول : نماذج و تطبيقات واقعية للمقاولاتية الاجتماعية

قبل أن تصبح المقاولاتية الاجتماعية مجالا أكاديميا وفنا تُفرد له الكتابات والأبحاث، كانت ولازالت نماذجها وتطبيقاتها حاضرة في حياة المجتمعات منذ الأزل أي قبل ظهور هذا المفهوم بهذه التسمية منتصف تسعينيات القرن الماضي، وذلك ما دامت لتلك المجتمعات احتياجات متنوعة وتواجهها مشاكل متعددة، وتتواجد بها ثلة من أفرادها يحملون روح المبادرة والابتكار بما يسهم في نفع ومصلحة الآخرين؛ ونستعرض فيما يأتي عددا من النماذج والتجارب المحلية والدولية في هذا المجال عسى أن نستفيد منها أو تجد من تستثير فيه روح العمل والإبداع لصالح مجتمعاتنا .

المطلب الأول : نماذج وتجارب محلية للمقاولاتية الاجتماعية :

1/ المشاريع المحتضنة من طرف المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية :

كعادة أي باحث أو طالب عمل عند البحث في أي موضوع بعد الفراغ من البحث الأولي (النظري) فإنه يتحتم عليه بغرض توفير نظرة أشمل لديه عن الموضوع أن يبحث في الواقع التطبيقي له ، وعنده في ذلك طرق عديدة لعل أول ما بادر فكري منها هو التقرب من الهيئات الرسمية ذات الصلة المباشرة بالمتغير المستقل لدراستنا (المقاولاتية الاجتماعية) على أمل التزود بالمعلومات والاحصاءات الرسمية الدالة عن واقع هذا الموضوع بالجزائر حتى نستعين بها على رسم خطة متعلقة بالجانب التطبيقي لبحثنا هذا، حيث وبعد الاستقصاء توصلنا إلى معلومة بوجود هيئة رسمية بالعاصمة تعنى باحتضان مشاريع المقاولاتية الاجتماعية تحمل التسمية : المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية، إذ وما كان علينا إلا أن تجشمنا أعباء التنقل إليها (جانفي 2020) لنجدها بعد وصولنا إليها على عكس المتوقع، فضاء غير مهيكل يميل طابعه لأسلوب العمل الجمعوي، به شباب من الجنسين ذوي نزعة فرنكوفونية تلمسها من خلال التواصل والتحدث معهم؛ وتتمثل مهمة هذا المركز حسب ما صرح لنا المشرفون عليه في : تعزيز المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر ، أي كل نشاط اقتصادي يهدف إلى حل مشكلة اجتماعية و/أو بيئية للقيام بذلك ، وهذا باعتباره حاضنة ترافق كل عام قرابة عشرين من حاملي المشاريع ذات التأثير الاجتماعي أو البيئي في إنشاء مؤسساتهم، بالإضافة إلى أنه في الوقت نفسه يعمل على ثلاثة جوانب أخرى :

– رفع مستوى الوعي لدى الشباب الجزائريين حول هذا النمط من تنظيم المشاريع من خلال برامج وتظاهرات مخصصة مثل المؤتمرات ، الهاكاثونات[1] .. إلخ

– إدراج رواد الأعمال الاجتماعيين الذين يعملون في الجزائر في برامجنا من أجل إلهام جيل جديد من رواد الأعمال الملتزمين .

– وأخيراً العمل على هيكلة بيئة لريادة الأعمال (المقاولاتية) في الجزائر بإشراك جميع الأطراف التي تستطيع تقديم الإضافة لهذا المجال . وفي الجدول الموالي نرصد بعض الأمثلة عن المشاريع التي تم احتضانها على مستوى هذا المركز :

جدول رقم (12) : أمثلة عن بعض المشاريع المحتضنة على مستوى المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية

اسم المشروع	مجال النشاط	نوع النشاط
Qi progress	المرافقة والدعم	التدخل في الميدان الدراسي وإعدادات الطلبة وكذلك الدعم الشخصي
Ziara	الحرف النسائية	الترويج والتسويق لمنتجات النساء الحرفيات بواحات المقاطعة الادارية تيميمون
Shed-med	الأسواق	قاعدة ويب (الكترونية) للمقايضة والبيع والتبرع بالمنتجات المستعملة
Inyen	اتصالات	وكالة اتصالات مسؤولة
Echappatwar	التراث	الترويج للمواقع الأثرية وكذا الحرفيين من خلال تفعيل نشاط الاقامات السياحية والتجوال
Djamilat cosmetic	مستحضرات التجميل الطبيعية	الأعمال التجارية الشاملة لمستحضرات التجميل الطبيعية الخالية من الشوائب
Agrsetif	زراعة الأراضي القاحلة	تدريب المزارعين على تقنيات الزراعة الخاصة وتسويق المحاصيل العضوية
V project	الأكل الصحي	اقامة مطاعم متخصصة بالأكل الصحي
Djerdi ludmila	المنتج المحلي	اقامة التظاهرات بغرض التسويق التجاري لإنتاج المرأة الريفية في ولاية بجاية
Moufida sedkaoui	النسيج	الترويج لمهنة التطريز بواسطة المجلات
Ramy ahmed	الرسكلة/ البيئة	مؤسسة لجمع الخبز اليابس وتوظيبه في أكياس ثم بيعه

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الاستقصاء و المعلومات المتحصل عليها من المركز

1 – الهاكاثون : اختصار لكلمتين بالانجليزية هما (hack) وتعني البرمجة الاستكشافية ، و (marathon) والتي تعني السباق ، ويقصد به تجمع مجموعة من الأشخاص المتخصصين في برمجة الكمبيوتر لتصميم برمجيات أو لتطويرها

ويتضح جليا من خلال الجدول أعلاه ذلك الجانب الابداعي فيما يخص أفكار المشاريع المحتضنة على مستوى هذا المركز (الحاضنة) وكذا التنوع في مجالات النشاط ، فضلا على أن هذه المشاريع في حال تنفيذها وتجسيدها في الواقع يفترض أن يكون العائد منها يحقق قيمتين الأولى اقتصادية والأخرى اجتماعية وكليهما يعودان بالنفع والفائدة على صاحب المشروع والمجتمع في الوقت ذاته .

وفي سؤالنا عن امكانية الانتساب لهذا المركز أو الانضمام إليه، فأجابوا أن ذلك غير متاح إلا إذا كنت حاملا لفكرة مشروع مقاولاتي اجتماعي وتحتاج احتضانها، أما فيما يخص توقعاتنا حول الحصول على معلومات تعكس واقع هذا الموضوع في بلادنا، أو إذا ما فيه دراسات سابقة أعدت بشأنه أو أي شيء قد يفيد ويستعان به فلا وجود لذلك اطلاقا . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : كيف لنا أن نطور هذا المجال في الجزائر بدون هيئات رسمية وتنظيمية فاعلة، لا من حيث العدد والتوزيع ولا من حيث الكيف والبرامج ؟، فمن حيث العدد نقترح أن تلحق شعبة مستقلة بالمقاولاتية الاجتماعية بأصلها أينما بان وحيثما تعين ووجد، وفكرة تواجد دور للمقاولاتية على مستوى الجامعات فكرة رائدة يمكن أن يجسد فيها ذلك، أما من حيث الكيف والنوع فمن خلال برامج مكثفة وشاملة تعنى ببناء ثقافة ووعي بدور الاقتصاد التضامني والاجتماعي عموما والمقاولات الاجتماعية على وجه الخصوص .

2/ صندوق الزكاة الجزائري :

تم إنشاءه سنة 2003 كمؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية بناءا على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، حيث يقوم بتحصيل الزكاة عبر فروعه المتواجدة في مختلف ولايات الوطن، ثم يقوم أيضا بتوزيعها على مصارفها الشرعية عبر نفس الفروع، لكن الذي يهمنا أكثر تبعا لموضوع دراستنا هو ما تميز به هذا الصندوق من استحداث لصندوق فرعي منه سمي بـ "صندوق استثمار أموال الزكاة" يهدف لمكافحة الفقر والبطالة، وذلك باستغلال جزء من أموال الزكاة التي تقدم في شكل قروض حسنة للشباب البطال، أصحاب الحرف والمشاريع المصغرة، وكذا الأسر الحرفية والمنتجة وغيرها من الفئات القادرة فكريا أو مهنيا على العمل[1]، وقد انبثق انشاء "صندوق استثمار أموال الزكاة" سنة 2004 عن اتفاقية تعاون وقعتها الوزارة الوصية مع بنك البركة الجزائري أساسها أن يكون البنك وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة من أبرز مهامه دراسة ملفات التمويل المقدمة، حيث خصصت نسبة 37.5 % من

1- بلعيد حياة و دولي سعاد، صندوق الزكاة الجزائري كأداة مكملة للصناعة المالية الاسلامية – الصندوق القطري كنموذج للنجاح ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول : منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5 و6 ماي 2014 ، ص 4

حصيلة الزكاة للاستثمار بشرط أن تتجاوز هذه الأخيرة عتبة خمسة (5) مليون دج، أما عن المشاريع التي يمولها الصندوق بدون فوائد أي في شكل قروض حسنة فتتخذ الأشكال التالية[1]:

- تمويل مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ومشاريع الصندوق الوطني للتأمين عن ابطالة .

- تمويل المشاريع المصغرة ، بالاضافة الى دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض

- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش، وانشاء شراكات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري .

ويجب على المشاريع الممولة من القروض الحسنة أن تتميز بالخصائص التالية [2]:

- مشاريع ذات آثار ايجابية، حيث لا يبقى المموَل فقيرا عند نهاية العقد، بل يصبح مزكيا كما يشغل فقراء معه

- مشاريع ذات آثار اقتصادية محفزة، حيث تساهم في التخفيف من ضغط البطالة على ميزانية الدولة .

- اقامة مشاريع تحترم قواعد الشريعة الاسلامية وغير مضرة بالمجتمع .

وبالنظر للإحصائيات المتوفرة والمقدمة من طرف الوزارة الوصية، فإننا نلاحظ أن هناك عدد معتبر من المشاريع استفادت من هذا التمويل كما يوضح الجدول الموالي :

جدول رقم (13) : تطور الاستثمار في صندوق الزكاة للفترة 2004-2012

السنة	عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق	السنة	عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق
2004	256	2008	800
2005	466	2009	1200
2006	857	2010	3000
2007	1147	2012	4400

المصدر : وزارة الشؤون الدينينة والأوقاف

1 – المادة 6 من اتفاقية التعاون المبرمة بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وبنك البركة الجزائري بتاريخ : 22 مارس 2004 .

2 – عبد الحكيم بزاوية و عبد الله بن منصور، تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع المصغرة، مجلة (Les Cahier du MECAS)، العدد 8 ، ديسمبر 2012 ، ص 96

كما أن هذا التمويل قد شمل قطاعات نشاطات مختلفة كما يظهره الجدول الموالي :

جدول رقم (14) : أهم القطاعات التي استفادت من أموال صندوق الزكاة للفترة 2003 –2011

القطاعات	عدد المشاريع الممولة	المبلغ الكلي "دج"	% مقارنة بالمبلغ الإجمالي
الخدمات	1331	261.861.981.26	34.35
الفلاحة	506	119.348.107.61	15.65
التجارة	570	116.907.648.47	15.33
الانتاج	712	114.502.667.19	15.02
الصناعة التقليدية	501	93.655.850.38	12.28
الصناعة	328	55.954.098.89	7.34
المجموع	4047	762.230.353.80	100

المصدر : وزارة الشؤون الدينينة والأوقاف

حيث يتضح من الجدولين أعلاه تنامي حصيلة الاستثمار الممولة من صندوق الزكاة سنة بعد سنة ، ويرجع ذلك ربما للإقبال الكبير للراغبين في إنشاء مشاريع خاصة بهم نحو الخدمات التمويلية التي يوفرها الصندوق ، باعتبارها بديلا يتوافق مع المرجعية الدينية والذي يتمثل في صيغة القروض الحسنة (قروض بدون فائدة) ، بالإضافة إلى أن هناك تنويع فيما يتعلق بقطاعات النشاط التي تنتمي لها تلك المشاريع الممولة من طرف الصندوق وذلك بتفاوت نسبي، يتقدمها قطاع الخدمات وهذا لكونه ربما أكثر تناسبا مع مؤهلات وامكانيات طالبي التمويل من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر قطاع مذرُ للدخل وللربح في فترة وجيزة .

وإلى جانب تجربة "صندوق استثمار أموال الزكاة" عمدت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف إلى فتح المجال كذلك لتنمية واستثمار الأملاك الوقفية بغية المحافظة عليها من جهة، ومن جهة أخرى تمكينها لتلعب دورا ايجابيا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال عدة صيغ تدعم الاستثمار وتساهم في الحد من البطالة وغيرها من المشاكل الاجتماعية، وقد تمثل هذا أساسا في مشاريع استثمارية عبارة عن بناء لمراكز تجارية وإدارية على أراضي وقفية بتمويل من طرف صندوق الأوقاف أو مستثمرين خواص، هذا على مستوى كل من ولايات الجزائر، وهران وتيارت وغيرها، بالاضافة للمشروع الاستثماري بـ –حي الكرام (مكايسي) الجزائر – الذي يعتبر نموذجا للاستثمار الوقفي لما تميز به من مرافق اجتماعية وخدمات تمثلت في : مسجد، 150 سكن، 170

محلا تجاريا، عيادة متعددة التخصصات، فندق، بنك، دار الايتام، زيادة على المساحات الخضراء؛ كما تم اطلاق مشروع وقفي آخر سمح هو الآخر بتوفير عددا من مناصب الشغل وهو مشروع "شركة طاكسي وقف".

ما يمكن أن يقال عن ما تقدم كتقييم ونقد نلخصه في النقاط التالية :

– تعمل هذه التجربة تحت الوصاية القانونية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وكان الأحرى حسب وجهة نظرنا أن ينشأ لها بمعية الوقف جهاز ونظام مستقل يضاهي نظام الضرائب، يكون على رأسه هيئة تضم مختصين في مختلف المجالات لاسيما العلوم الشرعية والاقتصاد، يتولى هذا الجهاز الجمع والتحصيل من جهة، ومن جهة أخرى التنسيق مع المصالح ذات العلاقة كالجماعات المحلية وأجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية وذلك بغرض التوزيع والاستثمار .

– تمتاز هذه التجربة بأن أساليب الجمع فيها والتحصيل والادارة لا تستند لعنصر الحداثة، كالرقمنة والتعامل الالكتروني و التخطيط الاستراتيجي وغيرها .

– اقتصار تجربة صندوق استثمار أموال الزكاة على صيغة واحدة للتمويل بغرض الاستثمار وهي صيغة القرض الحسن، بالرغم من وجود عدة صيغ متنوعة يمكن من خلالها استثمار أموال الزكاة (المشاركة، المضاربة، الاجارة).

– بالرغم من أن هذه التجربة حققت نتائج إيجابية تجسدت في بعث العديد من المشاريع المصغرة وتوفير مناصب شغل دائمة بما يساهم في التخفيف من معاناة الكثير من الفقراء، إلا أنها ما زالت بعيدة عن الأهداف والنتائج التي يفترض أن تحقق من جرَاء استثمار أموال الزكاة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وكذا عن ما حققته مثيلاتها في الدول الأخرى إذا ما تمت المقارنة بينها .

– غياب الاحصائيات لاسيما في السنوات الأخيرة، وكان المفترض في مثل الحال السعي أكثر نحو ترسيخ مبادئ الحوكمة في المؤسسة كأن تكون الحسابات مكشوفة ودقيقة بما يعزز الثقة لدى المؤدين للزكاة عن مصير الأموال التي يدفعونها، خصوصا إذا علمنا أن بعض التقديرات تشير إلى أن محصلة الزكاة لكل الجزائريين أفرادا ومؤسسات يوشك أن تقارب 4 مليار دولار سنويا (2.5 % من الناتج الوطني الاجمالي الخام)[1] .

---

1 – تصريح رئيس المجلس الإسلامي الأعلى الجزائري لوكالة "الأناضول بتاريخ : 2017/11/17 متوفر على موقع الوكالة : www.aa.com، تاريخ الإطلاع: 2020/05/28 .

– ثقة المكلف بأداء الزكاة سواءا كان فردا أو مؤسسة لم ترقى بعد للمستوى المطلوب ، مما يستدعي البحث عن سبل تعزيز هذه الثقة باعتباها عنصرا محوريا بالغ الأهمية، لا سيما وأن هناك عدد كبير جدا من الجزائريين (أفرادا ومؤسسات) لا يؤدون الزكاة على الطريقة الصحيحة بل يتصدقون بها مباشرة على الفقراء في مناسبات معتادة ، ولو أدَى كل مكلَف زكاته على النحو الصحيح لما بقي فقيرا في الجزائر ، ، ومن تلك السبل القيام بنشاطات توعوية للتعريف بالصندوق وأهدافه وانجازاته، تكثيف العمل الدعوي لا سيما في المساجد وغيرها، البحث عن آليات أكثر فعالية للتواصل مع المزكَين، تعيين الكفاءات والنزهاء كمشرفين ...

– تجربتا صندوقا الزكاة والوقف في تمويل المشاريع تجربتين واعدتين إلا أنهما لا تزالا تجربتين فتيتين ، ولذلك لا ضير في الاستفادة والاستعانة بالكفاءات والخبرات الوطنية، وكذا الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال (ماليزيا – السودان ، الكويت ..) .

– الظروف والمتغيرات الراهنة، تقتضي ضرورة التفكير في تطوير آليتي الزكاة والوقف وتفعيل أدوارهما في إحداث التنمية الشاملة والمستدامة، ولما لا الذهاب نحو تأسيس مصرفا مستقلا بذاته تحت مسمى "مصرف الزكاة والوقف".

3/ نماذج من وحي واقعنا وتراثنا الثقافي :

تمتلك الجزائر تراثا ثقافيا متجذرا في جميع أنحاء الوطن، أنتج عدة نماذج وأشكال تنظيمية عمدت إلى دمج الجانب الاجتماعي والديني (شبكة العلاقات الاجتماعية[1] وعملية التنشئة الاجتماعية[2]) بالجانب الاقتصادي (حجم الفائدة التي تعود على الفرد والمجتمع)، وهي بعين الحاضر أشبه ما تندرج ضمن سياق المقاولاتية الاجتماعية، إذ لطالما رسَخت لممارسات التآزر والتعاضد بين أفراد التنظيم الاجتماعي المحلي ولعبت دورا هاما في بعث التنمية في نطاق الاقليم الجغرافي الذي تحكمه خصوصيات ثقافية توافقية وتشاركية بين أفراده وجماعاته، وذلك تحت عدة مسمياة بحسب اختلاف الظروف والحاجة والمنطقة، لعلَ أشهرها ما يصطلح عليه في لهجتنا العامية بـ "التويزة"، والتي تُعبَر عن ظاهرة اجتماعية ضاربة بجذورها في تاريخ المجتمع الجزائري، حملت أبعاد تعاونية واسعة ماضيا وحاضرا بلغت حد تجسيد مشاريع متميزة ذات منفعة عامة بالعديد من المدن

1 – سماها المفكر (مالك بن نبي) بـ "البذرة الدينية"، أي العنصر الديني الذي يقوم بعملية الربط والتفاعل بين عناصر التغيير الاجتماعي (عالم الأشخاص، عالم الأفكار ، عالم الأشياء) ، أنظر : مالك بن نبي، ميلاد مجتمع – شبكة العلاقات الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 20 .

2 – التنشئة الاجتماعية : الأسلوب أو الطريقة التي يستعين بها المجتمع من اجل تكامل أعضائه ، أنظر : محمد عبده محجوب وآخرون، التنشئة الاجتماعية – دراسات أنثربولوجية في الثقافة والشخصية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2005 ، ص 37

والقرى، ناهيك عن مساعدة الفقراء والمرضى والمحتاجين، بعدما كانت بالأمس القريب، مقتصرة على المشاركة في بعض النشاطات الفلاحية والتطوعية، كجني الثمار، الحصاد، حفر الآبار وبناء المساجد وغيرها ، فنجد في منطقة توات الكبرى مثلا كيف ساهمت هذه الآلية (التويزة) في توفير أحد أهم أساسيات الحياة وهو "الماء" وما أدراك ما الماء، عصب الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحافز بارز للاستقرار في مختلف أنحاء المنطقة لاسيما في العقود السابقة، وذلك عن طريق التعاون أثناء عمليات الحفر أو الصيانة من طرف جميع الشركاء الذين يستفيدون من ذلك وفق نظام إبداعي فريد من نوعه سمي ب "الفقارة"؛ وفي منطقة وادي مزاب استخدمت "التويزة" ولا تزال في إنجاز العديد من المشروعات في مختلف المجالات اعتمادا على امكانياته الذاتية، لعل أبرزها تلك المدارس والمعاهد التربوية والتعليمية المنتشرة في أرجاء المنطقة، وكذا المدينة الإيكولوجية المسماة "قصر تفيلالت" والتي أضحت مقصدا سياحيا نال العديد من الجوائز الدولية والاقليمية في احترامها للبيئة، أما على مستوى منطقة القبائل فلقد تمكنت سواعد السكان المتضامنة في الكثير من بلدياتها وقراها وبمبادرات من جمعيات محلية من تجسيد مشاريع متميزة، كإنجاز مسرح على الهواء الطلق، أصبح يشكل فضاءا جميلا لاحتضان مختلف التظاهرات الفنية والثقافية، واقامة متنزه عمومي بمكان آخر تم فيه غرس العديد من الأشجار وصار مقصدا للسكان لاسيما في العطل وفترات الراحة، كما تم بناء جسر من شأنه فك العزلة عن العديد من الحقول والأراضي الفلاحية، بالاضافة إلى صور أخرى من عمليات التكافل وحملات التهيئة والتنظيف التي شملت العديد من المعالم التاريخية والسياحية بالمنطقة، كما أن لهذا الفعل التضامني حضور بارز عند فئة النساء خصوصا في الأرياف، يلجأن إليه عند القيام ببعض الأشغال في مناسبات ومواسم معينة من السنة .

وكمقاربة لذلك يمكن اليوم أن تشكل هذه النماذج بدائل اقتصادية واجتماعية تضامنية تساهم في الاقتصاد الوطني وفي التغيير الاجتماعي الايجابي والمستدام، خصوصا إذا أخذ كل قطاع على المستوى المركزي بمسؤولياته اتجاه بعث هذه التنظيمات التقليدية ودعمها وفق ما تقتضيه متطلبات العصر،نذكر من ذلك على سبيل المثال:

- تجديد ودعم التعاونيات الفلاحية بأنواعها (زراعة، مواشي، صيد بحري) من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري .

- مرافقة وزارة السياحة والصناعات التقليدية للتعاونيات الناشطة في مجال الحرف والصناعات التقليدية

– قيام وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإعادة ضبط وتنظيم ذلك العدد الهائل من المؤسسات والجمعيات الفاعلة في المجتمع بما يؤهلها للعمل الاحترافي الهادف لإيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية بأسلوب إبداعي مستدام .

– مواصلة تشجيع إنشاء المؤسسات المصغَرة ومرافقتها من طرف الأجهزة التابعة لوزارة المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال، كالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) وغيرها .

– دعم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للفئات المهمشة ، ذوي الاحتياجات الخاصة والنساء من قبل وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة .

ويكون ذلك كله في ظل إطار برنامج حكومي موحد الرؤى بتصورات مشتركة بغية خلق جسور للتعاون والشراكة وترشيد الجهود والإمكانيات التي تضعها مختلف هذه الهيئات .

المطلب الثاني : تجارب ونماذج دولية للمقاولاتية الاجتماعية :

على المستوى الدولي توجد العديد من النماذج والتجارب في مجال المقاولاتية الاجتماعية، اخترنا منها الذي يتناسب إلى حد ما مع موضوع دراستنا هذه، وكذا الأقرب من ناحية محاكاته أو الاستفادة منه .

1/ بنك غرامين (بنك القرية) : دفع تفشي الفقر والجوع في أنحاء كثيرة من بلاد البنغلاديش بالبروفيسور – محمد يونس – أستاذ الاقتصاد في جامعة شيتاجونج، للتفكير فيما قد يخفف عن الفقراء وطأة ذلك، بل وتمكينهم من تنمية ذواتهم عن طريق الانتقال بهم من طاقات معطلة إلى قوى عاملة ومنتجة، وبعدما لاحظ أن من هؤلاء الفقراء من يشتغل في صنع منتجات محلية ويدوية الصنع ويقوم ببيعها بعد عمل جهيد بهامش ربح زهيد، في حين أن معظم الربح يذهب للتاجر الذي يقوم بتمويله ويفرض عليه سعر البيع الذي يراه، كما أن هؤلاء الفقراء المعدومين لايستطيعون الاقتراض من البنوك لاشتراطها في ذلك تقديم ضمانات من المقترض، حينها تقدم –محمد يونس– للسلطات المختصة ببلاده مناشدا اياها منحه رخصة انشاء بنك تعتمد فكرته على تقديم قروض صغيرة لتمويل مشروعات منزلية يقوم بها في الغالب فئة الفقراء خصوصا النساء منهم، وتم ذلك فعلا حيث تم افتتاح مشروع البنك رسميا سنة 1983، وحددت أهدافه آنذاك كالتالي[1]:

1 - David Gibbon , The Grameen Reader , 2nd ed , Dhaka : Grameen Bank , 1994 , p 11-12

1/ مد التسهيلات البنكية للفقراء من الرجال والنساء .

2/ القضاء على استغلال المرابين للفقراء .

3/ خلق فرص للتوظيف الذاتي للقطاع العريض غير المستخدم أو قليل الاستخدام من مصادر الطاقة البشرية .

4/ دمج الفئات المهمشة من المجتمع في طيات نموذج مؤسسي يستطيعون استيعابه والتعامل معه ، وستمدون منه القوة الاجتماعية والسياسية، والاجتماعية والاقتصادية، من خلال تعاون ودعم متبادل .

5/ ادارة دفة الحلقة المفرغة القديمة: دخل قليل، مدخرات قليلة، استثمار قليل، فدخل قديم مرة أخرى، لتصبح نسقا متصاعدا من: دخل منخفض، ائتمان، استثمار، دخل أكبر، ائتمان أكبر، مزيدا من الاستثمار، فالمزيد من الدخل .

ورغم أن مؤسسه وصفه بالمشروع التجاري ذو الطابع الاجتماعي كما أسلفنا، إلا أنه يبقى كتجربة إبداعية فريدة من نوعها (ابتكار اجتماعي في ثوب اقتصادي) تسعى لتنمية الانسان وتحسين امكاناته وقدراته ونوعية حياته بإخراجه من دائرة الفقر وأثبتت أن إقراض المال لأكثر الفئات الاجتماعية فقرا ليس ممكنا فحسب بل مربحا كذلك، فاستحقت النجاح الذي منحها العديد من الجوائز المحلية والعالمية قبل أن يتوج بجائزة نوبل للسلام سنة 2006، وكما هو شأن كل تجربة ناجحة فقد كسرت تجربة بنك غرامين طوق المحلية الى العالمية فشهدت تكرارا ونسخا في العشرات من بلدان العالم .

ويتميز هذا النموذج بالعديد من السمات حيث استطاع أن يمزج مزجا فريدا بين الهدف الاجتماعي والقالب الاقتصادي فهو مشروع اقتصادي يقوم على تدوير المال واستثماره، واجتماعي من حيث استهدافه وتجرده لقضية الفقر والفقراء، متخذا في سبيل معالجة هذه القضية سبيل التعامل مع الفقير كإنسان كامل الأهلية له الحق بل والأولوية في الاقتراض والائتمان، بالإضافة لمساهمته في تحقيق العديد من الأهداف في المجال الاجتماعي والتعليمي والصحي وهذا بعكس البنوك التقليدية، فحوَل بذلك الفقير وحتى المتسول من اليد السفلى إلى يد يحبها الله ورسوله وذلك عن طريق المشاركة أي مشاركة الفقير في حل مشكلته بنفسه، لا كما تفعل الكثير من المؤسسات الخيرية والاجتماعية بالاكتفاء بمنح العطايا والصدقات والزكوات إلى الفقراء والمعوزين حتى ساهموا في إفسادهم بالتعطل والتبطل، وهذا ما يتوافق مع ما أشرنا له سابقا بضرورة ارتقاء هذه المؤسسات بعملها من العفوية إلى الاحترافية وحتى تكتسب صفة المقاولاتية الاجتماعية، وقبل هذا وذاك فقد لفت الانتباه لهذا الأمر

شيخنا "محمد الغزالي" ودوّنه في أحد بواكير كتبه لاسيما فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الزكاة[1]، ومن ذلك جاءت فكرة "صندوق الزكاة" وشعاره المشهور "لا نعطيه ليبقى محتاجا فقيرا وإنما ليصبح مزكيا"؛ كذلك ركزت تجربة بنك غرامين على النساء كقوة للعمل وكعنصر منتج ومفيد في المجتمع، وأنها تجربة مؤسساتية قائمة على المشاركة الكاملة (الشورى) في صنع القرار بين العاملين فيها والمتعاملين معها، وهي قبل ذلك وفوقه تجربة تنموية ذات مداخل عديدة لتنمية الأفراد والمجتمع في بنغلاديش[2].

وعلى الرغم من أن بنك الغرامين يصنف كبنك ربوي غير إسلامي، إلا أنه لا يستهدف ربحا على حساب الفقراء ولم يخصص مؤسسه لنفسه استفادة على المستوى المالي، حتى إن نسبة ما يحصله البنك من فائدة على القروض يغطي بها المصاريف الإدارية اللازمة لسير نشاط البنك، ومع ذلك يمكن الاستفادة من هذه التجربة الإبداعية الرائدة في الكثير من جوانبها ومن ذلك نذكر :

- التفكير في إيجاد الحلول الميدانية للمشاكل الاجتماعية أفضل من الاكتفاء بالتنظير وتدريس ما يجب أن يكون .

- معالجة المشاكل تكون بالأسلوب الابداعي الصحيح القائم على الحلول المستدامة وليس الظرفية المؤقتة .

- الكثير من الممارسات والأنشطة التي تقدم من طرف المؤسسات المالية والاجتماعية التقليدية تكرس لبقاء دائرتي الفقر والغنى دائرتين مغلقتين تسير الأولى إلى الأسفل (مزيد من الفقر) والعكس بالنسبة للثانية .

- ازالة القيود أو تكيفيها مع طبيعة وامكانيات الفئة المستهدفة يؤدي إلى تحقيق نتائج باهرة .

- العمل والمشاركة قيمتان جوهريتان في معالجة التحديات الاجتماعية خصوصا ذات الانتشار الواسع كالفقر، البطالة ..

- التدرج في تجسيد الحلول وعدم استعجال النتائج أمر محمود (ضرورة أن تكون فيه رؤية بعيدة المدى) .

- لدينا في مرجعياتنا ما هو أفضل من هذه التجربة في معالجة التحديات الاجتماعية (الفقر والبطالة) بالأسلوب الصحيح والناجع لو أنهما يفعّلان بأساليب إدارة حديثة ذات أهداف متوافقة مع مقتضيات العصر، ويتعلق الأمر هنا بنظامي " الزكاة" و" الوقف" .

---

1 - محمد الغزالي ، الاسلام والأوضاع الاقتصادية، ط 7، دار الصحوة ، القاهرة مصر ، 1987 ، ص 141

2 - مجدي علي سعيد، تجربة بنك الفقراء، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة، الدار العربية للعلوم– ناشرون، بيروت لبنان، 2007، ص 27 بتصرف

2/ مشروع تفهنا الأشراف (صلاح عطية)[1]:

(تفهنا الأشراف) اسم لبلدة صغيرة كانت تعيش الفقر والجهل والمرض، تقع بمركز ميت غمر التابع لمحافظة الدقهلية بمصر ، وصلاح عطية (1944-2016) هو مهندس زراعي فكّر مع تسعة من زملائه في إنشاء مشروع ضمن تخصصهم واتفقوا على فكرة (مشروع دواجن) ، حيث دفع كل واحد منهم مبلغ 200 جنيه مصري وكانوا في حاجة إلى شريك عاشر حتى ينطلقوا في تأسيس مشروعهم، حتى جاءهم المهندس (صلاح عطيه) مبشرا وقال لهم لقد وجدت الشريك العاشر، فردوا جميعا من هو ؟ قال : هو الله (سبحانه وتعالى) يدخل معنا شريك عاشر له عشر الأرباح في مقابل أن يتعهدنا بالحماية والرعاية والأمان من الأوبئة ووافق الجميع ، فبدؤا المشروع وإذا بهم بعد مدة حققوا أرباحا لم يكونوا يتوقعونها ، فقرر الشركاء زيادة نصيب الشريك العاشر إلى 20 %، وتوالت الزيادة عاما بعد عام حتى وصلت نسبتها إلى 50 %، ثم اتفقوا أن تخصص هذه النسبة من الأرباح لاستثمارها في مشاريع خيرية بقريتهم (تفهنا الأشراف)، فقاموا ببناء حضانة لتحفيظ الأطفال القرآن الكريم بالمجان، ثم معهد ديني ابتدائي للبنين وآخر للبنات، ثم معهد إعدادي للبنات ثم آخر للبنين، وبعهده معهد أزهري ثانوي للبنات ثم آخر للبنين، وبما أن أرباح المشروع ظلت في إزدياد مستمر فكّر المهندس (صلاح عطية) في إنشاء كليات جامعية، ومع مساهمة أهالي القرية كل حسب استطاعته بعد إنشاء بيت مال للمسلمين على مستوى القرية، قاموا بإنشاء كلية جامعية للشريعة والقانون، تلتها كلية للتجارة ثم كلية لأصول الدين وأخرى لعلوم التربية، بالإضافة لإقامة جامعية للطالبات وأخرى للطلاب، وإلى جانب ذلك أنشئوا بجهودهم الذاتية محطة قطار وأصبح أي طالب بالكليات له تذكرة مجانية لركوب القطار، ومن ناحية أخرى قام بإنشاء لجان متخصصة بشأن التنمية داخل القرية كلجنة الزراعة المكونة من متقاعدي هذا المجال للبحث في كيفية الزيادة الانتاجية للمحاصيل الزراعية، ولجنة التعليم المكونة هي الأخرى من متقاعدي هذا القطاع بحيث تدرس سبل رفع المستوى التعليمي بالقرية، ومثل ذلك لجنة للشباب تختص بشغل أوقات فراغهم، وأخرى للمصالحات تنظر في الخلافات وتسعى في الصلح، كما عمل على حصر الأرامل والمطلقات بغية ايجاد وسائل الكسب لهن، أو تدريبهن على مهن وحرف تكفل لهن العيش الكريم، وكذا أصحاب الحرف لتزويدهم بأدوات الحرفة وإمدادهم بالسلع التي يحتاجونها في عملهم، والنتيجة بعد مدة لم يعد هناك عاطل أو فقير واحد بالقرية، تم تعميم التجربة على القرى المجاورة ولم يزور المهندس (صلاح عطية) قرية وغادرها الا وعمل بها بيت مال للمسلمين، والذي من خلاله يتم مساعدة الفقراء والأرامل وغيرهم من الشباب العاطل لإنشاء مشاريع

1 - تم التجميع من عدة مصادر .

تغنيهم من فقرهم، وبالنهاية تم الاتفاق بين المهندس وشركائه على أن يجعلوا المشروع كله لله، وان يتحولوا الى موظفين عند الشريك العاشر يتقاضون مرتباتهم على شرط أن لا يفقرهم أو يحوَجهم إلا له .

وبناءا على ذكر يتضح جليا أن هذه التجربة لجديرة بالتوثيق ، توثيقا يفي بالغرض تعميما للفائدة وتحقيقا لتراكم الخبرات والمعارف ، ومما يمكن استنباطه واستخلاصه من هذه التجربة مايلي :

– التجربة تعد نموذجا رائدا متعدد الأوجه، فهي نموذج للمقاولاتية الاجتماعية باعتبارها أدرجت منذ تأسيسها الهدف الاجتماعي إلى جانب الهدف الاقتصادي الذي يقوم عليه المشروع، وذلك من خلال تخصيص نسبة 10% ثم صارت تلك النسبة تزيد عاما بعد عام ، وهي نموذجا بديلا للوقف غير المستثمر أو الذي لا ينموا، ونموذجا احترافي لتحقيق الاستدامة في تمويل العمل الخيري وتنميته .

– التجربة ذاتية من حيث المنشأ لم تكن تابعة لأي جهة عمومية أو غيرها، انطلقت بهمة شباب أخذوا بزمام المبادرة نحو تنمية ذواتهم ومجتمعهم .

– التجربة ركزت على متغيرين هامين جدا لهما علاقة استراتيجية مع التنمية البشرية ودور بارز في إحداث التغيير الاجتماعي المستدام ، ألا وهما متغيرا "التعليم" و "العمل".

– التجربة نموذج راقي يعكس تحول الاهتمام من الأنا الفردية إلى نحن الجماعية ، أي إحداث التنمية بالمشاركة من خلال تحفيز المجتمع للمشاركة في تلبية احتياجاته وحل مشكلاته .

– التجربة أعطت نموذجا عمليا وواقعيا، يعكس دور الاقتصاد التضامني والاجتماعي والذي منه "القاولات الاجتماعية" في تحريك القوى العاطلة بالمجتمع لاسيما تلك الموجودة بالمناطق المهمشة، ومن ثمَ المساهمة في إحداث التنمية بمختلف أبعادها أو ما يصطلح عليه بـ "التنمية المستدامة"، وهذا ما يتوافق مع الفرضية الثالثة لدراستنا .

– التجربة فريدة من نوعها قائمة أساسا على بعد روحي وديني محض، تحقَق من خلال أطوارها وعد الله للمنفقين في سبيله سواءا من أموالهم أو تفكيرهم أو جهدهم .

3/ مؤسسة أشوكا :

وهي مؤسسة دولية غير حكومية مقرها بواشنطن أنشأت سنة 1980 من قبل مؤسسها الذي يدعى "بيل درايتون"، حملت اسم أشوكا نسبة لزعيم هندي أورَخ عنه أنه كرَس حياته للرعاية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ونبذ العنف، تعمل (أشوكا) حاليا في أكثر من 80 دولة عبر العالم حيث استطاعت بناء ورعاية أكبر شبكة من المقاولين الاجتماعيين في العالم ، وقد تم افتتاح مكتبا اقليميا لها خاص بالوطن العربي في مصر سنة 2003، وتهدف المؤسسة أساسا إلى دفع وتحفيز التغيير الاجتماعي الايجابي من خلال تبني وتشجيع الأفكار الابداعية للمقاولين الاجتماعيين ونشرها على نطاق واسع، وكذا تقديم الدعم لأصحاب المشاريع الاجتماعية ومساعدتهم على تجسيد أفكارهم التي يُرجى منها إحداث التغيير والمساهمة في معالجة المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها مجتمعاتهم المحلية، ويتم ذلك في إطار برنامج يدعى "زمالة أشوكا" والذي يشترط في قبوله توفر السمات الآتية في الشخص المتقدم لطلب زمالة أشوكا[1]:

– **المعيار الأول** : فكرة جديدة : بمعنى أن يمتلك المتقدم لطلب الزمالة فكرة إبداعية جديدة يساعد تجسيدها في أرض الواقع على حل مشكلة عامة وإحداث تغيير ايجابي في المجتمع.

– **المعيار الثاني**: الإبداع: وذلك من خلال الاجابة على التساؤلات التالية: – هل المتقدم لطلب الزمالة شخص مبدع في رؤيته وأهدافه وفي حل المشكلات التي تواجهه ؟، – هل يقتنص الفرص ويواجه العقبات بشكل مبدع؟،– هل قام بابتكار الحل بنفسه ؟.

– **المعيار الثالث**: مهارات إبداعية وريادية : ويقصد بهذا المعيار معرفة مدى حرص وإصرار المتقدم لطلب الزمالة على تنفيذ فكرته،وكذا اختبار استعداداته وامكانياته على مواجهة التحديات والعقبات العملية في سبيل تنفيذ فكرته .

– **المعيار الرابع**: الأثر الاجتماعي للفكرة: أي هل تعمل الفكرة على حل مشكلة اجتماعية تهم الجميع على مستوى المحلي أو على نطاق أوسع من ذلك، وهل الفكرة عملية ومفيدة بدرجة كافية (أي ذات أثر ايجابي) لكي يتشجع الآخرون العاملون بالمجال على تبنيها بعد نجاح تطبيقها .

---

1 – الموقع الالكتروني لمؤسسة أشوكا : www.ashoka.org، اطلع عليه بتاريخ : 2020/06/19 .

– **المعيار الخامس** : النسيج الأخلاقي للمتقدم : يخص هذا المعيار الجانب الشخصي لصاحب المشروع من حيث درجة تمتعه بالأمانة والثقة داخل مجتمعه .

وتتمثل مصادر التمويل بالنسبة لمؤسسة أشوكا في شركاءها من القطاع الخاص، والمؤسسات الدولية المانحة، وأشخاص مستثمرون في صناعة التغيير، حيث تقوم بتمويل برامجها والخدمات التي تقدمها لمن استطاعوا اكتساب صفة "زمالة أشوكا"، نذكر من ذلك :

- ✓ منحة التفرغ : وهي منحة مالية تقوم أشوكا بتوفيرها للزميل قصد تمكينه للتفرغ للعمل فقط على فكرته بشرط أن لا يكون لديه عمل آخر ليس له صلة أو علاقة مباشرة بمجال المبادرة .
- ✓ الهوية: تعطيك أشوكا هوية المقاول المجتمعي البارز والذين يبلغ عددهم اليوم بالألاف حول العالم .
- ✓ التشبيك والتوصل: سواءا مع شبكة الزمالة العالمية من المقاولين الاجتماعيين أو مع الممولين والشركاء المانحين .
- ✓ التقييم والمتابعة : تقوم أشوكا بمتابعة عمل الزملاء مع مساعدتهم على التخطيط الاستراتيجي لعملهم وتقييم تاثيرهم المجتمعي وتحديد احتياجاتهم .
- ✓ بناء القدرات المؤسسية ، المساعدة القانونية والتقنية، الترشيح للجوائز .

وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر جانبا من أثر زملاء أشوكا الوطن العربي في مجال إيجاد مصادر للدخل وتوفير فرص العمل، وكذا دعم متطلبات التنمية البشرية ، حيث تم[1]:

- استفادة ألاف من الشباب من تدريب مهني وحصولهم على فرص عمل في دولة مصر .
- الكثير من منظمات المجتمع المدني العاملين في توظيف الشباب بمصر تم إمدادهم بأدوات بناء الفريق والدعم الفني اللازمة، وذلك لتنمية الشباب الذي يعاني من البطالة .
- امداد أعداد معتبرة من النساء الريفيات في الأردن وفي فلسطين بدورات زراعية وفي تربية النحل وكيفية إدارة المخازن.
- منح القروض للكثيرات من النساء الريفيات في الأردن مع استفادتهن من التدريبات اللازمة لإنشاء مشاريع زراعية مستقرة .
- تأهيل مئات الأشخاص من الصم والبكم للدخول لسوق العمل من خلال تقديم دعم متخصص لهم.

1 – أحمد رسلان ، مؤسسة أشوكا الوطن العربي ، على الموقع الالكتروني : www.ashoka-arab.org ، تاريخ الإطلاع : 2020/06/19

- المساهمة في بناء الكثير من الوحدات السكنية في المناطق العشوائية بمصر .
- توفير نظم للصرف الصحي والمياه النظيفة وغيرها من الخدمات الأساسي للعديد من العائلات بمصر والأردن .
- اقامة عدة حملات تحسيسية وميدانية تخص التغذية المحسَنة، التبرَع بالدم، الكشف المبكَر للنساء، نظافة البيئة ...

والملاحظ من هذه النتائج المحققة أنها جاءت متوافقة كلها مع ما ترمي إليه أهداف التنمية المستدامة 2030، وهذا دليل واقعي عن العلاقة بين بروز وانتشار نماذج المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة .

4/ أكاديمية الحفاة Barefoot College :

لطالما اشتهر الهند بذلك المستوى العالي من الإبداع لاسيما في مجال حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، ومما لمع من تجارب في مجال المقاولاتية الاجتماعية هي تلك التجربة التي بدأت بفكرة إبداعية بسيطة لرائدها "بانكر روي[1]" ما لبثت أن تحولت إلى أكاديمية علمية قائمة على نهج تعليمي جديد خارج التعليم النظامي سميت بـ "أكاديمية الحفاة"، كناية على نجاحها في استقطاب المهمَشين والعاطلين عن العمل في المناطق الريفية الفقيرة، والذين لا يحوزون على شهادات علمية معينة ولم يحضوا بفرص الحصول على المعرفة التي تمكنهم من منفعة وتنمية ذواتهم ومجتمعاتهم، وهذا بعدما لاحظ في قريته الفقيرة أن الشباب ينزحون إلى المدن بحثا على فرص العمل، ويبقى الشيوخ والنساء وحتى الأطفال بسبب ارتفاع نسب التسرب المدرسي يسيرون في الطرقات حفاة والعوز بادي على وجوههم، وبهدف تحسين حياة هؤلاء الفقراء وأمثالهم في مقاطعة راجستان بالهند، واستنادا على أفكار "غاندي" حول نمط الحياة واخلاقيات العمل التي تدور حول ضرورة استخدام معارف ومهارات الفقراء لتطوير القرى التي يسكنونها بدلا من الاعتماد على الايدي الخارجية، قرر "بانكر روي" إنشاء فضاءا تعليميا مستعينا في البداية بخريجي الجامعات وطلبة الدراسات العليا في التخصصات المختلفة، ومستهدفا الفقراء الذين لا يملكون أية بدائل، سوى المعرفة المهارية التي تحتاج لصقل وتطوير، ليعمل على توفير التعليم والتدريب لهم لا سيما في المجالات التي تحتاجها قُراهم الفقيرة بدرجة أولى، كتوفير المياه الصالحة للشرب وتوليد الطاقة وما يرتبط بالعناية الصحية ؛ وبالتالي فالفلسفة التي أنشأت عليها هذه الأكاديمية تتمثل في التلقين المباشر للمعرفة والمهارة المتخصصتين للأفراد، خصوصا الفقراء الذين ينتمون إلى مجتمعات ريفية

1 - بانكر روي : مهندس هندي متخرج من كلية سانت جيمس بجامعة دلهي سنة 1967

محرومة من الخدمات ولديها نسبة مرتفعة من الأمية، وهذا دونما الحاجة إلى الزامهم بقضاء سنوات من الأطوار التعليمية قصد تلقي المعارف الأساسية والعامة كما هو الحال في التعليم النظامي، وتحتوي الأكاديمية على عدد من الوحدات من بينها مكتبة ومخبر تحاليل، ووحدة تدريب، ومسرح مفتوح، ومكتب بريد، ومساكن وبيوت ضيافة، وأخيرا مقاهي للإنترنت، كما أن نشاطها يمتد اليوم في مئات القرى عبر الكثير من دول العالم ويستفيد من التدريب فيها أكثر من مليوني شخص حول العالم، ومما حققته من مشاريع على مدى أربعة عقود نذكر مايلي[1] :

– **مشروع المركز الطبي** : والذي بدأ كمستوصف صغير يقدم خدمات مجانية للفقراء، واليوم أصبح هناك أكثر من 200 مركز صحي بهم مشرفيين صحيين تم تدريبهم على إجراء الفحوصات الطبية الروتينية .

– **مشروع مأوى المشردين** : يتمثل في بناء العشرات من المنازل لفائدة المشردين بعد الاستفادة من دعم مالي حكومي، حيث تولى المعماريون الحفاة من خريجي الأكاديمية بكل أعمال التشييد والبناء .

– **مشروع العناية بالأم والطفل:** تم تدريب عدد من النساء على القيام بدور القابلات وعدة مهام منها إجراء الكشف الدوري الشهري خلال الحمل، التوعية بأهمية التغذية الجيدة، التدريب على طريق الولادة المناسبة ، العناية اللازمة قبل وبعد الولادة .

– **مشروع تنمية البيئة القاحلة:** لمعالجة آثر البيئة الجرداء قامت الأكاديمية بزرع شتلات من الأشجار المقاومة للجفاف، من خلال استراتيجية قائمة على استخدام الطرق التقليدية لتخزين مياه الامطار، بعد تدريب العديد من الأشخاص على تركيب وإصلاح وصيانة المضخات اليدوية، بالإضافة إلى تعبئة جهود الأفراد للمحافظة على الصحراء .

– **مشروع استغلال الطاقة الشمسية** : قامت الأكاديمية بمشروع رائد لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في القرى النائية، بحيث يقوم رجال ونساء أميين وشبه أميين بكل عمليات التصنيع والتركيب والصيانة لوحدات الإضاءة الشمسية للحصول على طاقة نظيفة، وهذا دون الاستعانة بالمهندسين والخبراء المتخصصين .

1 - أمل خيري أمين ، مرجع سبق ذكره ، ص 118 -123 ، بتصرف

– **مشروع تنمية المرأة** : عمدت الأكاديمية إلى تدشين برنامج لتنمية المرأة تضمن محاور عدة ، من بينها توعية المجتمع بأهمية دور المرأة في التنمية، التوعي بالحقوق القانونية والصحية للنساء، توليد الدخل لهن، حيث وفرت فرص عمل للسيدات داخل بيوتهن من خلال قيامهن بالحرف كالتطريز والحياكة و غيرها .

إن ما يقارب عمل هذه الأكاديمية بالنسبة للجزائر، هي تلك الأنشطة التي تقوم بها مراكز محو الأمية ومراكز التكوين المهني والتمهين عبر الوطن، إلا أن الأولى تقتصر برامجها ومقرراتها على تلقين المستفيدين المعارف النمطية والأساسية للتعلم، والثانية تشترط في الغالب مستوى دراسي معين للقبول ضمن التخصصات المفتوحة لديها، والتي بدأت مؤخرا تتوافق نسبيا مع خصوصيات المناطق وحاجاتها ، أي وكأن نموذج أكاديمية الحفاة جاء ليحقق الدمج بين عمل ونشاط مراكز محو الأمية من جهة ومراكز التكوين المهني والتمهين من جهة أخرى ، بالإضافة إلى مساهمته الحقيقية والفعالة في تحسين نوعية الحياة بالنسبة للفقراء، وذلك من خلال العديد من الممشاريع الميدانية التي تدخل ضمن نطاق المقاولاتية الاجتماعية .

5/ مشروع التلميذ المبدع الاجتماعي :

بهدف تطوير ثقافة المقاولة الاجتماعية بالمجتمع المغربي ، اختار صاحب هذا المشروع[1] أن يكون مدخل ذلك عبر قطاع التربية والتعليم باعتباره ميدانا يشتغل على تنمية قدرات الأفراد إبتداءا من المدارس الإبتدائية وصولا للجامعات، ومن ثمة فهو يعد المكان الأكثر ملائمة لتطوير ثقافة المقاولة الاجتماعية من خلال برامج وأنشطة تربوية وتعليمية قادرة على تحفيز الفرد (التلاميذ والطلبة) وتفجير كل قدراته وابداعاته لصالح نفسه والمجتمع، وقد تم تصميم هذا المشروع من أجل ايجاد الحلول لعدة اشكاليات رأى صاحب المشروع أنها تطال النظام التعليمي والتربوي، والتي جعلته بعيدا عن متطلبات الواقع فيما يخص تأهيل الأفراد منذ سنوات الدراسة الأولى في مجال المقاولاتية عموما والمقاولاتية الاجتماعية على وجه التحديد ، كغياب المفاهيم المرتبطة بالمقاولة في المقررات الدراسية الخاصة بالأطوار الأساسية للتعليم، وغياب الأنشطة التي تحاكي قدرات التلاميذ وتنمَي الحسَ القيادي لديهم في ظل اعتماد الطرق التقليدية للتلقين المعتمدة على الحفظ والذاكرة دون تطوير جانب التعلم من الممارسة والخبرة؛ وقد تمَ تطبيق هذا المشروع على تلاميذ السنة الأولى ثانوي (حوالي 480 تلميذ وتلميذة)، باستعمال أنشطة للتحسيس ودعم القدرات والتأطير بهدف اكسابهم صفات قيادية ومقاولاتية، تكون قادرة

1 – المشروع مو مقترح للأستاذ اسماعيل شعوف ، أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – مراكش المغرب .

على بعث جيل جديد من الشباب حاملا لقيم التجديد والابداع، وقادرا على استعمالها في إعداد مشاريع مقاولاتية حقيقية، لها أثر إيجابي اجتماعي واقتصادي مباشر عليهم وعلى محيطهم .

حققت هذه التجربة نجاحا باهرا دلَت عليه النتائج المتحصل عليها، وذلك من حيث تمكّنها وقدرتها على زرع قيم المقاولة الاجتماعية داخل المؤسسات التربوية وفي أذهان التلاميذ باعتبارهم قادة المستقبل نحو التغيير الايجابي ، وكذا تطوير المواقف والقدرات لديهم بالشكل الذي جعل منهم أفرادا حاملين لمشاريع وذوي معارف ومهارات قابلة للنقل والاستعمال في الحياة اليومية، بما يعود عليهم وعلى مجتمعهم بالنفع على حد سواء ، وفي هذا الصدد يقودنا ما سبق للحديث عن متغير ذو أهمية استراتيجية في مجال تفعيل التوجه المقاولاتي الاجتماعي، ألا وهو متغير "التعليم"، ذلك لأنه لا وجود لمقاولين اجتماعيين بالفطرة كما أن تحويل الأفراد إلى مقاولين اجتماعيين ناجحين ليس من السهولة بمكان، بل يكون ذلك نتاجا لجهد مسلح بقدر من العلم والخبرة بعد توفر حد أدنى من المميزات التي تمكن الأفراد من النجاح كمقاولين، إذ تؤكد العديد من الدراسات أن تعليم المقاولاتية والتوجه بالاقتصاد المعرفي يمثل ركيزة أساسية وذات أثر واضح في نجاح المؤسسات الناشئة، وهنا يجب التنويه على أن تعليم المقاولاتية أمر يختلف عن التعليم الآخر، من حيث أنه يتم من خلال تغيير نمط التفكير، إذ ينظر للتعليم المقاولاتي بشكل عام على أنه مقاربة تربوية تهدف إلى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس من خلال تنمية المواهب والإبداعات الفردية ، وبناء القيم و المهارات ذات العلاقة ، ويكون ذلك من خلال البرامج والمقررات التعليمية النظامية منها (الأطوار التعليمية النظامية في المؤسسات التربوية ومراكز التكوين)، وغير النظامية (الدورات التكوينية، النشاط الجمعوي، ...) ، فمثلا على :

– **على مستوى التعليم الأساسي** : ينبغي أن تغرس في التلاميذ مجموعة من القيم الأساسية:

– أن أفكارهم مهمة و ما يدور في أذهانهم له قيمة ؛

– أهمية طرح الأسئلة و القيام بالمبادرات ؛

– أن التعاون مع الآخرين قيمة عالية وممتعة؛

– أن الوقوع في الأخطاء و التعلم منها خير من عدم التجربة مطلقا .

– **على مستوى التعليم العالي (الجامعات)**: فكثيرا من الجامعات الشهيرة تربط علاقات جيدة بمشاريع المقاولاتية الاجتماعية، بل ولها مؤسسات خاصة بهذا النشاط ك"هارفاد" و"أكسفورد"و"ييل" وغيرها من الجامعات المرموقة، كما ينبغي عليها تنشيط البرامج والدورات التدريبية المتعلقة بالريادة الاجتماعية في الجامعات المحلية ومد علاقات العمل والتعاون بين مشاريع الريادة الاجتماعية وهذه الجامعات .

– على المستوى الحكومي :

– استحداث هيئة هدفها استقطاب وتشجيع الأفكار الابتكارية الرامية لإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب؛

– منح الامتيازات والأولوية للمبادرات التي تسعى لمعالجة الإشكاليات المجتمعية ؛

– دعم حاضنات الأعمال لمشاريع المقاولاتية الاجتماعية خصوصا الناشئة منها وإنشاء صندوق تمويل فرعي خاص بذلك ؛

– عقد جلسات حوار في مجال السياسات الوطنية بشأن أُطر العمل القانونية وتعديل القوانين المحاصرة للعمل الاجتماعي و الخيري؛

–عقد مؤتمرات دورية للمقاولاتية الاجتماعية، وصناعة القرار والعمل الخيري والبحوث الاجتماعية وتنظيم مسابقات بشأن ذلك؛ وكذا إقامة منتديات إقليمية للاستثمار المجتمعي لدعم تعميم ونشر التجارب الناجحة.

المطلب الثالث : ملامح المقاولاتية الاجتماعية في الاسلام :

من باب أسلمة المعرفة وايمانا منا بشمولية هذا الدين الحنيف لمجالات الحياة كافة، وقصد التعرف ما إذا كان لهذا المفهوم تأصيل وتطبيق في الفكر الاسلامي، آثرنا أن نختم هذا المبحث بالحديث عن المقاولاتية الاجتماعية في الاسلام .

1/ من ناحية المفهوم (التأصيل النظري) :

سبق وأن أشرنا فيما تقدَم بخصوص مفهوم المقاولاتية الاجتماعية، أنَ من ضمن التعاريف التي رُصدت في شأنها، أنها تعني المبادرة بايجاد حلول ابتكارية وتجسيدها للحد من المشاكل الاجتماعية بأسلوب ابداعي ومستدام، وحتى أن من أقرب المرادفات وأبرز المميزات التي أعطيت لمصطلح "المقاول" نجد "المبادر" و"المبادرة"، أي التطلع نحو الريادة وتحقيق السبق في فعل الأشياء، وهذا مانجد له ذكرا في القرآن و في السنة النبوية ، تارة بالمدح وتارة أخرى بالتحفيز والتشجيع نحو ذلك، فمن بين الآيات قول ربنا سبحانه وتعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾[1]،﴿أُولَٰئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾[2] ﴿يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَٰئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[3] ...

1 – سورة البقرة ، الآية 148

2 – سورة المؤمنون ، الآية 61

3 – سورة آل عمران ، الآية 114

أما في السنة النبوية فقد قال صلى الله عليه وسلم : "بادروا بالأعمال .."، وقال:" من سنَّ في الإسلامِ سُنَّةً حسنةً فلَهُ أجرُها وأجرُ مَنْ عَمِلَ بها بَعْدَهُ مِنْ غيرِ أنْ ينْقُصَ من أجورِهم شئٌ ومَنْ سنَّ في الإسلامِ سُنَّةً سيِّئَةً كان عليهِ وِزْرُها وَوِزْرُ مَنْ عمِلَ بها مِنْ بعدِهِ منْ غيرِ أن ينْقُصَ مِنْ أوزارِهم شئٌ"[1]، كما قال:"إِنَّ مِنَ النَّاسِ مَفَاتِيحَ لِلْخَيْرِ مَغَالِيقَ لِلشَّرِّ، وَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَفَاتِيحَ لِلشَّرِّ مَغَالِيقَ لِلْخَيْرِ، فَطُوبَى لِمَنْ جَعَلَ اللهُ مَفَاتِيحَ الخَيْرِ عَلَى يَدَيْهِ، وَوَيْلٌ لِمَنْ جَعَلَ اللهُ مَفَاتِيحَ الشَّرِّ عَلَى يَدَيْهِ"[2]، والمفتاح هنا هو الذي يبادر بالفعل ويبدأه .

كما أن ايجاد الحلول لمشاكل المجتمع والسعي في تجسيدها إنما يدخل في فعل الخير الذي ينطوي تحته كل عمل صالح فيه إحسان للناس أو حتى للبيئة، قال تعالى : ﴿.. وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[3] وقال صلى الله عليه وسلم : "أحبُّ الناسِ إلى اللهِ أنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ، ... ولأنْ أَمْشِي مع أَخٍ لي في حاجَةٍ أحبُّ إِلَيَّ من أنْ اعْتَكِفَ في هذا المسجدِ، يعني مسجدَ المدينةِ شهرًا ..."[4]، كما أن الإسلام جاء ابتداءا ليحافظ على الكليات الخمس التي هي: الدين، النفس، العقل، النسب، المال،وبالتالي وجب فعل كل عمل يؤدي إلى المحافظة عليها وتنميتها، وإزالة كل ما قد يتسبب في الضرر لها ويفسدها، وقبل ذلك السعي الدائم للتفكير الايجابي الذي ينتج عملا أو موقفا يتصف بالسبق والتفرد ويعود بالنفع على الفرد والجماعة معا، ولا أظن أن هناك علما أو قانونا أو اتفاقا قد تضمن ذلك بمثل ما حثَ عليه الدين الاسلامي ورغَب فيه، وذلك عن طريق أوجه متعددة أشارت إليها الكثير من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، والتي لو تدبرت في بعضها وتمعنت لخلصت بالقول والاستنتاج أن المقاولاتية الاجتماعية ولدت اسلامية، ويبقى أن الغرب اهتم بها من ناحية التدوين وأفرد لها الابحاث الأكاديمية، إذ لا مانع في الأخذ من تجاربهم والاستفادة منها لكن بما يتوافق مع عقيدتنا الاسلامية وهويتنا .

ويرجع المختصون المعاصرون أصل فلسفة الاقتصاد الاجتماعي الاسلامي عموما والمقاولاتية الاجتماعية في الاسلام على وجه الخصوص إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم، حين قَالَ:"إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَة : إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ "[5]، هذا الحديث الذي يُفهم من ظاهره أن يخص حصرا ما بعد حياة الإنسان الدنيوية وصار يستدل به فقط في المآتم، مع أن دلالته صالحة للأحياء أكثر منها للأموات، باعتباره ينبه إلى أن الاستفادة في الآخرة مردها إلى رحمة الله ثم العمل في

1 - حديث صحيح ، رواه مسلم في صحيحه

2 - رواه ابن ماجه، السلسلة الصحيحة

3 - سورة الحج ، الآية 77

4 - حديث حسن ، رواه الطبراني

5 - حديث صحيح ، رواه مسلم

هذه الحياة الدنيا والجزاء من جنس العمل، وقد ورد في الحديث ذكر لثلاثة عناصر تمثل الأسس الرئيسية للمقاولاتية الاجتماعية في الاسلام وهي :

– صدقة جارية، اشارة لـ (عالم الأشياء)، ويؤخذ من ذلك المال المستخدم أو المستثمر في مشاريع المقاولاتية الاجتماعية .

– علم ينتفع به، اشارة لـ (عالم الأفكار)، ومنه المعرفة لتي تثير وتحفَز الروح المقاولاتية الاجتماعية .

– ولد صالح يدعو له ، اشارة لـ (عالم الأشخاص)، ومنه الموارد البشرية المؤهلة للعمل المقاولاتي الاجتماعي .

وبناءا على ما سبق يمكن أن نجتهد في وضع تعريف للمقاولاتية الاجتماعية الاسلامية بأنها : المبادرة بإنشاء مشاريع إبداعية أو المساهمة في تطوير أخرى قائمة، من خلال توظيف الأدوات الموجودة لدى المسلمين كالزكاة والوقف، القرض الحسن، الهبات، العمل الخيري ...، بطريقة احترافية وتنظيمها وتوجيهها وفق ضوابط شرعية نحو تحقيق أهداف تنموية ذات أبعاد متعددة تساهم في إحداث التغيير الاجتماعي الايجابي والمستدام .

2/ من ناحية التطبيق (الواقع العملي):

إن المتتبع للسيرة النبوية الشريفة حتى قبل بعثته صلى الله عليه وسلم، يرى فيها كيف كان مبادرا للأعمال الريادية وهو في سن مبكرة بعدما فقد أباه جنينا وأمه طفلا صغيرا، فاشتغل في رعي الغنم ثم في التجارة فكان يبلي بلاءا مميزا، أكسبه ذلك منزلة رفيعة وذكرا جميلا لدى عامة الناس، ثم كيف كان ينمي روح المبادرة والابداع في نفوس أصحابه، مع أنه هو من هو؟! (صلوات ربي وسلامه عليه)، فهذا الصحابي (الحباب بن المنذر) يشير عليه في غزوة بدر وغزوة بني قريضة فيأخذ النبي بمشورته، وذاك (سلمان الفارسي) يشير عليه بفكرة إبداعية لم تكن معروفة آنذاك لدى العرب وهي القيام بحفر الخندق لحماية المدينة فوافق عليها، ولنا أن نتصور إن لم يفعل ذلك، لكان قد أفل روح المبادرة والابداع في نفوس أصحابه ولحملهم على الاتباع الأعمى دون بذل الجهد في التفكير (فيما عدا قضايا الدين طبعا)، ولكنه ندب إلى ايجاد الحلول الابتكارية للمشاكل التي قد تواجه المجتمعات، وهو ما حصل كذلك مع (عثمان بن عفان) في قصة البئر (بئر رومة أو بئر عثمان كما تسمى اليوم) التي كانت تبيع المسلمين الماء وتثقل كاهلهم، فاشتراها رضي الله عنه وأقفها على المسلمين ولزالت إلى يوم الناس هذا، بعدما أضحت معلما ومقصدا سياحيا بالمدينة المنورة؛ ولما كان الفقر والبطالة من أخطر المشاكل التي تهدد المجتمعات قبل أن تشكَل التحدي الأبرز لخطة التنمية المستدامة 2030، يُعلَمنا نبينا صلى

الله عله وسلم أن ديننا الإسلامي لا يقبل بعاطل من أبنائه وهو قادر على الكسب، وأن العمل عبادة يؤجر عليها، وهذا فيما رواه ابن ماجه عن أنس بن مالك، أن رجلا من الأنصار جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله، فقال:"لَكَ فِي بَيْتِكَ شَيْءٌ"، قَالَ: بَلَى، حِلْسٌ نَلْبَسُ بَعْضَهُ وَنَبْسُطُ بَعْضَهُ وَقَدَحٌ نَشْرَبُ فِيهِ الْمَاءَ، قَالَ:"ائْتِنِي بِهِمَا"، قَالَ:فَأَتَاهُ بِهِمَا، فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: "مَنْ يَشْتَرِي هَذَيْنِ؟" فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا آخُذُهُمَا بِدِرْهَمٍ، قَالَ: "مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا"، قَالَ رَجُلٌ :أَنَا آخُذُهُمَا بِدِرْهَمَيْنِ، فَأَعْطَاهُمَا إِيَّاهُ وَأَخَذَ الدِّرْهَمَيْنِ فَأَعْطَاهُمَا الْأَنْصَارِيَّ، وَقَالَ: "اشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا طَعَامًا، فَانْبِذْهُ إِلَى أَهْلِكَ وَاشْتَرِ بِالْآخَرِ قَدُومًا، فَأْتِنِي بِهِ"، فَفَعَلَ، فَأَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَشَدَّ فِيهِ عُودًا بِيَدِهِ، وَقَالَ: "اذْهَبْ فَاحْتَطِبْ وَلَا أَرَاكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا"، فَجَعَلَ يَحْتَطِبُ وَيَبِيعُ فَجَاءَ وَقَدْ أَصَابَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، فَقَالَ: "اشْتَرِ بِبَعْضِهَا طَعَامًا وَبِبَعْضِهَا ثَوْبًا"، ثُمَّ قَالَ:"هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ وَالْمَسْأَلَةُ نُكْتَةٌ فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِذِي فَقْرٍ مُدْقِعٍ أَوْ لِذِي غُرْمٍ مُفْظِعٍ، أَوْ دَمٍ مُوجِعٍ"؛ وفي هذا الحديث الذي هو بمثابة توجيه نبوي نحو المقاولاتية عموما والمقاولاتية الاجتماعية على وجه الخصوص العديد من القيم التعليمية، كأن يجب على الفرد أن يبادر للعمل بما هو متاح له من امكانيات ومؤهلات وليس شرطا أن يكون الانطلاق بموارد كبيرة، وأن يستثمر في كسبه وينميه شيئا فشيئا، كما نستلهم من متابعته للرجل حتى استوى عمله وأثمر أهمية احتضان المشاريع وتوجيه الأعمال خصوصا الناشئة منها .

والمتأمل في السيرة النبوية ومن بعدها التاريخ الإسلامي يجد الكثير من المواقف والنماذج الدالة على ما تميز به الأولين في الإسلام من إيجابية و روح مبادرة ومسارعة للخير على الدوام، ومما انفرد به عصرنا الحالي في هذا المجال هو بروز آليات المالية الاسلامية التضامنية ذات التوجه الاستثماري بوصفها فضاءا مؤسسيا يكرس لقيم التعاون والتكافل داخل المجتمعات بعدما كانت في السابق ذات طابعا عفويا غير مؤسسي، فأكتسبت بذلك دورا بالغ الأهمية ومتعدد الأبعاد يستدعي دعمه والترويج له، ففضلا عما يتوقع منها في مجال مكافحة الفقر وامتصاص البطالة، من شأنها أن تساهم في الحركية الاقتصادية وتنشيط الاستثمارات واطلاق المبادرات وترقية مستوى التكوين والتأهيل وتحقيق التوازن الإقليمي[1]، بالإضافة إلى اعتماد الكثير من المنظمات ذات الطابع التطوعي الخيري أو التضامني نهج الاستثمار في أعمالها، سواءا كان استثمارا ذاتيا لها، أو كان تمويلا لمشاريع استثمارية ذات طابع اجتماعي موجه للفئات الضعيفة والمهمشة وهذا ما يمثل جوهر المقاولاتية

1 – رحيم حسين ، تطوير آليات المالية الاسلامية التضامنية الداعمة للاستثمار ، نموذج صناديق الوقف للمشروعات الصغرى ، مجلة الشريعة والاقتصاد ، المجلد 4 ، العدد 8 ، ص 18

الاجتماعية، بعد أن كان عملها متوقف على تلقي ثم توزيع المساعدات على الفقراء والمحتاجين كما هو حال جُلَ الجمعيات عندنا أو تقديم بعض الخدمات البسيطة ذات الطبيعة التضامنية لأعضائها كحال الكثير من التعاضديات والتعاونيات؛ ومن أشهر مؤسسات المالية الاسلامية التضامنية التي من شأنها أن تشجع على بروز وانتشار المقاولات الاجتماعية وتدعم تحقيق التنمية المستدامة نجد: مؤسسات وصناديق الزكاة ، مؤسسات وصناديق الوقف، وبدرجة محدودة جدا في بعض البلاد من العالم الإسلامي مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر ، لدى سنركز على الأوليتين فيما يلي :

أ- مؤسسات/صناديق الزكاة : لعبت الزكاة دورا رياديا على مر العصور التي توالت على الأمة الاسلامية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأثبتت نجاعتها في معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية على غرار الفقر والبطالة وغيرها، فقد كان يُطاف بها بغرض توزيعها في زمن -عمر بن الخطاب، رضي الله عنه- فلا يجدون ذي الحاجة الذي يعطونه منها، والزكاة موردُ مالي معتبر يستدعي إعطائه أهمية بالغة لا سيما في طرائق جمعها وتوزيعها، حيث يوجد من الدول من تركت الحرية للأشخاص في دفع زكواتهم، ومنها من تقوم هي باقتطاعها مباشرة من حسابات مواطنيها، وبعض الدول الأخرى كالجزائر تقوم بتشجيع الأفراد على تقديمها للهيئات الرسمية المختصة بذلك، وقد أدرجت العديد من هذه الصناديق البعد الاستثماري ضمن نشاطها من خلال تخصيص نسبة من تحصيلاتها لتمويل المشاريع الاستثمارية في إطار مكافحة الفقر، كحال صندوق الزكاة الجزائري عندما استحدث صندوقا فرعيا يعنى بذلك تحت مسمى "صندوق استثمار أموال الزكاة" مثلما تقدَم ذكره، إذ يعتبر هذا أي استثمار أموال الزكاة بغرض تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من القضايا المستجدة في الاقتصاد الاسلامي، حيث أجازته الكثير من الآراء الفقهية المعاصرة بضوابط محدودة وعارضته أخرى؛ وعن الصيغ التي يمكن عن طريقها استثمار أموال الزكاة في مشاريع المقاولاتية الاجتماعية نذكر باختصار ما يلي :

1- عن طريق المشاركة : هو أسلوب تمويلي يشترك بموجبه صندوق الزكاة مع صاحب المشروع بتقديم المال اللازم لمشروعه على أن توزع نتيجة الاستثمار بين الصندوق وصاحب المشروع إما ربحا بحسب ما هما متفقان عليه وإما خسارة بحسب مساهمة كل طرف في رأس المال، وتأخذ المشاركة شكلين أساسيين هما : المشاركة الدائمة، والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك؛ ويمكن أن يشترط الصندوق على صاحب المشروع أن يشغَل عددا من الفقراء مقابل أن يتنازل لهم الصندوق عن نصيبه على أساس أن يكونوا شركاء في المشروع وعاملين

فيه في نفس الوقت[1]، ومنه نستطيع القول أن صيغة المشاركة وما يتفرع عنها من صور تطبيقية لأصحاب المقاولات الذين يرغبون في تطوير أنشطتهم وتنميتها نظرا لما يوفره هذا الأسلوب من قلة التكاليف ودعم الصندوق، بالإضافة لمراجعته للخطة الاستثمارية وإعطاء مشورته.

2- عن طريق المضاربة : تعرف المضاربة بأنها عقد شركة في الربح بمال من جانب (الصندوق)، وعمل من جانب آخر (المقاول) على أن يقسم الربح الناتج حسب الاتفاق، اما في حالة الخسارة فيتحمل كل طرف حسب ما قدمه، أي يتحمل صاحب المال خسارة ماله ويتحمل صاحب العمل خسارة جهده، وبالتالي فهو مناسب لمن لديهم روح مقاولاتية ويمتلكون القدرة على العمل والابتكار لكن تنقصهم الأموال لتجسيد أفكارهم الاستثمارية، كخريجي الجامعات والمعاهد التكوينية، أصحاب الحرف ...، ويأخذ هذا النوع شكلين : المضاربة الدائمة والمضاربة التناقصة المنتهية بالتمليك .

3- عن طريق الاجارة : يقصد بهذا النوع تملَك الصندوق لأصول مادية كالآلات، سيارات، عقارات ..، ويقوم بتأجيرها للمتمول الفقير على أن تكون الحيازة للمتمول والملكية للصندوق، ويأخذ هذا النوع شكلين : الاجارة التشغيلية والاجارة المنتهية بالتمليك، ويساعد هذا النوع المموَل من حيث أنه لا يدفع شيئا عند التعاقد وإنما على أقساط مناسبة من عائد التشغيل مما يساعد على إنشاء المشروعات الانتاجية .

4- عن طريق القرض الحسن : القرض الحسن هو الذي لا تكون فيه أيَ زيادة أو نسبة من الفائدة ، يقتطع من أموال صندوق الزكاة لفائدة الشباب العاطل عن العمل بغرض استحداث مؤسسات مصغرة انتاجية وخدماتية .

ب/ مؤسسات / صناديق الوقف : الوقف عموما هو تحبيس للأصل وتسبيل للمنفعة[2]، والأصول الموقوفة إما أن تنتج منها الثمار كما هو الحال في وقف الأشجار والبساتين المثمرة، أو تنتج منفعة وأجرة كما هو الحال بالنسبة للأوقاف المستأجرة، أو ينتج منها ربح كما هو الحال بالنسبة لوقف النقود، وبالتالي لا يمكن الحصول على المنافع إلا عن طريق الاستثمار وبذل الجهد فيه[3] لدى يقال أن الوقف في حقيقته هو استثمار مع أننا نجد

---

1 – دغفل فاطمة وآخرون، الصيغ التمويلية لاستثمار أموال صندوق الزكاة الجزائري، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي – جامعة المسيلة ، العدد 4، 2018 ، ص 237

2 – عكرمة سعيد صبري، الوقف الاسلامي بين النظرية والتطبيق، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2011 ، ص 42

3 – فقيقي سعاد و صديقي أحمد، الصناديق الاستثمارية الوقفية كآلية لاستثمار أموال الوقف ، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلد 2 العدد 6، 2018 ، ص 145

في الواقع الكثير من الأصول الوقفية معطلة وغير مستثمرة؛ وتعد مؤسسات وصناديق الوقف من الصيغ الحديثة والمبتكرة في إدارة وتنظيم العمل الوقفي، ومن أبرز المؤسسات المالية الاسلامية التضامنية التي تتوافق أهدافها مع مسعى انتشار المقاولات الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة لاسيما وأن مجال تدخلها أوسع من صندوق الزكاة، وهذا باعتبارها وعاءا ماليا يتمتع بالاستقلال الاداري والمالي ولديه حرية أوسع في التصرف وتخصيص الأموال، طبعا على شرط الالتزام بضوابط الشرع وشروط الواقفين ودون أن يكون هناك ضياع لحق الموقوف عليهم، تُجمع فيه الأموال الموقوفة وتستثمر في أصول متنوعة لتحقيق عوائد بأبعاد متعددة (أخروية، اقتصادية اجتماعية، مالية)، ويكون هذا التجميع بشكل مباشر إما نقدا أو عينا، أو عن طريق أسهم وصكوك وقفية يتم استثمارها وتنمية ريعها وأرباحها وتوزيعها على الموقوف عليهم، إذ على الرغم من تنوع مداخل الاسهام الاجتماعي والاقتصادي للوقف وأساليب تحقيقها، إلا أن مدخل الاستثمار الوقفي يمثل أهمها، ليس من منظور حماية وتنمية الأموال الوقفية فحسب، ولكن بالأساس من منظور الديناميكية المصاحبة للأنشطة الاستثمارية، بما تتضمنه من استحداث لمناصب الشغل واطلاق مشاريع استثمارية جديدة، ومن ثم تقليص لفجوة الفقر (أبرز تحديات التنمية المستدامة)، وتتعدد صور الاستثمار الوقفي بحسب طبيعة الأصل الوقفي الذي يتمثل في الغالب في شكل أراضي ومباني وبساتين (الأصول الثابتة)، وفي أحيان أقل من ذلك في شكل منقولات (الأصول المنقولة)، وكذا نقود (الأموال النقدية وما في حكمها)، وعليه يمكن استثمار أموال الصناديق الوقفية باستخدام الصيغ المعروفة في الفقه الاسلامي، كالمرابحة، السَلم، الاستصناع، الإجارة، المزارعة والمساقاة، بالإضافة إلى الصيغ الشرعية الاستثمارية الحديثة كالمشاركة والمضاربة والمرابحة وصكوك المقارضة[1]، كما يمكن للصناديق الوقفية أن تستثمر جزءا من أموالها في المصارف الاسلامية والمؤسسات التي تلتزم بأحكام الشريعة إذ لابدَ في الاستثمار من التقيد بضوابط الشريعة الاسلامية في هذا المجال[2]، ومما قد تتجسَد فيه هذه الصيغ من مشاريع تكتسب صفة المقاولاتية الاجتماعية وتكون مساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن المساهمة في الحفاظ على الأصول الوقفية وتنميتها مايلي :

1 – طريقة صكوك المقارضة تتمثل في أن يقوم ناظر الوقف بدراسة اقتصادية للمشروع المزمع تنفيذه، ولتوفير التمويل يقوم بإصدار صكوكا قيمتها الاجمالية مساوية للتكلفة المتوقعة للمشروع، ويفرض على حاملي الصكوك اقتسام عائد الايجار بنسبة معينة على أن يخصص جزء من العائد الذي يملكه الوقف لشراء الصكوك من حامليها شيئا فشيئا .

2 – جعفر سمية، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، 2014/2013 ، ص 79

– الاستثمار في الأنشطة الزراعية، من خلال القيام مثلا بـ: تأجير الأراضي الزراعية الموقوفة، المشاركة والمساقاة والمغارسة في استغلال بعض الأراضي الزراعية الموقوفة ...

– الاستثمار في المشروعات الخدمية: التعليمية والطبية والاجتماعية مثل المدارس والمعاهد الدينية، المراكز الثقافية، العيادات الطبية، دور الحضانة والتعليم والتدريب، السكنات والمتاجر، مقرات للجمعيات الفاعلة ...

– الاستثمار في إنشاء المشروعات الانتاجية: المهنية والحرفية الصغيرة التي تعمل في مجال الضروريات بما يحقق أكبر نفع ممكن للموقوف عليهم (مقاولاتية عائلية).

– الاستثمار في الأوراق المالية أو في المؤسسات المالية الاسلامية (وقف النقود) ، مع مراعاة أن يكون الاستثمار في المجالات التي تتمتع بدرجة مخاطرة قليلة، حيث يُعدَ هذا من أفضل الوسائل التمويلية التجارية لمشاريع المقاولاتية الاجتماعية وذلك من خلال عدة صيغ تمويلية أهمها: التمويل بالمرابحة، التمويل بالسَلم، التمويل بالاستصناع .

المبحث الثاني : واقع وتحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إحداث التوازن بين متطلبات التنمية وواجبات تحسين الوضع الاجتماعي وحماية البيئة، ولتجسيد ذلك اتخذت على مر العشريتين الأخيرتين إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلا أنها ما زالت تواجه عدة تحديات متعلقة بذلك .

المطلب الأول : واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية

من خلال هذا المطلب سنقوم بتوضيح سعي الجزائر نحو تحقيق تنمية شاملة لمختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال برامج الانعاش الاقتصادي ابتداءا من 2001 إلى غاية 2019 ، حيث سُطَرت لها في البداية الأهداف التالية[1]:

– تنشيط الطلب الكلي ؛

1 – نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الانسانية، العدد 9 ، جامعة الشلف ، 2013 ، ص 46

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة ؛

- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية .

1- برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004:

حيث رُصد لهذا البرنامج مبلغا قدر بحوالي 525 مليار دج، والذي خصص للعمليات والمشاريع المتعلقة بدعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية الفلاحية، تعزيز الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الاطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الاجراءات الخاصة بالاصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الانتاجية الوطنية، والجدول الموالي يوضح ذلك مع نسبة التوزيع المخصصة لكل قطاع :

جدول رقم (15): التوزيع القطاعي لبرنامج الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)/ الوحدة:مليار دج

سنوات القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	% 40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	% 38.8
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	% 12.4
دعم الاصلاحات	29.9	15	-	-	44.9	% 8.6
المجموع	213	178.3	113.2	20.5	525.0	% 100

المصدر : تقرير المجلس الوطني والاجتماعي حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ، ص 87

يمكن استعراض محتوى هذا البرنامج على مختلف القطاعات على النحو الآتي:

1-1 أشغال كبرى وهياكل قاعدية : وهو القطاع الذي نال أكبر نسبة من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ، حيث استفاد من مبلغ قدر بـ 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1 % من المبلغ الاجمالي، مما يدل على عزم الحكومة آنذاك على تدراك النقص والتأخر الحاصل في هذا القطاع بغية تعزيز الخدمات العامة، وكذا لتأثيره المباشر على انعاش المؤسسات الوطنية العامة والخاصة، وتوفير مناصب شغل

جديدة مما يسمح من تقليص نسبة البطالة، كما يساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية إلى توفير المناخ الملائم للاستثمار وبالتالي الرفع من حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية .

1-2 تنمية محلية وبشرية: لقد كان الهدف من تحقيق تنمية محلية هو الاستجابة لحاجيات المواطنين وتحسين الاطار المعيشي، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قارب 115 مليار دج، وقد تضمن على الخصوص:

- انجاز مشاريع البنى التحتية المرتبطة بالطرق والمياه والاتصالات ؛

- انجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الاقليمية .

أما فيما يخص التنمية البشرية من خلال قطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والرياضة والثقافة ، فقد قدر الغلاف المالي المخصص لذلك بـ 90 مليار دج[1].

1-3 قطاع الفلاحة والصيد البحري: حيث لم ينل هذا القطاع سوى مبلغ 65.4 مليار دج من اجمالي المبلغ المخصص للبرنامج بنسبة 12.4%، ذلك لأن ذات القطاع استفاد آنذاك من برنامج خاص للتنمية الفلاحية، وهو برنامج مستقل عن برنامج الانعاش الاقتصادي، وبالتالي اعتبر هذا الأخير بمثابة الدعم له، وقد تمحور برنامج الفلاحة حول:

- تكثيف الانتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية ؛

- اعادة تحويل أنظمة الانتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف والتصحر؛

- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين العرض من العلف ؛

- مكافحة الفقر والتهميش ومعالجة ديون الفلاحين .

أما هدف البرنامج الخاص بالصيد البحري والموارد المائية فكان يرمي أساسا إلى :

- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد البحري وتربية المائيات ؛

- دعم نشاطات المتعاملين وادخال تحفيزات جبائية وجمركية تضمنها قانون المالية لسنة 2001 ؛

- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين المستفيدين من مشاريع والتي قدرت بـ 0.2 مليار دج[1].

1 – الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث ، العدد 16 ، جامعة ورقلة، 2016 ، ص 303

4-1 دعم الاصلاحات : فقد وجه المبلغ المخصص لذلك والمقدر بـ حوالي 45 مليار دج إلى تمويل الاجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج والتي تهدف إلى دعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة ، وتوفير الظروف المناسبة لها من أجل تطوير قدرتها على الاستثمار والانتاج والمنافسة، بالاضافة إلى تطوير الادارة الضريبية من أجل رفع الحصيلة الجبائية للدولة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي[2].

والجدول الموالي يظهر القيم المحققة لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة :

جدول رقم (16): قيم بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2004)

السنوات / المؤشر	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	2.1	4.7	6.9	5.2
عجز/فائض الميزانية العامة من الناتج المحلي الاجمالي	(0.6)	(0.1)	(3.53)	6.9
عجز/فائض الحساب التجاري من الناتج المحلي الاجمالي	11.7	12.9	13.08	13.1
معدل البطالة (%)	27.30	25.7	23.7	17.7
التضخم (%)	4.2	1.4	2.6	3.6
سعر برميل البترول (دولار)	24.85	25.24	29.03	38.66

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات ONS

2- البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي في الفترة (2005-2009) :

من خلال هذا البرنامج حاولت الحكومة استدراك النقائص المسجلة في البرنامج السابق ، فضلا عن مواصلة الجهود الرامية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني، حيث خُصص لهذا البرنامج مبلغ غير مسبوق يقدر بـ 4202.7 مليار دج تم تقسيمه على خمسة برامج فرعية كما يوضحه الجدول التالي :

1- سالمي رشيد، عزي هاجر، واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة تجارب بعض الدول، يومي 23-24 فريل 2018 ، جامعة البليدة 2 ، ص 12

2 - بشيكر عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والاحصائيات التطبيقية، (Revue d'économie et de statistique appliquée)، المجلد 13، العدد 2 ، المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2016، ص 19

جدول رقم (17) : التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

البرامج الفرعية	المبلغ المخصص	النسبة من المبلغ الاجمالي
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان :	1908.5	% 45.5
- السكن	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	
- البرامج البلدية للتنمية	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
- تزويد السكان بالماء ، الكهرباء، الغاز	192.5	
- باقي القطاعات	311.5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية :	1703.1	% 40.5
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
- قطاع المياه	393	
- قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	337.2	% 8
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
- الصناعة وترقية الاستثمار	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية:	203.9	% 4.8
- العدالة والداخلية	99	
- المالية والتجارة وباقي الادارات العمومية	88.6	
- البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16.3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للاعلام والاتصال	50	% 1.2

المصدر : نبيل بوفليح ، مرجع سبق ذكره ، ص 47 **الوحدة** : مليار دينار جزائري

ويتضح من خلال هذا البرنامج المفصل في الجدول أعلاه أن وازن إلى حد ما بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، وذلك من خلال البرامج الفرعية المدرجة فيه والتي حُضيت باهتمام كبير وهي[1]:

2-1 تحسين ظروف معيشة السكان: حيث استفاد من مبلغ قدر ب 1908.5 وهو مانسبته 45.5 % من القيمة الاجمالية للبرنامج ، وهو يعتبر تكملة لما جاء به البرنامج الذي سبقه (برنامج التنمية المحلية والبشرية) ، ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن ب 555 مليار دج، حيث تم خلال هذه الفترة برمجة بناء مليون وحدة سكنية بصيغ متعددة[2] بغية التخفيف من أزمة السكن الخانقة، ويليه قطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين بمبلغ قارب 400 مليار دج بهدف تجهيز مدارس إضافية وتحسين ظروف التمدرس وكذا البحث العلمي والتحصيل على مستوى الجامعة الجزائرية، كما استفاد قطاع الصحة من 58.5 مليار دج، وقد خصص أيضا مبلغ اجمالي بلغ 143 مليار دج لمد شبكة الماء والغاز، وبما أن أي استراتيجية لابد وأن تحقق الانصاف من خلال تعزيز العدالة والمساواة وتقليص الفوارق بين الأفراد في مختلف المناطق عن طريق اتاحة فرص متكافئة لكافة الأفراد، فقد اهتمت السلطات العمومية بالمناطق الداخلية والصحراوية التي تعاني من تخلف كبير بالمناطق الشمالية[3]، وبالرغم من أن ذلك ساهم في تقليص التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم طوال الأزمة التي مرت بها الجزائر في التسعينيات، إلا أن ذلك يُعد غير كاف نظرا لأنه لم يتمكن من إرساء الحلول المستدامة لمشاكل المواطنين .

2-2 تطوير الهياكل القاعدية: حيث تؤكد النسبة التي نالها وهي 40.5 % من القيمة الاجمالية للبرنامج، الأهمية التي أعطتها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، ووزعت هذه النسبة على عدة قطاعات فرعية كان النصيب الأكبر فيها لقطاع النقل ب 700 مليار دج، ويليه قطاع الأشغال العمومية ب 600 مليار دج، ثم يأتي قطاع المياه من سدود وتحويلات ب 393 مليار دج، وقطاع التهيئة العمرانية ب 10.15 مليار دج.

2-3 دعم التنمية الاقتصادية: من خلال القطاعات التالية :

- الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خصص لهذا ما قيمته 300 مليار دج لتنميته باعتباره أكثر القطاعات المساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات .

---

1 - بشيكر عابد ، مرجع سبق ذكره ، ص 22-23

2 - الجودي صاطوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 305

3 - سهيلة حسيب، جمال لطرش، التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، المجلد رقم 2 عدد خاص، أفريل 2018 ، ص 305

- الصناعة: وقد خصص لها 13.5 مليار دج قصد تحسين وتطوير الملكية الصناعية ..

- ترقية الاستثمار : لأجل تهيئة المناخ الاستثماري لجلب الاستثمارات سواءا كانت محلية أو أجنبية تم تخصيص مبلغ 4.5 مليار دج .

- الصيد البحري : خصص له ما قيمته 12 مليار دج وذلك لدعم مشاريع الصيد البحري التي لم تدمج في البرنامج السابق لتشجيع الاستثمار في هذا المجال .

- السياحة: حيث خصص لها مبلغ 3.2 مليار دج بهدف انشاء 42 منطقة توسع سياحي ، والقيام بعدة تدابير لتشجيع الاستثمار في الفندقة وتحسين جودة الخدمات وإدارة الحضيرة الفندقية ضمن الشبكات الدولية للسياحة[1].

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: خصصت لها الدولة 4 مليار دج، وذلك لإعطاء دفعة لهذا القطاع لما له من دور في استحداث مناصب شغل وتعزيز القاعدة المؤسساتية .

2-4 تطوير الخدمة العمومية: رُصد لهذا البرنامج الفرعي مبلغ 203.9 مليار دج وُزِّع على القطاعات التالية:

- العدالة : باعتباره قطاع جد حساس يمثل الضمان الأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات.

- الداخلية : والغرض منه تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية .

- التجارة : من أجل تحسين السوق التجارية بإنجاز مخابر لمراقبة النوعية واقتناء تجهيزاتها .

- المالية : وذلك من أجل عصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص .

3- البرنامج الخماسي (برنامج توطيد النمو الاقتصادي) 2010-2014 :

تم استحداث هذا البرنامج من أجل تدارك التأخر واستكمال المشاريع التي هي قيد الانجاز وكامتداد للبرنامج السابق ارتكزت أساسا في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه وذلك بمبلغ قدر بـ 9.680 مليار دج، بالإضافة الى برنامج جديد وطموحات وآفاق تدخل ضمن هذه الفترة، خصص له مبلغ قدره 11.534 مليار دج[2] وهو مبلغ معتبر سُطرت له أهداف ترمي في مجملها إلى تحسين أداء وتنافسية الاقتصاد الوطني ورفع

1 - الجودي صاطوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 305

2 - بشيكر عابد ، مرجع سبق ذكره ، ص 26

المستوى المعيشي للمواطن ومواجهة الجبهة الاجتماعية التي عرفت زيادة معتبرة في أجور الموظفين، وعموما يمكن حصر محتوى هذا البرنامج فيما يلي :

- تخصيص أكثر من 40 % من موارد هذا البرنامج لتحسين التنمية البشرية، وذلك من خلال تحسين التعليم وظروف السكن والتزويد بالمياه الصالحة للشرب الكهرباء والغاز، إضافة إلى قطاعات أخرى المتمثلة على الخصوص في قطاع الشبيبة والرياضة والاتصال والتضامن الوطني وقطاع المجاهدين، والتي تأتي كلها كامتداد للتحسين الاجتماعي والاقتصادي .

- تخصيص أزيد من 30 % من موارد البرنامج الخماسي لمواصلة بناء المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية والتي تمثلت في الآتي:

- مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرة الموانئ بتخصيص أكثر من 3100 مليار دج.
- تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات وهذا بتخصيص أزيد من 2800 مليار دج .
- تخصيص ما يعادل 500 مليار دج لتهيئة الاقليم، وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين امكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

- دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال التنمية الفلاحية والريفية، وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية ودعم التنمية الصناعية بمنح القروض البنكية الميسرة من طرف الدولة، وانجاز محطات لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعات البتروكيمائية وبناء السدود.

- تشجيع المؤسسات الاقتصادية لاسيما المنتجة على خلق مناصب شغل ومرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ومن جهة أخرى دعم اقتصاد المعرفة من خلال تشجيع البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال ... إلخ .

4- برنامج التنمية المستدامة للفترة 2015-2019 :

تمثلت المحاور الأساسية لهذا البرنامج الذي رُصد له نحو 262 مليار دولار في الآتي[1]:

1 - عقون شراف وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل ، المجلد رقم 2 ، عدد خاص، أفريل 2018 ، ص 206

- تطوير الاقتصاد الوطني: وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، وقد وضع تحقيق معدل نمو يساوي 7 % مع آفاق 2019 كهدف لهذا البرنامج.
- ترقية وتحسين الخدمة العمومية: وذلك من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها، بما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الاقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد .
- تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية : من خلال :

– ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال والعمل على اشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير .

– تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية .

– تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية .

– تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها استجابة لطلبات المواطنين المتزايدة .

لكن مع استمرار انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت (السلطات) في الجزائر إلى تبني إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العمومية، الوضع الذي نتج عنه توقيف هذا البرنامج وتجميد كل العمليات التي لم تنطلق والالتزام فقط بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الألوية القصوى وهذا خلال الفترة المتبقية (2017-2019)[1]، حيث اعتمد نموذج جديد للنمو الاقتصادي أُريد من خلاله تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات من خلال تنويع الصادرات بنسبة 6.5 %، ورفع مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام إلى 10 % بحلول عام 2030 ، وهذا ما يؤدي بنا إلى استخلاص نتيجة مهمة مفادها أن ضمان تنفيذ أي برنامج تنموي واستكماله مرهون بمدى توفر وتنويع مصادر تمويله، وهذا على عكس حاله في الجزائر أين ترتكز تلك المصادر بنسب عالية على عائدات وايرادات الجباية البترولية، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى تعطيل أي برنامج تنموي في حالة انهيار أسعار النفط.

1 – زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال المربع السحري لكالدور دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، العدد 6 ، جوان 2017 ، ص 221

المطلب الثاني : واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال المؤشرات الدولية :

منذ اقرار الخطة الجديدة للتنمية المستدامة 2030 في سبتمبر 2015 بمقر الأمم المتحدة، انخرطت الجزائر على غرار باقي الدول الأخرى في مسعى تجسيد تلك الأهداف، ابتداءا من إعداد خارطة طريق قصد تحسيس كل الأطراف الفاعلة من بهذه الأهداف وإدماجهم في السياسة الوطنية للتنمية وتسخير موارد مالية للمضي قدما في تحقيقها، وفي هذا الصدد تم إنشاء لجنة قطاعية مشتركة تشرف على تنسيقها وزارة الشؤون الخارجية ويقع مقرها بالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر العاصمة[1]، والذي أوكلت إليه مهمة الاعلام والتحسيس بأجندة التنمية المستدامة 2030 بهدف خلق ديناميكية مواطنة ونظرة مشتركة وعمل في شكل شراكات وتحالفات بين مختلف القطاعات مع اشراك المجتمع المدني، اضافة إلى عقد لقاءات تقييمية دورية حول مختلف جوانب هذا المسعى، ولقد أشاد المنسق المقيم لمنظمة الأمم المتحدة بالجزائر بالجهود المبذولة من طرف الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خصوصا تلك الرامية لتحسين نمط العيش للسكان والقضاء على الفقر وتحقيق المساواة، من خلال تجسيدها للعديد من البرامج في مجال العدالة الاجتماعية وضمان المساواة بين الجنسين لا سيما في مجال العمل والتمثيل السياسي، ودعم الدولة لأسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع لمكافحة الفقر، ناهيك عن سنَها عدة قوانين في مجال تعميم وإجبارية التعليم والصحة والسكن، مستدلا بالارتفاع المسجل في مؤشرات نسبة التعليم والتكوين والممارسة الديمقراطية[2]، والنتائج المحققة بخصوص القضاء على الفقر تحت عتبة 0.8 % وتوفير التدريس الابتدائي لكل الأطفال علاوة على التمثيل النسوي في البرلمان والمجالس المنتخبة الأخرى (+ 31 %) وخفض نسبة الوفيات بالنسبة للأمهات والأطفال، وكذا تعزيز دور المواطن على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولمعرفة وتقييم مدى فعالية الجهود المبذولة من طرف الجزائر في سبيل تحقيق الالتزام بتجسيد أهداف التنمية المستدامة 2030 نستعرض مكانتها وواقع ذلك على المستوى الدولي والعربي .

---

1 – تصريح المدير الفرعي للبرامج والمؤسسات الدولية المتخصصة بوزارة الشؤون الخارجية ، لوكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ : 2018/12/12 ، منشور على الرابط : http://www.aps.dz/ar/algerie/63887-2030، اطلع عليه بتاريخ : 2020/02/03

2 – تصريح المنسق المقيم لمنظمة الأمم المتحدة بالجزائر إيريك أوفرفاست ، خلال ندوة بوزارة الخارجية الجزائرية بتاريخ : 2018/12/12 ، جريدة المساء ، العدد الصادر في اليوم الموالي .

1- على المستوى الدولي :

حسب التقرير الخاص بمؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2016[1]، جاءت الجزائر في المرتبة 83 عالميا ضمن الـ 149 دولة من أصل الـ 193 الأعضاء في الأمم المتحدة، بعدما تربعت الدول الاسكندنافية على المراكز الأولى، الأمر الذي يعني أنها الأقرب إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة لعام 2030، حيث تصدرت السويد الترتيب بدرجة قدرت بـ 84.5، تلتها الدنمارك والنرويج وفلندا، وارجع ذات التقرير سبب الفارق بين الدرجة المحصل عليها من طرف هذه الدول والدرجة القصوى 100، إلى مدى سعي هذه الدول لتحقيق المطلوب فيما يخص الهدفين 7 و13، إذ تحتاج إلى تحويل أنظمة الطاقة لديها من أنظمة مولدة للطاقة الأولية ترتفع فيها نسبة الكربون إلى أخرى تنخفض فيها تلك النسبة ، كما أظهر التقرير كذلك تأخر بعض الدول المرتفعة الدخل عن مقدمة الترتيب، وتفسير ذلك أن التنمية المستدامة عملية متكاملة ومترابطة لا تقتصر فقط على جانب النمو الاقتصادي، بل تشمل كما سبق ذكره ثلاث ركائز أساسية: التنمية الاقتصادية – الاندماج الاجتماعي– الاستدامة البيئية مدعومة بالحكامة الرشيدة، وبالتالي فمن الممكن أن تحقق الدولة معدلات نمو مرتفعة مع ممارسات بيئية غير مستدامة وحجم لامساواة كبير للغاية ، كذلك هو الأمر من ناحية أخرى بالنسبة للدول الفقيرة في العالم و التي عادة ما تكون في أسفل المؤشر، وهذا نظرا لأن أهداف التنمية المستدامة جاءت تنص صراحة وتدعو إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحث على توفير البنى التحتية المستدامة والرعاية الصحية والاجتماعية وفرص التعليم والعمل اللائق للجميع، وتدعم الأنشطة الانتاجية، وتشجع الابداع والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة، وغير ذلك من التحديات المهمة التي في حال غيابها نكون قد ابتعدنا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأخلينا بالتزامنا الدولي اتجاهها .

وحسب ذات التقرير الصادر في سنة 2017 والذي اتسع ليشمل 157 دولة، بعدما شهد مؤشر أهداف التنمية المستدامة تحسينات إضافية من بينها إضافة مؤشرات وإستبدال مؤشرات أخرى وكذا تحديث المعلومات الخاصة بالدول، فلقد أحرزت الجزائر فيه تقدما للمرتبة 64 عالميا واحتلت بذلك صدارة الدول

---

1 – أول مؤشر (غير رسمي) قامت بتطويره مؤسسة برتلسمان بالتعاون مع شبكة حلول التنمية المستدامة ، استند فيه بشكل كبير على المقاييس التي أقرتها اللجنة الاحصائية للأمم المتحدة سنة 2016 وحضي بالموافقة من طرف العديد من المعاهد الدولية المختصة ومراكز البحث وكذا الجامعات، وهو يهدف لمساعدة الدول في تنفيذ الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 .

– برتلسمان Bertelsmann stitung : مؤسسة مستقلة من أكبر شركات وسائل الاعلام في العالم ، مقرها في غوترسلوه ألمانيا ، رسالتها تعزيز "عمليات الاصلاح" و "مبادئ النشاط الريادي" لبناء مجتمع موجه نحو المستقبل

– شبكة حلول التنمية المستدامة ، تم تأسيسها سنة 2012 من قبل الأمين العام للأمم المتحدة أنذاك (بان كي مون) لحشد الخبرات العلمية التكنولوجية العالمية لتطوير الحلول العملية للتنمية المستدامة وتحقيق أهدافها

العربية[1]، تليها في ذلك تونس في المركز الثاني و 65 عالميا، والمغرب في المركز الثالث و 73 عالميا، ويعكس هذا التقدم الذي أحرزته الجزائر إدراكها بأهمية اقامة توازن بين متطلبات التنمية وواجبات حماية البيئة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، فضلا عن جملة من الاجراءات والسياسات المتخذة قصد تحسين الأوضاع المعيشية والصحية للمواطنين، إلا أن ذلك يعد غير كافي بالنظر للإمكانيات والقدرات المتعددة التي تحتويها الجزائر، كما أن الأرقام في الغالب لا تعكس فعليا الواقع ما لم تتوفر احصائيات دقيقة ومفصلة عن كل مقياس من المقاييس المعتمدة من طرف الأمم المتحدة عن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر .

2- حسب التقرير العربي :

على غرار مؤشر أهداف التنمية المستدامة العالمي، نجد نظيره على مستوى المنطقة العربية الذي يتميز عنه بإدخال مؤشرات جديدة تعكس التحديات والأولويات الإقليمية وبالمقابل إزالة المؤشرات غير المفيدة أو بالأحرى التي ليس لها صلة بالمنطقة أو صعب توفير بياناتها في الوقت الحالي، وقد ضم مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2019 للمنطقة العربية 105 مؤشر، لكل منها درجة معينة (0-100) ولون من ألوان إشارة المرور الضوئية (أخضر، أصفر، برتقالي أو أحمر) للإشارة إلى الأداء، بالإضافة إلى أسهم تشير للاتجاهات في تحقيق الأهداف لتلك المؤشرات التي تتوفر عنها بيانات لعدة سنوات .

وللاشارة يعتبر مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية أداة تكميلية غير رسمية لصناع السياسات (الحكومات) وأصحاب المصلحة على جميع المستويات من أجل الإثراء والمساعدة في تنفيذ خطة 2030 بالمنطقة، وقد صدر التقرير الخاص بهذا المؤشر لعام 2019[2] متكونا من خمسة أجزاء رئيسية ، خصص الجزء الأول لتقديم وتحليل نتائجه، والجزء الثاني لعرض دراسات الحالة التي أعدها باحثون وممارسون اقليميون لتسليط الضوء على الأولويات والتحديات وقصص النجاح المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، المختصة بالمجالات الموضوعية (المياه، الغذاء، الطاقة، الأمن) وصنع السياسات (دمج سياسات أهداف التنمية المستدامة والنمو الأخضر) والبيانات (الاستفادة من البيانات الضخمة وتحسين القدرات الاحصائية) ، وقدم الجزء الثالث ملفات تعريف تفصيلية لكل الدول العربية البالغ عددها 22 دولة، والتي تضم معلومات على مستوى

1 - عيسى نجيمي وآخرون، خدمة التنمية المستدامة في الجزائر : الجهود والاستراتيجيات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، المجلد رقم 1، عدد خاص، أفريل 2018 ، ص 190

2 - تقرير التنمية المستدامة العربية، هو من إعداد خبراء مستقلين من مركز التميز لأهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية التابع لأكاديمية الامارات الدبلوماسية بدعم من أمانة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة .

المؤشرات وأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الاتجاهات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أما الجزء الرابع فيستعرض النتائج حسب كل مؤشر، ويعرض الجزء الخامس منه شرحا تفصيليا لمنهجي مؤشرات ولوحات منابعة أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التغييرات التي تم إدخالها في الإصدار الخاص بالمنطقة العربية لعام 2019 .

وبالنسبة للنتائج المحققة في عام 2019 فلقد برزت خمس دول كقيادات اقليمية بمجموع يقدر لكل منها بـ 65 درجة أو أكثر، احتلت الجزائر صدارتها بـ 66.69 تليها الامارات العربية المتحدة ثم المغرب وتونس والأردن[1]، ويفسر هذا بأن الأداء العالي في أهداف التنمية المستدامة لا يرتبط ارتباطا تاما بأي من مقاييس التنمية المستخدمة على نطاق واسع، فإذا أخذنا مثلا مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018 نجد أن الجزائر التي احتلت الصدارة حسب مؤشر أهداف التنمية المستدامة العربي جاءت في المرتبة 9 بين الدول العربية بمقدار 15.622 دولار أمريكي في حين حققت صاحبة المرتبة الأولى وهي دولة قطر ما مقداره 126.598 دولار أمريكي، وحلت الجزائر أيضا في المرتبة 8 بدرجة 0.754 بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية لعام 2017 الذي تصدرت ترتيبه الإمارات العربية المتحدة بدرجة 0.863 [2]، إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة مراعاة الفروقات الكبيرة في التعداد السكني بين هذه الدول، وكذا الصراعات وعدم الاستقرار السياسي الذي عانت منه بعض الدول العربية في الآونة الأخيرة والذي لا شك أن له تأثير سلبي على نتائج التنمية في تلك الدول عى وجه الخصوص والمنطقة عموما، بالإضافة إلى وجود ثغرات كبيرة في البيانات المسجلة والمتاحة عن مجالات التنمية المستدامة، إذ لطالما يرتبط ذلك بالقدرة الإحصائية للبلد ومدى الاهتمام الذي يوليه هذا الأخير من أجل بناء نظام احصائي شامل ومرن .

وعن واقع الأداء فيما يخص تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 بالنسبة للجزائر، رصد مؤشر أهداف التنمية المستدامة العربي لعام 2019 النتائج المحققة عن كل هدف، بالإضافة إلى وضعه للتصنيفات اللونية الدالة على حالة الأداء، حيث يشير اللون الأخضر إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة، ويبرز اللون الأحمر

1 – لومي ماري وآخرون، تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2019، أبو ضبي ونيويورك، مركز التميز التابع لأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية/ أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة، نوفمبر 2019، ص 4

2 – بيانات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي ، وبيانات مؤشر التنمية البشرية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم استرجاعها في أكتوبر 2019

التحديات الكبيرة، بينما يشير الونان الأصفر والبرتقالي إلى وجود درجات متفاوتة من التحديات المتبقية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (18) : واقع الأداء لأهداف التنمية المستدامة الـ 17 في الجزائر (عام 2019)

الهدف ومؤشراته	القيمة	التصنيف اللوني
الهدف 1 : القضاء على الفقر		
- نسبة الفقراء الحاليين بدخل 1.90 دولار في اليوم (% من السكان)	0.3	أخضر
- نسبة الفقراء الحاليين بدخل 3.20 دولار في اليوم (% من السكان)	2.0	أصفر
-الفقراء العاملون مقابل 3.10 دولارات في اليوم بحسب تعادل القدرة الشرائية (% من اجمالي العمالة)	9.7	برتقالي
الهدف 2 : القضاء التام على الجوع		
- انتشار نقص التغذية (% من السكان)	4.7	أخضر
-انتشار الهزال لدى الأطفال دون سن 5 (%)	4.1	أخضر
- انتشار السمنة (% من السكان البالغين)	27.4	أحمر
- محصول الحبوب (طن/هكتار)	1.6	برتقالي
- مؤشر الادارة المستدامة للنيتروجين	0.8	أحمر
-مستوى التغذية البشري (الأفضل 2 - الأسوء 3)	2.2	أصفر
الهدف 3 : الصحة الجيدة والرفاه		
- معدل وفيات الامهات (لكل 100 ألف مولود حي)	140	برتقالي
- معدل وفيات حديثي الولادة (لكل ألف مولود حي)	14.9	أصفر
- معدل الوفيات دون سن الخامسة (لكل ألف مولود حي)	24.0	أخضر
-معدل الاصابة بالسل (لكل مائة ألف نسمة)	70.0	برتقالي
- معدل الوفيات المعياري حسب العمر بسبب مراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة بين 30-70 عام (لكل مائة ألف نسمة)	14.2	أخضر
-معدل الوفيات المرورية (لكل مائة ألف نسمة)	23.7	أحمر
- العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	76.4	أصفر
-مؤشر تتبع التغطية الصحية الشاملة(0-100	72.3	أصفر
- الرفاهية الذاتية (0-5)	5.0	برتقالي
- انتشار داء السكري (% من السكان البالغين 20-79 عام)	6.7	أصفر
- معدلات الانتحار حسب العمر (لكل مائة ألف نسمة)	3.3	أخضر
الهدف 4 : التعليم الجيد		
- صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية %	97.5	أخضر
- معدل امية الأشخاص البالغين من العمر 15-24 عام من كلا الجنسين (%)	6.2	أصفر
- نسبة الالتحاق الاجمالية بالتعليم قبل الابتدائي (% من الاطفال)	79	أصفر

– معدل اتمام المرحلة الثانوية (%) –نسبة الالتحاق بالتعليم العالي(% من الاجمالي	79.1 47.7	برتقالي أصفر
الهدف 5 : المساواة بين الجنسين – المطالبة بتنظيم للأسرة مبني على الطرق الحديثة (% النساء المتزوجات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15-49) – نسبة متوسط سنوات الدراسة للاناث الى الذكور في الفئة العمرية 25 فأكبر – نسبة مشاركة الاناث الى الذكور في العمل – المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (%) –نسبة اجمالي الدخل القومي المقدر للفرد الاناث/الذكور – نسبة النساء في المناصب الوزارية – اجازة الأمومة الالزامية مدفوعة الأجر (بالايام	 77.2 88.4 22.8 25.8 0.2 13.3 98	 أصفر أصفر أحمر برتقالي أحمر أحمر برتقالي
الهدف6: المياه النظيفة والنظافة الصحية – السكان الذين يستخدمون خدمات الشرب الاساسية على الأقل (%) – السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الاساسية على الأقل (%) – سحب المياه العذبة من اجمالي المياه المتجددة –معالجة المياه المستعملة في الانشطة البشرية % – درجة تنفيذ الادارة المتكاملة للموارد المائية % – معدل الوفيات المنسوبة الى المياه والصرف الصحي غير الآمنين وغياب النظافة (لكل 100.000 نسمة)	 93.5 87.5 88.0 46.1 48 1.9	 أصفر أصفر أحمر أصفر برتقالي أصفر
الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة – الحصول على الكهرباء (% من السكان) – الوصول الى مصادر الوقود النظيف والتكنولوجيا لأغراض الطهي (% من السكان) – انبعاثات ثاني اكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود / انتاج الكهرباء (طن متري من مكافئ ثاني اكسيد الكربون/تيراواط/ساعة) – انتاج كهرباء من مصادر متجددة (% من اجمالي انتاج الكهرباء)	 99.4 92.6 2.0 0.3	 أخضر أخضر أحمر أحمر
الهدف8:العمل اللائق ونمو الاقتصاد – معدل النمو (%) – البالغون (15 عام فأكبر) الذين يمتلكون حسابا في بنك أو مؤسسة مالية اخرى او مع شركة لخدمات الاموال عبر هاتف النقال (%) – معدل البطالة (% من اجمالي القوى العاملة) – الحوادث القاتلة المرتبطة بالعمل في الواردات (الوفيات لكل 100000) – درجة حرية العمل – البطالة ، اجمالي الشباب (% من اجمالي القوى العاملة من الفئة العمرية 15-24 سنة) – درجة سهولة بدء عمل جديد – مؤشر تركيز المنتج، الصادرات	 2.4 42.8 11.1 0.1 49.9 30.0 78.1 0.5	 برتقالي أحمر أحمر أخضر أحمر أحمر برتقالي برتقالي

الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل		
- السكان الذين يستخدمون الانترنت (%)	47.7	أحمر
- اشتراكات النطاق العريض للأجهزة الجوالة (لكل 100 نسمة)	78.4	أخضر
- مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: جودة التجارة و البنية الأساسية المتعلقة بالنقل (من 1=متدنية ، إلى 5= عالية)	2.4	برتقالي
- عدد مقالات الدوريات العلمية والتقنية (لكل 1000 نسمة)	0.1	برتقالي
- نفقات البحوث والتطوير (% من اجمالي الناتج المحلي)	0.1	أحمر
- انبعاثات ثاني اكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة التصنيعية (كيلوغرام من ثاني اكسيد الكربون لكل دولار امريكي	0.8	برتقالي
الهدف 10 : الحد من أوجه عدم المساواة		
- تم تعديل معامل جيني لأعلى دخل (1-100)	31.5	أصفر
الهدف 11 : مدن ومجتمعات محلية ومستدامة		
- المتوسط السنوي لتركيز الجسيمات التي يقل قطرها عن 2.5 ميكرون (ميكروغرام/م^3)	38.9	أحمر
- الرضا عن المواصلات العامة (%)	57.7	أصفر
الهدف 12 : الاستهلاك و الانتاج المسؤولان		
- النفايات الالكترونية الناتجة (كجم/فرد)	6.2	أصفر
- انبعاثات ثاني اكسيد الكربون الناتجة عن الانتاج (كجم/فرد)	8.5	أخضر
- اجمالي النفايات البلدية الصلبة الناتجة (كقيم/سنة/فرد)	304.8	أصفر
- بصمة انتاج النيتروجين (كجم/فرد)	10.8	أصفر
- الدعم قبل اقتطاع الضريبة على الوقود الاحفوري (الاستهلاك والانتاج) للفرد (بالاسعار الحالية للدولار الامريكي)	222.6	برتقالي
- درجة تحقيق القيمة (مؤشر حوكمة الموارد)	40	برتقالي
- الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الاطراف بشأن النفايات الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية (%)	54.2	برتقالي
الهدف 13 : العمل المناخي		
- نصيب الفرد من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة (طن co^2/فرد)	3.4	برتقالي
- انبعاثات ثاني اكسيد الكربون المستوردة والمعدلة حسب التكنولوجيا (طن co^2/فرد)	0.1	أخضر
- الاشخاص المتأثرون بالكوارث المرتبطة بالمناخ (لكل 100.000 نسمة)	195.2	أصفر
- انبعاثات ثاني اكسيد الكربون المتضمنة في صادرات الوقود الأحفوري (كجم/فرد)	3.194	أصفر
الهدف 14: الحياة تحت الماء		
- متوسط المساحة المحمية في المواقع البحرية المهمة للتنوع البيولوجي (%)	54.9	أخضر
- هدف مؤشر صحة المحيطات – المياه النظيفة (0-100)	40.5	أحمر
- هدف مؤشر سلامات المحيطات – مصايد الأسماك (0-100)	61.2	برتقالي
- الأسماك المصيدة بشباك الجر (%)	29.6	أصفر
الهدف 15 : الحياة في البر		
- متوسط المساحة المحمية في المواقع البرية المهمة للتنوع البيولوجي (%)		

- مؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع (0-1)	38.8	أصفر
- تهديدات التنوع البيولوجي المستوردة (التهديدات لكل مليون نسمة)	0.9	أخضر
	0.7	أخضر
الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية		
- جرائم القتل (لكل 100.000 نسمة)	1.4	أخضر
- نسبة المحتجزين بغير أحكام	0.1	أخضر
- نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند المشي بمفردهم ليلا في المنطقة التي يعيشون%	64.3	برتقالي
- تسجيل المواليد لدى السلطات المدنية، الأطفال دون 5 سنوات %	99.6	أخضر
- حقوق الملكية (1-7)	3.8	أصفر
- مؤشر مدركات الفساد (0-100)	35	أحمر
- الأطفال بين 5 و14 عام المشاركون في عمالة الأطفال (%)	5.0	أصفر
الوفيات المرتبطة بالمعارك (لكل 100.000 نسمة ، متوسط 5 سنوات)	0.2	أصفر
- مؤشر حرية الصحافة (0-100)	43.1	برتقالي
-عدد السجناء (لكل 100.000 شخص)	145.2	أصفر
- واردات الأسلحة التقليدية الرئيسية (تقييم مؤشر الاتجاه بالمليون دولار أمريكي بحسب السعر الثابت للدولار لعام 1990 لكل 100.000 نسمة ، متوسط 5 سنوات)	2.6	أحمر
- صادرات الأسلحة التقليدية	0.0	أخضر
- وضع المعاهدات الاساسية لحقوق الانسان	10	أصفر
- الاستقرار السياسي وغياب العنف/ ارهاب	1.0	برتقالي
الهدف 17 : عقد الشركات لتحقيق الأهداف		
- الانفاق الحكومي على الصحة والتعليم (% من اجمالي الناتج المحلي)	7.4	برتقالي
- درجة الملاذ الضريبي (الأفضل 0-5 الأسوأ)	0	أخضر
- درجة القدرة الاحصائية	56.7	برتقالي

المصدر : لومي ماري وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 51

واستنادا على النتائج المبينة في الجدول أعلاه وبالرغم من احتلال الجزائر صدارة الترتيب بين الدول العربية، إلا أن الأداء العام بالنسبة لتحقيق وانجاز أهداف التنمية المستدامة في الجزائر لا يزال يواجهه عدة تحديات ملموسة وكبيرة، حيث جاءت نتائج مؤشر أهداف التنمية المستدامة العربي لعام 2019 تدل على وجود تفاوت في متوسط الأداء المتعلق بانجاز أهداف التنمية المستدامة كما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم (14) : متوسط الأداء لأهداف التنمية المستدامة الـ 17 في الجزائر لعام 2019

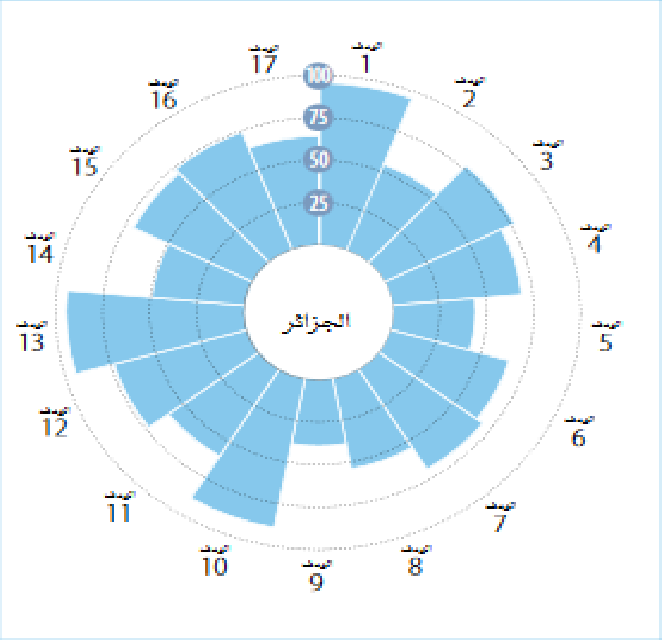

المصدر : لومي ماري وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 50

ويتضح من الشكل أعلاه ومن تقرير لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2019[1]، أن الجزائر خطت مراحل متقدمة فيما يخص تحقيق وانجاز الأهداف رقم 01 و 10 و13 ، ويعود السبب في ذلك خصوصا فيما يتعلق بالهدف رقم 01 (القضاء على الفقر) للسياسات المطبقة والمتبعة من طرف الدولة في شأن ذلك، لاسيما مجانية بعض الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، بالإضافة لسياسة الحماية والضمان الاجتماعيين الشاملة، وكذا الدعم المجسد في تسقيف أسعار بعض السلع والمواد الضرورية وجعلها في متناول الجميع، أما بالنسبة للهدف رقم 10 (الحد من أوجه عدم المساواة) سواء تعلق الأمر بتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة وفرص التنمية بين جهات البلد، أو ما تعلق بتمكين الأفراد والحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين، حيث ساهم اقتحام المرأة في العقود الأخيرة لمجالات التعليم المختلفة وكذا الشغل، لاسيما في بعض الاختصاصات التي كانت في زمن جميل مضى حكرا على الرجال دون النساء، بالإضافة للقوانين المسنَة مؤخرا والتي كرست لتواجدهن خصوصا في الحقل السياسي والنقابي من خلال نسب التمثيل الإجبارية في المجالس المنتخبة المحلية والوطنية، وفيما يخص السعي نحو تحقيق الهدف 13 (العمل المناخي) وإلى

1 – لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة: هي أداة تستخدم بيانات مؤشر أهداف التنمية المستدامة العربي بعد الرقابة وإعادة التقييس لتعرض تحليلا عن الوضع الحالي في الدول العربية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن الاتجاهات التي تسير عليها هذه البلدان في سبيل ذلك .

جانبه الهدف 15 (الحياة في البر) فمن خلال عدة برامج تم وضعها ودعمها للقضاء على مصادر التلوث، وقوانين تمت المصادقة عليها بغية حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[1]، كما ساهم في تفعيل هذه العملية إنشاء جملة من الهيئات والمنظمات المعنية مباشرة بالتنمية المستدامة[2] والتي تعنى بإدماج حماية البيئة ضمن مخططات التنمية، وإعداد الاستراتيجيات والمخططات الوطنية الرامية لحماية البيئة من كل أشكال الضرر حاضرا ومستقبلا، وبالنسبة للأهداف الأخرى فتتفاوت حدة التحديات التي تواجهها من أجل انجازها وتحقيقها بين ما هو ملموس أي مقدور عليه كما هو الحال فيما يخص الأهداف (3 و4، 6، 11، 12، 14 و17)، وبين ما هو كبير يحتاج لجهود جبارة وتنسيق مشترك بين مختلف المستويات والقطاعات والفاعلين الاجتماعيين لتعزيز القدرات وحشد الجهود لمواجهة تلك التحديات التي سنبرزها في المطلب الموالي .

المطلب الثالث : تحديات التنمية المستدامة في الجزائر :

بعدما اتفق قادة العالم سنة 2015 على الوفاء بالالتزام نحو المضي قدما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بحلول سنة 2030، قامت العديد من الدول ومنها بعض الدول العربية في إعداد استراتيجيات للتنمية المستدامة، بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية لكل دولة، والامكانيات المتاحة من موارد بشرية، ومالية، وطبيعية، ونظام مؤسسي، على أن يتم ذلك في ظل مقاربة كلية وشاملة لأبعاد التنمية المستدامة في جميع القطاعات مع ضرورة وجود التكامل فيما بينها، وبالاعتماد كذلك على اشراك كافة فئات الشعب في العملية التنموية وفي اتخاذ القرار، على شرط ضمان التوزيع العادل للثروة والدخل القومي، وتحقيق العدالة في توفير الخدمات الأساسية من مسكن، ومياه وصرف صحي، وغذاء آمن، ومواصلات، وكذا خدمات اجتماعية من صحة وتعليم، وثقافة، وخلق فرص عمل لكافة فئات المجتمع، وبشكل عام هناك عدد من التحديات التي تواجه الدول والدول العربية التي من بينها الجزائر على وجه الخصوص، والتي تستوجب أخذها بعين الاعتبار عند تصميم وصياغة الاستراتيجيات والخطط والسياسات لتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن تصنيف هذه التحديات وفق الآتي :

---

1 – مثال ذلك : القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية التنمية المستدامة 2003 ، القانون المتعلق بالتسيير والرقابة و التخلص من النفايات، والقانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو ، القانون المتعلق بحماية الساحل وتنميته ... إلخ .

2– تتمثل هذه الهيئات والمنظمات في: المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف، المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الوكالة الوطنية للفضلات، المركز الوطني للتكوين في البيئة، المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، المجلس الأعلى للبيئة والتنمية، كما تم إنشاء سنة 2000 وزارة مستقلة تهتم بذلك تحت مسمى وزارة البيئة وتهيئة الإقليم .

1- تحديات اقتصادية : تتمثل في المشكلات الاقتصادية التي تستوجب طرق ووسائل وآليات فاعلة تساعد على النمو والتطور الاقتصادي والوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة ، ومن أهمها نذكر:

- تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول .
- التذبذب والانخفاض في أسعار البترول والغاز وتأثير ذلك على الدخل القومي للدول المصدرة لهما والمعتمدة عليهما بدرجة أساسية وكبيرة، الوضع الذي يتطلب ضرورة تنويع وتخصيب البنية الاقتصادية ودفع وتيرة مسلسل النمو الصناعي والزراعي والخدماتي قصد بناء اقتصاد منتج وحيوي والتخلص من العواقب السيئة الناجمة عن تقلبات اقتصاد الريع .
- انخفاض حجم الاستثمارات بسبب النزاعات، الاضطربات، وعدم استقرار الأوضاع السياسية في عدد من البلدان العربية .
- الاعتماد على المنتجات الغذائية المستوردة (التبعية الغذائية للأسواق الخارجية) لتغطية نسب معتبرة من الحاجات الغذائية لأفراد المجتمع، وبالتالي ضرورة تقليص حجم فاتورة الواردات الغذائية في مقابل تشجيع ودعم المنتج الوطني
- عدم جاهزية النظم المالية بتصميمها الحالي لدمج الاقتصاد غير المنظم، وتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والإصلاحات الجبائية، وتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية لدعم التنمية المستدامة .
- ضعف معدل النمو الاقتصادي، والذي يعتبر من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي، حيث يعتمد على الناتج الداخلي الخام كأداة لقياسه، إلا أنه تجدر الإشارة في حال الاقتصاديات المعتمدة بدرجة كبيرة على النفط كمصدر تمويل أساسي كحال الجزائر، يكون التحسين في معدلات النمو مرهون بزيادة عوائد البترول، وهذا ما لا يعتبر محصلة انتاج حقيقي للثروة، وهذا بالرغم من الاصلاحات المتبعة من طرف الحكومة في إطار برامج التنمية الاقتصادية[1]، ويتضح ذلك من خلال معدلات النمو الاقتصادي للسنوات الموضحة في الجدول الموالي:

---

1 - سهيلة لحبيب ، جمال لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 310

جدول رقم (19) : تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2018)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي%	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل النمو الاقتصادي%	3.6	2.8	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.4

المصدر : أطلس بيانات العالم، الجزائر على الموقع: ar.knoema.com/atlas/الجزائر/نمو-إجمالي-الناتج-المحلي-الفعلي

- تفشي ظاهرة الفساد بنوعيها المالي والإداري داخل مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة ، وهو تحدي ذو أهمية بالغة نظرا لانعكاساته الخطيرة على اقتصاد الدولة ككل، ويزداد تأثيره السلبي أكثر في الدول التي تسعى جاهدة لتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانتصار على الفقر والبطالة وغيرها من تحديات التنمية المستدامة، وقد احتلت الجزائر في العشرينية الأخيرة على مراتب غير متقدمة ضمن سلم مؤشر الشفافية[1] برصيد ضعيف ومنخفض من النقاط[2]، على الرغم من مصادقة الجزائر على الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة واصدارها جملة من النصوص التشريعية[3] التي من شأنها معالجة هذه الظاهرة، فضلا عن وجود واستحداث آليات قانونية ورقابية تعنى بالكشف عن الفساد ومكافحته والوقاية منه ، والجدول الموالي يبرز تطور مؤشر مدركات الفساد بالنسبة للجزائر :

1 - مؤشر الشفافية أو مؤشر قياس مدركات الفساد CPI ، تصدره منظمة الشفافية الدولية وهي هيئة غير حكومية مقرها بميونخ (ألمانيا) ، يعكس مدى تفشي واستفحال جرائم الفساد في الدول وهو مدرج من صفر (فاسد جدا) إلى مائة (نزيه جدا) .

2 - طارق قندوز ، ابراهيم بلحيمر ، السعيد قاسمي، الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالوث الفساد والتضخم والبطالة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 4 ، سبتمبر 2015 ، جامعة يحي فارس المدية الجزائر ، ص 11

3 - من أهم هذه التشريعات : الأمر رقم 96-22 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج المعدل والمتمم، الأمر رقم 97-04 المتعلق بتصريح الممتلكات ، الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض ، قانون رقم 05-01 المتعلق بتبييض الأموال وتمويل الارهاب، وأهم قانون يتعلق بشكل مباشر بالوقاية من الفساد ومكافحته هو الذي صدر في 20 فيفري 2006 تحت رقم 06-01 والذي تضمنت المادة 17 منه إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد .

جدول رقم (20) : تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2003-2019

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النقاط	26	27	28	31	30	32	28	29	29
المرتبة	88	97	97	84	99	92	111	105	112
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	
النقاط	34	36	36	35	32	33	35	35	
المرتبة	105	94	100	88	108	112	105	106	

المصدر : التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية

في حين احتلت الصدارة (حسب آخر تقرير للمنظمة يناير 2020) دول الدنمارك،نيوزيلندا، فلندا، سنغافورة، السويد وسويسرا برصيد نقاط قدر بـ 85 أو يزيد، أما الدول التي حصلت على أدنى المراتب فهي الصومال، سوريا، جنوب السودان، اليمن وكوريا الشمالية برصيد من النقاط لم يتجاوز 14، وجاءت أعلى الدرجات على مستوى المناطق من نصيب منطقة أوربا الغربية والاتحاد الأوربي حيث بلغ المعدل فيها 66 نقطة في حين ظهرت أدنى الدرجات في منطقة أفريقيا بمعدل 32 نقطة وأوربا الشرقية وآسيا الوسطى بمعدل 35 نقطة .

- التضخم في الاقتصاد الجزائري، والذي من بين أبرز خصائصه عدم مرونة العرض الإنتاجي مقارنة مع ارتفاع وتيرة نمو الطلب الاستهلاكي، مما يؤدي إلى اللجوء للاستيراد لسد هذه الفجوة (التضخم المستورد)، وهذا رغم الأموال الطائلة التي رصدت لدعم المؤسسة الاقتصادية وتهيئة البنى التحتية بهدف تحفيز الانتاج الوطني، وعن تطور معدلات التضخم في الجزائر نستعين بالجدول الموالي لتوضيح ذلك :

جدول رقم (21) : تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1995- 2019

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
النسبة %	29.77	18.67	5.73	4.95	2.64	0.34	4.22	1.41	4.26
السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
النسبة %	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**		
النسبة %	3.25	2.91	4.78	6.4	5.6	4.4	4.0		

المصدر : التقارير السنوية للبنك الدولي

2- تحديات اجتماعية : من أهمها :

- تفاقم حدة الفقر : ولأجل ذلك لا بد من مواصلة الاصلاحات والسياسات الهادفة لمكافحة الفقر في الجزائر قياسا على النتائج المحققة في هذا المجال كما هو مبين في الجدول أدناه، سواءا كانت هذه السياسات على المستوى الاقتصادي (برامج التنمية والانعاش الاقتصادي) أو الاجتماعي (الشبكة الاجتماعية، الصندوق الخاص بالتضامن الاجتماعي...) ، بالاضافة إلى برامج أخرى تسعى إلى مكافحة هذه الظاهرة على غرار المخطط الوطني للتنمية الريفية المستدامة ...، وبالرغم مما أتاحته هذه السياسات من تحسن بعض المؤشرات والمتغيرات التي تحدد درجة تفشي الفقر داخل المجتمع الجزائري، إلا أنها ما زالت قاصرة عن تحقيق تنمية اجتماعية شاملة والارتقاء بالغالبية من أفراد المجتمع إلى ما هو عليه أمثالهم في الدول المتقدمة ، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات الفقر في الجزائر :

الجدول رقم (22) : تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة (2000-2016

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل الفقر %	22.18	21.15	20.9	19.76	18.15	16.6	18.75	18.23	17.16
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل الفقر %	15.4	12.3	10.8	10.5	9.8	11.3	10.69	12.87	

المصدر : التقارير السنوية للبنك الدولي

وفي هذا السياق ينبغي على الحكومة الارتقاء نحو تبني استراتيجية واضحة وفعالة لمكافحة الفقر، وليس مجرد سياسات استهلاكية وظرفية تستنزف الخزينة العمومية وليس العائد من ورائها إلا شراء السلم الاجتماعي وتغطية الجوانب السلبية في الأداء الحكومي ونحو ذلك، بل يجب أن تهدف في مجملها إلى تعزيز التغيير الاجتماعي والاقتصادي المستدام، ولعل اتخاذ السياسات وتطوير البرامج التي من شأنها تشجيع بروز وانتشار مشاريع المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر أن يكون لها تأثير متعدد الأبعاد ويساهم في التقليل من حدة الفقر، وهذا باعتبار أن هذا الأخير (الفقر) ظاهرة مصطنعة في الجزائر إذا ما نظرنا للقدرات والامكانات المتوفرة من جهة وللتعاليم والقيم الدينية الاسلامية من جهة أخرى .

- تفشي البطالة : اختلفت زوايا نظر الباحثين لظاهرة البطالة ما إذا كانت ظاهرة اجتماعية، أم اقتصادية، أو سياسية، في مقابل ذلك أجمعوا على أنها تعتبر من أخطر التحديات التي باتت تواجه الدول، ذلك لأنها بلغت مستويات يمكن أن ينجر عنها الكثير من الاضطرابات والأزمات لا سيما وأنها تعد السبب الأول لتفاقم ظاهرة الفقر التي تشكل التحدي الأبرز لخطة التنمية المستدامة 2030 ، والشيء الملفت في ذلك مؤخرا أنها لم تعد تقتصر على الأفراد غير المتعلمين أو المؤهلين فحسب، بل امتدت حتى إلى ذوي الشهادات العليا من خريجي الجامعات والمعاهد ، ويذكر أن الجزائر اتخذت العديد من الاجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة (سياسات دعم تشغيل الشباب، عقود ما قبل التشغيل، عقود الادماج ...)، حيث وعلى الرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا أنها لزالت مرتفعة كما يوضحه الجدول الموالي :

جدول رقم (23) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	27.79	25.89	23.89	17.70	15.30	12.30	13.80	11.30	10
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
معدل البطالة %	10	10	11	9.80	10.60	11.90	11.50	11.69	11.7

المصدر : التقارير السنوية للبنك الدولي

ما يلاحظ على طبيعة المناصب التي تم انشاؤها أن معظمها مؤقتة، متمركزة في الإدارات على حساب القطاعات المنتجة للثروة (الصناعة والفلاحة ..)، وحتى الأعداد الكبيرة من المشاريع التي أنشأت في إطار أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية جُلها لم يحقق الاستدامة والنتائج التي سُطرت لأجلها، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في تلك السياسات المتخذة وإجراء الدراسات والبحوث الميدانية بهدف رسم استراتيجية شاملة تضم حلولا مبتكرة تمكن من معالجة ظاهرة البطالة بشكل جذري وهذا ما ترمي إليه المقاولاتية الاجتماعية كذلك .

- النمو السكاني وضرورة تحقيق التوازن بينه وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حيث يتوقع أن يتجاوز التعداد السكاني في الجزائر عتبة الـ 50 مليون نسمة آفاق 2030[1]، وهذا ما يعني زيادة في الاحتياجات المتعددة والمختلفة والتي تستوجب رصدها والتخطيط لها مسبقا ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة 2030، في ظل مقاربة ديناميكية تشمل جميع القطاعات والفاعلين بما في ذلك القطاع الخاص والقطاع الثالث (منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) وجميع الفاعلين في المجتمع المدني، قصد تطوير حلول مبتكرة وناجعة سواءا على المستوى المحلي أو الوطني .
- العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ودمج كافة فئات الشعب في عملية اتخاذ القرار وفي عملية التنمية، وتشجيع الاستثمارات في كافة المناطق لإضفاء التوازن في توزيع السكان وتوجيه الاستثمارات حسب خصوصية كل منطقة .
- تعزيز دور الأسرة، الشباب والمرأة، والطبقات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة في بناء المجتمع والتنمية المستدامة .
- ضرورة ترقية مستوى التعليم وجودته ، ونشر الوعي والثقافة الداعمة لعملية التنمية المستدامة .
- مستوى الخدمات الصحية والتأمين الصحي لكافة فئات الشعب خاصة للمرأة والفئات الفقيرة والمهمشة، وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب المعاشات .
- الخدمات اللازمة لمتوسطي الدخل والطبقات الفقيرة والمهمشة من سكن، ومواصلات، وفرص عمل لائقة، وخدمات اجتماعية وثقافية .
- ظاهرة الاكتظاظ في المدن الكبرى وكذا الأحياء العشوائية، وجيوب الفقر نتيجة الهجرة الداخلية باتجاه المناطق الحضرية .
- استقطاب وتحفيز القدرات والكفاءات اللازمة لدعم مسار التنمية المستدامة ، والحد من ظاهرة هجرة الأدمغة والهجرة السرية .

---

1 – تصريح وزير الصحة الجزائري في ذكرى إحياء اليوم العالمي للسكان بالجزائر المصادف لـ 11 جويلية من كل سنة، وكالة الأنباء الجزائرية، متوفر على الرابط: http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/45417-2017-07-11-11-13-06 تاريخ الاطلاع: 2020/02/27

- تعزيز التواصل بين المجتمع العلمي وصانعي القرار ودعم البحث العلمي وروح التنافسية العلمية بما يساعد على ربط أبعاد التنمية المستدامة وتطوير السياسات والمناهج التنموية ورصد وتقييم آثارها على الانسان والمجتمعات والإرث الثقافي[1] .

3- **تحديات بيئية** : تتمثل أبرز التحديات البيئية للجزائر تبعا لالتزامات التنمية المستدامة في الآتي :

- تفاقم حدة التلوث البيئي: ويأتي ذلك في الغالب من جراء إهمال الاعتبارات البيئية في البرامج التنموية، ولأجل ذلك قامت الجزائر بعدة مبادرات وتدابير قانونية وجبائية لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي وفق مقتضيات التنمية المستدامة[2]، ويبقى ذلك كله مسؤولية تقع على عاتق الجميع.
- الأضرار البيئية الناجمة عن تدهور الموارد الطبيعية وسوء استخدامها، بسبب الطلب المتزايد عليها بفعل تغير المناخ وشح المياه والتصحر، بالإضافة إلى النمو السكاني ومجمل الظروف المؤثرة على الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة[3] .
- مشكل النفايات بأنواعها ، والذي يشكل تحدي كبير نحو اقامة مدن مستدامة كما دعت إلية أجندة التنمية المستدامة 2030، خصوصا وأن الأمر لم يعد يتعلق بالحلول الفنية فقط (الردم، حرق ..) التي تنتج آثار على المناخ والصحة والسلامة، بل لا بد من حلول ابتكارية لإعادة استخدامها وتدويرها .
- زيادة معدلات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري نتيجة الاستخدام المتزايد للطاقة الاحفورية ، الأمر الذي يطرح ضرورة تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية وكذا تحدي اللجوء والاستثمار في الطاقات النظيفة والمتجددة.
- زيادة معدلات التصحر وتدهور الأراضي وتراجع صفات التربة الزراعية وقدراتها الانتاجية، وفقدان الغطاء النباتي والتنوع البيولجي .
- تلوث البحار وانعكاسات ذلك على البيئة العامة والثروة السمكية،ومستوى التبادل الاقتصادي بين الدول.
- التوسع العمراني غير المخطط له على حساب التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي، مما يؤثر على صحة البشر ورفاههم وعلى التنمية الاقتصادية والبيئية بشكل عام .

---

1 – تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018 ، "الموارد الطبيعية والأجيال المقبلة والصالح العام"، بيت الأمم المتحدة، بيروت ، 24-26 أفريل 2018 ، ص 5

2 – الجودي صاطوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 307

3 – تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018 ، مرجع سبق ذكره ، ص 7

- نقص الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية البعد البيئي وعلاقته بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ودعم مسار التنمية المستدامة وأثر ذلك على رفاهية الانسان .

4- تحديات مؤسسية :

- نظام حوكمة جيد يعمل من خلال مؤسسات تدار بكفاءة وفي ظل إطار من الشفافية، والمحاسبة، والمشاركة المجتمعية .
- استراتيجيات متكاملة ومترابطة طويلة الأمد والتي تمل آليات التمويل والتنفيذ، المتابعة والتقييم .
- منهجية واضحة لإعداد الخطط والبرامج ، ومتابعة تنفيذها .
- ضعف النظام المالي الحالي على تحقيق الاستدامة المالية للسياسات والخطط والبرامج لدعم تنفيذ التنمية المستدامة .
- منظومة الأمن القومي والسلم والاستقرار .
- عدم توافر المعلومات والبيانات الدقيقة وفي صورة مناسبة لدعم اتخاذ القرار .

5- تحديات اقليمية ودولية : هناك عدد من التحديات التي تواجه الدول العربية على وجه الخصوص لتحقيق التنمية المستدامة ، نذكر منها :

- استمرار الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية والعربية .
- الاضطربات وعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في بعض دول المنطقة العربية .
- الحاجة إلى استراتيجيات عربية تعمل على دعم التعاون والتكامل العربي .
- تنفيذ الالتزامات الدولية والاقليمية اتجاه الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة ووضع الآليات اللازمة لذلك بما يضمن توافقها مع الامكانات والسياسات المحلية .
- مشكلة اللاجئين وما تشكله من أعباء إضافية على اقتصاديات الدول المضيفة .
- الانسجام السياسي بين الدول حول العديد من القضايا الجوهرية والأزمات في المنطقة العربية والعالم ، مما يحد من آفاق وبرامج التكامل في المجالات التنموية الاقتصادي والاجتماعية[1].

---

1 – الإطار الإسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 ، مرجع سبق ذكره

المبحث الثالث : علاقة المقاولاتية الاجتماعية بالتنمية المستدامة

نتطرق في هذا المبحث لعلاقة المقاولاتية الاجتماعية بالتنمية المستدامة من خلال إبراز جانبين مهمين ذا صلة بكل من متغيري العلاقة، ألا وهما : جانب المسؤولية الاجتماعية للمقاولة ، وجانب الاستدامة فيها .

المطلب الأول : المسؤولية الاجتماعية للمقاولة :

سبق وأن طرحنا تعاريف للمسؤولية الاجتماعية في الفصل السابق وبيّنا نظرتنا فيما يخص الفرق الجوهري والدقيق بينها وبين المقاولاتية الاجتماعية، ولأنهما في الأخير أي المقاولة المسؤولة اجتماعيا والمقاولة الاجتماعية يُفترض أن يحققان نفس النتائج الهادفة في مجملها إلى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وهو الهدف الأساسي الذي نسعى لإثبات صحته أو نفيه من خلال دراستنا هذه، كما أنهما يشتركان في نفس المنطق القائم على عدم تركيز كل اهتمامات المنظمة على تحقيق البعد الاقتصادي للنشاط المتمثل أساسا في تعظيم الأرباح دون الاكتراث بالأبعاد الأخرى الاجتماعية والبيئية، وفي مقابل ذلك عدم اقتصار نشاط منظمات القطاع الثالث (الاقتصاد التضامني) على القيام بالأنشطة ذات القيمة والأثر الاجتماعيين دون التفكير فيما يحقق الاستدامة والاستقلالية المالية والذاتية لتلك الأنشطة .

إن النظرة التقليدية والمنطق الذي ساد قبل ظهور مفهوم التنمية المستدامة، المعبر عليه بالجملة الشهيرة التي أوردها "ميلتون فريدمان" في كتابه الرأسمال والحرية بقوله : "إن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للمقاولة هي تحقيق الربح"[1]، أصبح متجاوزا في عالمنا اليوم الذي أضحى يتسم بتداخل وترابط المصالح بين المقاولة وأصحاب المصالح الآخرين، بشكل ينفي أن تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية من قبل المقاولة هو التزام وعبئ تتحمله، بل بالعكس التزام طوعي يزيد في الأداء الاقتصادي لها ويُحسّن من تنافسيتها وبالتالي استمراريتها ونموها واستدامتها ، وفي هذا الصدد يقول "هنري فورد": يجب على المقاولة أن تحقق الربح وإلا ستزول، ولكن إذا كان مشروعها التجاري قائم على تحقيق الربح فقط فإنها سوف تزول كذلك"[2]، فهو يقصد أن ذلك سيكون على حساب عمالها ومجتمعها.

وتتجلى علاقة المقاولة المسؤولة اجتماعية بالتنمية المستدامة من خلال مايلي :

1 - J.GUY , L intégration de la RSE par les organisation d économie sociale du secteur des services financiers, mémoire maitrise en administration des affaires , université du Québec Montréal , 2009 , p 22

2 - A. FUSTIK, La responsabilité sociale d entreprise est une richesse et de performance pour les PME, Livre blanc, Edite par L agence Lucie et L IFEC, 2012 , p 22

1- تعريف المقاولة المسؤولة اجتماعيا :

تعرف المقاولة المسؤولة اجتماعيا بأنها "عملية تتألف من الإستخدام المبتكر، مزيج من الموارد، واستغلال الفرص، التي تهدف إلى التغيير الاجتماعي لصالح احتياجات الانسان الأساسية بطريق مستدامة"[1]، أو هي المقاولة التي توازي بين الربح واحترام مجموعة من المعايير غير مالية كالمحافظة على الموارد الطبيعية، المساهمة في برامج تنموية مجتمعية، تنمية مواردها البشرية، التشجيع على تأسيس ودعم المقاولات الصغرى، المساهمة في توفير شروط العيش الكريم للفئات الأكثر تضررا في المجتمع ...، فالمقاولة المسؤولة اجتماعيا لا تكتفي فقط من خلال أنشطتها بالامتثال لما تلزمها به القوانين ، بل يجب عليها أن تذهب أبعد من ذلك من خلال الاستثمار أكثر في الرأسمال البشري وفي علاقتها مع أصحاب المصالح (الرأسمال الاجتماعي) وتقرير حماية البيئة والمحيط الذي تعمل فيه، أي أن المقاولة المسؤولة اجتماعيا تسعى دوما لأداء واجباتها الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على معايير مثالية تراعي حقوق كل أصحاب المصلحة من مستهلكين وعمال وموردين وحكومة ومجتمع مدني . وهناك عدة طرق للجمع بين المسؤولية الاجتماعية وتحقيق العوائد منها :

- تطوير نشاط المقاولة بالاعتماد على الابتكارات المسؤولة، وكذا الشراكات مع الفاعلين من منظمات المجتمع المدني (مقاولاتية اجتماعية) ؛
- الاستهلاك العقلاني والرشيد للطاقة والمواد الخام وتحقيق نوع من الاقتصاد فيها ؛
- الحد من المخاطر بكل أشكالها (حوادث، نفايات، ...) ؛
- تنمية رأس المال الفكري [2] والتعزيز النوعي لرأس المال الاجتماعي .

وعن العلاقة بين مفهوما المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، فبالنظر لمجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية الذي يشمل العناصر التالية[3]:

- احترام البيئة: مكافحة التلوث ، الإدارة الرشيدة للفضلات، الاستغلال العقلاني للموارد .
- الأمان عند عملية الإنتاج وخصائص المنتجات[4] .

---

1 - Mair. J & Marti , Social entrepreneurship : What are we talking about ? A framework for future research , Working Paper , IESE Business School , University of Navarra Spain , 2004 , p 06

2 - A. FUSTIK , Op , cit , p 22

3 - Alain Chauveau & Jean Jacques Rose, L entreprise responsable , edition d organisation , paris , France , 2003, p 49

4 – يشير مصطلح الأمان إلى مراعاة الشروط الصحية وسلامة المنتجات مما يمكن أن يسبب ضررا للمستهلك والبيئة ، فنقول الأمن الغذائي إشارة للكم ، والأمان الغذائي إشارة للنوع والجودة .

- إثراء الحوار الاجتماعي، تكافؤ الفرص، تحسين ظروف العمل، أنظمة الأجور، تنمية الموارد البشرية (تدريب، تعلم، تطوير)، تحسين الخدمة للزبائن ....
- احترام حقوق الانسان، احترام القوانين القوانين الدولية لحقوق العامل، مكافحة عمل الأطفال ..
- الالتزام بأخلاقيات الإدارة: الشفافية ، الافصاح ، مكافحة الرشوة و تبييض الأموال .
- الاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية والمساهمة في التقليل من حدة العديد من المشاكل الاجتماعية
- التحاور والتشاور مع أصحاب المصالح .
- الانضمام إلى المقاييس العالمية المتعلقة بالبيئة والمسؤولية الاجتماعية .

نجد ونلاحظ أنها نفس العناصر تقريبا التي تشملها المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، مما يدل على أن العلاقة بين المفهومين علاقة تكاملية، وأن المسؤولية الاجتماعية تمثل شكلا من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة ومن أهم أدواتها، ذلك لأن الكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية[1]، والتي تتميز بوجهين رئيسيين: حوار وتلبية لتطلعات الأطراف ذات المصلحة من جهة، وتوسيع مجال الاهتمام ليشمل الجانب البيئي والاجتماعي ضمن اطار مفهوم التنمية المستدامة من جهة أخرى .

ونظرا للخصائص التي تتميز بها المقاولات عن غيرها من المنظمات وهذا بوصفها مؤسسات ناشئة أو صغيرة ومتوسطة، فإن المسؤولية الاجتماعية بها كذلك لها ما يميزها ، ومن ذلك نذكر [2]:

- مسير المؤسسة (المقاول) هو المسؤول الأول عن إدماج المسؤولية الاجتماعية ومتابعة تنفيذها: حيث يلعب مسير المؤسسة دورا حاسما في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية وذلك بناءا على مدى إدراكه وإحساسه بمسؤوليته اتجاه المجتمع والبيئة، أين تنبع قرارته غالبا عن قناعات شخصية، وبشكل أعم من فكرة أن مؤسسته يجب أن تستجيب لمطالب وضغوط الأطراف ذات المصلحة، حيث يأخذ على عاتقه الاتصال ومتابعة الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية .
- تنوع المجالات التي تشملها المسؤولية الاجتماعية وبروز البعد القطاعي فيها: تتنوع مجالات المسؤولية الاجتماعية في المقاولات (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) حسب نوع الضغوط التي أدت إلى تبني هذا المفهوم، وهي بالتالي منسقة وفق خصائص القطاع التي تعمل فيه المؤسسة ، فالإنتماء إلى قطاع معين

1 – علي بن حكوم و عبد المجيد بدري ، مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في التنمية المستدامة – دراسة حالة مؤسسة صناعة الأنابيب ALFA PIPE غرداية ، مجلة مجامع المعرفة، المجلد 5 عدد 2 ، المركز الجامعي تيندوف، 2019 ، ص 12-13

2 - Anne Peeters , La responsabilité sociale des entreprises dans les PME , Revue des document publics et prives de nature non académique, Observation social européen (OSE), 2006 , p 55-60

مهم جدا لأن ظهور فكرة ما في أي مؤسسة ينتقل بسرعة إلى بقية المؤسسات، غير أن المبادر يستفيد من آثار إيجابية أكثر من المؤسسات الأخرى .

- إضفاء الطابع الرسمي للمسؤولية الاجتماعية واللجوء إلى أدوات التقييس ضعيف: حيث أن معايير التقييم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية مثل ISO 26000 غير معروفة بشكل جيد لدى مسيري أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- عملية الاتصال في المؤسسة المقاولة هي عملية شخصية أكثر منها استراتيجية: وذلك بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، حيث يتطلب تطبيق المسؤولية الاجتماعية تسويقا جيدا لتسيير الحوار مع الأطراف ذات المصالح بشكل أفضل .
- المسؤولية الاجتماعية قريبة من مفهوم الإدارة بالقيم : يسترشد تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبادئ الإدارة بالقيم، ولاسيما في المؤسسات الأكثر إبداعا وابتكارا (المؤسسات الناشئة) .
- يلعب الأطراف ذات المصلحة دورا رئيسيا : ,ذلك من ناحية قوة التأثير على إدماج المسؤولية الاجتماعية إما ايجابا أو سلبا، فمن جهة تشجع المقاولات على تبنيها من خلال الضغط عليها ، ومن جهة أخرى تثبطها نتيجة كثرة مطالبها .

2- أهمية المسؤولية الاجتماعية للمقاولة :

إن سعي المقاولة نحو تبني برامج فعالة للمسؤولية الاجتماعية يعد استثمارا طويل الأمد من شأنه أن يحقق لها العديد من المكاسب، على رأسها تحسين صورتها في المجتمع وحصولها على السمعة الجيدة بما يؤثر ايجابا على التزامات عملائها معها ومردودية عمالها اتجاهها، وهذا ما يفضي لزيادة قدراتها التنافسية أمام المقاولات الأخرى، اضافة إلى أن تبني المقاولة للتوجه البيئي ضمن استراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية سيؤدي إلى تحسين مناخ العمل السائد فيها ويجعل منتجاتها ذات جودة ومحافظة للبيئة لا مضرة بها، كما يعد ذلك عاملا مهما لوقايتها من المخاطر وخفض التكاليف، ذلك لأن الحرص على الجودة وحسن استغلال الموارد ينعكس بشكل مباشر على مستوى الأداء المالي نظرا لوجود ارتباط وثيق بين الاهتمام بالعاملين لاسيما من الجانب النفسي والأداء الاقتصادي[1](انتاجية عالية للعاملين)، كما أن الأخذ بعين الاعتبار لتطلعات المجتمع

1 - A. Fercoq , contribution a la modélisation de l intégration Lean green appliquée au management des déchets, pour une performance équilibre (économique, environnementale, sociale) , thèse de doctorat , Ecole Nationale Supérieur Arts et Métiers Paris , 2014 , p 50

والتحلي بمسؤولية أكبر اتجاهه من شأنه أن يجنب المقاولة الدخول معه في صراعات قد تهدد نموها وبقاءها ، فاستدامة المقاولات اليوم أضحت ترتكز بالإضافة الى الجانب المالي على اتباع نهج شامل يراعي الأبعاد الاجتماعية والبيئية[1].

وللمقاولة المسؤولة اجتماعيا أثر إيجابي على الدولة والمجتمع، فبالنسبة للدولة يؤدي زيادة اهتمام المقاولات بالدور الاجتماعي إلى تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها المختلفة في إطار السياسات العامة اتجاه مجتمعها والتي تهدف لإحداث تنمية شاملة ومستدامة، الأمر الذي ينبغي أن يؤهلها للحصول على صورة جيدة لدى السلطات العمومية ويمكنها من الحصول على بعض الامتيازات كتحفيز وتشجيع لها على ذلك، وأما بالنسبة للمجتمع فتؤدي الجهود التي تبذلها المقاولات في سبيل الاضطلاع بمسؤولياتها الاجتماعية إلى تحقيق جملة من الفوائد أهمها :

- تعزيز الحقوق الأساسية (الصحة ، التعليم، حقوق العاملين ...) .
- المساهمة في التنمية المجتمعية والمحافظة على البيئة .
- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع خلق شعور عالي بالانتماء لا سيما من قبل الفئات الفقيرة والمهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج والتعاون بين المقاولات من جهة ومنظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة من جهة أخرى للمساهمة في التنمية المجتمعية، وايجاد الحلول المستدامة للمشاكل الاجتماعية وامكانية تحويلها إلى فرص وأرباح[2].
- زيادة الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع على مختلف المستويات، كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية منها تقليل السرية في العمل (الافصاح) وزيادة الشفافية والصدق في التعامل .
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع[3].
- المقاولة المسؤولة اجتماعيا رافعة أساسية للتنمية المستدامة في بيئة الأعمال .

1 - F. Taoukif , Analyse perceptuelle des déterminants de l engagement sociétal des entreprises marocaines labellisées RSE : de la performance au développement durable – cas du Maroc , Université Moulay Ismail / sud Toulon van , Meknès , 2014 , p 88

2 - J.Ernult , A.Ashta , Développement durable , responsabilité sociétale de l entreprise , théorie des parties prenantes : évolution et perspectives , groupe ESC Dijon Bourgogne , 2007, p 12

3 – عبد الرزاق مولاي لخضر و بوزيد سايح، دور الاقتصاد الاسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد 12 (2011) ، جامعة غرداية ، ص 56

3- أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمقاولة:

هناك ثلاثة أبعاد أساسية للمسؤولية الاجتماعية للمقاولات هي :

3-1 البعد الاقتصادي : لا يشير هذا البعد إلى الربح كجانب من جوانب الأعمال التجارية، إنما يشير إلى الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المقاولات مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي[1]، أي أنه يشير إلى مجموعة العمليات الأنشطة والبرامج والإجراءات والسياسات ذات الطبيعة الاقتصادية والتي تأخذ بنظر الاعتبار التوجه الاجتماعي أو الالتزام الاجتماعي المترتب على المقاولة بما يحقق الأداء الاقتصادي لها والمتمثل في زيادة المبيعات وتحسين الانتاجية وبالتالي ضمان استمرارية نشاطها واستدامة العائد والأرباح، ومن أهم متغيرات البعد الاقتصادي ما يلي:

- القدرات الداخلية: ويقصد بها البرامج والأنشطة والسياسات التي تعزز من القدرات الداخلية للمنظمة ذات الاطار الاجتماعي، ومن الأمثلة على ذلك : تعزيز هيكل العلاقات الخارجية، وضع منظومة التشريع والقوانين، نشر الثقافة التنظيمية، إنشاء قسم للمسؤولية الاجتماعية .
- الموارد البشرية: ويقصد بها صياغة استراتيجية الموارد البشرية على ضوء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، وانعكاس ذلك في إجراءات التعيين، والتطوير والاحتفاظ والقواعد القانونية .
- بيئة العمل: ويقصد بها توفير الظروف الداخلية الملائمة لأداء العاملين وتحفيزهم نحو الأداء الأفضل ، من خلال توفير الظروف الآمنة في موقع العمل، وتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة، ومتطلبات السلامة والروح المعنوية .
- الهيكل السائد: ويقصد به إدراج الأنشطة الاجتماعية المساندة لعمليات المنظمة، من خلال فرص المشاركة في اتخاذ القرار، حقوق أصحاب المصالح، والنشاطات النقابية، والحياة المهنية والاجتماعية.
- الزبون: عن طريق تحديد النشاطات والبرامج التي تستجيب لمتطلبات الزبون وتوقعاته، والتي قد تكون على شكل، تعديل المتطلبات القانونية، سرية معلومات الزبائن، أسعار مخفضة للفقراء والمحتاجين ..

1 – محمد القواق، دور تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمقاولات الصغرى والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثاني عشر حول : دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، جامعة الشلف، يومي 14 و15 نوفمبر 2016، ص 6

3-2 البعد الاجتماعي : يتمثل في مجموعة من الأنشطة والبرامج والفعاليات والسياسات الاجتماعية الموجهة نحو الاستجابة لمتطلبات ورغبات أصحاب المصالح ذات العلاقة بعمل المقاولة، وذلك من أجل تكوين أداء اجتماعي يساند وينعكس ايجابا على الأداء الاقتصادي للمقاولة ، ومن أهم متغيرات هذا البعد ما يأتي :

- الأعمال الخيرية: ويقصد بها الأنشطة والخدمات الانسانية التي تكسب المنظمة تعاطف المجتمع، وبالامكان القيام بها من خلال الهبات والمساعدات والمشاريع الخيرية ..
- مساندة منظمات المجتمع المحلي: من خلال أشكال متعددة من المساندة، سواءا ماليا وماديا ومعنويا ، مثل : الرعاية، وقنوات الاتصال، المشاركة والمشاريع .
- خدمة المجتمع: ويقصد بذلك الخدمات الاجتماعية والمعنوية التي يحتاجها المجتمع، لاسيما في الظروف والمناسبات المعينة، وقد تكون على شكل توفير مناصب العمل والمساهمة في البناء الاجتماعي، الرعاية الاجتماعية والصحية، الخدمات الثقافية والتعليمية والترفيهية .
- الشفافية : ويقصد به الالتزام بالقوانين والاجراءات التي تمكن المجتمع وأصحاب المصالح من الوصول بسهولة الى معلوماتها، والتي يمكن التعامل بها من خلال: الافصاح العام، مكافحة الاستغلال الوظيفي، ومكافحة الرشوة[1]، المساءلة، التناظر المعلوماتي .

3-3 البعد البيئي : يتجلى هذا البعد في سعي المقاولة نحو التوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، حيث توجد علاقة وطيدة بين المسؤولية الاجتماعية للمقاولة والحفاظ على البيئة، وذلك عن طريق تقديم منتجات تتوافق مع البيئة والمشاركة في حل المشاكل البيئية والتقليل منها[2]، فالالتزام البيئي من الالتزام الاجتماعي للمقاولات ككل ولا يكتمل إلا به ومن خلاله ، وعلى هذا الأساس أصبح على عاتق المقاولات من خلال البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية تأمين الأسس الطبيعية للحياة الإنسانية بممارستها سلوكيات بيئية مسؤولة تحمي المجتمع من أخطار التلوث الذي يخلفه نشاطها، حيث يكون بامكانها تحقيق هذا المسعى بتبنيها لسياسة بيئية مسؤولة، والتي لا تنحصر فقط في عالة الأضرار البيئية الموجودة أصلا، وإنما تتعدى ذلك بتجنب المشاكل البيئية والتقليل من الأخطار التي تنجم عن نشاطها قدر الإمكان ، أضف

---

1 – سناء عبد الرحيم سعيد، عبد الرضا ناصر الباوي، الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة – دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 83 ، جامعة بغداد 2010 ، ص 213- 214

2 – عمر صخري، عبادي فاطمة الزهراء ، دور الدولة في دعم تطبيق نظم إدارة البيئة لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 11 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012 ، ص 159

إلى ذلك سعيها الدائم لإيجاد وتطوير الطرق الضرورية لحماية صحة الإنسان وكل الكائنات الحية من كافة أشكال التلوث البيئي[1] .

وعليه نستطيع القول تبعا للأبعاد المذكورة أعلاه أن نجاح قيام المقاولات والمنظمات عموما بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساسا على دمج هذه الأخيرة في رؤية ورسالة المقاولة وثقافتها، ومن ثم التزامها بثلاثة معايير هي:

- الاحترام والمسؤولية اتجاه العاملين وأفراد المجتمع وبقية أصحاب المصالح الآخرين .
- دعم المجتمع ومساندته من خلال المساهمة في التنمية والحد من المشاكل الاجتماعية بالشراكة مع الفاعلين المجتمعيين، على ألا ينحصر ذلك في شكل أعمال خيرية غير تنموية فحسب، بل من خلال حلول ابتكارية ومبادرات تنموية تكرس لتغيير اجتماعي واقتصادي مستدام .
- حماية البيئة المحيطة والمحافظة عليها سواءا من حيث الالتزام بتوافق المنتج المقدم للمجتمع مع البيئة، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة، ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع ويعالج المشاكل البيئية المختلفة.

4- عوائق تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المقاولات : توجد العديد من القيود التي تحول دون أن يكون هناك إدماج وتطبيق واسع للمسؤولية الاجتماعية من قبل المقاولات ، يمكن تصنيفها إلى نوعين[2] :

4-1 عوائق مرتبطة بخصائص المقاولات : للمقاولات مميزات خاصة، يشكل بعضها عائق أمام تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية ويتعلق الأمر هنا بما يلي :

- نقص الموارد المالية : فأغلب المؤسسات المقاولة لا تملك الإمكانات اللازمة لتحمل تكاليف مبادرات المسؤولية الاجتماعية مثل: تكاليف وضع نظام رسمي لإدارتها والتقرير عنها، أو ما يترتب عن السعي للحصول على شهادة الإيزو مثلا من تكاليف غير قابلة للاسترداد، يتمثل الجزء الظاهري منها في اللجوء

1- العزوزي يوسف ، البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للمقاولات بالمغرب: رهان الانتقال نحو التنمية المستدامة ، مجلة القانون والأعمال ، جامعة الحسن الأول المغرب ، نقلا عن : عمر شريف، بومدين بروال ، المسؤولية الاجتماعية كدافع لتبني سياسة بيئية مسؤولة من طرف منظمات الأعمال ، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول : منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ، يومي 14 و15 فيفري 2012 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بشار ، ص 8

2 – زكية مقري و شوقي مانع ، أهمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة ميدانية لعينة من م.ص.م بولاية باتنة) ، مجلة الباحث ، العدد 15 ، 2015 ، جامعة ورقلة

إلى مكاتب استشارة لوضع نظام للتقييس، وفي بعض الأحيان توظيف مسؤول للتنمية المستدامة، أما الجزء الآخر فتكاليف خفية متعلقة بإشراك جميع عمال المؤسسة .

- نقص الموارد البشرية : والمقصود بذلك الموارد البشرية المتخصصة في المجال البيئي والاجتماعي، نظرا لأن إدماج وتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية يتطلب معارف مسبقة.
- الهيكل التنظيمي البسيط : تعتمد العملية الإدارية في مؤسسات الأعمال الصغيرة على الهيكل البسيط الذي يتحدد من طرف مالك المؤسسة ومسيرها (المقاول) والذي ناذرا ما يفوض أعماله لغيره والقرارات مرتبطة بشخصه (فردية)، الوضع الذي يستدعي توفر عدة عوامل للتأثير على قراره نحو تبني نهج المسؤولية الاجتماعية، من ذلك: المعرفة الذاتية، القيم والمعتقدات، العوامل الشخصية[1]...، وفي حالة توفر ذلك يضطر أن يكون المروج الأساسي لعملية التغيير الثقافي في المؤسسة، بشرح الأسباب الدافعة نحو تبني هذا النهج والحرص على أن يفهم الجميع الاتجاهات الجديدة الواجب اتباعها .
- ضيق الوقت : حيث أن عملية إدماج المسؤولية الاجتماعية وإجراءات التقييس المتعلقة بها تتطلب وقتا (بين 18 إلى 24 شهرا)، في حين تجد أن مسيري المقاولات ليس لديهم الوقت عادة لمتابعة المسألة وتحديد الدعائم والأدوات المناسبة لها، نظرا لما يكون عليهم من التزامات متابعة جميع أنشطة المؤسسة : مشتريات، التمويل، الموارد البشرية، العلاقات العامة وغيرها .
- نقص المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في المقاولة: فتركيز أغلب الدراسات الأكاديمية على المؤسسات الكبيرة جعل مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشعرون أنهم غير معنيين بهذا الأمر أو أن ذلك مرادف لزيادة التكلفة .
- عدم فصل الملكية عن التسيير : فعادة ما تتميز المقاولة باجتماع الملكية والتسيير في شخص واحد (المقاول)، الأمر الذي يجعل منه بعيدا عن ضغوط المساهمين فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية[2] (غياب لنظرية الوكالة)، علاوة على ذلك انعدام وجود النقابات في مؤسسات الأعمال الصغيرة ما يعني انعدام أي تأثير على مالك المؤسسة ومسيرها (المقاول) لاتباع منهج المسؤولية الاجتماعية .

2-4 عوائق مرتبطة بتقييم المسؤولية الإجتماعية للمقاولة : استنادا للكتاب الأخضر الموضوع من طرف اللجنة الأوربية سنة 2001 حول المسؤولية الاجتماعية ، تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أدوات تتلاءم مع

---

1 – هند جمعوني ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية ، أطروحة دكتوراه علوم تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2018/2017 ، ص 184

2 - Alain Lapointe & Corinne Gendron , La responsabilité sociale d entreprise dans la PME : option marginale ou enjeu vital ? , Les cahiers de la chaire – collection recherche , N° 6 , 2005 , p 18

حجمها وامكاناتها من أجل تقييم وتقويم نشاطاتها الإجتماعية والبيئية، ونظرا لأن هذه الأدوات قليلة وغير كاملة بسبب قلة تجربتها، فإن هذا النقص لا يشجع أصحاب المؤسسات على اعتمادها مما يؤثر سلبا على تبني هذا المفهوم ، ومن هذه الأدوات ما يلي :

- دليل الأداء العام (Le guide performance global) : وضع سنة 2002 من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتكون هذا الدليل من 100 سؤال مقسمة على 8 فصول تعالج مبادئ: الحوكمة، العملاء، العمال، الموردين، المساهمين، الأداء الاقتصادي، النشاطات اتجاه البيئة والمجتمع .
- أداة آفنور (Afnor) : تم اقتراحها سنة 2003، وهي أداة موجهة لرؤساء المؤسسات مهما كان حجمها أو مجال نشاطها، حيث تضم التحديات الكبرى للتنمية المستدامة، وهي مكونة من ثلاثة أقسام : الأول يتعلق بتقييم المؤسسة، والثاني يعالج مسألة تطبيق المسؤولية الاجتماعية ويهدف إلى تسهيل خيارات المؤسسة، أما الثالث فيقتر توصيات لوضع نظام إدارة مسؤول اجتماعيا .
- دليل المسؤولية الاجتماعية (Le guide RSC europe alliances) : يهدف إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وضع نظام إدارة مسؤول اجتماعيا، من خلال توضيح أن الأنشطة المسؤولة اجتماعيا تساهم في تحسين أداء المؤسسة .
- القوانين التوجيهية (Codes de conduit): تعتبر القوانين التوجيهية الأداة الأكثر استخداما في مجال المسؤولية الاجتماعية، وهي مجموعة المبادئ، والسياسات أو المعايير الخاصة التي تبادر المؤسسة طواعية لاتباعها .
- شهادات التقييس البيئية والاجتماعية : تأخذ هذه الشهادات شكل علامة تجارية أو شعار أو نص يهدف إلى تمييز المنتج، الخدمة أو المؤسسة المعنية، وفي الغالب تقوم هذه العلامة بتعريف خصائص المنتج الاجتماعية والبيئية للعملاء، وتنقسم هذه الشهادات إلى قسمين : الأولى تسعى إلى تقييس المؤسسة من خلال التأكد من احترامها للقوانين الأساسية للعمل ، أما الثانية فتقوم بتقييس المنتجات مباشرة .

ويمكن إضافة صنف آخر للعوائق التي تحول دون تفعيل المسؤولية الاجتماعية على مستوى المقاولات ، وهو صنف العوائق الخارجية المتمثلة أساسا في ضعف جانب الالزام في التشريعات المتعلقة بمبادئ المسؤولية الاجتماعية الأساسية من احترام لحقوق الانسان والتحسين المستمر لظروف التشغيل والعمل والعلاقات المهنية، وحماية البيئة، وتفادي الرشوة، واحترام قواعد المنافسة الشريفة، وتعزيز حكامة وشفافية المقاولة، واحترام حقوق الزبائن والمستهلكين، وتنمية الالتزام المجتمعي، كما تتمثل هذه العوائق كذلك في ضعف ثقافة المقاولات في

المساهمة في القضايا الاجتماعية والبيئية، بحيث تختلف هذه الثقافة من مقاولة لأخرى بالنظر إلى الموروث الثقافي لدى مؤسسيها[1]، كما أن قلة الاهتمام بالمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات المهنية (الجمعيات ، النقابات ..) يعتبر سببا محورا في ضعف التزام المقاولة بهذه المسؤولية الطوعية ، بحيث يبقى من أدوارها دفع المقاولات إلى القيام بذلك، بيدا أن الواقع يوضح أن اهتمام المنظمات المهنية بهذا الموضوع غير فعال بالشكل المطلوب مما يسبب تدني في اهتمام المقاولات بمسؤولياتها الاجتماعية وتطبيقها [2].

المطلب الثاني : المقاولة المستدامة :

يشكل موضوع المقاولاتية المستدامة الاطار الذي تتحدد من خلاله العلاقة بين مفهوما التنمية المستدامة والمقاولاتية، وذلك بوصفه مجالا بحثيا يدرس امكانية تجسيد مقاربات المقاولاتية بالشكل الذي يتولد عنه منتجات (سلع أو خدمات) تتحقق من خلالها حاضرا ومستقبلا مكاسب اقتصادية، اجتماعية وبيئية، ولحداثة هذا المجال استعملت مجموعة المصطلحات المختلفة للدلالة على المقاولاتية المستدامة، حيث يرى بعض الباحثين أنها تتجزأ من أو تتجسد في المقاولاتية الاجتماعية، بينما يستخدم آخرون مصطلح المقاولاتية المستدامة للاستدلال على المقاولاتية البيئية (الإيكو- مقاولاتية)، في حين يتبنى البعض الآخر مفهوم المقاولاتية المستدامة على اعتبار أنها همزة الوصل التي تجمع بين خلق قيمة اقتصادية، اجتماعية وبيئية، وبالنسبة لنا نستطيع القول أنه بالرغم على اختلاف المصطلحات المستخدمة للتعبير عن المقاولاتية المستدامة وذلك لتعدد التخصصات والزاوايا التي ينظر منها إلى هذا الموضوع، إلا أنه يبقى مصطلح المقاولاتية المستدامة الأكثر احتواءا، وكأنه المظلة التي تنطوي تحتها كل مقاولة تأخذ بعين الاعتبار وضمن أنشطتها أبعاد التنمية المستدامة.

1- تعريف المقاولاتية المستدامة :

يشير مفهوم المقاولاتية المستدامة في أبسط معانيه إلى روح المبادرة المقاولاتية التي تتصرف بطريقة تجعل من المشاريع المقاولاتية مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وكذا بيئيا في الوقت ذاته، إذن فهو يجمع بين مفهومي الاستدامة والمقاولاتية من خلال التركيز على نوعية المبادرات والمهارات المقاولاتية التي تعكس قدرة الفرد المقاول أو منظمة الأعمال على الابتكار المستدام بصفة مستمرة[3]، وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة

1 - محمد القواق، مرجع سبق ذكره ، ص 18

2 - أنس أحمد سعيد عوض، أسباب عجز الشركات عن القيام بالمسؤولية الاجتماعية دراسة حالة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2014، ص 30- 31

3 - Duncan Levinshon, Ethel Brundin, Opportunities for a renewed conceptualization of entrepreneurial sustainability in SME , a literature review , Jonkoping International Business School , ICSB, 2011 , p8

المقاولاتية المستدامة بأنها: " الالتزام المستمر لمؤسسات الأعمال بالتصرف بطريقة أخلاقية والمساهمة في التنمية الاقتصادية، في ظل تحسين نوعية الحياة لليد العاملة وكذا عائلاتهم وللمجتمع المحلي والعالمي سواءا للأجيال الحالية أو المستقبلية"[1]، مايلاحظ عن هذا التعريف نه أقرب ما يكون لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، والذي يبرز ويشيد بمساهمات المقاول وواجباته اتجاه محيطه الاجتماعي والبيئي، غير أنه أضاف على ذلك البعد الزمني كشرط لتحقيق الاستدامة، وكأن المقاولاتية المستدامة هي تلك المقاولة المسؤولة اجتماعيا حاضرا ومستقبلا، ونأخذ على هذا التعريف أن أهمل جانب مهم يقوم عليه هذا الأمر ألا وهو الابتكار ، لذا نجد آخرون يعرفون المقاولاتية المستدامة بأنها: "تلك المقاولاتية التي تؤكد على أهداف إضافية غير الأهداف الربحية التقليدية، من تعزيز للمعيشة المستدامة وتحسين لنوعية البيئة، كون أن الاستدامة المقاولاتية تنطوي على البحث عن فرص لمنتجات جديدة، خدمات، تقنيات جديدة، أو عن العمليات التي من شأنها الحد والتخفيف من المتطلبات البيئية والاجتماعية، والتي تمكنها من الاستخدام الكفء للطاقة والموارد الطبيعية ومن تسخير موارد جديدة أكثر وفرة وأرخص من حيث تكاليف الانتاج وأقل ضررا للمجتمع"[2]، كما عرفت المقاولاتية المستدامة على أنها السلوك الإبداعي الذي يتعامل مع القضايا البيئية والاجتماعية كهدف أساسي ومصدرا للميزة التنافسية وذلك من طرف الجهات الفاعلة والناشطة في قطاع الأعمال سواءا كانوا أفرادا أو منظمات ، وفي تعريف آخر لها يبرز كيفية نشوئها اعتبرت المقاولاتية المستدامة بأنها "عملية اكتشاف، تقييم واستغلال الفرص الاقتصادية التي تنشأ وتتواجد وسط إخفاقات السوق في غياب الاستدامة، بما في ذلك تلك التي لها صلة بالبيئة"[3]، هذا وقد اعتبر قاموس Imagine Oxford English الاستدامة المقاولاتية بأنها تتشكل من[4]:

- التركيز على مشكل واحد أو أكثر (ذو صلة بالعالم، المجتمع، الاستدامة)، والعثور على و/أو ابتكار حل له لا سيما في المراحل الأولى لإنشاء المقاولات .
- تقديم الابتكار إلى السوق بطريقة خلاقة ومبتكرة من قبل مقاولة مبدعة لها تأثيراتها على المجتمع والبيئة .

---

1 - Surinder Batra , Sustainable Entrepreneurship and Knowledge based development , 11 th International Entrepreneurship froum Kuala Lumpur, Malaysia , 2012 , p8

2 – قحام وهيبة وجامعي سارة، المقاولاتية المستدامة في تونس- جهود وتحديات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، العدد 2 ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة ، 2017 ، ص 67

3 . نجاة شادلي ، المقاولاتية المستدامة : آلية لتمكين الفرد المبادر المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية،، المجلد 4، العدد 8 ، جامعة البليدة 3 ، 2017، ص 301-302

4 - Anders Abrahamsson, Researching Sustainopreneurship conditions, concept, approaches, arenas and questions , International Sustainable Development Research Conference, Malardalens Hogskola , Vasteras , 2007 p 10-11

- تعزيز القيم المستدامة (الايكولوجية- الاقتصادية- الاجتماعية) الرامية للحفاظ على قدرة الأجيال الحالية والمستقبلية نحو تلبية حاجاتهم .

2- أهمية وأهداف المقاولاتية المستدامة :

يكتسي انتشار مبادرات ومشاريع المقاولاتية المستدامة أهمية بالغة متعددة المزايا والأبعاد، يمكن اجمالها في النقاط التالية :

- تمنح المقاولاتية المستدامة طرق جديدة للتحكم في قيم التكاليف البيئية الاجتماعية والمالية ، فمن جانب التكاليف البيئية كونها تساهم في تحسين صورتها الخارجية، وماليا كون أن الاستخدام الرشيد للموارد وتقليل التلوث يحقق في حد ذاته مكتسبات مالية اضافية على المدى الطويل .
- ان عملية الابتكار المستدام يمكن من تطوير الفرص غير المحتملة كونه يقدم حلولا لمختلف الصعوبات التي يمكن أن تعرقل عملية الاستدامة لمشروع المقاولاتية ، حيث أن الابتكار التكنولوجي والاجتماعي يعتبر عنصرا أساسيا في عملية الابتكار المستدام .
- ان المقاولاتية المستدامة لا تعتبر هدفا في حد ذاتها، أكثر من كونها رحلة طويلة هدفها هو تحسين المنافسة المستمرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من تجارب المؤسسة السابقة والسعي نحو تحسين الوضع الراهن .
- تمكن المقاولاتية المستدامة من الفهم الحقيقي للبيئة الخارجية للمؤسسة، فالفرص تأتي من خلال الفهم الجيد للسياق ومتغيرات البيئة الخارجية .
- يعزز من الاتصال الفعال بين الأطراف الفاعلة في المقاولاتية والأطراف أصحاب المصالح مما يسمح بزيادة انتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- اعطاء أهمية وقيمة لأفراد المجتمع المحيط بالبيئة الخارجية لمشروع المقاولاتية .

وتسعى المقاولاتية المستدامة إلى تحقيق عدة أهداف ترمي إلى المساهمة في حل المشاكل المتعلقة بإشكالية الاستدامة سواءا من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية والبيئية ، وذلك على مستوى المقاولة كضمان الاستقرار المالي لها على المدى الطويل، من خلال الحفاظ على الحصة السوقية وضمان ولاء المستهلكين[1] عن طريق اعتمادها على الابتكار المستدام في المنتجات والعمليات، أو الاستثمار في رأس المال الاجتماعي، فضلا عن

1 - Bhushan Y.K , Sustainable Entrepreneurship –Case studies of Indian SME, 11 th International Entrepreneurship froum Kuala Lumpur, Malaysia , 2012 , p 41

تحسين بيئة عملها بالشكل الذي يؤدي إلى خلق الدافعية لدى العمال وشعورهم بتقدير الذات، أو على مستوى البيئة المحيطة بها وأفراد مجتمعها كالمساهمة في تحسين البيئة الاجتماعية بما في ذلك التخفيف من وطأة الفقر (الهدف 1 من أهداف خطة التنمية المستدامة 2030) وتوفير فرص عمل لائقة (الهدف 8) والحد من الأضرار البيئية وغير ذلك من الأهداف، وعموما نستطيع القول أن أهداف المقاولاتية المستدامة جاءت في مجملها محتواة في أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 التي أقرتها جميع الدول في الاجتماع المنعقد بمقر منظمة الأمم المتحدة سنة 2015 والتزمت ببذل الجهود في سبيل تحقيقها، وعليه فالمقاولاتية المستدامة تمثل أحد الأدوات الاستراتيجية المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

3- المقاول المستدام :

إن اعتماد نهج الاستدامة من قبل المقاولة يعتمد بصفة محورية على شخصية المقاول، نظرا لانعكاسها وتأثيرها القوي على أهداف المقاولة خصوصا في مقاولات الأعمال الناشئة ، فامتلاك المقاول لشخصية مبادرة ترى الحياة المهنية على أنها سلوك إبداعي مبتكر، يساهم إلى حد كبير في اكتسابه صفة "المقاول المستدام" الذي يعمل على توليد المنتجات والخدمات الجديدة المبتكرة، واعتماد النظم والأساليب التنظيمية التي تحسن نوعية الحياة وتقلل الآثار السلبية على البيئة، وهو ما أشار إليه "جوزيف شومبيتر" من خلال نظرية "التدمير الخلاق"، وذلك حينما يقوم المقاول بتدمير ما هو غير مستدام من منتجات، أساليب انتاج قديمة، هياكل السوق وأنماط الاستهلاك والانتاج، واستبدال ذلك بمنتجات وخدمات مبتكرة تخدم البيئة والمجتمع، وتساهم في خلق ديناميكيات سوق تعمل على تحقيق التقدم المستدام ، وتوجد هناك عدد من المبادئ التوجيهية التي يمكن للمقاول من خلالها اكتساب صفة الاستدامة ، تتمثل في الآتي[1]:

- يجب أن تكون الانطلاقة الأولى للمقاول المستدام في مبادرته مبنية على مبدأ الحد من الأضرار البيئية، احترام حقوق الانسان وتحقيق الرفاه والظروف الاجتماعية الملائمة للعمال ؛
- يحبذ أن يكون قرار تبني المبادرة المقاولاتية المستدامة نابع عن قناعة شخصية للمقاول ، وليس كاستجابة ورد فعل على الضغوط الخارجية من قبل المنظمات المهنية ، المنافسة ... ؛

1 - نجاة شادلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 9

- ينبغي أن تكون الأهداف المقاولاتية المستدامة محددة بوضوح، وأن تعكس مبادئ مقاولة الأعمال وأنشطتها وترتبط ارتباطا وثيقا باحتياجات المستهلك، ومع نمو السوق يتم تبني هذه التدابير كمعيار معتمد على المدى الطويل ؛
- يجب أن تكون العلاقة بين الاستدامة، الأنشطة المقاولاتية وعملية الانتاج ملموسة وواضحة للجميع .
- لا ينبغي أن يكون المستهلك ضحية ارتفاع الأسعار نتيجة ممارسات ومساعي المنظمة في مجال المقاولاتية المستدامة .
- يجب على المقاول المستدام التأكد من أن الممارسات المستدامة تم تأييدها من قبل جميع مستويات الهيكل التنظيمي للمنظمة ، وهذا لضمان الحفاظ على شمولية الممارسات المستدامة فيها .

4- ركائز وأبعاد المقاولاتية المستدامة :

من خلال تعريفات المقاولاتية المستدامة المذكورة أعلاه يتضح أنها تنطوي على سيرورة أنشطة تعود بالنفع على كل من المقاولة، الأفراد والمجتمع ككل، أي أنها تجمع بين الغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آن واحد، وذلك من خلال ثلاث ركائز أساسية (3P) تمثل في الوقت ذاته أبعادا للمقاولاتية المستدامة مثلما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (15) : ركائز وأبعاد المقاولاتية المستدامة

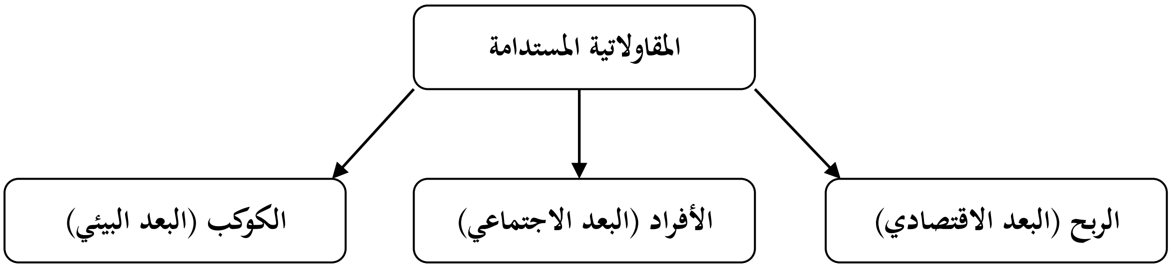

المصدر : من إعداد الطالب

أ/ الربح (Profit) : يعتبر الربح معيار أساسي يعكس ما إذا كانت المشاريع المقاولاتية ذات جدوى اقتصادية أي قابلة للحياة والاستمرار اقتصاديا، وهو تحدي رئيسي يضمن للمقاولة استدامتها وبالتالي يجب العمل على تطويره، لكن دون اعتباره الهدف الوحيد للمقاول المستدام، أو بعبارة أخرى يجب إيلاء هذه الركيزة التي تمثل البعد الاقتصادي لاستدامة المقاولة اهتمام و وزن متساويين بالمقارنة مع الأبعاد الأخرى .

ب/ الأفراد (People) : وهذا نسبة للجوانب الاجتماعية والأخلاقية للمقاولة وكيف يتم التعامل معها وتحديد أولوياتها، كتعاملها مع عمالها واحترام حقوق الانسان وتطبيقها، بالاضافة إلى المساهمة في تعزيز "التماسك الاجتماعي" الذي يشير إلى الربط بين إرضاء الفرد نفسه وتلبية حاجات المجتمع[1]، فالمقاولاتية المستدامة تهتم بالجانب الاجتماعي (البعد الاجتماعي) الذي يعكس اهتمامات المقاول بالجانب الاجتماعي تجاه عماله من جهة (مسؤولية اجتماعية)، ومساهماته والتزاماته اتجاه مجتمعه من جهة أخرى (مسؤولية مجتمعية).

ج/ الكوكب (Planet) : والذي يشير إلى تأثير أنشطة منظمة الأعمال على المعروض من الموارد الطبيعية وآثارها على البيئة والحلول اللازمة للمحافظة عليها ومعالجة المشاكل التي تواجهها، إذ من المهم ايجاد التنسيق بين تعظيم الأرباح وحماية البيئة لضمان نجاح واستمرارية المشروع المقاولاتي .

علاوة على ذلك هنالك من الباحثين من أشار إلى ضرورة إضافة "الثقافة"كركيزة رابعة لتعزيز روح المبادرة المستدامة وضمان استمرار المشاريع المقاولاتية المستدامة، وكبعدا آخرا ضمن أبعاد المقاولاتية المستدامة تماما كما هو الحال بالنسبة لأبعاد التنمية المستدامة (أنظر الفصل السابق)، وهذا مما يعكس ذلك التقاطع الكبير بين مفهومي المقاولاتية المستدامة والتنمية المستدامة الذي أساسه بلوغ الهدف الأسمى والمتمثل في إحداث التوازن والتكامل بين المفاهيم المتعلقة بالاستدامة وذلك من الناحية الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئية، إلا أن المقاولاتية المستدامة لا يمكن اعتبارها هدفا في حد ذاته، بل آلية تعنى بربط روح المبادرة المقاولاتية بالقيم الأخلاقية والمسئولة اتجاه الأجيال الحالية والمستقبلية، ومن ثمة المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة .

المطلب الثالث : نموذج مقترح لعلاقة المقاولاتية الاجتماعية بالتنمية المستدامة :

شكل اعتماد التوجه المقاولاتي أحد أولويات الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي لتنويع مصادر خلق الثروة، وذلك بغية الوصول إلى المعدلات الاقتصادية والمستويات المعيشية التي تعكس تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، لكن ومع تعالي الأصوات المنادية لاسيما على المستوى الدولي بضرورة وجود الرابط بين السياسات التنموية المتبعة من جهة والسياسات الإجتماعية والبيئية من جهة أخرى، عن طريق الدعوة إلى تحقيق التوافق بين المحاور الثلاثة وهي: النمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، وحماية البيئة، بهدف تعزيز فرص ما اصطلح

1 - Izaidin Abd elmadjid , Wei-loon Koe , Sustainable Entrepreneurship: A revised model based on triple botton line (TBL) , International Journal of Academic Research in Business and Social Science , Vol 2 , N 6 , HRMARSExploring Intellectual Capital , 2012 , p 304

عليه توافقا بـ "التنمية المستدامة"، يأتي دور الحكومات ومن خلالها منظمات القطاعين العام والخاص وحتى منظمات القطاع التضامني والاجتماعي في إدراج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية ضمن مخططاتها ومسؤولياتها وذلك بالموازاة مع النشاط الأساسي لها .

وعلى الرغم من أن موضوع التزام منظمات الأعمال بمسؤولياتها الاجتماعية وكذا اعتما نهج الاستدامة في العمل أصبح معروفا لدى منظمات القطاع العام والشركات الكبرى ، إلا أنه لا يزال هناك غموض وعدم دراية كافية فيما يتعلق بذلك من لدن مؤسسات القطاع الخاص خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة، ناهيك عن منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي التي يفترض أن تقوم هي الأخرى بدورها كفاعل مهم في تعزيز فرص تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالانتقال من الأسلوب التسييري التقليدي لها إلى المقاربة الجديدة للتسيير التي تمتاز بإدماج آليات التسيير المقاولاتي وتبني النهج المستدام بأبعاده الثلاث .

فبالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص وبالأخص المقاولات الصغيرة والمتوسطة وحتى تكتسب صفتي المقاولة المسؤولة اجتماعيا والمقاولة المستدامة، عليها أن تسعى إلى تبني برامج فعالة للمسؤولية الاجتماعية وكذا الابتكار المستدام الذي يجعل من مشاريعها المقاولاتية مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا في الوقت ذاته، وبهذا تكون أقرب ما يكون للمقاولة الاجتماعية بالنظر لما أشرنا إليه سابقا وهو وجود نوعين من المؤسسات في مجال المسؤولية الاجتماعية : المقاولات التي اختارت بالموازاة مع نشاطها الأساسي أو بعد عدة سنوات من وجودها، أن تتبنى برامج ومبادرات وأنشطة تتعلق بمسؤولياتها الاجتماعية، أما النوع الثاني فيضم المؤسسات المبادرة (المقاولات) والتي تجعل من المسؤولية الاجتماعية مجال نشاط لها منذ البداية أي أنها أنشأت أصلا لاعتبارات اجتماعية أو بيئية بالإضافة إلى ادماجها للبعد الاقتصادي في أنشطتها بما يحقق لها الاستقلالية المالية الذاتية وهنا نخص بالذكر منظمات العمل التطوعي أو الخيري من جمعيات ومنظمات وغيرها ، وقد اقترحنا آلية مساعدة تنشأ من خلالها هذه المقاولات الاجتماعية وذلك عن طريق الشراكة بين منظمات القطاع الخاص والقطاع الثالث (منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) ، وكلا الحالتين أي المقاولة المسؤولة اجتماعيا أو المقاولة الاجتماعية ينتج عنهما مقاولة تراعي وتأخذ بعين الاعتبار ضمن استراتيجيتها وأنشطتها الأبعاد الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وللاستدامة، متمثلة في البعد الإقتصادي ، الإجتماعي، والبيئي ، والتي تشكل متغيراتها وتطبيقاتها في نفس الوقت متطلبات للتنمية المستدامة، مما يؤدي بنا لاستخلاص الآتي أنه إذا كانت المقاولاتية هي المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي كما ذكر Schumpeter وآخرون، فإن " المقاولاتية

الاجتماعية هي المحرك الأساسي للتنمية بأبعادها الإقتصادية والاجتماعية والبيئية معا، وبالتالي هي أداة استراتيجية مهمة لتحقيق التنمية المستدامة . والشكل الموالي يجسد ويبسط هذه العلاقة :

الشكل رقم (16) : مقترح لعلاقة المقاولة الاجتماعية بالتنمية المستدامة

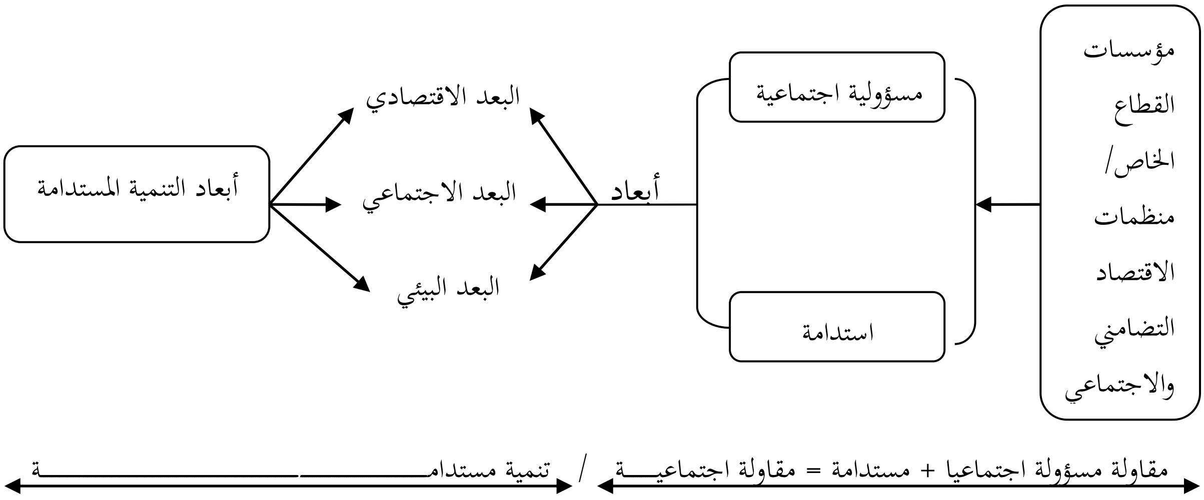

المصدر : من إعداد الطالب

ويتضح من خلال الشكل أعلاه كذلك كيف يمكن لمجموع المقاولات الاجتماعية أن تشكل نسيجا اقتصاديا واجتماعيا يعمل على إرساء وتجسيد متطلبات التنمية المستدامة في المجتمع، حيث يمكن ابراز ذلك تبعا للجوانب التالية :

1- من الجانب الإجتماعي: يساعد بروز وانتشار مشاريع المقاولاتية الاجتماعية من احتواء العديد من مشاكل المجتمع كالفقر والبطالة والتهميش والفراغ وما يترتب عليها من آفات اجتماعية خطيرة، وذلك من خلال استحداثها لفرص عمل جديدة، إما بصورة مباشرة بالنسبة لمنشئ هذه المقاولات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، أو حتى إعادة إدماج أولئك الذين يفقدون بصفة غير إرادية مناصب عملهم جراء إفلاس المؤسسات المستخدمة لهم أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها ، وفي هذا الصدد نشيد بالاجراءات التي وضعتها الدولة الجزائرية والأجهزة التي أنشأتها بهدف خلق المداخيل وترقية التشغيل والإدماج المهني قصد المعالجة الفعالة للبطالة والفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة 2030) ، وهذا باعتبار أن فقدان مناصب الشغل وغياب المداخيل من الاسباب الرئيسية لظهور الفقر، إذ يمكننا أن نعتبر هذه الأجهزة

استنادا لموضوع دراستنا آليات عمومية تعمل وتساعد على بروز وانتشار هذا النوع من المقاولات في المجتمع (راجع الشكل رقم 08) ، ومن أبرز هذه الأجهزة نذكر :

أ / المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية : وهو منظمة غير حكومية مقرها بالجزائر العاصمة، رسالتها هي ايجاد حلول مبتكرة من خلال روح المبادرة (المقاولة) لمجابهة التحديات الاجتماعية والبيئية في الجزائر، عن طريق خلق فرص عمل مستدامة، تنشيط المناطق المحرومة، تمكين المرأة والشباب، وحماية البيئة؛ تتلخص أهدافها في المصطلحات التالية : **كشف**: أي التعرف على أصحاب المشاريع الاجتماعية الموجودة، **إلهام**: تشجيعها لاسيما بين الشباب وتشجيعهم على العمل بشكل إيجابي، **دعم**: أي مساعدة أصحاب المشاريع الاجتماعية المحتملة لبنائها واطلاقها بنجاح مع التدريب والتوجيه وما إلى ذلك من برامج دعم، **ربط**: بناء جسور تواصل على شبكة الانترنت لتطوير المشاريع الاجتماعية في الجزائر وربطها مع الحركة الدولية للمشاريع الاجتماعية والابتكار بغية الاستفادة من الموارد والمعارف[1] .

ب/ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) : حيث دأب عمل هذا الصندوق ولا يزال على مرافقة العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم ما بين 30-50 سنة، من أجل خلق مشاريع لفائدتهم وتمويلها أو إعادة بعث أنشطتهم المتعثرة وتطويرها .

ج/ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM) : أنشأ هذا الجهاز سنة 2004 ويعمل على منح القروض المصغرة ومتابعتها التي تتراوح قيمتها ما بين 50.000 دج و 400.000 دج ، ويخص هذا الشباب العاطل عن العمل، والحرفيين والنساء الماكثات بالبيوت .

د/ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) : المنشأة منذ سنة 1996 بغاية مساعدة الشباب البطال الحامل لأفكار مشاريع والراغب في إنشاء مؤسسات تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج ، والتي من شأنها خلق ثروة وتوفير فرص تشغيل .

كما تساهم المقاولات الاجتماعية في تحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، بتشجيع روح المبادرة سواءا لدى الأفراد لاسيما من فئة الشباب أو النساء وحتى الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة (الهدف 5)، أو لدى الجماعات من جمعيات ومنظمات فاعلة وغيرها خصوصا في مناطق الريف والقرى (الهدفين 11 و16) ،

---

1 - رابط المنظمة : https://www.facebook.com/AlgerianCenterForSocialEntrepreneurship

والذين لم يسبق لهم أن استفادوا من فرص لتحقيق ذواتهم والاستقلال الاقتصادي لأنشطتهم، فمن أهم مزايا بروز وانتشار هذا النوع من المقاولات في المجتمع هو الترسيخ لفكر وثقافة العمل والاعتماد على النفس واكتشاف وتنمية القدرات والمواهب الفردية والجماعية، والمساعدة على التطور المهني الايجابي للمهن والحرف بالشكل الذي يحفزها وينميها ويجعل منها أنشطة مستدامة تعمل على استثمار وتنظيم وتوجيه الموارد المجتمعية بما يساهم ايجابا في دفع عجلة التنمية وتواصلها وشمولها من جهة، ومن جهة أخرى تحسين المستوى المعيشي لأصحابها وضمان تمتع الجميع بالرفاهية الاجتماعية ومن ثمة المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المجتمعات المحلية واتخاذ ذلك كمحطة انطلاق نحو التنمية المستدامة المنشودة عالميا، فالمقاولاتية الاجتماعية آلية مبتكرة في الممارسات المجتمعية تشير لتلك المنظمات التي أوجدت نماذج ذات كفاءة لتلبية الاحتياجات الانسانية الأساسية، والتي فشلت المؤسسات والأسواق القائمة في إشباعها، فهي تمثل بذلك منهجا لحل المشاكل التي تواجه المجتمع (فقر، بطالة، تهميش، سوء تغذية، أمراض، اسكان، مواصلات ...) بطريقة مستدامة وريادية، باعتمادها على أفكار جديدة ومبدعة أو تطوير أخرى موجودة مسبقا، بحيث تهدف إلى تطوير المؤسسات واقامة مشروعات اقتصادية تنموية متكاملة ومستقلة ماليا، إلا أنها تختلف عن المقاولاتية التجارية التي تركز جهودها على تطوير منتجات لتوسيع الأرباح والأسواق، بأنها منتجاتها تخلق تأثيرا مجتمعيا واسع النطاق بحيث تركز على الفئات المهمشة والفقيرة وتسعى إلى سد الفجوة بين أولئك الذين يتمتعون بخدمات اجتماعية متميزة والذين يفتقدون تلك الخدمات لاسيما الخدمات الأساسية والضرورية، أي السعي نحو تحقيق مزيدا من العدالة للفئات الأكثر حرمانا أو المعرضة للخطر في المجتمع وتحسين نوعية الحياة لهم، والعمل على تمكين الانسان من كلا الجنسين وتدعيم المشاركة الفردية والجماعية والمجتمعية بما يحدث التغيير المرغوب في ذوات الأفراد أو في البيئة أو في كليهما (الأهداف 2، 3، 4، 5، 6، 10 و16)، وفي هذا يقول "جوزيف شومبيتر" أن "الإبتكار هو عصا الفقر المدقع"[1]، أي أنه يمثل من خلال جهود المقاولون الاجتماعيون وكذا المنظمات التي تتبناه وتسعى إلى تقديم حلول ابتكارية ومستدامة للمشكلات الاجتماعية السبيل الأنجع لإحداث التغيير الاجتماعي الايجابي والمستدام كما دعت لذلك أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 .

2- من الجانب الاقتصادي: إن الأهمية الاقتصادية التي تكتسبها المقاولات الاجتماعية لا تقل أهمية عن الدور الذي تلعبه في الارتقاء بمعدلات التنمية الاجتماعية، حيث تساهم المقاولات الاجتماعية كباقي

1 – مارك دودجسون و ديفيد جان، الابتكار مقدمة صغيرة جدا ، ترجمة زينب عاطف سيد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة مصر، 2014 ، ص 25

المقاولات الأخرى في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق، من خلال قدرتها على إحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج وتقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم، وذلك راجع إلى الخصائص والميزات التي تؤهلها لاستثمار المزايا النسبية لكل منطقة والمساعدة على سد فجوات التنمية بسهولة وتكلفة محدودة في زمن يسير، وبالتالي الوصول إلى التنمية المتوازنة والشاملة لاسيما على مستوى المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية أخذا بالاعتبار خصوصية كل منطقة، بما يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتثمينها، سواءا الموارد الطبيعية أو البشرية، وحتى المالية باعتبارها تساعد على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها من جهة ومصدرا للدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميهم من جهة أخرى، فضلا على أن هذا يشكل دعما للاقتصاد الوطني كون المقاولات الاجتماعية تعطي فرص أكبر للاستفادة من تحول الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي يتعزز به النسيج الإقتصادي للدولة من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، كما تعد مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة، وبهذا نحقق مساهمة معتبرة في سبيل تحقيق الهدف ذو البعد الاقتصادي (الهدف 8) من أهداف التنمية المستدامة 2030 الذي يدعوا إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ وبما أن المقاولات الاجتماعية تقوم على فكرة جوهرية أساسية إيجاد الحلول المبتكرة للتحديات الاجتماعية والبيئية فهي تُعدُ بذلك مجالا للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة (وفي هذا تشجيع للابتكار- الهدف 9)، حيث مما تعنى به هو إنتاج السلع والخدمات المبتكرة المساهمة في التنمية والتطور الاقتصادي وذات الأثر الايجابي على البيئة والمجتمع .

3- من الجانب البيئي: في ظل استمرار الدعوات الموجهة للشركات والمؤسسات الصناعية خصوصا الضخمة منها وذات الاستثمارات العالية (المقاولات الكبرى) على ضرورة مراعاة مسؤولياتها اتجاه البيئة التي تعمل في إطارها، سواءا من حيث الانعكاس السلبي لأنشطة الاستغلال التي تقوم بها على البيئة وإلى غاية الالتزام بتوافق المنتج المقدم للمجتمع مع البيئة، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم ويحسن الظروف البيئية في المجتمع ويعالج المشاكل البيئية المختلفة، تأتي المقاولات الاجتماعية ذات النشأة الأصلية، أو استثناءا المقاولات الأخرى التي تكتسب هذه الصفة من حيث تحقيقها لنهج الاستدامة والتزامها بمسؤوليتها الاجتماعية كما أشرنا سلفا، لتشكل توافقا كبيرا مع متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة، حيث نجد وبالإضافة للعلاقة والأدوار المتحدث عنها أعلاه وعن القيمة الاجتماعية والاقتصادية التي تضيفها هذه المقاولات على سلم تحقيق

التنمية المستدامة، علاقة أخرى ذات أهمية بالغة تجمعها مع المتغير البيئي حيث تأخذ المقاولات الاجتماعية على عاتقها تأمين الأسس الطبيعية للحياة البشرية من خلال ممارستها لسلوكيات بيئية تحمي المجتمع من أخطار التلوث الموجود أو الذي يخلفه نشاطها، فضلا عن سعيها الدائم لإيجاد وتطوير (ابتكار) ما من شأنه حماية صحة الإنسان وكل الكائنات الحية (التنوع البيولوجي) من كافة أشكال التلوث والتدهور (الأهداف 13 و14 و15) ، وهذا ما يشكل لديها منطلقا جديدا في الاستثمار والنمو ويجعل منها شريكا مهما في التنمية البيئية ، وذلك باعتمادها الأنماط والطرائق المسؤولة في مجالات التموين والاستغلال والتسيير التي تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة، وكذا إجراء تقييم دوري لتأثير أنشطتها على البيئة ومن ثمة السعي الدائم للحد من التأثيرات السلبية لأنشطتها على الأوساط والأنظمة الايكولوجية، وتشجيع المبادرات والأعمال التطوعية لفائدة البيئة والتنمية المستدامة، ونشر الثقافة الايجابية والممارسات الجيدة في المجال التطوعي وتقديم دعمها لتطبيق هذه الممارسات، كما أن توفر المقاولات على إدارة بيئية أو على الأقل مختص في هذا المجال وذلك حسب الحالة وتبعا لحجم المقاولة، يعد أمرا مساعدا لدمج الاعتبارات البيئية في استراتيجيات أعمالها وخططها الطويلة الأجل .

وعموما نستطيع القول بما أن المقاولاتية الاجتماعية ترمي لإنشاء المشروعات الجديدة أو تطوير القائمة منها في سبيل تطوير الحلول المستدامة للمشكلات الاجتماعية المتأصلة في المجتمعات وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للفرد والمجتمع، ولأن التنمية المستدامة من خلال خطتها الجديدة 2030 تسعى لتحقيق العديد من الأهداف بغية النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي معا، وكذلك الحد من أوجه عدم المساواة داخل المجتمعات بتمكين الانسان وتحسين نوعية الحياة والعمل لديه، وتدعيم المشاركة الفردية والجماعية واتاحة الفرصة أمام الجميع للمشاركة في إحداث التغيير المنشود، فإن المقاولاتية الاجتماعية تمثل أحد الآليات المبتكرة ذات الأهمية الاستراتيجية في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والعالمي، ومشروعاتها تعد عنصرا فاعلا في ذلك، بحيث يسلتزم دعمها ونشر ثقافتها بين كل الفئات والفاعلين في المجتمع ليتم الاندماج في أنشطتها وتطويرها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

وتجدر الاشارة في هذا السياق إلى سعي عدة منظمات دولية إلى وضع مقاييس ومواصفات استرشادية لكيفية تبني المنظمات والتي من بينها المقاولات، نهجا متوافقا مع متطلبات التنمية المستدامة وما يندرج ضمن ذلك من أنشطة ومبادرات اجتماعية وبيئية، ويمكن تصنيف هذه المواصفات في هذا المجال إلى :

أ/ المواصفات القياسية الصادرة عن منظمة التقييس الدولية (ISO)[1] : أصدرت هذه المنظمة ترسانة كبيرة ومتنوعة من المواصفات منها ماهو متعلق بالادارة ومنها ما هو متعلق بالسلع والخدمات، سنقتصر على ذكر المواصفات التي لها علاقة بالتنمية المستدامة ، والمتمثلة أساسا فيما يلي :

- سلسلة وعائلة ISO 14000 (نظم الإدارة البيئية): وهي مواصفات موجهة إلى المنظمات التي ترغب في إدارة مسؤولياتها البيئية بطريقة منظمة تدعم من خلالها مساهمتها في التنمية المستدامة ، وتغطي هذه السلسلة الموضوعات التالية [2]:
  - ✓ نظام الإدارة البيئية (Environemetal Management System) (EMS)
  - ✓ التدقيق البيئي (Environmental Auditing) (EA)
  - ✓ الملصق (العلامة) البيئي (Environmental Labeling) (EL)
  - ✓ تقويم الأداء البيئي (Environmental Perfor mance Evalution) (EPE)
  - ✓ تقدير دورة الحياة (Life Cycle Assessment) (LCA)
  - ✓ مصطلحات الإدارة البيئية (Vocabulary)
  - ✓ الجوانب البيئية في مواصفات المنتج (Environmental Aspect Product Standard) (EAPS)

و قد كان الهدف من وضع سلسلة ISO 14000 تحقيق ما يلي[3] :

- مساعدة المنظمات على اقامة نظام داخلي للإدارة البيئية يضمن حسن التعامل مع القضايا البيئية
- مساعدة المنظمات على وضع الأهداف والسياسات الخاصة بها في مجال البيئة .
- التزام المنظمات بالاعلان عن سياستها البيئية وبشروط السلامة البيئية أمام السلطات الرسمية والزبائن والرأي العام
- تشجيع المنظمات في سعيها للحصول على شهادات المطابقة من الجهات المختصة بشأن السلامة البيئية .

- عائلة المواصفة الدولية الايزو 9000 (نظام ادارة الجودة) : كانت أول اصدارتها سنة 1987 وتم مراجعتها عدة مرات، وهي مواصفات ارشادية تتعلق بضبط جودة أداء الأنشطة والعمليات المختلفة من

1 – منظمة غير حكومية وغير هادفة للربح، تأسست سنة 1947 مقرها بجنيف سويسرا، تضم ممثلين من معظم دول العالم وتعمل على اعداد المواصفات القياسية الدولية ووضع المعايير والأسس والاختبارات ومنح الشهادات المتعلقة بذلك في مجالات النشاط الفني والاقتصادي المتعددة

2 – اسماعيل ابراهيم القزاز، وعادل عبد المالك كوريل ، نظام الادارة البيئية بموجب المواصفات الدولية، مكتبة الراتب العلمية ، عمان الأردن ، 2010 ، ص 32

3 – منظمة الأمم المتحدة ، تقرير عن بدايات تطبيق نظام الإدارة البيئية ايزو 14000 ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، نيويورك ، 1999 ، ص 7-8

خلال إعطاء الحدود الدنيا للضوابط والقواعد الواجب الالتزام بها لضمان التطوير المستمر والمستدام في مستوى جودة السلعة أو الخدمة، بما يتوافق أو يفوق حاجات أو رغبات وتوقعات الزبائن (الهدف 12 من خطة التنمية المستدامة 2030 : وجود أنماط إستهلاك وانتاج مستدامة) .

- مواصفة ISO 18000 (نظام إدارة السلامة والصحة المهنية): بعد اعتماد المعيارين السابقين بتأييد واسع وناجح ، تم مناقشة إمكانية وضع معيار بشأن نظام السلامة والصحة المهنية يكون بمثابة اعتراف دولي بالتزام المنظمة (المقاولة) بتطبيق كافة النظم المهنية، بما في ذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة وسن التشريعات اللازمة بالإضافة إلى قياس أداء نظم الإدارة الذي يمكن أن يؤدي عدم تطبيقه بشكل مباشر أو غير مباشر إلى حوادث الإصابة والتعرض للأمراض (ضمن الهدف 8 : توفير العمل اللائق للجميع)، أو التسبب بأضرار مادية للمباني وبيئة العمل، وتتكون مواصفة إدارة الصحة والسلامة المهنية 18000 OHSAS[1] وفقا للإيزو من معيارين هما[2]:

- OHSAS 18001 : يوضح مواصفات نظام إدارة السلامة والصحة المهنية .
- OHSAS 18002 : دليل إرشادات لكيفية تطبيق مواصفات نظام إدارة السلامة والصحة المهنية .

- مواصفة ISO 22000 (إدارة أنظمة سلامة الغذاء- اصدار 2005) : هو نظام متكون من مجموعة العناصر التي تعمل على سلامة الغذاء في جميع المراحل التي يمر بها منذ انتاجه وحتى استهلاكه (ضمن الهدف 2 : التغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، والهدف 12 : وجود أنماط انتاج واستهلاك مستدامة) . وتحقق هذه المواصفة العديد من المزايا لاسيما فيما يتعلق بنشاط المقاولات الاجتماعية في هذا المجال أهمها :

✓ جعل المؤسسة معنية بالرقابة الغذائية الذاتية مما يسهل مهمة الجهات الرقابية من التقييم والمتابعة .

✓ جعل مصنعي الغذاء أكثر تفهما لسلامة الغذاء وبالتالي ضمان فاعليتهم في انتاج غذاء مأمون .

✓ توثيق كل ما يمس سلامة الغذاء بشكل مكتوب أو بأي طريقة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة .

✓ الحد من الأخطار الممكنة والمحتملة المرتبطة بالغذاء .

1 - OHSAS : (Occuptional Health & Safety Management System) = مبادئ توجيهية (معايير تقنية) خاصة بنظام إدارة السلامة والصحة المهنية معدة من طرف المعهد البريطاني للمعايير .

2 – تومي حسينة قديرة ، المواصفة الدولية ISO 18000 في المؤسسة الصناعية كبعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، دراسات إقتصادية ، العدد 37 ، أفريل 2019 ، ص 93

- ✓ تقليل فرص سحب المنتج من السوق إذا تأكدت عدم سلامته .
- ✓ فتح المجال أما الشركات للتصدير للأسواق العالمية .
- ✓ زيادة ثقة المستهلك في المنتج[1] .

- مواصفة ISO 26000 : تم اصدراها سنة 2010 بهدف إعطاء إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية للمنظمات على اختلاف أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص عند ممارستها لأنشطتها الاقتصادية بالشكل الذي يساهم في التنمية المستدامة، وقد جاءت هذه المواصفة شاملة لسبع محاور أساسية تمثل الموضوعات والمجالات الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية وهي : الحوكمة المؤسسية، حقوق الانسان، ممارسات العمال، البيئة، الممارسات التشغيلية العادلة مع الأفراد والمنظمات، قضايا المستهلك، مشاركة وتنمية المجتمع .

ب/ مواصفات صادرة عن منظمات وهيئات دولية أخرى : أبرزها ما يلي :

- معيار المساءلة الاجتماعية SA 8000 : وضع من قبل معهد المحاسبة الاجتماعية الذي هو امتداد للوكالة الأمريكية للأولويات الاقتصادية (CEPAA) (Council on Econmic Priorities Accreditation Agency) ثم اعتمد وطور بعد ذلك من قبل المعهد البريطاني للتقييس، وهو مواصفة دولية تشجع المنظمات على تطوير وتطبيق الممارسات المقبولة اجتماعيا داخل بيئة العمل، حيث تستند إلى اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكذا منظمة العمل الدولية وتهدف إلى خلق معايير موحدة لقياس الأداء الاجتماعي للمنظمات والتزامها اتجاه عمالها، بما في ذلك عمالة الأطفال والعمل القسري والصحة والسلامة المهنية والحرة النقابية وعدم التمييز والممارسات التأديبية وساعات العمل والأجور وغيرها[2]، حيث يشكل هذا –أي الأداء الاجتماعي- أحد المحاور الأساسية للأداء الشامل والمستدام ذو العلاقة المباشرة بالتنمية المستدامة.

- معيار SD 21000 : على الرغم من أنه لا يوجد لحد الساعة معيار دولي موحد يخص كيفية إدارة التنمية المستدامة وتجسيدها في المنظمة، فما هو موجود من معايير ومواصفات قياسية نستطيع أن نقول عنه أنه يخدم ويجسد أبعاد التنمية المستدامة كل على حدى، ليس فقط على الصعيد الدولي كما تقدم بل حتى على الصعيد المحلي، كما هو الحال بالنسبة لمعيار SD 21000 الصادر عن الوكالة الفرنسية للمواصفات القياسية (AFNOR) ، والذي يعتبر كدليل تطبيقي للتنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية وذلك

---

1 – العايب عبد الرحمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 109

2 - Nathalie Costa , Gestion du développement durable en entreprise , Ellipses Edition Marketing S.A , Paris , 2008 , p 62- 63

بالاعتماد على خمسة ركائز تمثل عناصر أساسية يحوي كل منها عدة جوانب وتفرعات لتقييم أداء المنظمة نحو تحقيق التنمية المستدامة، هذه الركائز هي[1]:

- الحوكمة والممارسات الإدارية ؛
- الرهانات والتحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة ؛
- الأداء الاقتصادي المستدام ؛
- المسؤولية الاجتماعية ؛
- المسؤولية البيئية .

- المعيار البريطاني AA 1000 : وهو نظام تسيير يساعد كل أنواع المؤسسات على اشراك وانضمام أصحاب المصالح في نشاط وحياة المؤسسة من خلال تطوير الحوار الفعال والتكامل معهم، ذلك لأن هذا المعيار يقوم على أساس المساءلة والشفافية والمراجعة الدورية والمستمرة للتقارير، كما يتيح قياس الأداء الاجتماعي والأخلاقي للمؤسسة ومقارنته مع معايير محددة في شكل أهداف يجب بلوغها، وقد طور المعهد البريطاني للمواصفات القياسية BSI بالتعاون مع منظمات أعمال ومنظمات غير حكومية معيار أوسع وأشمل من AA 1000 سمي بمعيار سيغما (SIGMA) وهو الذي يسمح بادماج التنمية المستدامة في ادارة المؤسسة بالاعتماد على الأدوات التي تتيح ذلك، حيث تم عملية تطبيق هذا المعيار عبر أربعة مراحل هي[2]:

1- التعرف على أصحاب المصالح بالنسبة المؤسسة وعلى متطلباتهم .

2- وضع معايير للحوكمة (المساءلة، الافصاح، الشفافية..) ، وهذا مع وجود تنظيم وقيادة فعالة يسمحان بضمان التوافق بين غايات الادارة المعتمدة ومتطلبات أصحاب المصالح .

3- الاعتماد على نظم ادارة تسمح بتحديد احتياجات أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين ومواكبة التغيرات التي قد تمس هذه المتطلبات .

4- الاعتماد على معلومات تمتاز بمواصفات الجودة المطلوبة مما يسمح للإدارة بالتحلي بالمسؤولية اللازمة للتحكم في الأداء الشامل للمؤسسة .

1 - Rosa Anthony et autre, Guide pratique du développement durable , AFNOR , 2005 , p 27

2 - العايب عبد الرحمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 133-134

خلاصة الفصل :

لقد قمنا من خلال هذا الفصل برصد أشهر النماذج الواقعية للمقاولاتية الاجتماعية على المستوى المحلي (الجزائر) وكذا الدولي، بغية الاستدلال على أدوار مشاريعها في تنمية مجتمعاتها وعلاقة ذلك بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث وجدنا العديد من صورها ضاربة في جذور تراثنا الاجتماعي و تاريخنا الاسلامي لاسيما فيما يتعلق بالزكاة والوقف وذلك حتى قبل ظهور مصطلح المقاولاتية الاجتماعية وشيوعه، نظرا للبعد الاجتماعي والتضامني الذي تتميز به من جهة وقدرتها على إحداث التغيير المجتمعي بأسلوب إبداعي ومستدام من جهة أخرى، مع التنويه بضرورة التفريق بينها وبين المصطلحات القريبة منها والمتداخلة معها على غرار العمل التطوعي أو الخيري أو الاجتماعي، والتي تحتاج منظماتها -من وجهة نظرنا- أن ترتقي بأسلوب عملها من العفوية إلى الاحترافية حتى تكتسب صفة المقاولاتية الاجتماعية وتحقق لنا القيميتين الاجتماعية والاقتصادية معا .

وعن واقع التنمية المستدامة في الجزائر فلقد دأبت الحكومات المتعاقبة من خلال البرامج التنموية على السعي نحو إحراز تقدما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على حد متوازن، إدراكا منها بأهمية اقامة توازن بين متطلبات التنمية وواجبات حماية البيئة، فضلا عن جملة الاجراءات والسياسات المتخذة قصد تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، إلا أن ذلك يعد غير كافي بالنظر للإمكانيات والقدرات المتعددة التي تحتويها الجزائر وكذا حجم المساهمات التي يمكن تفعيلها وتعظيمها في سبيل ذلك من قبل الأطراف ذات العلاقة كالمقاولين الاجتماعيين تحديدا، حيث تبين لنا أن المقاولات الاجتماعية تعتبر من الآليات المبتكرة في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك لأن أصلها التأسيسي يقوم على المسؤولية الاجتماعية والاستدامة معا ويتوافق إلى حد كبير مع أبعاد التنمية المستدامة .

الفصل الرابع

دراسة ميدانية لدور المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد :

بعدما تناولنا مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بمتغيري الدراسة، واستكمالا لما استعرضناه في الفصل السابق حول واقع المقاولاتية الاجتماعية وآفاقها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، سنحاول في هذا الفصل من خلال اجراء دراسة ميدانية أن نسعى إلى دعم التحليلات النظرية السابقة، وكذا نفي أو اثبات ما افترضناه في بداية هذا البحث .

وانطلاقا من تعريفنا الاجرائي للمقاولة الاجتماعية الدال على أنها تمثل نماذج لإحداث التغيير الاجتماعي تقوم من خلال تنفيذ مبادرات ومشروعات جديدة أو تطوير أخرى قائمة، أو تأسيس مؤسسات اجتماعية أو تنموية جديدة لتوفير المنتجات والخدمات التي تلبي مباشرة الاحتياجات الاجتماعية الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، وذلك تبعا لما ترمي إليه أهداف التنمية المستدامة – خطة 2030-، ونظرا للحداثة النسبية لمصطلح المقاولاتية الاجتماعية من حيث التسمية لا من حيث المفهوم والتطبيق، وباعتبار أن المقاولات الاجتماعية تنتمي من حيث التصنيف القطاعي لقطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي الذي تتميز منظماته في مجملها بامكانية اكتساب صفة المقاولة الاجتماعية، فإننا سنستهدف عينة منه وذلك بهدف إثبات العلاقة وتحديد الأثر بين المتغير المستقل لهذه الدراسة (المقاولاتية الاجتماعية) و المتغير التابع (التنمية المستدامة)، ومن ثم الحكم على دور المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر .

ولأجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني فخصصناه لغرض دراسة وتحليل الاستبيان ثم عرض النتائج ومناقشتها .

المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة

يتناول هذا المبحث وصفا لمنهج الدراسة ولأفراد مجتمع الدراسة وعينته، وكذا الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة .

المطلب الأول : منهج ، مجتمع و عينة الدراسة

1- منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات :

1-1- منهج الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، لاسيما معرفة مدى مساهمة المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، استخدمنا المنهج الوصفي الذي يعرف بأنه استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها، فالمنهج الوصفي لا يصف الظاهرة فقط، بل يمتد إلى تحليل وتفسير ومقارنة وتقييم الظاهرة للوصول إلى تقييمات ذات معنى تزيد من درجة التبصر والإحاطة بتلك الظاهرة .

1-2 مصادر جمع البيانات :

تم الاعتماد على عدة أساليب لجمع البيانات في هذه الدراسة، فبالإضافة إلى مراجعة الادبيات النظرية ومختلف الإحصائيات الكلية الخاصة بموضوع البحث، اعتمدنا أساسا على أسلوبي الاستبيان والملاحظة في الجانب الميداني .

1-2-1 المصادر الأولية :

حيث تم جمع البيانات الأولية اللازمة لدراستنا بالاعتماد على أسلوب الاستقصاء من خلال استبانة صممت وحكمت لهذا الغرض (الملحق رقم 02)، إضافة إلى إجراء المقابلات والحوار مع مختلف الأطراف ذات العلاقة للحصول على المعلومات التي من شأنها إفادتنا في البحث والتحليل، وتجدر الإشارة هنا بالقول إلى أنه تم اللجوء إلى استعمال أسلوب الإستبانة بالمقابلة مع بعض رواد العمل الاجتماعيين الذين أرادوا ملء الإستبانة بحضورنا وبالتالي استلامها، هذا وقد تم الاعتماد أيضا على الملاحظة من خلال تنقلاتنا لمعاينة بعض المشاريع التي تكتسب صفة المقاولة الاجتماعية وكذا المنظمات التي ترعى وتدعم هذا التوجه .

1-2-2 المصادر الثانوية :

اعتمدنا في جمعنا للمعلومات وبغية إثراء ومعالجة الجانب النظري للدراسة على مصادر متنوعة منها: الكتب العربية والأجنبية في التخصصات المرتبطة بموضوع دراستنا هذه، بالإضافة إلى أطروحات الدكتوراه

والرسائل الجامعية، المجلات العلمية، الملتقيات والمؤتمرات العلمية وبعض المواقع الإلكترونية ، حيث نستطيع القول بأن البحث في هذا المجال لا يزال في مراحله الأولى، وهو ما يفسر ندرة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر .

2- مجتمع و عينة الدراسة :

2-1 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من منظمات قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي بالجزائر الذي يحوي المقاولات الاجتماعية ذات العدد الضئيل والمحدود جدا بالنظر للمنظمات أو المشاريع التي تحمل هذه التسمية، بالإضافة إلى المنظمات التي تجمعها مع المقاولات الاجتماعية الكثير الغايات المشتركة، بل وتتجسد في الكثير من الأحيان ضمن أنشطتها مقاصد المقاولاتية الاجتماعية من حيث خلق القيمة الاجتماعية والاقتصادية معا ، وقد تمثلت هذه المنظمات تحديدا في :

- الجمعيات خصوصا ذات الطابع الاجتماعي أو البيئي ؛
- التعاونيات بأنواعها لا سيما الفلاحية أو المهنية الحرفية ؛
- المقاولات الإجتماعية ؛ (من حيث كينونتها بهذه التسمية)
- التعاضديات ؛
- المنظمات غير الحكومية ؛
- وأخرى، كصندوق استثمار أموال الزكاة والمشاريع الوقفية .

وتجدر الإشارة بالقول أن قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي أضحى يشكل أحد البدائل الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا سيما في ظل الأزمات المتعددة التي يشهدها العالم من حين لآخر، وذلك لكونه يجعل من المساعي التنموية مهمة تشاركية عن طريق سياسات رسمية ومبادرات فردية وجماعية، تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي و تقليص الفوارق الاجتماعية، بحيث يتم تخفيف العبئ على الدولة ضمن ما يدخل في إطار سياساتها العامة اتجاه مجتمعها من جهة، ومن جهة أخرى تسجيل عدة مساهمات ايجابية في المعدلات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ويتوقف ذلك على شرط إعطاء الاهتمام والعناية اللازمة بتنشيطه حتى يحقق النتائج ذات الأثر الإيجابي والمتعدد كما في الدول المتقدمة .

2-2 عينة الدراسة:

نظرا للعدد الكبير المكون لمجتمع الدراسة في الجزائر من جهة ، وكذا عدم وضوح معالم المكون الأساسي للعينة الذي هو (المقاولات الاجتماعية أو المقاولون الاجتماعيون) من جهة أخرى، ناهيك عن عدم تركزه في منطقة بعينها، فلقد تم الاعتماد على البعد الشمولي للدراسة من خلال سعينا إلى أن تشمل عملية توزيع الاستبانات مختلف جهات الوطن (شرق، وسط، غرب، جنوب)، وذلك بواسطة التوزيع المباشر بما في ذلك الاستعانة بالعلاقات الشخصية من أجل بلوغ أكبر نسبة من التوزيع، بالإضافة إلى التوزيع الالكتروني الذي اضطررنا إليه تماشيا مع ظروف الحجر الصحي التي ميزت الإطار الزمني للدراسة الميدانية، وفي النهاية تمكنا من جمع 181 استمارة استبيان قابلة للدراسة والتحليل من مختلف مناطق المجتمع الاحصائي .

ويمكن توضيح نتائج توزيع استمارة الاستبيان من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (24) : نتائج توزيع استمارة الاستبيان

المنطقة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات الملغاة	عدد الاستمارات الصالحة	النسبة
الشرق	45	31	01	30	% 16.57
الوسط	60	43	02	41	% 22.65
الغرب	40	30	01	29	% 16.02
الجنوب	120	85	04	81	% 44.75
المجموع	265	189	08	181	% 100

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج توزيع الإستبيان

يتضح من الجدول أعلاه سعي الطالب نحو تحقيق قدر ولو نسبي من الشمولية في دراسته ، حيث عمد إلى التوزيع في مختلف مناطق المجتمع الاحصائي مع التركيز أكثر نسبيا على منطقة الجنوب، باعتبارها تمثل المنطقة المتواجد بها، وبالتالي سهولة توزيع الاستمارات واستردادها مقارنة بالمناطق الأخرى، ناهيك عن الظروف والصعوبات التي حالت دون الوصول إلى أفراد العينة لعدم وضوح معالم مجتمع الدراسة ، بالإضافة إلى عدم استجابة الكثير منهم للمشاركة في هذه الدراسة، لأسباب قد تعزى لغياب ثقافة الاستبيان والبحث العلمي لديهم أو لإعتقادهم بأن الإستبيان لا يعنيهم بالنظر لعنوانه، أو ربما لطوله في بعض الأحيان؛ كما تم إلغاء 08 استمارات مسترجعة بسبب ملئها من طرف المستجوب بطريقة عفوية وغير جدية، أو لتضمنها بعض البيانات والاجابات المفقودة وبالتالي ارتأينا استبعادها .

المطلب الثاني: نموذج الدراسة، متغيراتها وأدوات قياسها :

1- نموذج الدراسة: انطلاقا من الدراسة النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعنا أو جزء منه، وعلى ضوء إشكالية دراستنا وفرضياتها وأهدافها وبعد استشارة أساتذة ذوي خبرة، تم تشكيل نموذج للدراسة والذي ينطلق من فكرة أساسية هي: علاقة ودور المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالنظر لأهداف وأبعاد هذه الأخيرة ، والشكل الموالي يوضح هذا النموذج :

الشكل رقم (17): نموذج الدراسة

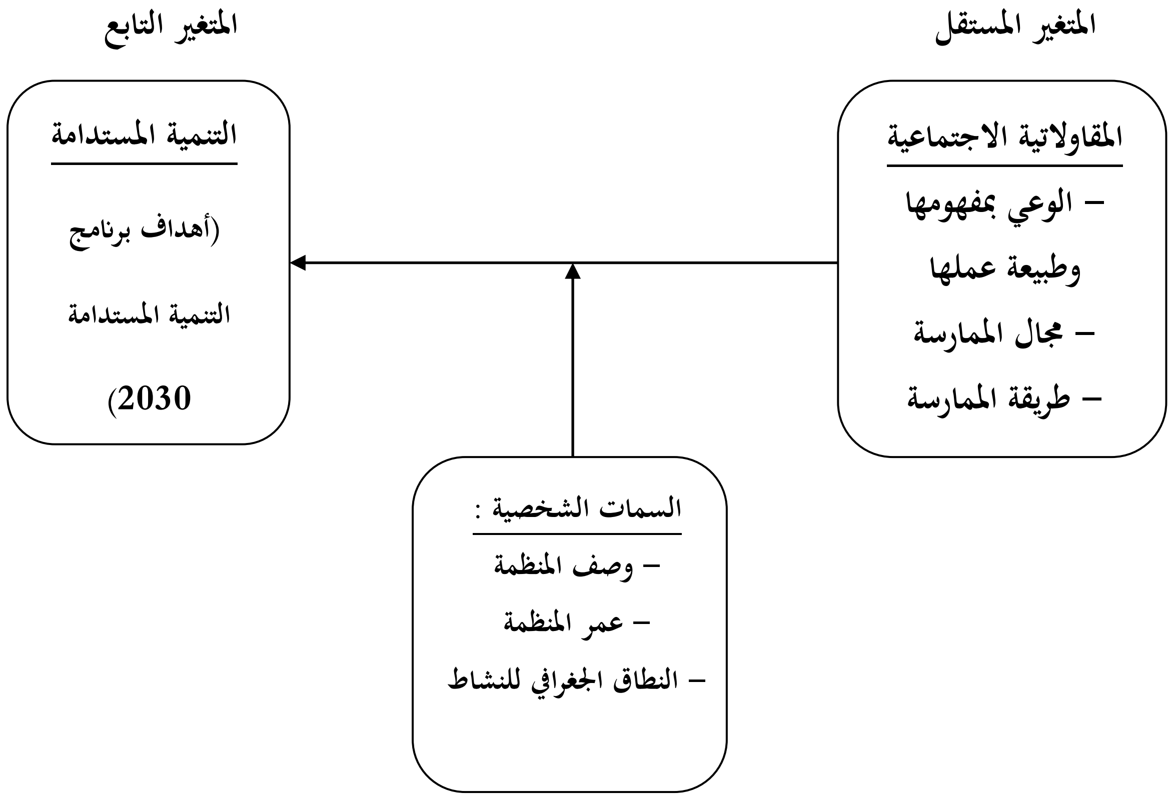

المصدر : من إعداد الطالب

2- متغيرات الدراسة : تتمثل متغيرات الدراسة في :

2-1 المتغير المستقل : المقاولاتية الاجتماعية : وقد تم تناوله من خلال مفهومه ومجالات الممارسة المتعلقة به والمتمثلة المجالات الإقتصادية، الاجتماعية والبيئية ، بالإضافة إلى طريقة الممارسة .

2-2 المتغير التابع : التنمية المستدامة : وهو يعبر عن قياس مدى السعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك تبعا لخطة منظمة الأمم المتحدة آفاق سنة 2030 .

3- أداة الدراسة:

إن الأداة المستخدمة في هذه الدراسة هي الإستبانة الموضحة في الملحق رقم : 03 والتي اشتملت على جزئين رئيسيين، الجزء الأول يتعلق بالمعلومات العامة المتعلقة بأفراد عينة الدراسة (نوع المنظمة، عمر المنظمة ابتداءا من التأسيس، النطاق الجغرافي للنشاط)، أما الجزء الثاني فشكل من ثلاثة محاور تمثلت في الآتي :

- المحور الأول : يتكون من 10 عبارات تقيس مستوى الوعي والإدراك بالمتغير المستقل للدراسة، وكذا معرفة ما إذا كانت العينة المستجوبة تتسم بصفات المقاولة الاجتماعية من عدمها ، فضلا عن محفزاتها اتجاه ذلك من حيث توافر المعرفة وعدم وجود الموانع القانونية .
- المحور الثاني : يتكون من محورين فرعيين تضمن كل واحد منهما على 7 عبارات، حيث تهدف عبارات المحور الفرعي الأول إلى تحديد مجال ممارسة المقاولاتية الإجتماعية الأكثر اختيارا من قبل أفراد عينة الدراسة، حول ما إذا كان ذو طبيعة متعددة بين المجال الاجتماعي و الإقتصادي و البيئي، أو ذو طبيعة موحدة من خلال انفراده وتركزه في مجال دون المجالات الأخرى، وأما عبارات المحور الفرعي الثاني فترمي إلى معرفة طريقة ممارسة المقاولاتية الاجتماعية من قبل أفراد عينة الدراسة، والتي من شأنها أن تنتج قيمة و أثرا ايجابيا في المجتمع.
- المحور الثالث : وهو المحور المتعلق بالمتغير التابع للدراسة أي التنمية المستدامة، اشتمل على 18 عبارة تناولنا في كل عبارة منها هدفا من الأهداف الـ 17 لخطة التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا إلى غاية سنة 2030، زائد عبارة واحدة افتتاحية تهدف إلى قياس مدى اطلاع أفراد العينة بالأهداف السالفة الذكر، وبصفة إجمالية امكانية الحكم من خلال هذا المحور على الدور الذي يساهم به أفراد عينة الدراسة في تحقيق التنمية المستدامة تبعا لأهدافها التي غطت الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية والبيئية للتنمية .

وقد تم استخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي لقياس إجابات المبحوثين لعبارات الاستبانة، كما هو موضح في الجدول الموالي :

جدول رقم (25): يوضح مقياس ليكرث الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المجال	4.20-5	3.4-4.19	2.60-3.39	1.80-2.59	1-1.79

المصدر : من إعداد الطالب

أما تحديد المجال فكان وفق ما يلي :

طول المجال = الحد الأعلى-الحد الأدنى /عدد المستويات = 5-5/1 = 1.79

* **مقياس تحديد الموافقة النسبية:** يفيدنا هذا المقياس في الانتقال من التعبير الكمي إلى الوصفي عن طريق حساب ما يلي :

مقدار الموافقة = الحد الأعلى- الحد الأدنى /عدد المستويات = 5-3/1 = 1.33

جدول رقم (26): مقياس الموافقة النسبية

الموافقة	عالية	متوسطة	منخفضة
مجال الدرجة	3.67-5	2.34-3.66	1-2.33

المصدر : من إعداد الطالب

4- أدوات التحليل الإحصائي:

بعد تبويب البيانات وإدخالها إلى الحاسوب باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) إصدار 22، تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية لتحليل البيانات :

- **اختبار ألفا كرونباخ** : لمعرفة ثبات فقرات استمارة الاستبيان .
- **معامل الإرتباط:** تم استخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لتأكيد الصدق البنائي وصدق الاتساق الداخلي،وكذلك لتحديد العلاقة والارتباط بين متغيري الدراسة المستقل والتابع
- **معامل الثبات:** الذي يعكس استقرار المقياس، أي إعطاء نفس النتائج في حالة إعادة تطبيقه على نفس العينة، واستخدمنا لأجل ذلك طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach' s Alpha) .
- **التكرارات والنسب المئوية** : لوصف بيانات العينة من حيث خصائصها ؛
- **المتوسط الحسابي:** للحصول على متوسط إجابات أفراد العينة، ومن تم احتساب القيمة التي المعطاة لكل عبارة أو لمجموعة من عبارات الإستبانة ؛
- **الإنحراف المعياري** : الذي يمكن من معرفة مدى التشتت المطلق بين أوساطها الحسابية
- **نموذج الإنحدار الخطي البسيط** : الذي يحدد نوع العلاقة و قوتها بين متغيري الدراسة ؛
- **اختبار التوزيع الطبيعي** : تم استخدام اختبار كولجروف – سميرنوف Kolmejrof - Smirnov لتأكيد أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أو لا .

- **اختبار تحليل التباين الأحادي F** (One Way Anova) لإختبار الفروق بين متوسطات ثلاث عينات فأكثر .

المطلب الثالث : ثبات أداة الدراسة (الإستبانة) وصدقها

1- ثبات أداة الدراسة :

يقصد بثبات أداة الدراسة ، إمكانية الحصول على نفس النتائج إذا ما تمت إعادة الدراسة على نفس الأفراد وفي نفس الظروف في وقت لاحق، وللتأكد من ثبات أداة دراستنا تم استخدام معامل الثبات (ألفا كرونباخ) ، والجدول الموالي يبين ذلك :

جدول رقم (27): قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach' s Alpha)

عدد العبارات	ألفا كرونباخ
42	**0.924**

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة (ألفا كرونباخ) بلغت قيمة 0.924 أي ما نسبته 92.4 % ، وهذا يدل على أن أداة الدراسة (الاستبيان) تتمتع بدرجة ثبات عالية، مما يجعلنا على اطمئنان وثقة شبه تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها، وتجدر الإشارة إلى أن معامل الثبات (ألفا كرونباخ) تتراوح قيمه بين (0-1) ، حيث كلما اقترب من الواحد دل على وجود ثبات عال والعكس صحيح، مع أن الحد المتفق عليه والمقبول لمعامل ألفا كرونباخ هو : 0.6 (60 %) .

2- صدق أداة الدراسة :

ويقصد بذلك التأكد من أن أسئلة الإستبانة تقيس ما وضعت لقياسه، وقمنا بالتأكد من ذلك عن طريق:

2-1 الصدق الظاهري :

قمنا بعرض الإستبانة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في موضوع الدراسة والإحصاء (أنظر الملحق رقم 06)، وقد استجاب الطالب لأراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل وإضافة وفق تصويباتهم ومقترحاتهم، وهذا طبعا بعد مناقشة المشرف والأخذ برأيه، وبعد ذلك قمنا بأخذ عينة تجريبية شملت (30) فردا من مجتمع الدراسة قصد اختبار مدى فهمهم لعبارات الاستبيان، وكذا التأكد من ملائمة هذا الأخير لتحقيق أهداف الدراسة، وقد مكننا ذلك في الأخير لاكتشاف بعض النقائص وبالتالي معالجتها واستدراكها .

2-2 صدق الإتساق الداخلي لمحاور وعبارات الإستبيان :

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق جميع فقرات (عبارات) الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه، وبغية التحقق من ذلك قمنا مباشرة بحساب ذلك من العلاقة التالية وكما هو موضح في الجدول الموالي :

الصدق = الجدر التربيعي الموجب لمعامل الثبات ألفا كرونباخ

جدول رقم (28): الصدق و الثبات

الرقم	المحور	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	الصدق = الجدر التربيعي للثبات
1	**محور 1 : مفهوم المقاولاتية الاجتماعية وطبيعة عملها**	**10**	**0.578**	**0.76**
2	**محور 2: كيفية ممارسة المقاولاتية الاجتماعية:**	**14**	**0.832**	**0.912**
	أ – مجال الممارسة	**07**	**0.831**	**0.911**
	ب – طريقة الممارسة	**07**	**0.776**	**0.88**
3	**محور 3 : التنمية المستدامة**	**18**	**0.920**	**0.959**
كل محاور الإستبيان		**42**	**0.924**	**0.961**

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أن كل المحاور حققت الثبات باعتبار ألفا كرونباخ فاق 60 %، ما عدا فيما يخص المحور الأول الذي قاربت قيمة ثباته ذلك بـ 0.578، حيث يمكن إرجاع تفسير ذلك إلى تعلق هذا المحور بالجانب المفاهيمي للمتغير المستقل لدراستنا و ورود معظم إجابات أفراد العينة بصيغة (محايد) خصوصا فيما يتعلق بالعبارتين الأولى والثانية، وهو ما تأكد لنا من خلال المقابلات التي أجريناها أين سجلنا في كثير من الأحيان عدم توافر معرفة لدى العديد من الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بمفهوم المقاولاتية الاجتماعية من حيث المصطلح لعدم شيوع استعماله بالشكل الواسع في بيئة المجتمع الإحصائي، الوضع الذي يدفع بالمستجوبين نحو اختيار إجابة (محايد)؛ وأما بالنسبة لقيم الصدق فجاءت مرتفعة حيث انحصرت فيما يتعلق بمحاور الاستبيان ما بين 0.76 في حدها الأدنى و0.959 في حدها الأعلى، وبلغت القيمة الكلية له 0.961 وهذه نتائج كلها مطمئنة .

2-3 – الصدق البنائي: للتحقق منه تم حساب معاملات الإرتباط بين كل محور والدرجة الكلية لعبارات الاستبانة ، كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (29): الصدق البنائي لمحاور الدراسة

المحور	عدد العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
محور مفهوم المقاولاتية الاجتماعية وطبيعة عملها	**10**	0.712**	**0.00**
محور كيفية ممارسة المقاولاتية الاجتماعية	**14**	0.875**	**0.00**
أ – مجال الممارسة	**7**	0.794**	**0.00**
ب – طريقة الممارسة	**7**	0.794**	**0.00**
محور التنمية المستدامة	**18**	0.933**	**0.00**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (29) الذي يبين معاملات ارتباط كل محور مع الدرجة الكلية للمقياس (جميع فقرات الاستبيان)، أن قيم معاملات الارتباط الظاهرة في الجدول جاءت محصورة بين القيمتين (0.712 – 0.933) وهي دالة عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا ما يعكس الصدق البنائي لأداة الدراسة .

ومنه نستنتج إجمالا أن أداة الدراسة التي أعددناها لمعالجة الإشكالية المطروحة تتميز بالصدق والثبات في جميع عباراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة .

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية و تفسيرها

يتم في هذا المبحث تحليل خصائص عينة الدراسة حسب كل متغير من خلال حساب كل من التكرارات والنسب المئوية وتمثيلها بيانيا، أيضا تحليل عبارات كل محور من محاور الاستبيان من خلال حساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري .

المطلب الأول : عرض وتحليل نتائج خصائص عينة الدراسة

اشتملت خصائص عينة الدراسة على بعض المتغيرات الخاصة بأفراد عينة الدراسة، تم التركيز فيها على ثلاث متغيرات رئيسية هي : وصف المنظمة، وعمر المنظمة، والنطاق الجغرافي للنشاط، وذلك كما يلي :

1– توزيع أفراد العينة حسب متغير وصف المنظمة: يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل الآتيين:

جدول رقم (30): توزيع أفراد العينة حسب متغير وصف المنظمة

المتغير	البيان	التكرار	النسبة المئوية
وصف المنظمة	جمعية	125	69.1
	تعاونية	9	5.0
	تعاضدية	6	3.3
	منظمة غير حكومية	19	10.5
	مقاولة اجتماعية	5	2.8
	أخرى	17	9.4

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (18): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير وصف المنظمة

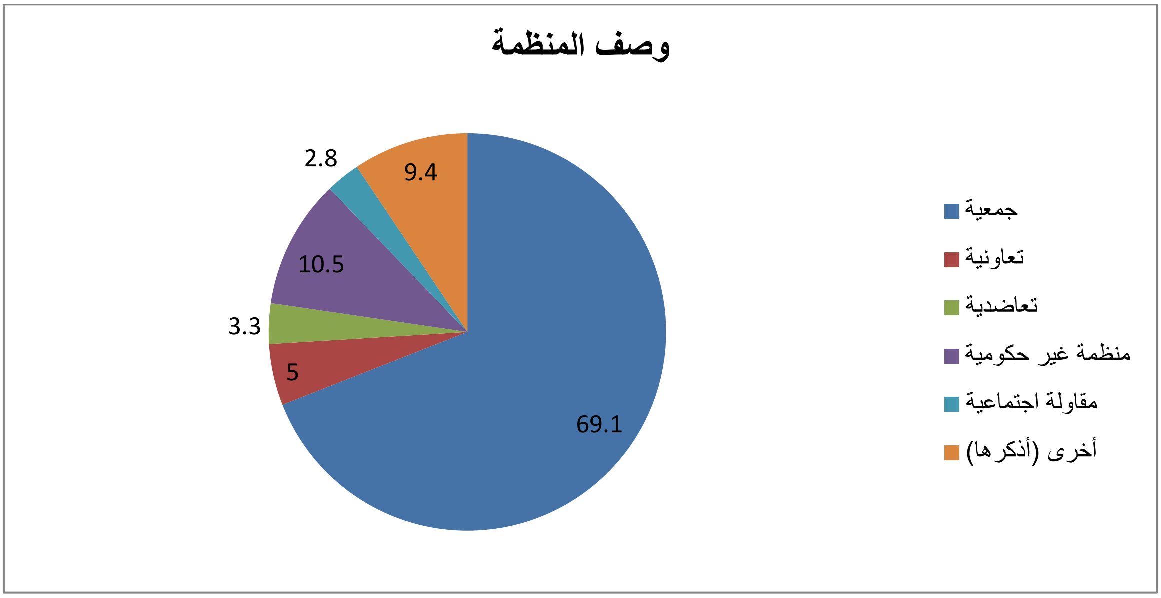

المصدر : من إعداد الطالب

يتبين من الجدول رقم (30) وكذا الشكل رقم (18)، أن نسبة (69.1 %) من عينة الدراسة تمثلت في الجمعيات وهي نتيجة منطقية بالنظر للعدد الكبير والنسبة المرتفعة التي يحوزها هذا الصنف من المنظمات داخل المجتمع الاحصائي المتمثل في منظمات قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي بالجزائر ، يليها في ذلك صنف المنظمات غير الحكومية بنسبة (10.5 %)، وبلغت نسبة المنظمات الأخرى ضمن عينة الدراسة قيمة

(9.4%) مما يدل على وجود أشكالا أخرى للمنظمات التي يمكن إلحاقها بقطاع المجتمع الإحصائي، على غرار الوداديات والنوادي الإجتماعية والبيئية، المنتديات الشبانية، صناديق استثمار أموال الزكاة والمشاريع الوقفية، في حين بلغت نسبة التعاونيات و التعاضديات على التوالي (5.0 % و 3.3 %) وهي نسبة منخفضة على الرغم من أهمية هذا الصنف من المنظمات خصوصا التعاونيات لما تمتاز به من روح تشاركية وتضامنية، وكذا تناسب كبير مع الأنشطة الواجب تفعيلها وتنشيطها في الجزائر، كالفلاحة بفروعها المتعددة من زراعة وتربية مواشي وصيد بحري، والسياحة وما ترتبط به من صناعات تقليدية وحرف، وقد تبين لنا من خلال الزيارات التي قمنا بها وجود العديد من المنظمات ضمن هذا الصنف كهياكل فارغة من محتواها أي شبه مجمدة وليست في حالة نشاط، وأما المقاولات الاجتماعية تحت غطاء هذا المسمى فاحتلت آخر التصنيف بنسبة (2.8 %)، وهو ما يؤكد مرة أخرى على تلك الحداثة النسبية لمفهوم المقاولاتية الاجتماعية في بيئة مجتمع الدراسة، وذلك من حيث المصطلح لا من حيث التطبيق، إذ تجد في كثير من الأحيان العديد من المنظمات والمشاريع التي تكتسب صفة المقاولة الاجتماعية تكنى بمسميات أخرى كما سبق وأشرنا . وعليه يمكن القول أن العينة حققت تنوعا في أصناف أفرادها بما يفيد في امكانية تعميم النتائج على جميع مكونات المجتمع الاحصائي .

2- توزيع أفراد العينة حسب متغير عمر المنظمة (الخبرة) :

بالنسبة لمتغير عمر المنظمة الذي يمكن الإستدلال من خلاله على تصنيف التأسيس ما إذا كان حديثا أم مر عليه حينا من الزمن، وكذا سنوات الخبرة وما قد يترتب عليها من أثر وتراكم في التجربة والمعرفة، وكما هو موضح في الشكل رقم (19) سجلنا نسبة (40.3 %) من أفراد عينة الدراسة بلغت الخبرة لديهم أقل من 6 سنوات وهم بذلك يندرجون تحت تصنيف المنظمات الحديثة النشأة أو التأسيس، و نسبة (37 %) من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم من 6 إلى 10 سنوات، أما الذين تجاوزت سنوات التواجد والخبرة لديهم أكثر من 10 سنوات فكانت نسبتهم (22.7 %)، وهذا مؤشر إيجابي مفيد للدراسة من حيث التنوع في استطلاع آراء رواد الأعمال الاجتماعيين بين حديث وقديم في ميدان النشاط .

جدول رقم (31): توزيع أفراد العينة حسب متغير عمر المنظمة (الخبرة)

المتغير	البيان	التكرار	النسبة المئوية
عمر المنظمة	من 1 – 5 سنوات	73	40.3
	من 6 – 10 سنة	67	37.0
	أكثر من 10 سنة	41	22.7

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

وتجدر الاشارة إلى وجود عدد معتبر من منتسبي قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي لا سيما ضمن صنف الجمعيات، في حالة جمود عن النشاط وإن وجد فيقتصر على مبادرات محدودة ومناسبات معينة .

الشكل رقم (19) : توزيع أفراد العينة حسب متغير عمر المنظمة

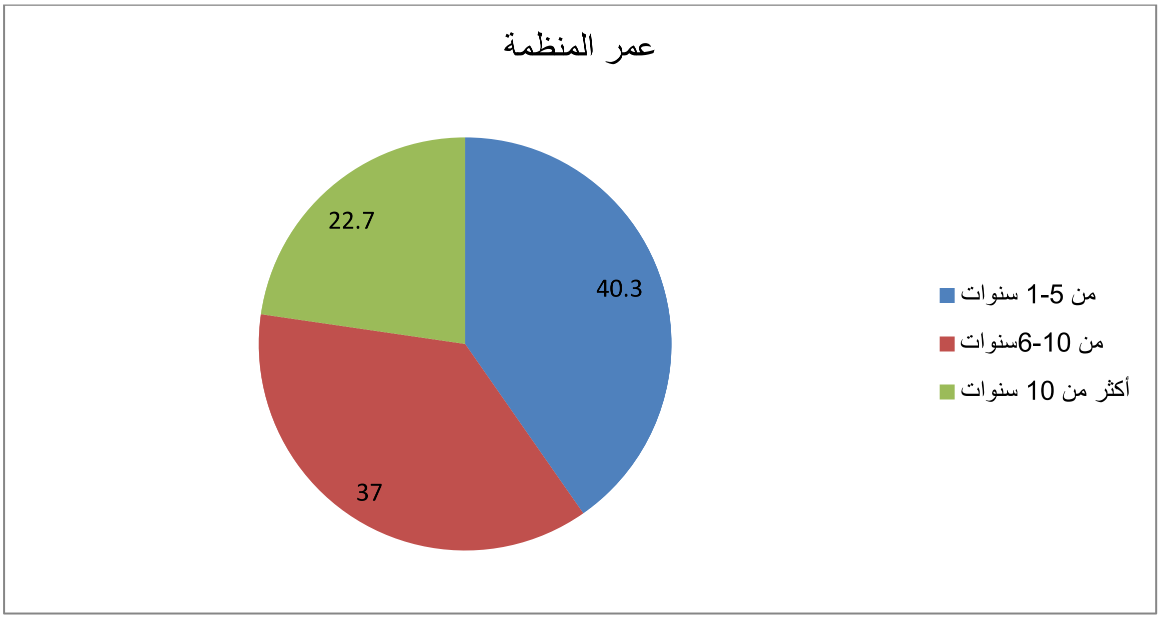

المصدر : من إعداد الطالب

3 – توزيع أفراد العينة حسب متغير النطاق الجغرافي للنشاط :

تعتبر مستويات النشاط تبعا للبعد الجغرافي له، أمرا بالغ الأهمية يتوقف عليه امكانية شمولية النشاط بما قد يفعل تلك القدرات المعطلة وغير المستغلة ويحقق الأثر الايجابي ذو الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل عادل ومتوازن بين مختلف جهات وشرائح المجتمع .

جدول رقم (32): توزيع أفراد العينة حسب متغير النطاق الجغرافي للنشاط

المتغير	البيان	التكرار	النسبة المئوية
النطاق الجغرافي للنشاط	محلي	74	40.9
	ولائي	66	36.5
	وطني	41	22.7

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

وفيما يتعلق بمتغير النطاق الجغرافي للنشاط بالنسبة لأفردا عينة الدراسة يبين الجدول أعلاه والشكل أدناه ، أن المنظمات التي تزاول أنشطتها ضمن حيز المجال المحلي لمجتمعها بلغ عددها 74 أي بنسبة (40.9 %) من اجمالي عدد العينة، حيث قد يمثل هذا في حد ذاته مؤشرا إيجابيا، ذلك لأنه لا يمكن التحدث عن التنمية المستدامة والشاملة وعن تحقيق أهدافها ما لم تكن نقطة الانطلاق من المستوى المحلي، في حين قدر عدد المنظمات التي يتسع نشاطها ليشمل اقليم الولاية المتواجدة بها 66 بنسبة (36.5 %)، أما التي يمتد نشاطها عبر كافة مناطق المجتمع الاحصائي فقدر عددها بـ 41 منظمة بنسبة (22.7 %)، حيث قد يمثل هؤلاء أصحاب المنظمات الوطنية والتي غالبا ما يكون لديها مقر رئيسي متواجد في الشمال تتبعه فروع ولائية ومحلية .

الشكل رقم (20): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير النطاق الجغرافي للنشاط

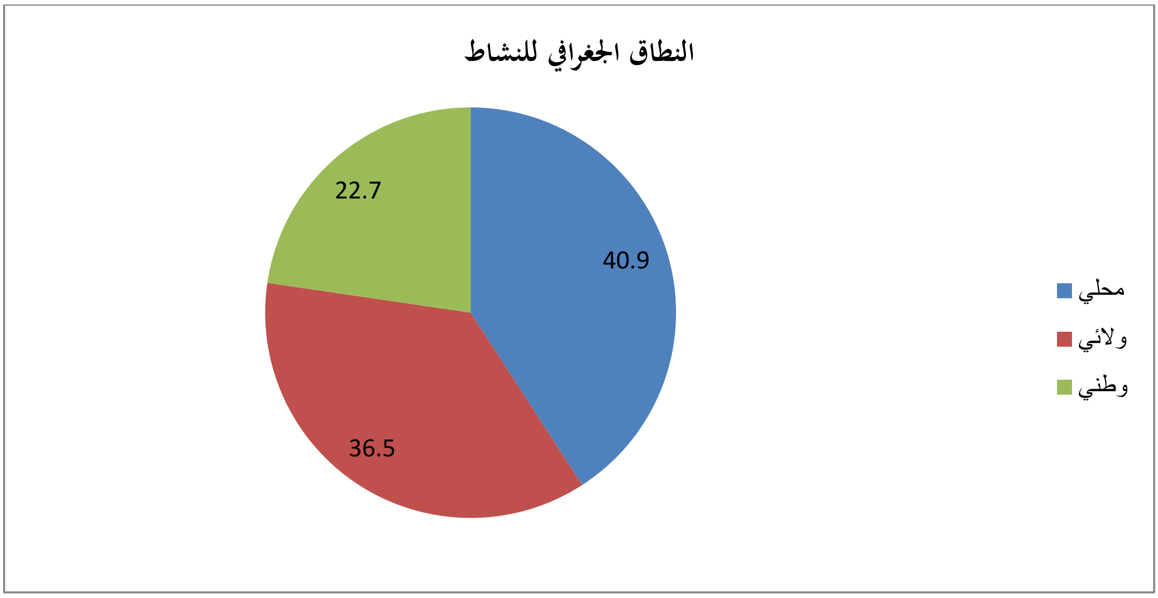

المصدر : من إعداد الطالب

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة

نتطرق في هذا المطلب إلى عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل متغير من متغيري الدراسة وذلك من خلال حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للإجابات على كل عبارة .

1- عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد العينة على عبارات المتغير المستقل: نهدف من خلال ذلك إلى تبيان ومعرفة واقع المقاولاتية الاجتماعية بالقطاع محل الدراسة، وذلك اعتمادا على المحاورين الرئيسيين التاليين : أ/ **محور مفهوم المقاولاتية الاجتماعية وطبيعة عملها :**

جدول رقم (33):المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول

الرقم	العبـــــــــارة	المتوسط	الانحراف	درجة الموافقة
1	يعتبر مصطلح "المقاولة الاجتماعية" أو "ريادة الأعمال الاجتماعية" مصطلحا شائعا ومتداول لديك	3,5414	1,00813	متوسطة
2	يوجد لديك اطلاع ومعرفة بمفهوم "المقاولة الاجتماعية"	3,1215	1,19565	متوسطة
3	تتوفر لديك معرفة بإحدى هذه المؤسسات وطبيعة عملها : بنك الفقراء (بنغلاديش) أو مؤسسة أشوكا، مؤسسة انجاز، المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية..	3,7182	1,28372	عالية
4	يصنف طبيعة عمل ونشاط منظمتكم بأنه عمل تطوعي خيري لا يهدف بأي شكل لتحقيق ربح أو عائد مالي للمنظمة	3,1934	1,50228	متوسطة
5	يصنف طبيعة عمل ونشاط منظمتكم بأنه عمل ذو فائدة اجتماعية ويهدف لتحقيق ربح أو عائد مالي للمنظمة	3,1989	1,25795	متوسطة
6	العوائد المالية المحصل عليها تكون بشكل عرضي (عفوي) دون التخطيط لها	3,5414	1,28439	متوسطة
7	تعتمد مداخيل المنظمة على إعانات الدولة و/أو جمع وتلقي التبرعات فقط	3,5856	1,29512	متوسطة
8	تعمل المنظمة على عقد اجتماعات و ورشات عمل لأفرادها قصد التفكير في ايجاد حلول ابداعية للمشكلات الاجتماعية (فقر – بطالة	4,1326	1,02961	عالية
9	يحضر ويشارك أفراد المنظمة في برامج تكوينية وتدريبية تعنى بتحسين الأداء والاحترافية في العمل	4,1436	0,97258	عالية
10	تسمح وتُحفز التشريعات والقوانين الحالية على قيام المنظمة بأنشطة اقتصادية تعالج مشاكل اجتماعية كالفقر والبطالة ... وغيرها	3,5414	1,26697	متوسطة
	المحور	4,7956	,41791	عالية

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة حول محور مفهوم المقاولاتية الاجتماعية وطبيعة عملها يقدر بـ(4.79) وبانحراف معياري مساو لـ (0.41)، وهذا يعني أن مستوى وعي وإدراك أفراد العينة بمفهوم المقاولاتية الاجتماعية وطبيعة عملها ذو يتصف اجمالا بالدرجة العالية .

أما على مستوى العبارات فنجد أن هناك تباين في وزن متوسط كل عبارة مقارنة بالمتوسط العام للبعد، فنجد أن العبارتين رقم (9 و8) حققتا على التوالي أعلى متوسط بقيمة (4.14 و 4.13) وبدرجة موافقة عالية وهو الأمر الذي أدّى إلى رفع المتوسط العام للمحور، مما يوحي بوجود نشاط ذو وتيرة عالية داخليا وخارجيا، داخليا ضمن هياكل المنظمات محل الدراسة يتمثل في عقد الاجتماعات الدورية و ورشات العمل التي تعنى بالتفكير وإيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية وهذا ما تقوم عليه فلسفة المقاولاتية الاجتماعية بشرط أن يكون ذلك بطريقة إبداعية ومستدامة، وخارجيا من خلال اقامة الندوات المفتوحة أو المشاركة في التظاهرات العلمية والثقافية التي تعنى بتحسين الأداء والاحترافية في العمل، وهذا ما يساعد على تنمية المعارف واكتساب المهارات التي يندرج ضمنها ما يتعلق بتبني الفكر المقاولاتي في النشاط، وبنفس درجة الموافقة السابقة أحرزت العبارة (3) على متوسط حسابي قدرت قيمته بـ (3.71)، مما يدل على أن غالبية أفراد العينة تتوفر لديهم معرفة مقبولة وإن كانت غير دقيقة بالمؤسسات الرائدة في مجال المقاولاتية الاجتماعية .

في حين حققت العبارة (2) أقل قيمة بالنسبة لمتوسط إجابات أفراد العينة والمقدرة بـ (3.12) إلى جانب العبارتين (4 و5) بقيمة (3.19) ، ما يعني أن مفهوم المقاولاتية الاجتماعية يعتبر حديثا نسبيا وأن المعرفة به لا تزال فتية لدى أغلب أفراد العينة، وفي أحيان قليلة وحسب المقابلات التي أجريناها مع بعض الأطراف ذات العلاقة يوجد تداخل بينه وبين عدة مفاهيم قريبة منه على غرار مفهوم العمل الخيري، والعمل التطوعي، النشاط الاجتماعي .. إلخ، وقد سجلنا بنسبة أقل من ذلك قليلا فيما يتعلق بتداوله أو شيوع استعماله في بيئة المجتمع الاحصائي كما دل عليه المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول العبارة رقم (1) بقيمة (3.54)، وهذا مؤشر تفاؤلي باعتبار أن تداول المصطلح هنا وهناك يمثل نقطة البداية لانتشاره ومن ثمة تبنيه من قبل هذه المنظمات، بالإضافة إلى ذلك نستخلص فيما يخص نتيجة متوسطا العبارتين (4 و5) أن اجابات أفراد العينة لم تأتي متوافقة فيما يخص طبيعة عمل منظماتهم، حيث نجد فيها من تكتفي بتحقيق القيمة الاجتماعية فقط ولا تهدف لتحقيق العائد المالي لها أي القيمة الاقتصادية، وبالتالي اقتصار مداخيلها على جمع التبرعات أو منح الدولة وهو ما أكدته نتيجة العبارتين (6 و7) بمتوسط حسابي متقارب تمحور حول القيمة (3.5) وبانحراف

معياري قدر بـ (1.2)، كما نجد فيها بالمقابل من يجمع أساسا بين تحقيق القيمتين السالفتين الذكر وفق أسلوب عمل احترافي وتلك هي غاية المقاولاتية الاجتماعية .

أما العبارة رقم (10) المتعلقة بنظرة أفراد العينة للجانب التشريعي ما إذا كان محفزا أم مثبطا على قيام منظماتهم بأنشطة اقتصادية بهدف معالجة المشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة وغيرها، فجاءت اجابتهم بدرجة موافقة متوسطة نسبة لقيمة المتوسط الحسابي المقدر بقيمة (3.54) وبانحراف معياري يقدر بـ (1.26) ، حيث قد يعزى ذلك للنظرة التشريعية القديمة والضيقة التي لطالما كانت تشترط التراخيص للقيام بذلك، أو لغياب تشريع خاص يوضح بالتفصيل معالم نشاط منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي بما يحفزها ويشجعها على تبني توجه المقاولاتية الاجتماعية .

ب/ محور كيفية ممارسة المقاولاتية الاجتماعية :

1- مجال الممارسة

جدول رقم (34): المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على عبارات محور مجال ممارسة المقاولاتية الاجتماعية

الرقم	العبـــــــــارة	المتوسط	الانحراف	درجة الموافقة
11	توجد لدى منظمتكم رؤية واضحة ومقترحات حقيقية تهدف إلى دعم وتمكين الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع	4,2155	0,92675	عالية
12	تهتم منظمتكم بإيجاد الحلول والمقترحات التي تهدف إلى الحد من المشاكل الاجتماعية في مجتمعها ،كالفقر والبطالة...	4,2265	0,82230	عالية
13	تهتم منظمتكم بإيجاد الحلول والمقترحات التي تهدف إلى إنشاء مشاريع وخلق فرص عمل	3,9945	1,04614	عالية
14	يقع ضمن رؤية ورسالة منظمتكم المساهمة في ايجاد بدائل الملائمة لتعزيز التعليم بأشكاله و محو الأمية	3,9669	1,01599	عالية
15	تشغل قضية حماية البيئة وتغيرات المناخ حيزا من اهتمامات منظمتكم	3,9890	0,98876	عالية
16	تهتم منظمتكم بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الصحة وتوفير الرفاهية في المجتمع	4,1492	0,83988	عالية
17	يشكل تعزيز التغيير المجتمعي الايجابي والمستدام أحد المحاور الأساسية في اهتمامات منظمتكم	4,2597	0,79161	عالية
	المجمـــــوع	4, 5414	0, 57222	عالية

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول السابق أن مجال نشاط أفراد العينة يتوافق إلى حد كبير مع مجالات ممارسة المقاولاتية الاجتماعية، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة حول ذلك ما قيمته (4.54) بانحراف معياري (0.57)، وهذا يعني أن مجال ممارسة المقاولاتية الاجتماعية في قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي بالجزائر ذو مستوى عال .

وقد جاءت قيم المتوسطات الحسابية للعبارات متقاربة إلى حد ما، حيث انحصرت ما بين (3.96-4.25) وبدرجة موافقة عالية، مما يدل على أن مجالات نشاط أفراد العينة تغطي مجالات ممارسة المقاولاتية الاجتماعية، وذلك بتركيز متفاوت نسبيا من حيث طغيان مجال النشاط الاجتماعي على المجالين الآخرين الاقتصادي والبيئي، وهو ما دلت عليه قيمة متوسطي العبارة (11 و12)، إذ لا غرابة في ذلك باعتبار أن النشاط الاجتماعي وتحقيق القيمة الاجتماعية هو الأساس الذي يقوم عليه عمل أغلب أفراد العينة ومن خلالها منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي، وهذا لا يتعارض أبدا مع جوهر المقاولاتية الاجتماعية التي سبق وأن أشرنا إلى أنها تقوم أصلا على اعتبارات اجتماعية، عدا أنها تتميز زيادة على ذلك بتقديم وتجسيد الحلول الإبداعية لمعالجة المشاكل الاجتماعية بأسلوب مستدام، الأمر الذي أشرنا إليه من خلال العبارة رقم (17) التي حققت أكبر قيمة لمتوسط اجابات أفراد العينة بـ (4.25) وأدنى قيمة للانحراف المعياري بـ (0.79)، والاستدامة هنا تقتضي جزما مراعاة وإدماج البعدين الاقتصادي والبيئي كما سيأتي بيانه في المحور الموالي .

2- طريقة الممارسة :

جدول رقم (35): المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على عبارات محور طريقة ممارسة المقاولاتية الاجتماعية

الرقم	العبـــــــارة	المتوسط	الانحراف	درجة الموافقة
18	لديكم رؤية في أن يكون لمنظمتكم موردا ماليا يجعلها ذات ذمة مالية مستقلة	4,1050	0,98038	عالية
19	يوجد لدى منظمتكم مشروع عملي خاص بها ذو قيمة اجتماعية ويعود عليها بعوائد مالية	3,4144	1,13510	متوسطة
20	سبق لمنظمتكم وأن ساعدت وتساعد فئات من المجتمع على انشاء مشاريع لهم أو نموها وتوسعها	3,6519	1,08799	عالية بالتقريب
21	توجد لدى منظمتكم مشاريع تجمعها مع خواص من قطاع الأعمال والتجارة	3,2376	1,18974	متوسطة
22	تقوم منظمتكم بإنتاج سلع أو تقديم خدمات من شأنها أن تحدث تغييرا ايجابيا في المجتمع	3,3646	1,28654	متوسطة
23	تقيس المنظمة أداء أنشطتها من خلال الربح المادي المحقق منها وكذا القيمة (الفائدة) الاجتماعية المقدمة للمجتمع	2.9779	1,16884	متوسطة
24	تقيس المنظمة فعالية أداء أنشطتها عن طريق قياس أثرها اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا	3,7348	1,04156	عالية
	المجمـــــوع	**4.5414**	**,57222**	**متوسطة**

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (35) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة حول طريقة ممارسة المقاولاتية الاجتماعية يقدر ب(4.54)، وهذا يعني أن طريقة ممارسة المقاولاتية الاجتماعية لدى أفراد العينة محل الدراسة ذات مستوى عال .

أما على مستوى العبارات، فنجد أن قيم متوسطاتها الحسابية قد جاءت متباينة إلى حد ما مقارنة بقيمة المتوسط العام، حيث قدرت قيمة متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (23) ب (2.97) وعلى العبارة (21) ب (3.23)، وبالتالي هما اللّذين ساهما في خفض قيمة المتوسط العام للمحور، وهو ما يعني أن قياس أداء الأنشطة بناءا على الربح المادي خصوصا لا يحوز على موافقة كبيرة من طرف المنظمات محل الدراسة، حيث لا عجب في ذلك لأنه إذا كان القياس متوقف على الربح المادي الصرف لأصبحنا أمام مقاولاتية تقليدية، إلا أننا أضفنا وكما هو ظاهر في صياغة العبارة إلى جانب الربح القيمة الاجتماعية المقدمة للمجتمع كأساس آخر للقياس، ولكن يبدو أننا لم نحسن الصياغة مثلما نصت عليه العبارة رقم (19)، حين قدمنا الربح على الفائدة

الاجتماعية، وذلك باعتبار أن المقاولات الاجتماعية تنشأ أساسا وابتداءا لإعتبارات اجتماعية، أما الربح أو بالأحرى العائد المالي الذي سبق وأن أشرنا لضرورة ادماجه من قبل منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي لاسيما الجمعيات ضمن ما تسعى لتحقيقه من خلال أنشطتها، إنما يعود عليها ككيان وليس على أعضائها أو منتسبيها بما يحقق لها الاستقلالية المالية نوعا ما والاستدامة في النشاط أو حتى امكانية النمو والتوسع بزيادة حجم تأثيرها الرامي لإحداث التغيير المجتمعي الايجابي والمستدام عن طريق المساهمة في إنتاج سلعا أو تقديم خدمات من شأنها تحقيق ذلك مثلما أكدت عليه العبارة رقم (22) التي أحرزت على درجة موافقة متوسطة بقيمة (3.36)، زيادة على ذلك فلقد لمسنا وجود حساسية نفور عند الوهلة الأولى لدى العديد من الأفراد ذوو العلاقة بالموضوع ممن تواصلنا معهم، من ذكر تحقيق العائد المالي من قبل منظماتهم، ولكن سرعان ما يزول ذلك عند توضيح الغاية كما دلت عليه العبارة رقم (18) التي حققت أعلى قيمة متوسطية قدرت بـ (4.10).

وأما فيما يخص العبارة رقم (21) التي جاءت صياغتها منبثقة عن الآلية التي اقترحناها في الجانب النظري لنشوء المقاولات الاجتماعية، من جرَاء الدمج والشراكة بين القطاع الثالث أي قطاع العمل التطوعي أو الخيري من جهة، والقطاع الخاص أي قطاع العمل الاقتصادي الربحي من جهة أخرى، وليكن ذلك في شكل مشاريع عملية ذات قيمة اجتماعية واقتصادية (العبارة رقم 19)، أو في شكل مساهمات مقدمة لبعض شرائح المجتمع لا سيما الفقيرة والمهمشة تكون مساعدة لهم على انشاء مشاريع خاصة بهم (العبارة رقم 20)، وأقرب مثال أو نموذج عن ذلك تجربة صندوق استثمار أموال الزكاة والوقف التي أثبتت نجاحها في كثير من البلدان الاسلامية، لما لها من الميزات والمقومات التي تؤهلها لكي تكون أحسن بكثير حتى من تجربة بنك الفقراء الحاصلة على جائزة نوبل، وذلك باعتبارها آلية تشجع على العمل وخلق الثروة وكذا المساهمة في معالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية؛ هذا وقد جاءت اجابات أفراد العينة على العبارات المتحدث عنها آنفا بدرجة موافقة متوسطة، الأمر الذي يوحي بضرورة بذل وتضافر الجهود من قبل الجهات الوصية وكل الأطراف الفاعلة في المجتمع من أجل تفعيل وتشجيع هذا التوجه .

2- عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد العينة على عبارات المتغير التابع : تم حساب قيم المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، ومن تم تحديد درجة الموافقة لكل عبارة من عبارات المتغير التابع كما يوضحه الجدول رقم :، وذلك بهدف التعرف على واقع التنمية المستدامة ومدى السعي نحو تحقيق أهدافها من قبل أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (36): المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على عبارات محور التنمية المستدامة

الرقم	العبـــــــــارة	المتوسط	الانحراف	درجة الموافقة
25	لديك اطلاع على الأهداف الـ 17 لخطة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة آفاق 2030	3,0331	1,19211	متوسطة
26	تعمل منظمتكم وتسعى من خلال أنشطتها إلى الحد من نسبة الفقر في مجتمعها	3,9669	0,94810	عالية
27	تساهم منظمتكم من خلال أنشطتها في القضاء على الجوع أو توفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	3,8398	1,03911	عالية
28	يقع ضمن أولويات أهداف المنظمة العمل على ضمان تمتع بعض فئات مجتمعها بأنماط عيش صحية وبالرفاهية	3,9006	1,01163	عالية
29	تقوم المنظمة من خلال أنشطتها بالمساهمة في توفير التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم	3,8895	0,98260	عالية
30	تهتم منظمتكم وتسعى من خلال أنشطتها بما قد يُساهم في تمكين المرأة	3,9945	0,89130	عالية
31	يمكن أن تساهم منظمتكم من خلال أنشطتها في الحفاظ على المياه وإدارتها ادارة مستدامة	3,6685	1,01683	عالية
32	تشارك وتدعم منظمتكم المساعي الرامية إلى تمتع وحصول فئات مجتمعها على خدمات الطاقة الحديثة	3,5580	1,05050	متوسطة
33	يمكن أن تساهم منظمتكم من خلال أنشطتها في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير مناصب عمل	3,8177	1,03544	عالية
34	تقوم منظمتكم من خلال أنشطتها بتشجيع الابتكار والتحفيز على اقامة مشاريع انتاجية	3,8895	0,01596	عالية
35	يهدف نشاط وعمل منظمتكم إلى دعم الفئات الضعيفة والمهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة	4,1271	1,02761	عالية
36	تعمل منظمتكم على المساهمة من خلال أنشطتها في توفير شروط العيش الكريم والخدمات الأساسية لبعض فئات مجتمعها	4,0552	0,95291	عالية
37	يمكن أن تساهم منظمتكم أو تساعد أفرادا على انتاج سلعا أو تقديم خدمات من شأنها أن تحسن الأنماط الاستهلاكية والانتاجية لأفراد المجتمع (الاستهلاك العقلاني، استهلاك منتجات صحية، الحد من التبذير..	3.8398	0.97853	عالية
38	تبدي المنظمة اهتماما من خلال بعض أنشطتها بقضايا تغير المناخ وآثاره	3.5193	1.08316	متوسطة

39	يمكن أن يكون للمنظمة دور في الحفاظ على المحيطات و البحار و الموارد البحرية	3.2541	1.13605	**متوسطة**
40	تشارك منظمتكم وتشجع على اقامة حملات تطوعية وتحسيسية ترمي الى الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي	4.0718	1.00572	**عالية**
41	تدعم المنظمة من خلال بعض أنشطتها الجهود الرامية إلى نبذ العنف واقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد وكذا بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع	4.0663	0.92257	**عالية**
42	تتواصل المنظمة وتعمل على ايجاد فرص للتعاون بينها وبين المنظمات الحكومية والمنظمات الأخرى وجميع الفاعلين في المجتمع سواءا داخليا أو خارجيا من أجل خدمة قضايا التنمية المستدامة	4.0442	1.01556	**عالية**
	المجمــــــوع	**4.7514**	**0.51539**	**عالية**

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الملاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة حول مدى سعيهم ومساهمتهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يقدر بـ (4.75) بانحراف معياري قدر بـ (0.51)، وهذا يعني أن مستوى ذلك يتصف على العموم بالدرجة العالية، الأمر الذي نجده متوافقا رغم التحفظات مع نتائج التقرير العربي حول التنمية المستدامة لسنة 2019 الذي سبق الاشارة إليه في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

أما على مستوى العبارات، فكانت كذلك اتجاهات أفراد العينة نحو الموافقة بدرجة عالية، باستثناء العبارتين (32 و38) التي جاءت نتائج متوسطاتها الحسابية بدرجة موافقة متوسطة قريبة من الدرجة الأعلى، إضافة للعبارتين رقم (25 و39) بدرجة أقل، ويعود السبب في ذلك بالنسبة لهذين الأخيرتين إلى وجود نسبة من أفراد العينة ليس لها اطلاع على الأهداف الـ 17 لخطة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، وذلك على الرغم من أنها تمثل اتفاقا والتزاما دوليا يستدعي جهود كل الأطراف ذات العلاقة فضلا عن وعيهم بها و ادراكهم لها، إذ أنَى لهم ذلك إن لم تقام التظاهرات التثقيفية والحملات التحسيسية بالموضوع، أما فيما يخص العبارة (39) التي تتحدث عن امكانية أن يكون لأفراد العينة دور في الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية، فنرى ذلك منطقيا بالرجوع إلى نتائج توزيع الاستبيان أين نجد نسبة (44.75 %) من استمارات الاستبانة وزعت في منطقة الجنوب إضافة إلى الولايات الداخلية أي غير الساحلية في المناطق الأخرى، والتي قد لا يمثل عندها هذا الموضوع محور اهتمام باعتباره لا يدخل ضمن مجال البيئة القريبة منها، ومن جهة أخرى قد يعزى ذلك مثلما هو الحال بالنسبة للعبارة (38) لقضية الاختصاص بالنسبة لأفراد العينة حيث سجلنا طغيان الاختصاص في المجال الاجتماعي على المجالات الأخرى، وهو ما ينطبق أيضا على العبارتين (31 و32) التي لا يشكل موضوعهما

مشكلا في جلِ مناطق المجتمع الاحصائي، باعتبار أن الدولة أخذت على عاتقها توفير ذلك ضمن ما يدخل في إطار سياستها العامة .

وعطفا على ما تقدم سجلت العبارة رقم (35) التي تندرج ضمن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والمجال الرئيسي لها الذي يعنى بالناس، أعلى درجة موافقة من قبل أفراد العينة بقيمة (4.12) للمتوسط الحسابي، وكذلك هو الوضع بقيم متناقصة انحصرت ما بين (3.83-4.05) بالنسبة لباقي العبارات الداخلة ضمن البعد والمجال المذكورين آنفا، ونقصد بذلك على التوالي العبارات ذات الأرقام : (36، 30، 26، 28، 29، 27)، أما فيما يخص جهود أفراد العينة من خلال ما يقومون به من أنشطة تندرج ضمن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، فدلت عليه إجابتهم حول العبارتين (33 و34) التي قدر متوسطهما الحسابي على التوالي بـ (3.81 و3.88)، حيث بدأنا نلمس في الآونة الأخيرة بروز بعض المنظمات التي تعنى بالمواهب وتحفز على الابتكار، وأخرى تشجع على العمل ضمن تجمعات لاسيما في مجال الفلاحة والحرف والصناعات التقليدية .

وقد تضمنت عبارات هذا المحور كذلك، على ما يتصل بمجالي السلام والشراكة ضمن المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة وكذا البعد السياسي لها، وذلك بغية قياس توجهات ومساعي أفراد العينة اتجاه ذلك في إطار خدمة قضايا التنمية المستدامة سواءا داخليا أو خارجيا، مثلما نصت عليه العبارتين (41 و42) اللتين أحرزتا على درجة موافقة عالية من قبل أفراد العينة بمتوسط حسابي تجاوزت قدر على التوالي بـ (4.06 و 4.04) .

ولإعطاء نظرة شاملة على ما تقدّم، نضع الجدول الموالي الذي يبين النتائج العامة الإجمالية لإجابات أفراد العينة على كل من متغيري الدراسة .

جدول رقم (37): المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على متغيري الدراسة

المتغير	المتوسط	الانحراف	الترتيب
المقاولاتية الاجتماعية	4,7900	0,42173	1 عالية
التنمية المستدامة	4,7514	0,51539	2 عالية
مجموع	4,9171	0,27645	

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

المطلب الثالث : عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضيات

وقبل ذلك نقوم أولا بإختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، باعتبار ذلك شرطا ضروريا لاختبار الفرضيات .

1- اختبار التوزيع الطبيعي :

للتأكد من ذلك قام الطالب باستخدام **إختبار كولمجروف- سميرنوف** والذي يشترط مستوى معنوية (دلالة) أكبر من 0.05 أي (Sig>0.05) وذلك بالنسبة لكل محاور الدراسة .

جدول رقم (38) : اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف – سميرنوف)

المحور	عدد العبارات	قيمة الاختبار Z	مستوى الدلالة Sig
محور 1 : مفهوم المقاولاتية الاجتماعية وطبيعة عملها	10	0.077	0.100
محور 2: كيفية ممارسة المقاولاتية الاجتماعية:	14	0.088	0.200
محور 3 : التنمية المستدامة	18	0.129	0.100
المجموع	42	0.092	0.104

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من نتائج الجدول (38) أن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة أكبر من 0.05 ، مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي .

2- نتائج تحليل اختبار الفرضية الأولى : حيث تنص هذه الفرضية على أنه: " **يوجد وعي وإدراك واسع بمفهوم المقاولاتية الاجتماعية وطبيعة عملها لدى أفراد عينة الدراسة"** .

ومن أجل اختبارها نلجأ إلى استخدام اختبار T للعينة الواحدة على العبارات التي تعكس الوعي والمعرفة بمفهوم المقاولاتية الاجتماعية وطبيعة عملها، والممثلة في عبارات المحور الأول، والجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها :

جدول رقم (39) : قيم اختبار T لعبارات المحور الأول

العبارة	قيمة T	مستوى الدلالة
يعتبر مصطلح "المقاولة الاجتماعية" أو "ريادة الأعمال الاجتماعية" مصطلحا شائعا ومتداول لديك	7.226	,000
يوجد لديك اطلاع ومعرفة بمفهوم "المقاولة الاجتماعية"	1.368	,173
تتوفر لديك معرفة بإحدى هذه المؤسسات وطبيعة عملها: بنك الفقراء أو مؤسسة أشوكا، مؤسسة انجاز، المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية..	7.527	,000
يصنف طبيعة عمل ونشاط منظمتكم بأنه عمل تطوعي خيري لا يهدف بأي شكل لتحقيق ربح أو عائد مالي للمنظمة	1.732	,085
يصنف طبيعة عمل ونشاط منظمتكم بأنه عمل ذو فائدة اجتماعية ويهدف لتحقيق ربح أو عائد مالي للمنظمة	2.127	,035
العوائد المالية المحصل عليها تكون بشكل عرضي (عفوي) دون التخطيط لها	5.671	,000
تعتمد مداخيل المنظمة على إعانات الدولة و/أو جمع وتلقي التبرعات فقط	6.084	,000
تعمل المنظمة على عقد اجتماعات و ورشات عمل لأفرادها قصد التفكير في ايجاد حلول ابداعية للمشكلات الاجتماعية (فقر – بطالة...	14.799	,000
يحضر ويشارك أفراد المنظمة في برامج تكوينية وتدريبية تعنى بتحسين الأداء والاحترافية في العمل	15.820	,000
تسمح وتُحفز التشريعات والقوانين الحالية على قيام المنظمة بأنشطة اقتصادية تعالج مشاكل اجتماعية كالفقر والبطالة ... وغيرها	5.749	,000

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير النتائج الاحصائية الواردة في الجدول أعلاه وتبعا لما تم الاشارة إليه كتعليق على عبارات المحور الأول سابقا، إلى وجود نقص في مستوى الوعي والإدراك فيما يتعلق بمفهوم المقاولاتية الاجتماعية لدى أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة T المحسوبة بالنسبة للعبارة (2) ما قيمته (1.368) وهي أقل من قيمة T الجدولية المقدرة بـ (1.646)، كما أن مستوى معنويتها (sig=0.173) وهو أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني عدم وجود مستوى معرفة كاف لدى أفراد عينة الدراسة بمفهوم المقاولاتية الاجتماعية، أما بالنسبة لباقي العبارات فقد جاءت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وبمستوى معنوية أقل من مستوى الدلالة باستثناء العبارة رقم (4) التي سجلت مستوى معنوية أكبر، مما يؤكد على العموم ما تم تفسيره سابقا بأن مفهوم المقاولاتية الاجتماعية لا يزال يشوبه غموض من ناحية المصطلح، أما من ناحية التطبيق وطبيعة العمل فيمكن الحكم

بخلاف ذلك ، وبالتالي نخلُص إلى نفي الفرضية الأولى فيما يتعلق بوجد وعي وإدراك لدى أفراد عينة الدراسة بمفهوم المقاولاتية الاجتماعية ، وقبولها فيما يتعلق بوجود وعي وإدراك لدى أفراد العينة بطبيعة عملها .

3- نتائج التحليل لعلاقة الارتباط بين المحور الثاني للمتغير المستقل والمتغير التابع :

سيتم من خلال هذه الفقرة **اختبار الفرضية الثانية** :**"توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نشاط المنظمات التي تكتسب صفة المقاولاتية الاجتماعية و تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في الجزائر "**

جدول رقم (40): نتائج التحليل الإحصائي لعلاقة الإرتباط بين فروع المحور الثاني للمتغير المستقل والمتغير التابع (محور 3)

		محور 2-1	محور 2-2	محور 3
محور 2-1	معامل ارتباط بيرسون	1	1,000**	**,698****
	مستوى الدلالة Sig		,000	**,000**
	عدد أفراد عينة الدراسة	181	181	181
محور 2-2	معامل ارتباط بيرسون	1,000**	1	**,698****
	مستوى الدلالة Sig	,000		**,000**
	عدد أفراد عينة الدراسة	181	181	181
محور 3	معامل ارتباط بيرسون	**,698****	**,698****	**1**
	مستوى الدلالة Sig	,000	,000	
	عدد أفراد عينة الدراسة	181	181	181

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال معطيات الجدول (40) تتضح نتائج التحليل الإحصائي لعلاقات الإرتباط بين المحور الثاني للمتغير مستقل ومحور التنمية المستدامة كمتغير تابع، حيث يتشكل هذا المحور من محورين فرعيين قدرت قيمة معامل الإرتباط بيرسون لكل منهما مع محور التنمية المستدامة بـ (0.698) وهي قيمة معنوية موجبة عند مستوى دلالة 0.05 وتعني وجود علاقة إرتباط .

في حين بلغت القيمة الإجمالية لمعامل الإرتباط بيرسون بالنسبة للمحور ككل وعلاقته بمحور التنمية المستدامة بـ (0.721) كما هي موضحة في الجدول رقم ( ) ، وهي قيمة معنوية موجبة عند مستوى دلالة 0.05 وتعني كذلك وجود علاقة إرتباط .

جدول رقم (41): نتائج التحليل الإحصائي لعلاقة الإرتباط بين المحور الثاني للمتغير المستقل والمتغير التابع (محور3)

علاقة الارتباط			
		محور 2	محور 3
محور 2	معامل ارتباط بيرسون	1	,721**
	مستوى الدلالة Sig		,000
	عدد أفراد عينة الدراسة	181	181
محور 3	معامل ارتباط بيرسون	,721**	1
	مستوى الدلالة Sig	,000	
	عدد أفراد عينة الدراسة	181	181

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ولأن نشاط أي منظمة تتضح معالمه وتتحدد علاقاته بناءا على مجال النشاط والطريقة المتبعة في ممارسة الأنشطة، فإن الأمر كذلك بالنسبة لعلاقة نشاط المنظمات المشكلة لعينة الدراسة بالتنمية المستدامة، حيث واستنادا للنتائج المذكورة آنفا نخلص إلى وجود علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية بين نشاط المنظمات التي تكتسب صفة المقاولاتية الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في الجزائر، وبالتالي تأكد الفرضية الثانية وقبولها .

4- نتائج التحليل المتعلقة بوجود علاقة تأثير بين متغيري الدراسة: ويكون ذلك من خلال **اختبار الفرضية الثالثة : يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنشاط المنظمات التي تكتسب صفة المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 بالجزائر.** والجدول الموالي يوضح النتائج:

جدول رقم (42): نتائج التحليل علاقة التأثير بين متغيري الدراسة

	معامل R الارتباط	معامل R^2 التحديد	الانحراف	B	Beta	درجة الحرية	F	مستوى الدلالة
مستقل	0,489	0,239	0,239	0,695	0,571	178-1	27,908	0,00

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول (42) إلى أن هناك تأثيرا للمتغير المستقل وبمحوريه الأول والثاني في المتغير التابع والمتمثل في محور التنمية المستدامة، ولقد كانت علاقة التأثير ذات دلالة تحت مستوى (0.05)، وهو ما يقضي بتحقق الفرضية الثالثة و بالتالي قبولها .

كما يتضح من الجدول (42) والخاص بتحليل التباين، أن النموذج ذو دلالة إحصائية وفقا لقيمة (F) المحسوبة البالغة (27.908) وعند مستوى الدلالة (0.05)، وبدرجتي حرية (2-178) وهي أكبر من القيمة الجدولية المقدرة بـ (1.26)، وكانت القدرة التفسيرية لهذا النموذج منخفضة نسبيا وفقا لقيمة (R^2) البالغة (0.239)، إذ يشير هذا إلى قدرة المتغير المستقل على تفسير حوالي (24 %) من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع و أن نحو (76 %) من المتغيرات لم يتضمنها النموذج الحالي، وهو ما يؤدي بنا للقول بأن المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر لها عدة مداخل وآليات ، يجب الإهتمام بها والعمل على دعمها وتحفيزها حيث تعتبر المنظمات التي تكتسب صفة المقاولاتية الاجتماعية من ضمن الآليات المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالنظر لمشاريعها التي يفترض أن تجمع بشكل متعدد ومتوازن بين مجالات النشاط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في آن واحد مثلما نصت عليه فقرات المحور الثاني من استمارة الاستبيان، وبذلك يصبح لمشاريع المقاولاتية الاجتماعية دور وتأثير فعال في التنمية المستدامة، وذلك باعتبار أن هذه الأخيرة تتحقق من خلال تجسيد أبعاد لها تشمل البعد الاقتصادي، والاجتماعي ، والبيئي، بالإضافة إلى البعد السياسي، وبالتالي قد تكون القيمة المنخفضة النسبية لمعامل التحديد تعود لطغيان المجال الاجتماعي على نشاط أفراد عينة الدراسة مقارنة بالمجالات الأخرى، ناهيك عن غياب الوعي ونقص المعرفة المتعلقة بمفهوم المقاولاتية الاجتماعية لدى العديد منهم ، ومما يؤكد ذلك تلك النسبة الضئيلة لعدد المشاريع أو المنظمات التي تحمل اسم "مقاولة اجتماعية" في الجزائر، كما قد يرجع تفسير القيمة المنخفضة نسبيا لمعامل التحديد إلى متغيرات أخرى لم تدخل ضمن محاور المتغير المستقل لهذه الدراسة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مدى تبني توجه المقاولاتية الاجتماعية من

قبل أفراد العينة، حيث يستدل على ذلك من خلال عدد المشاريع ومدى انتشارها ، لاسيما في ظل العلاقة الطردية التي نستخلصها من قيمة (Beta) في الجدول أعلاه والتي قدرة بقيمة (0.571)، مما يفيد أن كل تغير في المتغير المستقل (المقاولاتية الاجتماعية) بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير بـ (0.571) في المتغير التابع (التنمية المستدامة)، وهذا مؤشر إيجابي .

جدول رقم (43): تحليل تباين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع

ANOVA[a]						
النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
1	Régression	11,414	2	5,707	27,908	0,000[b]
	Résidus	36,399	178	0,204		
	Total	47,812	180			
المتغير التابع (a) : التنمية المستدامة						
المتغير المستقل (b) : المحور 1 ، المحور 2						

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ويمكن التعبير رياضيا عن علاقة التأثير بين المتغير المستقل بمحوريه الأول والثاني و المتغير التابع لدراستنا عن طريقة معادلة الإنحدار البسيط التي نستخرج قيمها من الجدول الموالي :

جدول رقم (44): معاملات تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع

Coefficients[a]						
النموذج		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	قيمة t	مستوى الدلالة Sig
		B	الفجوة القياسية	Bêta		
1	**الثابت**	1,422	0,468		3,036	0,003
	متغير مستقل م2	0,493	0,084	0,407	5,844	0,000
	متغير مستقل م1	0,202	0,086	0,164	2,356	0,020
المتغير التابع : التنمية المستدامة						

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

– **معادلة الانحدار البسيط** : هي من الشكل: **$Y= a+bx$**

حيث : Y المتغير التابع ، X المتغير المستقل

$a=1.422$ ، $b=b_1+b_2 = 0.202 +0.493= 0.695$) ، أي:

$$Y= 1.422 + 0.695 x$$

5– نتائج التحليل المتعلقة بوجود الفروق (اختبار الفرضية الرابعة) : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مساهمة المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، ويعزى ذلك للسمات الخاصة للمنظمات (وصف المنظمة – الخبرة – النطاق الجغرافي للنشاط) ، ولاختبارها تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي F (One Way Anova) حيث نقبل الفرضية العدمية H₀ (توجد فروق) إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية وكان مستوى المعنوية أقل من 0.05، أما إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية و كان مستوى المعنوية أكبر من 0.05 ، فإننا نقبل الفرضية البديلة H1 (لا توجد فروق).

- **الفرضية الفرعية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مجالات وطرق ممارسة المقاولاتية الاجتماعية تعزى لمتغير وصف المنظمة .**

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار وجود الفروق من عدمه بالنسبة لمتغير وصف المنظمة :

جدول رقم (45): تحليل التباين الأحادي F يعود لمتغير وصف المنظمة

ANOVA					
مجالات و طرق ممارسة المقاولاتية الاجتماعية					
	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
داخل المجموعات	28,819	2	14,409	5,180	,007
بين المجموعات	495.159	178	2,782		
المجموع	523,978	180			

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (45) أن قيمة F المحسوبة لمحوري الدراسة بلغت ما قيمته (5.180)، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.007) وهي أقل من 0.05، مما يعني رفض الفرضية البديلة H1 وقبول الفرضية العدمية

H_0، والتي تقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية حول مجالات وطرق ممارسة المقاولاتية الاجتماعية تعود لمتغير وصف المنظمة، وهذا يعني أن لدى أفراد عينة الدراسة رؤية غير متجانسة حول ذلك، إذ يعكس هذا تباين مجالات وطرق ممارسة المقاولاتية الاجتماعية من قبل منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي، وهو أمر واقعي بالنظر لطبيعة نشاطها السائد في الجزائر إذ ناذرا ما يتحقق عندها الجمع والتوازن بين مجالات وطرق الممارسة المعروفة أي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حيث نجد بالنسبة للجمعيات غالبا ما يرتكز محور اهتمامها على المجالات الاجتماعية من خلال قيامها بالأنشطة ذات الطبيعة الخيرية والتطوعية الهادفة إلى الحد من بعض المشاكل الاجتماعية كالفقر والأمية والمرض ...، وبنسبة أقل نجد جمعيات ذات اهتمامات أخرى على غرار المجال الثقافي، والرياضي، وكذا السياحي والبيئي، مع التنويه إلى بروز عددا من الجمعيات في السنوات الأخيرة ذات الطبيعة التضامنية وكذا الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، وأما بالنسبة للتعاضديات فعادة ما يرتبط تأسيسها في الجزائر ببعض قطاعات الوظيف العمومي كالتربية والصحة والاتصالات والنقل وكذا البناء وبعض الأسلاك الأخرى، حيث يقتصر نشاطها على توفير بعض الخدمات الاجتماعية لمنتسبيها، في حين تهتم المنظمات غير الحكومية بالدفاع عن حقوق بعض الفئات في المجتمع كالمجاهدين وأبناء الشهداء والطلبة والبطالين وغيرهم مع انشغالها بالقضايا السياسية في أحيان أخرى، أما التعاونيات فتجمع من خلال أنشطتها وأسلوب إنشاءها بين المجالين الاجتماعي والاقتصادي وهي الأقرب لاكتساب صفة المقاولاتية الاجتماعية إلى جانب منظمات ومشاريع أخرى كصناديق استثمار أموال الزكاة والوقف، إلا أنها لا تزال في الجزائر تحتاج إلى الكثير من الاهتمام والتطوير والتحفيز .

- **الفرضية الفرعية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير النطاق الجغرافي للنشاط .**

جدول رقم (46): تحليل التباين الأحادي F يعود لمتغير النطاق الجغرافي للنشاط

ANOVA					
المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة					
	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة sig
داخل المجموعات	2,798	3	0,933	1,555	0,202
بين المجموعات	106,185	177	0,600		
المجموع	108,983	180			

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (46) أن قيمة F المحسوبة لمحوري الدراسة أقل من قيمة F الجدولية، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.202) وهي أكبر من 0.05، مما يعني رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1، والتي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغير النطاق الجغرافي للنشاط حول المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا يعني أن لدى أفراد عينة الدراسة رؤية متشابهة حول مساهمتهم في تحقيق التنمية المستدامة مهما اختلف نطاق نشاطهم الجغرافي، وبناءا على ذلك يمكن استنتاج بأن النطاق الجغرافي للنشاط لا يؤثر على رؤية أفراد عينة مجتمع الدراسة حول مساهمتهم في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك لأن السعي اتجاه ذلك على المستوى المحلي إنما يشكل قاعدة استراتيجية للمضي نحو تحقيق ذلك على المستوى الوطني فالدولي، إذ لا مجال للحديث عن التنمية المستدامة والشاملة ما لم تشكل المجتمعات المحلية نقطة البداية، كما يمكن تفسير عدم وجود الفروق بين اجابات أفراد العينة وبالنظر لنشاطهم الهادف إلى احداث التغيير المجتمعي، أن مشاريع المقاولاتية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة أينما كانت وحيثما وجدت .

- **الفرضية الفرعية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مساهمة المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغيري وصف المنظمة والخبرة.**

أ – بالنسبة لمتغير وصف المنظمة :

جدول رقم (47): تحليل التباين الأحادي F يعود لمتغير وصف المنظمة

ANOVA					
مساهمة المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة					
	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
داخل المجموعات	3,395	1	3,395	1,167	,281
بين المجموعات	520,583	179	2,908		
المجموع	523,978	180			

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (47) أن قيمة F المحسوبة لمحوري الدراسة أكبر من قيمة F الجدولية، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.281) وهي أكبر من 0.05، مما يعني رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 ، والتي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغير وصف المنظمة حول مساهمة المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، مما يعني أن لدى أفراد مجتمع الدراسة رؤية متجانسة نحو مساهمة المقاولاتية

الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بغض النظر على اختلاف طبيعة منظماتهم، ذلك لأنها تنتمي إلى قطاع واحد هو قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي الذي تعتبر منظماته هي الأقرب من ناحية المميزات إلى اكتساب صفة المقاولاتية الاجتماعية حتى وإن لم تحمل تسمية "المقاولة الاجتماعية"، ويبقى الرهان هنا على الوعي والمعرفة بفلسفة المقاولاتية الاجتماعية ومدى تبني مفاهيم وأسس الفكر المقاولاتي في العمل ومن ثم انعكاس ذلك كله في النتائج المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يتوقف ذلك على الابداع في التفكير وأسلوب العمل الابتكاري والمستدام .

ب- بالنسبة لمتغير الخبرة (عمر المنظمة) :

جدول رقم (48): تحليل التباين الأحادي F يعود لمتغير الخبرة

ANOVA					
مساهمة المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة					
	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
داخل المجموعات	2,322	1	2,322	3,920	,049
بين المجموعات	106,020	179	,592		
المجموع	108,343	180			

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (48) أن قيمة F المحسوبة لمحوري الدراسة أكبر من قيمة F الجدولية، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.049) وهي أقل من 0.05، مما يعني قبول الفرضية العدمية H_0 والتي تقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغير الخبرة حول مساهمة المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، مما يعني أن لدى أفراد مجتمع الدراسة رؤية مختلفة نحو مساهمة المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لعمر المنظمة، وتفسيرا لذلك يمكن أن ينظر لهذا المتغير من زاويتين، الأولى من حيث التأسيس قديم هو أم حديث، والثانية من حيث أثر الخبرة المتراكم عن النشاط .

حيث وبالرجوع إلى الجدول التفسيري (Descriptives) الذي استخرجنا منه قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفئات الموضحة في الجدول أدناه، تبين لنا أن قيم المتوسطات الحسابية للفئات قد جاءت متقاربة إلى حد ما، وأن فئة المنظمات التي تتمتع بخبرة تتراوح مابين (6-10 سنوات) هي الفئة أكثر تأثيرا في تحقيق التنمية المستدامة، يليها في ذلك المنظمات الحديثة التأسيس أي ذات خبرة محصورة ما بين (1-5

سنوات)، ثم المنظمات التي مرَ على وجودها أكثر من (10 سنوات)، وكأننا بذلك نجسد منحنى نشاط وتأثير لهذه المنظمات يتكون من ثلاثة مراحل :

- مرحلة الانطلاق : بالنسبة للفئة الأولى من (1-5 سنوات)، حيث تتميز هذه المرحلة بحيوية وفكر متجدد تنقصه بعض الخبرة .
- مرحلة النمو : بالنسبة للفئة الثانية ذات الخبرة المتوسطة من (6-10 سنوات) ، يبلغ عندها النشاط ذروته لجمعها بين بين الخبرة المتراكمة من جهة، والسعي نحو الإبداع في إحداث التغيير المجتمعي من جهة أخرى .
- مرحلة التدهور بعد النضج : وهي مرحلة تميز فئة المنظمات التي مرَ على إنشائها زمن وأصبح يغلب على نشاطها الطابع الروتيني والمناسباتي، مع تشبعها بفكر تقليدي من خلال قيادة تسلطية غير تحويلية لا تستجيب لمقتضيات العصر من ابداع في العمل أو تشاركية في القرار .

جدول رقم (49) : قيم المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري لتصنيفات متغير الخبرة

الفئة	التكرارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من 1-5 سنوات	73	4,9315	,25434
من 6-10 سنوات	67	4,9701	,17146
أكثر من 10 سنوات	41	4,8049	,40122
المجموع	181	4,9171	,27645

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ويبقى الرهان هنا على السعي نحو إحداث التجديد في الفكر لدى قيادات هذه المنظمات ومدى انعكاس ذلك في الممارسة بما يساهم في إحداث التغيير المجتمعي بطريقة إبداعية ومستدامة، لأن العبرة ليست في حضور الدورات التدريبية من عدمه أو في زيادة الرصيد المعرفي، بل في انعكاس ذلك في الميدان من خلال خلق نماذج تقوم على اكتشاف واستغلال الفرص المجتمعية (الاحتياجات الاجتماعية) وتفعيل الطاقات الكامنة والمعطلة (الموارد البشرية،حتى تتضافر الجهود من قبل كل الأطراف وعلى جميع المستويات خدمة لقضايا التنمية المستدامة.

خلاصة الفصل :

تم من خلال هذا الفصل تحليل نتائج الدراسة الميدانية، بتحليل محاور الإستبيان الخاص بها واختبار فرضياتها باعتماد المعالجة الاحصائية وفق برنامج SPSS لإجابات وأراء أفراد عينة الدراسة حول عبارات الاستبيان، وذلك بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال تأكيد فرضياتها أو نفيها، وكذا الوقوف على واقع المقاولاتية الاجتماعية وتأثير ذلك ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة من أفراد العينة محل الدراسة .

حيث خلصنا إلى إثبات وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين نشاط المنظمات التي تكتسب صفة المقاولاتية الاجتماعية و تحقيق التنمية المستدامة بالنظر لأهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – رؤية 2030 ، بالإضافة إلى تسجيل نسبة 24 % كدرجة تأثير معنوية للمتغير المستقل في المتغير التابع، في حين بينت اختبارات الفروق عدم وجود فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مساهمة المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغيري وصف المنظمة و النطاق الجغرافي للنشاط، أما فيما يخص متغير الخبرة (عمر المنظمة) فلقد بينت نتائج إختبارات الفروق وجود نظرة مختلفة لأفراد عينة الدراسة نحو مساهمة المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى وجودها كذلك بسبب متغير وصف المنظمة فيما يخص مجالات وطرق ممارسة المقاولاتية الاجتماعية .

الخــــــــــاتمـــــــــــــــة

لقد بات التوجه المقاولاتي اليوم وأكثر من أي وقت مضى، يمثل السبيل الأنجع لتحقيق التنمية في شتى المجالات، لاسيما في ظل المقاربة الجديدة التي تناولها من خلال هذه الدراسة، والرامية لجعل الاعتبارات الاجتماعية والبيئية كأساس لبروز وانتشار المبادرات المقاولاتية، مع الحفاظ على القيمة الاقتصادية التي تضمن الاستمرارية وتوسيع نطاق التأثير لأي مشروع اجتماعي حتى وإن كان الهدف منه غير ربحي بالدرجة الاولى، وذلك مما يتيح حتى لمنظمات القطاع الثالث أي قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي بالاندماج والمساهمة في دفع عجلة التنمية بأبعادها المتعددة جنبا إلى جنب مع القطاعين العام والخاص، وكذا الوصول لتلك الطاقات المعطَلة في المجتمع والمكبَلة بالتحديات التي دفعت بالمجتمع الدولى إلى الاتفاق على التصدي لها، في إطار خطة متوازنة طويلة المدى تضم أهدافا شملت مختلف أبعاد التنمية المستدامة حتى آفاق سنة 2030 .

وقد تمثلت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في تشخيص مدى مساهمة المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، حيث توصلنا من خلال الطرح النظري والدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج بشأن هذا الموضوع، نستعرض أهمها فيما يلي :

أولا : نتائج الفصول النظرية :

- المقاولاتية مفهوم ذو معنى واسع، لا يقتصر فقط على قيام شخص بإنشاء منظمة جديدة ؛
- المقاول يمثل الشخصية المحورية في المؤسسة المقاولة وأهم عنصر في السيرورة المقاولاتية، غالبا ما يراعى فيه جانبان يكملان بعضهما البعض، أحدهما وصفي (سماته)، والآخر وظيفي (سلوكه وأعماله) ؛
- المشروع المقاولاتي هو بمثابة الوعاء التطبيقي لظاهرة المقاولاتية، يفترض أن تخضع عملية انشائه وتسييره وتنميته إلى دراسات وتقييمات مفصلة وواضحة،وهي أمور كلها قابلة للاكتساب عن طريق التعليم المقاولاتي والممارسة؛
- المقاولاتية الاجتماعية هي أنشطة تعمل بالمقاربة الاقتصادية ولكنها لا تهدف لتحقيق ربح اقتصادي فحسب، وإنما كذلك لتقديم حلول مبدعة ومستدامة لمشاكل ذات طابع اجتماعي وعام مثل الفقر، البطالة، والمرض، الأمية والتدمير البيئي، وانتهاكات حقوق الانسان والفساد وغيرها؛
- تقوم المقاولاتية الاجتماعية على تقديم الحلول المثلى ومعالجة المشاكل التي تفرضها التحديات الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية دون التفريط في أي منها، وذلك من خلال تنفيذ مبادرات ومشروعات جديدة أو تطوير أخرى قائمة، أو تأسيس مؤسسات اجتماعية أو تنموية جديدة لتوفير المنتجات والخدمات التي تلبي مباشرة الاحتياجات الاجتماعية الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة ؛

– تشكل المقاولة الاجتماعية جزءا مهما ونموذجا صاعدا ضمن نظام الاقتصاد التضامني والاجتماعي، وذلك باعتبارها ترمي إلى إدماج الفئات الضعيفة والعاطلة في الحياة العملية ليصبحوا قيمة مضافة لذواتهم ولمجتمعهم ؛

– تجمع المقاولة الاجتماعية بين نهجي المسؤولية الاجتماعية والاستدامة من جهة، والابداع والسعي نحو إحداث التغيير المجتمعي الايجابي بأبعاده المتعددة من جهة أخرى ؛

– يشكل الارتقاء بالعمل التطوعي أو الخيري من العفوية نحو الاحترافية إحدى غايات المقاولة الاجتماعية ؛

– تتوافق فلسفة المقاولاتية الاجتماعية في أصلها مع تعاليم ديننا الاسلامي، كما أنها تشكل الوعاء التطبيقي للكثير من صيغ التمويل الإسلامية ؛

– يستلزم السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة توفر رؤية استراتيجية متعددة الأبعاد، بإشراف رسمي ومشاركة واسعة تشمل الجميع، قصد تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية السياسية بالشكل الذي يتيح الاستغلال الأمثل للموارد المجتمعية حاضرا ومستقبلا، ويحقق التحسين المستمر لجودة الحياة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادية والاجتماعية و البيئية– على نحو متوازن ومتكامل ؛

– تمثل خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حتى آفاق 2030، مرجعا عالميا لتوحيد وتنسيق الجهود محليا ودوليا، ويبقى الرهان قائما على مدى التزام الدول بهذا البرنامج العالمي وكذا سعيها لتحقيق أهدافه ؛

– إذا كانت المقاولاتية هي المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي كما ذكر Schumpeter وآخرون، فإن " المقاولاتية الاجتماعية هي المحرك الأساسي للتنمية بأبعادها الإقتصادية والاجتماعية والبيئية معا، وبالتالي هي أداة استراتيجية مهمة لتحقيق التنمية المستدامة .

ثانيا : نتائج الفصل التطبيقي : تبين لنا من خلال الدراسة التطبيقية ما يلي :

– تحوز الجزائر على غرار باقي الدول خصوصا الإسلامية منها، على تطبيقات رائدة للمقاولاتية الاجتماعية حتى قبل شيوعها بهذه التسمية، لاسيما فيما يتعلق بآليتي الزكاة والوقف، ونماذج أخرى كثيرة ضاربة بجذورها في تراثنا الضخم والمتنوع ؛

– تجربة المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية وما يحتضنه من مشاريع للمقاولاتية الاجتماعية، تجربة فريدة من نوعها يجب العمل على دعمها وتطويرها لتوسيع نطاق الاستفادة ؛

– مصطلح المقاولاتية الاجتماعية حديث نسبيا، ومستوى المعرفة به لا يزال فتيا، وهذا ما يفسَر العدد المحدود جدا للمشاريع أو المنظمات التي تحمل اسم "مقاولة اجتماعية" في الجزائر ؛

- طغيان البعد الاجتماعي على مجالات وطرق ممارسة نشاط منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي في الجزائر، والتي تعد الأقرب لاكتساب صفات المقاولاتية الاجتماعية ؛

- تمتاز بيئة المجتمع الاحصائي للدراسة وكما تأكّد لنا من خلال المقابلات بدرجة تقبَل عالية لمقومات الفكر المقاولاتي الاجتماعي، مما يؤدي بنا إلى الحكم بأن الجزائر تمثل ميدانا خصبا لبروز وانتشار مشاريع ومنظمات المقاولاتية الاجتماعية ؛

- من أبرز معيقات تبني توجه المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر، عدم وجود تشريع قانوني خاص يوضح بالتفصيل معالم نشاط المنظمات التي لها امكانية اكتساب صفة المقاولة الاجتماعية، وبالضبط منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي، وذلك بما يحفزها ويشجعها على المساهمة في إحداث التنمية بأبعادها المتعددة ؛

- يوجد قصور نسبي في مستوى الاطّلاع على الأهداف الـ 17 لخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة آفاق سنة 2030 لدى أفراد المجتمع الاحصائي لدراستنا ؛

- هناك سعي مقبول إلى حد كبير من قبل المنظمات أفراد عينة الدراسة اتجاه المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، بينما على مستوى الأبعاد فسجلنا تفاوت في مستوى الاهتمام بها، نستعرض ذلك فيما يلي باختصار :

- ففيما يخص الأهداف المندرجة ضمن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، هناك اهتمام كبير وسعي حثيث من المنظمات محل الدراسة للمساهمة في تحقيقها، وذلك ما يتيح التخفيف من حدة العديد من المشاكل الاجتماعية على غرار الفقر، الجوع، المرض، الأمية، حقوق الانسان ...؛

- وفيما يخص أهداف البعد البيئي وجدنا أن المنظمات محل الدراسة تبدي انشغالا بها من حيث التوعية والتحسيس بأنماط الانتاج والاستهلاك المستدامة، وكذا القيام ببعض الحملات التطوعية الرامية للحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي من حين لآخر ؛

- أما فيما يتعلق بالأهداف المنطوية ضمن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة فلمسنا وجود بوادر في بيئة مجتمع الدراسة حول قيام بعض المنظمات التي لها امكانية اكتساب صفة المقاولة الاجتماعية بتشجيع المواهب وتحفيز الابتكار، وكذا العمل ذو الطبيعة التضامنية لاسيما في مجال الفلاحة والحرف والصناعات التقليدية ؛

- وفيما يتصل بمجالي السلام والشراكة ضمن المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة وكذا أهداف البعد السياسي لها، تبين لنا وجود درجة موافقة عالية لدى المنظمات محل الدراسة بالقضايا المتصلة بذلك، من اقرار لحق

المساءلة ونبذ لجميع أشكال العنف والإقصاء والفساد، وهي تسعى بالقدر المتاح قانونا على اقامة وتعزيز فرص التعاون المتصلة بهذا المجال ؛

وفي الأخير نؤكد على علاقة الارتباط القوية والطردية لنشاط المنظمات والمشاريع التي تكتسب صفة المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر مع أهداف التنمية المستدامة تبعا لخطة منظمة الأمم المتحدة حتى آفاق سنة 2030، ومنه نقول أن للمقاولاتية الاجتماعية دور ومساهمة فعَالة في التنمية المستدامة، بل يشكلان في كثير من الأحيان وجهان لعملة واحدة نظرا لتطابق أبعادهما وسعيهما للوصول لنفس النتائج .

– التوصيات :

تبعا للنتائج أعلاه، وبهدف التشجيع على بروز وانتشار مشاريع المقاولاتية الاجتماعية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، توصي الدراسة بالآتي :

- العمل على زيادة الادراك والمعرفة بمفهوم المقاولاتية الاجتماعية والتفريق بينه وبين المصطلحات القريبة منه والمتداخلة معه كالعمل التطوعي والعمل الخيري أو الاجتماعي ...
- تشجيع بروز وانتشار مشاريع المقاولاتية الاجتماعية في المجتمعات المحلية من خلال دعم تجسيد الأفكار والمبادرات المتعلقة بذلك والتوعية بها وبفوائدها، مع الحرص على أن تستهدف هذه المشروعات تحقيق التنمية المستدامة محليا .
- اطلاق اسم "مقاول اجتماعي" أو "رائد عمل اجتماعي" على أصحاب المشاريع الاجتماعية ذات التأثير الايجابي في المجتمع، لاسيما أولئك القائمين على الجمعيات وغيرها من منظمات القطاع الثالث .
- استحداث شعبة مستقلة للمقاولاتية الاجتماعية على مستوى أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية، وكذا على مستوى دور المقاولاتية في الجامعات .
- التصريح والاشادة بشكل رسمي بدور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (القطاع الثالث) ومن خلاله المقاولات الاجتماعية في المساهمة في الاقتصاد الوطني لا سيما في الأزمات والظروف العصيبة .
- استحداث هيئة وطنية هدفها استقطاب وتشجيع الأفكار الابتكارية الرامية لإحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي المطلوب، أو تفعيل دور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنهوض بالاقتصاد التضامني والاجتماعي ؛

- العمل على إصدار قوانين وتشريعات وتحفيزات جبائية، تشجع على بروز وانتشار المقاولات الاجتماعية، لا سيما في قطاعات النشاط التعاوني كالفلاحة والصيد البحري والحرف والصناعات التقليدية والتجارة وغيرها؛
- اضفاء الطابع الاحترافي المستدام على عمل منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي بدل العمل العفوي التقليدي ؛
- دعم وتمويل الجمعيات ومختلف الفاعلين (القطاع الثالث) الذين لديهم برامج ومبادرات مقاولاتية (المقاولاتية الاجتماعية) ؛
- التغطية الإعلامية وكذا تشجيع البرامج والتظاهرات والمسابقات التي تعنى ببرامج الابتكار الاجتماعي وتحديات التغيير الاقتصادي والاجتماعي الايجابي، وهذا قصد غرس ونشر ثقافة تحفز على ذلك ؛
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال ريادة الأعمال عموما وريادة الأعمال الاجتماعية على وجه الخصوص ؛
- تشجيع الجامعات والمعاهد ومخابر البحث العلمي على اقامة ملتقيات وندوات دورية يحضرها الفاعلين في القطاعات الثلاثة (القطاع العام، القطاع الخاص، القطاع الثالث)، واجراء المزيد من الدراسات التي تعنى بالمقاولة الاجتماعية والتغيير الاقتصادي والاجتماعي الايجابي ، وتبحث في العراقيل التي تحول دون ذلك

و كنهاية مفتوحة لهذه الدراسة ، نقترح المواضيع التالية :

- سبل دعم مشاريع المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر ؛
- نحو إرساء مقومات الفكر المقاولاتي في منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي بالجزائر ؛
- صيغ التمويل الاسلامية لمشاريع المقاولاتية الاجتماعية بالاعتماد على الوقف والزكاة ؛
- تقييم مدى مساهمة الاقتصاد التضامني والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة .

قائمــــة المراجــــــــــع

* **مراجع باللغة العربية :**

- الكتب :

1- القرآن الكريم

2- صحيح مسلم

3- السلسلة الصحيحة

4- ابراهيم حسين حسني، الإدارة المستدامة للنفايات والمخلفات، مشاريع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: بنك التدوير (الهيكلة والتطبيق)، المركز العربي لتسوية المنازعات، الجمعية العربية للعلوم القانونية، مصر، 2019

5- إدوارد دي بونو ، قبعات التفكير الست، ترجمة خليل الجيوسي، المجمع الثقافي أبو ظبي الإمارات، 2001

6- أحمد أبو اليزيد الرسول ، التنمية المتواصلة : الأبعاد والمنهج ، مكتبة بستان المعرفة ، القاهرة ، 2007

7- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة،مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية،مصر، 2014

8-أمل خيري أمين،تجارب في الريادة الاجتماعية،فنون الإبداع المجتمعي،ط 2، منشورات جامعة كاي، 2019

9- أحمد محمد نور وآخرون ، المحاسبة الإدارية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية مصر ، 2004

10- اسماعيل ابراهيم القزاز، وعادل عبد المالك كوريل ، نظام الادارة البيئية بموجب المواصفات الدولية، مكتبة الراتب العلمية ، عمان الأردن ، 2010

11- الكسندر أوستروالدر و ايف بينور (Alexander Osterwalder & Yves Pigneur) ، ابتكار نموذج العمل التجاري ، ترجمة اسماعيل صالح، الطبعة العربية الأولى، جبل عمان ناشرون، الأردن ، 2013

12- بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي(نظريات، نماذج، تمارين محلولة)،دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر،2007

13- بلال خلف السكارنه، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن ، 2008

14- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، البيئة والمجتمع: دراسة في علم اجتماع البيئة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية مصر، 2006

15- حمد فوزي ملوخية،أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية،دار الهناء الاسكندرية،مصر، 2009

16- ديفيد بورنستاين و سوزان ديفيس، ترجمة علا أحمد صلاح، ريادة العمل الاجتماعي – ما يحتاج الجميع لمعرفته ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية القاهرة ، مصر ، 2014

17- سونيا محمد البكري،ادارة الانتاج والعمليات-مدخل النظم-، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، 2000
مارك دودجسون و ديفيد جان، الابتكار مقدمة صغيرة جدا ، ترجمة زينب عاطف سيد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة مصر، 2014

18- طاهر محسن الغالبي ، "إدارة و استراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، 2009

19- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"،الدار الجامعية، القاهرة مصر، 2003

20- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية ، مصر ، 2003

21- عثمان فريد رشدي ، الريادة والعمل التطوعي ، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، 2012

22- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط ، التنمية المستديمة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء ، عمان الأردن ، 2006

23- عكرمة سعيد صبري، الوقف الاسلامي بين النظرية والتطبيق، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011

24- علي فلاح الزعبي ، الأسس والأصول العلمية في ريادة أعمال المنظمات الصغيرة والمتوسطة، دار الكتاب الجامعي ، دولة الامارات العربية المتحدة- الجمهورية اللبنانية ، 2018

25- فايز النجار و عبد الستار محمد العلي ، "الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة" ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2006

26-كمال عبد المالك، ثقافة التنمية، دراسة أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية، 2008

27- مالك بن نبي، ميلاد مجتمع – شبكة العلاقات الاجتماعية ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، دمشق سوريا ، 1962

28 - محمد الغزالي ، الاسلام والأوضاع الاقتصادية، ط 7، دار الصحوة ، القاهرة مصر ، 1987

29- محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة ، دار الأمين للنشر ، القاهرة مصر ، 2003

30- محمد عبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2007

31- محمد عبده محجوب وآخرون، التنشئة الاجتماعية - دراسات أنثربولوجية في الثقافة والشخصية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2005

32- محمد فركوس، الموازنات التقديرية – أداة فعالة للتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001

33- محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري، عمان الأردن ، 2010

34 - محمد يونس ، التأسيس لمشروعات تجارية ذات طابع اجتماعي – نحو نمط جديد من الرأسمالية يلبي الحاجات الانسانية الأكثر الحاحا ، نقله الى العربية منذر محمود محمد ، العبيكان للنشر ، المملكة العربية السعودية الرياض ، 2018

35- مجدي علي سعيد، تجربة بنك الفقراء، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة، الدار العربية للعلوم– ناشرون، بيروت لبنان، 2007

36- مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية (نظريات، سياسات، موضوعات)، دار وائل للنشر، ط 1، عمان الأردن، 2007

37- نبيل عبد السلام شاكر، إعداد دراسة الجدوى وتقييم المشروعات ، ط2 ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة، مصر ، 1998

38- نعمة عباس الخفاجي ، طاهر محسن الغالبي، نظرية المنظمة مدخل التصميم، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، 2009

- الأطروحات والرسائل الجامعية :

39- أحمد زيطوط، أهمية الحكامة الرشيدة في نجاعة تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية – دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2018/2017

40- الجودي محمد علي ، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014

41- أنس أحمد سعيد عوض، أسباب عجز الشركات عن القيام بالمسؤولية الاجتماعية دراسة حالة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن ، 2014

42- ايمان حيولة ، سبل تحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على المنظمة – دراسة حالة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2017/2016

43- بن عمروش فائزة ، دراسة أثر تسويق خدمات التأمين على سلوك المستهلك – حالة عينة من مؤسسات التأمين في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، 2017/2016

44- بوزاهر نسرين ، ترقية العرض السياحي الوطني في ظل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة –منطقة الزيبان، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ، 2017/2016

45- بوسيف سيد أحمد، تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين – دراسة باستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية SEM أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص المالية والمؤسسة ، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان ، 2018/2017

46- جعفر سمية، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، 2014/2013

47- خالد حسين سعيد العسيري، مقومات الابتكار الاجتماعي كمدخل لتطوير الادارة الجامعية من وجهة نظر الهيئة الادارية والأكاديمية في الجامعات السعودية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2015

48- رجم نور الدين ، دور سياسة الترويج في تسويق الخدمات المصرفية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه اقتصاد – مناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة 20 أوت سكيكدة ، 2009/2008

49- رزاي سعاد، واقع وآفاق التنمية المستدامة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2017/2016

50- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013/2012

51- عميرات ليندة ، ترشيد استغلال الموارد الطاقوية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، شعبة اقتصاد البيئة ، جامعة باجي مختار عنابة ، 2017/2016

52- غسان محمد خليل النجار، أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم، دراسة حالة مشاريع حاضنة الأعمال والتكنولوجية في الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير ادارة أعمال كلية التجارة الجامعة الاسلامية غزة فلسطين، 2017

53- لخضر بن علية، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص الإدارة البيئية والسياحية، جامعة الجزائر، 2018/2017

54- لفقير حمزة ، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر- دراسة حالة : مقاولي ولاية برج بوعريريج، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة محمد بوقرة –بومرداس ، 2017/2016

55- محمد قوجيل ، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2015

56- هند جمعوني ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية ، أطروحة دكتوراه علوم تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2018/2017

– المقالات :

57- أشرف السعيد أحمد محمد ، دور الجامعات المصرية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال الاجتماعية لدى طلابها – دراسة تحليلية، جامعة المنصورة ، مصر، ديسمبر 2019

58- الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث ، العدد 16 ، جامعة ورقلة، 2016

59-اسماعيل شعوف، دراسة آثار زرع فكر المقاولة الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية من خلال مشروع "التلميذ المبدع الاجتماعي"، بحث تطبيقي، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين– مراكش المغرب 2012/2011

60- العزوزي يوسف ، البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للمقاولات بالمغرب: رهان الانتقال نحو التنمية المستدامة ، مجلة القانون والأعمال ، جامعة الحسن الأول المغرب

61- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة العدد 4، سلسلة السياسات العامة الأمم المتحدة، 2014، ص 2

62- آمنة حسين صبري علي ، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة – طرق القياس والتقييم ، مجلة المخطط والتنمية ، جامعة بغداد ، العدد 32 ، 2015

63- اليونسكو ومنظمة العمل الدولية، نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد و العشرين: تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية، ص 21

64- بشيكر عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والاحصائيات التطبيقية، (Revue d'économie et de statistique appliquée)، المجلد 13، العدد 2 ، المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2016

65- بيليانا سيسين سين، جامعة ديلاوير الو م أ، مقال منشور على الرابط: www.un.org/ar/chronicle/article/20291 تاريخ الاطلاع : 2019/05/25

66- تومي حسينة قديرة ، المواصفة الدولية ISO 18000 في المؤسسة الصناعية كبعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، دراسات إقتصادية ، العدد 37 ، أفريل 2019

67- حمزة لفقير ، دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد ، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 1 ، العدد 12 ، برج بوعريريج ، الجزائر ، 2015

68- خالد فاروق، ريادة الأعمال المجتمعية بين نظرية الحلول و إمكانية التطبيق، مقال منشور على الموقع: www.khaledfarouk.com ، تاريخ الاطلاع : 2018/01/25

69- دبيش أحمد، أسس ومحددات التنمية ومحددات القدرة على الانماء بالدول النامية ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، جامعة الجزائر 03 ، المجلد 1 العدد 22 ، 2010

70- دغفل فاطمة وآخرون، الصيغ التمويلية لاستثمار أموال صندوق الزكاة الجزائري ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي – جامعة المسيلة ، العدد 4 ، 2018التنمية المستدامة ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، دراسات إقتصادية ، العدد 37 ، أفريل 2019

71 – راشد بن محمد الحمالي و هشام يوسف مصطفى العربي ، واقع ثقافة ريادة الأعمال بجامعة حائل وآليات تفعيلها من وجهة نظر الهيئة التدريسية، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد 76 ، أغسطس 2016 ، 400

72- رحيم حسين ، تطوير آليات المالية الاسلامية التضامنية الداعمة للاستثمار ، نموذج صناديق الوقف للمشروعات الصغرى ، مجلة الشريعة والاقتصاد ، المجلد 4 ، العدد 8

73- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة، العدد 7، جوان 2010

74- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال المربع السحري لكالدور دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد6،جوان 2017

75- زكرياء مطلك الدوري ، الهدم الخلاق وإمكانية اعتماده كنموذج إبداعي في المنظمات العربية ، مجلة العلوم الإقتصادية الإدارية ، المجلد 14 ، العدد 51 ، جامعة بغداد ، 2008

76- زكية مقري وشوقي مانع، أهمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة ميدانية لعينة من م.ص.م بولاية باتنة)،مجلة الباحث، العدد 15، جامعة ورقلة 2015

77- سامية ابريعم و زينب قريوة ، المقاولاتية ومشاريع الاستثمار السياحي في الصحراء وفق معايير الحوكمة الاجتماعية ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، العدد 11 ، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2017 ، ص 237

78- سناء عبد الرحيم سعيد، عبد الرضا ناصر الباوي، الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة – دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 83 ، جامعة بغداد 2010

79- سهيلة حسيب، جمال لطرش، التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، المجلد رقم 2 عدد خاص، أفريل 2018

80- طارق قندوز ، ابراهيم بلحيمر ، السعيد قاسمي، الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالوث الفساد والتضخم والبطالة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 4 ، سبتمبر 2015 ، جامعة يحي فارس المدية الجزائر

81- عبد الحكيم بزاوية و عبد الله بن منصور، تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع المصغرة، مجلة (Les Cahier du MECAS)، العدد 8 ، ديسمبر 2012

82- عبد الرزاق مولاي لخضر و بوزيد سايح، دور الاقتصاد الاسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد 12 (2011) ، جامعة غرداية

83-عبد الوهاب بوكروح، التويزة لتخليص الجزائريين من الفقر وناشطون يطالبون بترقية المقاولة الاجتماعية، مقال منشور على الرابط: www.echoroukonline.com/ara/articles/133601،تاريخ الاطلاع: 2018/01/25

84- عدمان محمد، البعد الثقافي كمدخل لاعتماد مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، حجم 11 العدد 21 ، 2016

85- عقون شراف وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل ، المجلد رقم 2 ، عدد خاص، أفريل 2018

86- علي بن حكوم، تنمية الموارد البشرية في المنظمة، مفهومها وأبعادها، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث ، المركز الديمقراطي العربي- برلين ألمانيا ، العدد الأول، 2018

87 -علي بن حكوم، عبد المجيد بدري ، مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في التنمية المستدامة – دراسة حالة مؤسسة صناعة الأنابيب ALFA PIPE غرداية ، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 5 عدد 2 ، المركز الجامعي تيندوف، 2019

88- عمر صخري، عبادي فاطمة الزهراء ، دور الدولة في دعم تطبيق نظم إدارة البيئة لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 11 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012

89- عيسى نجيمي وآخرون، خدمة التنمية المستدامة في الجزائر : الجهود والاستراتيجيات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، المجلد رقم 1، عدد خاص، أفريل 2018

90- فقيقي سعاد و صديقي أحمد، الصناديق الاستثمارية الوقفية كآلية لاستثمار أموال الوقف ، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلد 2 العدد 6، 2018

91- قاسمي السعيد، عربية سلوى، بلعيد وريدة، المسؤولية الاجتماعية كخيار فعال لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، 2017

92- قحام وهيبة وجامعي سارة، المقاولاتية المستدامة في تونس- جهود وتحديات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، العدد 2 ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة ، 2017

93-كربالي بغداد وحمداني محمد ، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر ، مجلة علوم انسانية ، العدد 45 ، جانفي 2010

94- ماجدة أحمد أبو زنط و عثمان محمد غنيم ، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الاسلامية ، مجلة دراسات العلوم الادارية ، الجامعة الأردنية عمان ، المجلد 36، العدد 1 ، 2009

95- محمد جابر عباس محمد ، ريادة الأعمال الاجتماعية كاحد الآليات المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية، دراسة مطبقة على رواد الأعمال الاجتماعية بمدينة "أسوان"، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، المجلد 6 ، العدد 57

96- معاذ جمايعي، الاقتصاد التضامني والاجتماعي: الحدود والآفاق، مركز الدراسات الاستراتيجية والديبلوماسية ، تونس، مارس 2019، مقال منشور على الرابط : www.csds-center.com، تاريخ الاطلاع: 2019/12/14

97- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الانسانية، العدد 9 ، جامعة الشلف ، 2013

98- نجاة شادلي ، المقاولاتية المستدامة : آلية لتمكين الفرد المبادر المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية،، المجلد 4، العدد 8، جامعة البليدة 3، 2017

– المؤتمرات والملتقيات :

99- براهيمي نوال، السيرورة المقاولاتية: من توليد الأفكار إلى مخطط الأعمال، الأيام العلمية الدولية الثالثة حول المقاولاتية، فرص وحدود مخطط الأعمال: الفكرة الإعداد والتنفيذ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، أيام 19/18/17 أفريل 2012

100- بلعيد حياة و دولي سعاد، صندوق الزكاة الجزائري كأداة مكملة للصناعة المالية الاسلامية – الصندوق القطري كنموذج للنجاح، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5 و6 ماي 2014

101- حرفوش سهام، صحراوي ايمان وبوباية ذهبية ريمة، الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات استخدامها، مداخلة مقدمة للمؤتمر الموسوم ب: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 07 و2008/04/08

102- سالمي رشيد، عزي هاجر، واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة تجارب بعض الدول، يومي 23-24 فريل 2018 ، جامعة البليدة 2

103- سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية – حالة العراق- أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في سبتمبر 2006 بتونس، المنظمة العربية للإدارة – جامعة الدول العربية، 2007

104- سمر سليمان الطراونة، أكثم عبد المجيد الصرايرة ، واقع الهدم الخلاق في المنظمات العربية، الرؤية للقياس والتطوير الاستكشافي كمدخل عملياتي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة ، 15-17 ديسمبر 2012 ، جامعة الجنان ، طربلس لبنان

105- صالح السحيباني، "المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية"، حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول"القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت لبنان، 23-25 مارس2009

106- عبد المؤمن بن علي و رحيمة بوصبيع صالح، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 06 و07 ديسمبر 2017

107- علي بن حكوم، السياحة الصحراوية في الجزائر بين المقومات والمعوقات – دراسة حالة، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: الإستثمار في السياحة الصحراوية ورهان تثمين الموارد الاقتصادية للجماعات المحلية ، جامعة أدرار، أيام : 3، 4 و5 ديسمبر 2018

108- علي بن حكوم و عبد المجيد بدري، المقاولاتية الاجتماعية كآلية للتنمية والتغيير الاجتماعي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول: المجتمعات العربية من فلسفة التغيير إلى واقع التنمية – مقاربات عابرة للتخصصات في متغير التعليم –، المنستير تونس، من 26 إلى 29 أوت 2019

109- عمر شريف وبومدين بروال، المسؤولية الاجتماعية كدافع لتبني سياسة بيئية مسؤولة من طرف منظمات الأعمال، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول : منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، يومي 14 و15 فيفري 2012

110- محمد القواق، دور تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمقاولات الصغرى والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثاني عشر حول : دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، جامعة الشلف، يومي 14 و15 نوفمبر 2016

111- محمد الهادي مباركي ، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 8 و9 أفريل 2002

112- مراد اسماعيل وشلغاف بن عمر ، أهمية مخطط الأعمال التسويقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأيام العلمية الدولية الثالثة حول المقاولاتية فرص وحدود مخطط الأعمال، الفكرة الاعداد و التنفيذ ، جامعة بسكرة ، أيام 19/18/17 أفريل 2012

113- معمر قرية و رشا بن لحبيب، العوامل المساهمة في تحقيق الاستدامة للمشاريع الصغيرة، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، يومي 06 و07 ديسمبر 2017

114- لطرش الطاهر، مخطط الأعمال – عناصره الأساسية وحدود أهميته في مسار انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الثالثة حول المقاولاتية فرص وحدود مخطط الأعمال، الفكرة الاعداد و التنفيذ ، جامعة بسكرة ، أيام 19/18/17 أفريل 2012

115- منظمة العمل العربية ، دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني "التعاونيات" في زيادة فرص التشغيل ، البند التاسع ، مؤتمر العمل العربي الدورة 43 القاهرة ، 10-17 أبريل 2016

– محاضرات ومنشورات :

116- الإطار الإسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، جامعة الدول العربية، 2017

117- خالد رجم، محاضرات مقياس استراتيجية المؤسسة، مستوى سنة ثانية مناجمنت، معهد العلوم والتقنيات التطبيقية، جامعة ورقلة 2017/2016

118- سليمان بلعور، مقياس التخطيط الاستراتيجي، محاضرات ملقاة على طلبة السنة أولى ماستر إدارة أعمال استراتيجية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة غرداية ، 2016/2015

119- علي محمد خضر، أسس دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الزراعية، منشورات جامعة عمر المختار طرابلس ليبيا، 1996

120- محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، محاضرة ألقيت بالجامعة العالمية- ماليزيا ، بتاريخ : 2016/03/11

121 - نور الدين جوادي، التنمية الاقتصادية في الجزائر - مكامن العجز وآليات الاقلاع ، محاضرة ملقاة في يوم دراسي حول : التنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، يوم : 2017/04/25

122- يوسف سعادة ومحمد الجيوسي، المبادرات والمشاريع الشبابية: طريقك للريادة المجتمعية، سلسلة أدلة منظومة العمل الشبابي العربي ، دون ذكر سنة النشر

- القرارات و التقارير :

123- التقرير العالمي لرصد التعليم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، منشورات اليونسكو، 2018

124- تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، البندان 13 أ و115 من جدول الأعمال، الدورة 69، بتاريخ : 2014/12/04، منشور على الرابط: https://undocs.org/ar/A/69/700، تاريخ الاطلاع: 2019/06/14

125- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للملكة المغربية حول موضوع " الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج"، 2015

126- تقرير المجلس الوطني والاجتماعي حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001

127- تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018 ، "الموارد الطبيعية والأجيال المقبلة والصالح العام"، بيت الأمم المتحدة، بيروت ، 24-26 أفريل 2018

128- تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثانية، نيروبي 23-27 ماي 2016، البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

129- تقرير منظمة الأمم المتحدة، عن بدايات تطبيق نظام الإدارة البيئية ايزو 14000، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 1999

130- تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2019، أبو ضبي ونيويورك، مركز التميز التابع لأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية/ أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة، نوفمبر 2019

131- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/1 المؤرخ في: 25 سبتمبر 2015، الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015

132- قرار رقم : A/RES/71/313 ، الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة

* مراجع باللغة الأجنبية :

- الكتب :

133- A. FUSTIK, La responsabilité sociale d entreprise est une richesse et de performance pour les PME, Livre blanc, Edite par L agence Lucie et L IFEC, 2012

134 - Alain Chauveau & Jean Jacques Rose, L entreprise responsable , edition d organisation , paris , France , 2003

135- David Gibbon , The Grameen Reader , 2nd ed , Dhaka : Grameen Bank , 1994

136- Drucker Peter, Les entrepreneur, traduit de l américain par Hoffman patrice , édition jean , Claude lattes, 1985

137- Frederic Lery, Les Stratégies de L entreprise , 2 ed, Ed Dunod, France, 2004

138- Filipe Santos and other , The social Entrepreneur s Guide To Changing The World from inspirational vision to successful impact venture , Social Business School , Portugal

139- J.Ernult, A.Ashta, Développement durable, responsabilité sociétale de l entreprise , théorie des parties prenantes : évolution et perspectives, groupe ESC Dijon Bourgogne, 2007

140- Marie Claude Smouts, Le developement durable , editions armand colin , France , 2005

141- Michel Coster , Entrepreneuriat , Pearson éducation , paris , France , 2009

142- Nathalie Costa , Gestion du développement durable en entreprise , Ellipses Edition Marketing S.A , Paris , 2008

143- Nicholls Alex , Social Entrepreneurship , New Models of Sustainable Social Change , Oxford University Press , USA , 2006

144- P.Vernimmen , Finance d entreprise , 5 eme edition , Dalloz, Paris , 2002

145- Richaed Daft, Organization , Theory and Design, 8 th ED , Thomson South-Western, USA, 2004

146- Robert Hisrich, Michael Peters and Dean , ENTREPRENEURSHIP,7th edition, McGraw-Hill Education, New York

147- Sammut S , Messeghem K, L entrepreneuriat , edition EMS, Paris , 2011

148- Thierry verstraete et Bertrand saporta , création d entreprise et entrepreneuriat , les édition de l ADREG , janvier 2006

149- Teresa chahine ‹ Introduction to Social Entrepreneurship ‹ CRC Press (May 2016)

– الأطروحات والرسائل الجامعية :

150- A. Fercoq , contribution a la modélisation de l intégration Lean green appliquée au management des déchets, pour une performance équilibre (économique, environnementale, sociale) , thèse de doctorat , Ecole Nationale Supérieur Arts et Métiers Paris , 2014
151- Aziz Bouslikhhane, Enseignement de l entrepreneuriat : pour un regard paradigmatique autour du processus entrepreneurial, Thèse de doctorat en science de gestion , Université de Nancy 2, 2011
152 - Azzedine Tounès:" L'intention entrepreneuriales ; une recherche comparative entre des étudiants suivant des des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE", Thèse pour le Doctorat ès sciences de gestion (France : université de Rouen, 2003)
153- J.GUY , L intégration de la RSE par les organisation d économie sociale du secteur des services financiers, mémoire maitrise en administration des affaires , université du Québec Montréal , 2009
154- Mory Siomy , developement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l entrepreneurship : le cas de rendez vous entrepreneuriat de la francophone, Thèse de doctorat en philosophie , Université Laval , Québec , 2007
155-Vapo Magloire Nguessan, L entrepreneuriat et la recherche d opportunité le processus de développement d une idée d affaires , mémoire de magistère , Québec , 2006

– المقالات والبحوث :

156- Alain Lapointe & Corinne Gendron , La responsabilité sociale d entreprise dans la PME : option marginale ou enjeu vital ? , Les cahiers de la chaire – collection recherche , N° 6 , 2005
157- Anne Peeters, La responsabilité sociale des entreprises dans les PME, Revue des document publics et prives de nature non académique, Observation social européen (OSE), 2006
157- Bhushan Y.K , Sustainable Entrepreneurship –Case studies of Indian SME, 11 th International Entrepreneurship froum Kuala Lumpur, Malaysia , 2012
158- Duncan Levinshon, Ethel Brundin, Opportunities for a renewed conceptualization of entrepreneurial sustainability in SME , a literature review , Jonkoping International Business School , ICSB, 2011
159- Filipe M , Santos , A Positive Theory Of Social Entrepreneurship , Faculty & Research Working Paper , Social Innovation Centre , INSEAD, Fontainebleau France, 2009
160- Filipe M , Santos , A Positive Theory Of Social Entrepreneurship , Journal Of Business Ethics ,voulume 111, Issue 3, 2012
161- Frank Robert , A theory of moral sentiments ,In J.J. Mansbridge (ED), Beyond self-interest, University of Chicago Press, 1990
162- F. Taoukif , Analyse perceptuelle des déterminants de l engagement sociétal des entreprises marocaines labellisées RSE : de la performance au développement durable – cas du Maroc , Université Moulay Ismail / sud Toulon van , Meknès , 2014
163- Izaidin Abd elmadjid , Wei-loon Koe , Sustainable Entrepreneurship: A revised model based on triple botton line (TBL) , International Journal of Academic Research in Business and Social Science , Vol 2 , N 6 , HRMARSExploring Intellectual Capital , 2012

164 - Kathrin L ، Susan M ، Dominik R ، Social Innovation :Expert Opinion on the Status Quo and Future Directions ،Editor (World Vision Center for Social Innovation) Institute for Tranfomation in Business and Sociiety . EBS University of Business and Law . Germany April 2013

165- Lavoisur , le dévelopement durable , revue française de gestion, n : 152 , hermès , 2004

166- Mair. J & Marti, Social entrepreneurship : What are we talking about? A framework for future research, Working Paper, IESE Business School, University of Navarra Spain, 2004

167- Michel Coster, Entrepreneur et entrepreneuriat, Actes de la Journée du 06 Juin 2002 , Organisées par E M Lyon, Eclly Cadres et Entrepreneuriat, Mythes et Réalités, Les Cahier de Cadres 2003

168- Nathalie Ferreira & Blandine Laperche, PME Socialement Responsables, Etude de cas, Cahiers du lab, N° 162, Laboratoire de recherche sur l industrie et Innovation, Universite du Littoral Cote d Opale , 2007

169- Olivier Godard , L entreprise economique du developement durable – enjeux et politiques de l environnement – cahiers francais , n° 306 , France

170- Roger L , Martin and Sally Osberg, Social Entrepreneurship : The case for definition , Stanford Social Innovation Review , Leland Stanford Jr, Uniiversity Spring , 2007

171- Rosa Anthony et autre, Guide pratique du développement durable , AFNOR , 2005

172- Samer Abu-Saifan، Social Entrepreneurship: Definition and Boundaries، Technology Innovation Management Review .February 2012

173- Surinder Batra , Sustainable Entrepreneurship and Knowledge based development , 11 th International Entrepreneurship froum Kuala Lumpur, Malaysia , 2012

174- Thierry Verstraete et alain Fayolle, Paradigmes et l entrepreneuriat, revue de l entrepreneuriat , vol 4 , n 1, 2005

175- Westely F, Antadze N, Making a Difference : Strategies for Scaling Social Innovatin, 2010

176- Wickham P.A , Strategic entrepreurship : Pearson Education , factors influencing entrepreneurial intention of Chinese secondary school students : an empirical study , Asia pacific education review , 17(4) , 2006

177- Young Social Entrepreneurship Manual, social SME Academy, Business with purpose, Project n 2017-2-uk01-ka205-037097

– المؤتمرات والملتقيات :

178- Anders Abrahamsson, Researching Sustainopreneurship conditions, concept, approaches, arenas and questions , International Sustainable Development Research Conference, Malardalens Hogskola , Vasteras , 2007

179- Eric Michael laviolette et Christophe loue , Les compétences entrepreuriales ; définition et construction d un référentiel , le 8eme congres international francophone et PME : l internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales 25 , 26 , 27 octobre 2006 , Haute ecole de gestion (HEC) Fribourg , Suisse

180- Johanna Mair and Ignasi Marti, Social Entrepreneurship Research : A source of explanation, prediction and delight , IESE Business School Universidad de Navarra, Barcelona, working paper n° 546 March 2004

– التقارير :

181- Haut conseil de la coopération internationale , développement durable et solidarité internationale enjeux, bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord, paris France , juin 2006, p 15

– مواقع الكترونية :

182- موقع الباحث العلمي : https://scholar.google.com & www.researchgate.net

183- موقع جريدة المساء : www.el-massa.com

184- موقع منظمة الشفافية الدولية : www.transparency.org

185- موقع مجموعة البنك الدولي : www.albankaldawli.org

186- موقع الديوان الوطني للإحصائيات : http://www.ons.dz

187- موقع أطلس بيانات العالم : www.ar.knoema.com/atlas

188- روابط متعلقة بمنظمة الأمم المتحدة :

www.un.org/ar/events/coopsyear/about.shtml
http://www.sesric.org/event-detail-ar.php?id=691
academicimpact.un.org/ar/content

189- موقع منظمة العمل الدولي : www.ilo.org

190- موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الجزائرية : https://www.mtess.gov.dz/ar/

191- موقع وكالة الأناضول: www.aa.com

192- موقع مؤسسة أشوكا الوطن العربي : www.ashoka.org

193- موقع وكالة الأنباء الجزائرية : http://www.aps.dz

194- موقع المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية :
https://www.facebook.com/AlgerianCenterForSocialEntrepreneurship

195- روابط أخرى :

www.animaweb.org/sites/default/files/emi-social-entrepreneurship-guide.pdf
https://www.cbd.int/development/doc/biodiversity-2030-agenda-technical-note-ar.pdf

196- مخرجات برنامج SPSS

الملاحـــــــــــــق

ملحق رقم 01 : مؤشرات التنمية المستدامة تبعا للأهداف والغايات الاقتصادية 2030

الأهداف والغايات من خطة التنمية المستدامة لعام 2030	المؤشرات الاقتصادية
الهدف 7 : ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة و المستدامة 7-1 كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة 7-2 تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي 7-3 مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة 7-أ تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة 7-ب توسيع نطاق الهياكل الأساسية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع	7-1-1 نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء 7-1-2 نسبة السكان الذين يعتمدون أساسا على الوقود والتكنولوجيا النظيفين 7-2-1 حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة 7-3-1 كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الاجمالي 7-أ-1 التدفقات المالية الدولية الموجهة للبلدان النامية لدعم أنشطة البحث والتطوير في مجالات الطاقة النظيفة وانتاج الطاقة المتجددة 7-ب-1 الاستثمار في مجال كفاء الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومبلغ الاستثمار المباشر الأجنبي .
الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع 8-1 الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة الحفاظ على نمو الناتج المحي الاجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نموا 8-2 تحقيق مستويات أعلى من الانتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بطرق تشمل التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة 8-3 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الانتاجية، وفرص العمل اللائق،ومباشرة الأعمال الحرة،والقدرة على الابداع والابتكار، وتشجع على اضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بطرق منها الحصول على الخدمات المالية 8-4 تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والانتاج، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي 8-5 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الاعاقة وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة 8-6 الحد بقدر كبير من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب 8-7 اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة، وانهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حضر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود وانهاء عمل الأطفال بكل أشكاله بحلول عام 2025	8-1-1 معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد الواحد 8-2-1 معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي لكل شخص عامل 8-3-1 نسبة العمالة غير الرسمية في غير العمالة الزراعية، بحسب الجنس 8-4-1 الأثر المادي ونصيب الفرد منه ونصيب الناتج المحلي الاجمالي من الأثر المادي 8-4-2 الاستهلاك المادي المحلي ونصيب الفرد منه ونسبة الاستهلاك المادي المحلي إلى الناتج المحلي الاجمالي 8-5-1 متوسط الدخل في الساعة للنساء والرجال العاملين، بحسب الوظيفة، العمر والاشخاص ذوي الاعاقة 8-5-2 معدل البطالة، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الاعاقة 8-6-1 نسبة الشباب بين 15 و 24 سنة خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب 8-7-1 نسبة وعدد الشباب بين 5 و17 سنة المنخرطين في سوق عمل الأطفال بحسب الجنس والعمر 8-8-1 التواتر في معدلات اصابات العمل المميتة وغير المميتة 8-8-2 مستوى امتثال البلدان لحقوق العمل استنادا الى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية 8-9-1الناتج المحلي الاجمالي للسياحة المباشرة كنسبة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي ومن معدل النمو

8-8 حماية حقوق العمل وايجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال 8-9 وضع وتنفيذ سياسات تهدف الى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية 8-10تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع امكانية الحصول على الخدمات المالية والمصرفية والتأمين للجميع 8-أ زيادة دعم المعونة المقدمة من أجل التجارة للبلدان النامية 8-ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية	8-9-2 نسبة الوظائف في قطاعات السياحة المستدامة من مجموع الوظائف في قطاع السياحة 8-10-1 عدد فروع المصارف التجارية، عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 100000 شخص بالغ 8-10-2 نسبة البالغين 15 سنة فأكثر الذين لهم حساب مصرفي أو حساب في مؤسسة مالية 8-أ-1 المعونة المقدمة من أجل الالتزامات والمدفوعات المتصلة بالتجارة 8-ب-1 وجود استراتيجية وطنية مكتملة وموضوعة قيد التنفيذ تتعلق بتشغيل الشباب
الهدف 9 : اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع ، وتشجيع الابتكار 9-1 اقامة هياكل أساسية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الانسان، مع التركيز على سبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة 9-2 تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الاجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية 9-3 زيادة حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات الميسورة التكلفة وادماجها في سلاسل القيمة والاسواق 9-4 تحسين الهياكل الاساسية وتحديث الصناعات لجعلها مستدامة مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا 9-5 تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية بما في ذلك تشجيع الابتكار وتحقيق زيادة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير وزيادة الانفاق 9-أ تيسير انشاء هياكل أساسية مستدامة وقادرة على الصمود في البلدان النامية بتحسين الدعم المالي التكنولوجي والتقني المقدم لها 9-ب دعم أنشطة التطوير والبحث والابتكار في التكنولوجيا المحلية في البلدان النامية، بوسائل منها كفالة وجود بيئة مواتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي واضافة قيمة للسلع الاساسية 9-ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، (شبكة الانترنت)	9-1-1 نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد 2 كلم من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول 9-1-2 عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل 9-2-1 القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للفرد 9-2-2 العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة 9-3-1 نسبة الصناعات الصغيرة الحجم من مجموعة القيمة المضافة من الصناعات 9-3-2 نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان 9-4-1 انبعاثات ثاني اكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة 9-5-1 الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي 9-5-2 العاملون في مجال البحث لكل مليون نسمة 9-أ-1 مجموع الدعم الدولي إلى الهياكل الأساسية 9-ب-1 نسبة القيمة المضافة للصناعات التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة 9-ج-1 نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول بحسب التكنولوجيا
الهدف 12 : كفالة وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة 12-1 تنفيذ البرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة 12-2 تحقيق الادارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية 12-3 تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن	12-1-1 عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والانتاج المستدامين أوالتي أدمجت تلك الخطط الخطط في سياساتها الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية 12-2-1 الأثر المادي، ونصيب الفرد منه، ونصيب الناتج المحلي

البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الانتاج وسلاسل الامداد .	الاجمالي من الاثر المادي
12-4 تحقيق الادارة السليمة بيئيا للمواد الكيمائية وجميع النفايات وفقا للأطر الدولية المتفق عليها والحد من اطلاقها في الهواء والماء والتربة	12-2-2 الاستهلاك المادي ونصيب الفرد منه، ونسبة الاستهلاك المادي المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي
12-5 الحد من انتاج النفايات من خلال المنع والتخفيض واعادة التدوير والاستعمال	12-3-1 مؤشر الخسائر الغذائية العالمية .
12-6 تشجيع الشركات على اعتماد ممارسات مستدامة ، وادراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها	12-4-1 عدد الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية المتعلقة بنفايات المواد الخطرة
12-7 تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة وفقا للسياسات والاولويات الوطنية	12-4-2 نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة ونسبة النفايات الخطرة المعالجة
12-8 كفالة أن تتوافر للناس كافة المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة	12-5-1 معدل اعادة التدوير على المستوى الوطني
12-أ دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو أنماط استهلاك وانتاج أكثر استدامة	12-6-1 عدد الشركات التي تنشر تقارير تتعلق بالاستدامة
12-ب وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات السياحة المستدامة التي توفر فرص عمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية في التنمية المستدامة	12-7-1 عدد البلدان التي تنفذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالشراء العمومي المستدام
12-ج ترشيد اعانات الوقود الاحفوري غير الفعالة التي تشجع على الاسراف في الاستهلاك بطرق منها اعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الاعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، مع إيلاء الاعتبار الكامل للاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية على نموها على نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتأثرة .	12-8-1 مدى تعميم مراعاة "1" تعليم المواطنة العالمية و "2" التعليم من أجل التنمية المستدامة .. 12-أ-1 كمية الدعم المقدم إلى البلدان النامية في مجالي البحث والتطوير من أجل إرساء أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة والتكنولوجيا السليمة بيئيا 12-ب-1 عدد الاستراتيجيات أو السياسات وخطط العمل المنفذة في مجال السياحة المستدامة 12-ج-1 مقدار اعانات الوقود الاحفوري لكل وحدة من الناتج المحلي الاجمالي (الانتاج والاستهلاك) وكنسبة من مجموع النفقات الوطنية على الوقود الاحفوري .

ملحق رقم 02 : مؤشرات التنمية المستدامة تبعا للأهداف والغايات الاجتماعية 2030

الأهداف والغايات من خطة التنمية المستدامة لعام 2030	المؤشرات الاجتماعية
الهدف1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان 1-1 القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030 وهو يقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم	1-1-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي ، بحسب الجنس والعمر والوضع الوظيفي والموقع الجغرافي (حضري / ريفي)
1-2 تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقا للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل ، بحلول عام 2030	1-2-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني ، بحسب الجنس والعمر 1-2-2 نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده
1-3تنفيذ نظم وطنية ملائمة للحماية الاجتماعية وتدابير للجميع ووضع حدود دنيا لها،وبحلول عام 2030،تحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء 1-4 كفالة تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على	1-3-1 نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا/ نظم للحماية الاجتماعية، بحسب الجنس وبحسب الفئات السكانية، كالأطفال، والعاطلين عن العمل، والمسنين، والأشخاص ذوي الاعاقة، والحوامل، والأطفال حديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل،

الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرف فيها وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الاخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر بحلول عام 2030 1-5 بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود، الحد من تعرضهم وتأثرهم بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030 1-أكفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة بوسائل منها التعاون الانمائي المعزز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نموا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ برامج وسياسات ترمي إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده 1-ب وضع أطر سياساتية سليمة على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية، استنادا إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الاجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر	والفقراء والضعفاء 1-1-4 نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية 1-4-2نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض،و(أ) لديهم مستندات معترف بها قانونا، و(ب) يعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة،بحسب الجنس ونوع الحيازة 1-5-1 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا بسبب الكوارث من بين 100000 شخص 1-5-2 الخسائر الاقتصادية التي تعزى مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الاجمالي العالمي 1-5-3 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تماشيا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 1-5-4 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تماشيا مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث 1-أ-1 نسبة الموارد المولدة محليا التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر 1-أ-2 نسبة مجموع الانفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) 1-أ-3 المجموع الإجمالي للمنح والتدفقات الوافدة التي لا تستتبع اقتراض ديون، والتي تخصص مباشرة لبرامج الحد من الفقر محسوبا كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي 1-ب-1 نسبة الانفاق الحكومي الرأسمالي والمتكرر المخصص للقطاعات التي تفيد المرأة والفقراء والفئات الضعيفة على نحو غير متناسب
الهدف 2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة 2-1 القضاء على الجوع وكفالة حصول الجميع، ولاسيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على مايكفيهم من الغذاء المأمون والمغذَي طوال العام ، بحلول عام 2030 2-2 انهاء جميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030 ، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمراضع وكبار السن، بحلول عام 2025 2-3 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولاسيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون،	2-1-1 معدل انتشار نقص التغذية 2-1-2 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي 2-2-1 معدل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر <-2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة 2-2-2 معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول <+2 أو<-2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنفين حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن) 2-3-1 حجم الانتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم

بوسائل تشمل كفالة المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج، والمدخلات، والمعارف، والخدمات المالية، وإمكانية وصولهم إلى الأسواق، وحصولهم على الفرص، لتحقيق قيمة مضافة، وحصولهم على فرص غير زراعية، بحلول عام 2030 2-4 كفالة وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية و المحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفياضانات وغيرها من الكوارث، وتحسن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030 2-5 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور و النباتات المزروعة والحيوانات المدجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بوسائل تشمل بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تدار إدارة سليمة على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية، وكفالة الوصول إليها، وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وانصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2020 2-أ زيادة الاستثمار، بطرق تشمل التعاون الدولي المعزز، في الهياكل الأساسية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية ، لاسيما قي أقل البلدان نموا 2-ب منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بطرق تشمل الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية 2-ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها، وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها	المؤسسة الزراعية/الرعوية/الحرجية 2-3-2 متوسط دخل صغار منتجي الأغذية، بحسب الجنس والوضع من حيث الانتماء إلى الشعوب الأصلية 2-4-1 نسبة المساحات الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة و المستدامة 2-5-1 عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة 2-5-2 نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر، أو غير معرضة للخطر، أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها 2-أ-1 مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية 2-أ-2 مجموع التدفقات الرسمية (المساعدة الانمائية الرسمية مضافا إليها تدفقات رسمية أخرى) إلى القطاع الزراعي 2-ب-1 إعانات الصادرات الزراعية 2-ج-1 مؤشر مفارقات أسعار الأغذية
الهدف 3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار 3-1 خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة لكل 100000 من المواليد الأحياء 3-2 إنهاء وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها، بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 25 حالة وفاة على الأقل في كل 1000 مولود حي 3-3 القضاء على أوبئة الايدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة، ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي، ولأمراض المنقولة بالمياه، والأمراض	3-1-1 نسبة الوفيات النفاسية 3-1-2 نسبة الولادات التي يشرف عليها اخصائيون صحيون مهرة 3-2-1 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 3-2-2 معدل وفيات المواليد 3-3-1 عدد الاصابات الجديدة نقص المناعة البشرية لكل 1000 شخص غير مصاب من السكان بحسب الجنس والعمر والفئات الرئيسية من السكان 3-3-2 معدل انتشار داء السل لكل 100000 شخص 3-3-3 عدد حالات الاصابة بالملاريا لكل 1000 شخص 3-3-4 عدد الإصابات بأمراض الالتهاب الكبدي الوبائي لكل

المعدية الأخرى بحلول عام 2030 3-4 خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث بتوفير الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقلية ، بحلول عام 2030 3-5 تعزيز الوقاية من استعمال المواد المخدرة بما في ذلك تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك 3-6 خفض عدد الوفيات والاصابات الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي إلى النصف بحلول عام 2020 3-7 ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والانجابية، بما في ذلك خدمات و معلومات تنظيم الأسرة والتثقيف بشأنها، وادماج الصحة الانجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، بحلول عام 2030 3-8 تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية وامكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وامكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة والجيدة والفعالة والميسورة التكلفة 3-9 الحد بقدر كبير من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة، وتلوث الهواء و الماء والتربة، بحلول عام 2030 3-أ تعزيز تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء 3-ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول،وتوفير امكانية الحصول على الأدوية و اللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشان الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لماية الصحة العامة ، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية 3-ج تحقيق زيادة كبيرة في تمويل قطاع الصحة، وتوظيف قوى عاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية وبخاصة في أق البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية 3-د تعزيز قدرات جميع البلدان ولاسيما البلدان النامية في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وغدارة المخاطر الصحية الوطنية و العالمية	100000 من السكان 3-3-5 عدد الأشخاص الذين يستلزمون تدخلات لمكافحة الأمراض المدارية المهملة 3-4-1 معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والامراض التنفسية المزمنة 3-4-2 معدل وفيات الانتحار 3-5-1 نطاق تغطية التدخلات العلاجية (الخدمات الدوائية والنفسانية وخدمات إعادة التأهيل و الرعاية اللاحقة) لمعالجة الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة 3-5-2 الاستعمال الضار للكحول، محددا وفقا للظروف الوطنية في إطار استهلاك الفرد الواحد من الكحول (سن 15 سنة فأكثر) في سنة تقويمية، باللترات من الكحول الصافي 3-6-1 معدلات الوفيات الناجمة عن الاصابات جراء حوادث المرور على الطرق 3-7-1 نسبة النساء اللاتي في سن الانجاب (15-49 سنة) واللائي لُبيت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة 3-8-1 تغطية توافر الخدمات الصحية الأساسية 3-8-2 نسبة السكان الذين تصرف أسرهم المعيشية نفقات كبيرة على الصحة محسوبة كحصة من مجموع إنفاق الأسر المعيشية أو دخلها 3-9-1 معدل الوفيات المنسوبة إلى الأسر المعيشية وتلوث الهواء المحيط 3-9-2 معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونة وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة و الافتقار إلى المرافق الصحية 3-9-3 معدل الوفيات المنسوب إلى التسمم غير المتعمد 3-أ-1 معدل الانتشار الموحد السن لاستعمال التبغ حاليا لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15سنة فاكثر 3-ب-1 نسبة السان المستهدفين المستفيدين من جميع اللقاحات المشمولة بالبرنامج الوطني لبلدهم 3-ب-2 مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى القطاعات الصحية الأساسية و البحوث الطبية 3-ب-3 نسبة المرافق الصحية المتاحة فيها مجموعة أساسية من الادوية الضرورية التي تفي بالغرض بكلفة ميسورة على الدوام 3-ج-1معدل كثافة الاخصائيين الصحيين وتوزيعهم 3-د-1 القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية، والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية
الهدف 4 – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع	4-1-1 نسبة الأطفال والشباب (أ) في الصنف الثاني/ الثالث و(ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ و(ج) في نهاية المرحلة الأولى من

4-1 ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030 4-2 كفالة أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان، بحلول عام 2030، فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونو جاهزين للتعليم الابتدائي 4-3 كفالة تكافؤ الفرص جميع النساء و الرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما ذلك التعليم الجامعي بحلول 2030 4-4 تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول 2030 4-5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وكفالة تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الاعاقة والأطفال الذين يعيشون في ظروف هشة بحلول عام 2030 4-6 كفالة أن يلم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار ، رجالا ونساء على حد سواء ، بالقراءة والكتابة والحساب 4-7 كفالة أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة ، بما في ذلك جملة أمور منها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الانسان، والمساواة بين الجنسين والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة بحلول عام 2030 4-أ بناء مرافق تعليمية تراعي الأطفال، وذوي الاعاقة، والفروق بين الجنسين، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع 4-ب التوسع بصورة ملحوظة على الصعيد العالمي في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية للالتحاق بالتعليم العالي بما في ذلك التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى بحلول عام 2030 4-ج تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بوسائل منها التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية	التعليم الثانوي، الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في القراءة و الرياضيات بحسب الجنس 4-2-1 نسبة الأطفال دون الخامسة الذين هم ماضون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة، والتعلم، والرفاه النفسي والاجتماعي بحسب الجنس 4-2-2 معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، بحسب الجنس 4-3-1 معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثنى عشر شهرا السابقة، بحسب الجنس 4-4-1 نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحسب نوع المهارة 4-5-1 مؤشرات التكافؤ (أنثى/ ذكر، ريفي/حضري، أدنى/أعلى، وفئات أخرى مثل ذوي الاعاقة والمتضررين من النزاعات) لجميع مؤشرات التعليم المندرجة في هذه القائمة التي يمكن تصنيفها 4-6-1 نسبة السكان في فئة عمرية الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتا من الكفاءة في المهارات الوظيفية المتصلة بما يلي : الأمية، الحساب ، بحسب الجنس 4-7-1 مدى تعميم : تعليم المواطنة العالمية، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الانسان، وذلك على جميع الصعد في : السياسات التعليمية على الصعيد الوطني، والمناهج الدراسية،وتدريب المعلمين، تقييم الطلاب 4-أ-1 نسبة المدارس التي تحصل على: الطاقة الكهربائية، أجهزة الحاسوب وشبكة الانترنت لأغراض تعليمية، بنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوي الاعاقة، مياه الشرب الأساسية، مرافق صحية أساسية غير مختلطة، ومرافق أساسية لغسل الأيدي 4-ب-1 حجم تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية لتقديم المنح الدراسية، بحسب القطاع ونوع الدراسة 4-ج-1 نسبة المعلمين في: مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، التعليم الابتدائي، المتوسط، ثانوي، الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين
الهدف 5:تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات 5-1 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان 5-2 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال	5-1-1 ما إذا كان ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وانفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس 5-2-1 نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة ومافوق، اللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي خلال الاثنى عشر شهرا السابقة مصنفة بحسب شكل العنف والعمر 5-3-1 نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة،

5-3 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال، والزواج المبكر، والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث 5-4 الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر وتقديرها، بتوفير الخدمات العامة والهياكل الأساسية، ووضع سياسات للحماية الاجتماعية، وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسب ما يكون ذلك مناسبا على الصعيد الوطني 5-5 كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع المستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة 5-6 كفالة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والانجابية وعلى الحقوق الانجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 5-أ اجراء اصلاحات لمنح المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك امكانية حصولها على حق الملكية، وعلى الخدمات المالية والموارد الطبيعية وفقا للقوانين الوطنية 5-ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز تمكين المرأة 5-ج اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للانفاذ وتعزيز هذه السياسات والتشريعات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات	واللاتي تزوجن قبل بلوغ 18 سنة 5-3-2 نسبة الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عام، واللاتي خضعن لعملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية، بحسب العمر 5-4-1 نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، بحسب الجنس والعمر والمكان 5-5-1 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية والمناصب الادارية 5-6-1 نسبة النساء بين 15 و49 سنة اللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل، والرعاية المتعلقة بالصحة الانجابية 5-6-2 عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تتكفل حصول النساء والرجال الذين في سن 15 فما أكثر على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والانجابية 5-أ-1 نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراضي زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية بحسب الجنس ، وحصة المرأة بينهم بحسب نوع الحيازة 5-ب-1 نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف النقال حسب نوع الجنس 5-ج-1 نسبة البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الهدف 6 : ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع و إدارتها إدارة مستدامة 6-1 تحقيق هدف حصول الجميع على نحو منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030 6-2 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية 6-3 تحسين نوعية المياه بالحد من التلوث، ووقف القاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف وزيادة اعادة التدوير واعادة الاستخدام المأمون بنسبة كبيرة بحلول عام 2030 6-4 تحقيق زيادة كبيرة في كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات، وكفالة سحب المياه العذبة وامداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح وندرة المياه بحلول 2030 6-5 تنفيذ الادارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات بوسائل منها التعاون العابر للحدود بحلول 2030 6-6 حماية وترميم النظم الايكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الغابات والاراضي الرطبة والانهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات بحلول عام	6-1-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة 6-2-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من الادارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه 6-3-1 نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة 6-4-1 التغير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن 6-4-2 حجم الضغط التي تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة 6-5-1 درجة تنفيذ الادارة المتكاملة للموارد المائية 6-5-2 نسبة مناطق أحواض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه 6-6-1 نسبة التغير في نطاق النظم الايكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن 6-أ-1 مقدار المساعدة الانمائية الرسمية المتصلة بالمياه والصرف الصحي 6-ب-1 نسبة الوحدات الادارية المحلية التي لديها سياسات واجراءات تنفيذية راسخة في ما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في

2030 6-أ توسيع نطاق التعاون الدولي وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية في الأنشطة والبرامج المتصلة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدام المياه، ومعالجة المياه المستعملة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستخدام 6-ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي	ادارة خدمات المياه والصرف الصحي
الهدف 10 : الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها 10-1 التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 % من السكان، بمعدل أعلى من المتوسط الوطني بحلول عام 2030 10-2 تمكين وتعزيز الادماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بصرف النظر عن السن أو الجنس أو الاعاقة أو الانتماء العرقي . 10-3 كفالة تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة بوسائل منها ازالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية وتعزيز التشريعات والسياسات والاجراءات الملائمة 10-4 اعتماد سياسات، ولا سيما سياسات مالية وسياسات بشأن الأجور والحماية الاجتماعية وتحقيق مزيدا من المساواة 10-5 تحسين تنظيم الأسواق والمؤسسات المالية العالمية 10-6 ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية واسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية 10-7 تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية 10-أ تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلة للبلدان النامية 10-ب تشجيع المساعدات الانمائية الرسمية والتدفقات المالية إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها 10-ج خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة ، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة بحلول عام 2030	10-1-1 معدلات نمو نصيب الفرد من انفاق الأسر المعيشية أو اراداتها ضمن أدنى 40%من سكان 10-2-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون 50% من متوسط الدخل، بحسب الجنس والعمر ، الاعاقة 10-3-1 نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصيا للممارسات التمييزية خلال 12شهر السابقة 10-4-1 حصة العمل في الناتج المحلي الاجمالي ، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية 10-5-1 مؤشرات السلامة المالية 10-6-1 نسبة عضوية البلدان النامية وحقوقها في التصويت في المنظمات الدولية 10-7-1 تكاليف التوظيف التي يتحملها الموظف كنسبة من الايرادات السنوية في بلد المقصد 10-7-2 عدد البلدان التي نفذت سياسات هجرة متسمة بحسن الادارة 10-أ-1 نسبة بنود التعريقات الجمركية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نموا والبلدان النامية المتمتعة بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية 10-ب-1 مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية 10-ج-1 تكاليف التحويلات المالية كمسبة من المبالغ المحولة
الهدف 11 : جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة 11-1 كفالة حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة 11-2 توفير امكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها، وتحسين السلامة على الطرق، وخاصة بتوسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن	11-1-1- نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مساكن غير لائقة 11-2-1 نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة بحسب العمر، الجنس ، الاعاقة 11-3-1 نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني 11-3-2 نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني في تخطيط المناطق الحضرية 11-4-1 نصيب الفرد من مجموع النفقات (في القطاعين العام

11-3 توسيع التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وادارة المستوطنات البشرية على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام 11-4 تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي 11-5 تحقيق انخفاض كبير في عدد الوفيات ، وانخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الاجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، مع التركيز على حماية الفقراء بحلول عام 2030 11-6 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن ، يطرق منها إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وادارة نفايات البلديات وغيرها بحلول 2030 11-7 توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء واماكن عامة آمنة وشاملة للجميع 11-أ دعم الروابط الايجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والاقليمية 11-ب العمل بحلول 2020 على تحقيق زيادة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الادارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات ، بما يتماشى مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 11-ج دعم أقل البلدان نموا بوسائل منها تقديم المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية	والخاص) التي تنفق لصون وحماية جميع أصناف التراث الثقافي والطبيعي 11-5-1 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تأثروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100000 شخص من السكان 11-5-2 الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الاجمالي العالمي والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية الحيوية 11-6-1 نسبة النفايات الصلبة للمدن التي تجمع بانتظام ويجري تفريغها نهائيا، من مجموع النفايات الصلبة للمدن بحسب المدينة 11-6-2 المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة 205 والجسيمات من الفئة 10) في المدن بحسب المدينة 11-7-1 متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التي تمثل فضاء مفتوحا للاستخدام العام للجميع بحسب العمر، الجنس، الاعاقة 11-7-2 نسبة ضحايا التحرش البدني أو الجنسي خلال اثنا عشر شهر السابقة 11-أ-1 نسبة السكان الذين يعيشون في المدن التي تنفذ خططا انمائية مدنية واقليمية، وتدمج التوقعات السكانية والاحتياجات من الموارد بحسب حجم المدينة 11-ب-1 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تماشيا مع الاستراتيجيات الوطنية 11-ب-2 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تماشيا مع الاستراتيجيات الوطنية 11-ج-1 نسبة الدعم المالي المخصص المقدم إلى أقل البلدان نموا لتشييد المباني وتجديد المباني المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد باستخدام مواد محلية
الهدف 16 : التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لايُهمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات 16-1 الحد بقدر كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان 16-2 انهاء ما يتعرض له الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف والتعذيب 16-3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وكفالة تكافؤ الفرص لوصول الجميع إلى العدالة 16-4 الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة واعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030	16-1-1 عدد ضحايا القتل العمد لكل 100000 نسمة 16-1-2 الوفيات المتصلة بالنزاعات لكل 100000 نسمة 16-1-3 نسبة السكان الذين تعرضوا (أ) للعنف البدني (ب) العنف النفسي و (ج) العنف الجنسي خلال 12 شهر السابقة 16-1-4 نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها 16-2-1 نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و17 سنة والذين تعرضوا لأي عقاب بدني و/ أو اعتداء نفسي من جانب مقدمي الرعاية في الشهر السابق 16-2-2 عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل 100000 نسمة 16-2-3 نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-29 سنة الذين تعرضوا للعنف الجنسي 16-3-1 نسبة ضحايا العنف خلال 12 شهر السابقة الذين

16-5 الحد بقدر كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما 16-6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات 16-7 كفالة اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات 16-8توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية 16-9 توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد 16-10 كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقا للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية 16-أ تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بجملة أمور منها التعاون الدولي، من أجل بناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية لمنع العنف ومكافحة الارهاب والجريمة 16-ب تعزيز القوانين والمؤسسات غير التمييزية وانفاذها لتحقيق التنمية المستدامة	أبلغوا عما تعرضوا له من إيذاء 16-3-2المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء 16-4-1 القيمة الاجمالية للتدفقات المالية غير لمشروعة الداخلة والخارجة 16-4-2 نسبة الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلمة التي تحرت السلطة المختصة عن مصدرها غير المشروع 16-5-1 نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا له رشوة أو طلب منهم ذلك خلال 12 شهر السابقة 16-5-2 نسبة الأعمال التجارية التي اتصلت مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي أو طلب منهم دفع رشوة له خلال 12شهر 16-6-1 النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة بحسب القطاع (أو بحسب رموز الميزانية وماشابه) 16-6-2 نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في الاستفادة من الخدمات العامة . 16-7-1 نسبة الوظائف بحسب (العمر، الجنس، اعاقة، فئات سكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية، الخدمة العامة، السلطة القضائية) مقارنة بمستوى التوزيع على الصعيد الوطني 16-7-2 نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملبية للاحتياجات 16-8-1 نسبة عضوية البلدان النامية في المنظمات الدولية وحقوقها في التصويت في تلك المنظمات 16-9-1 نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولادتهم في قيد السجل المدني بحسب العمر 16-10-1 عدد ما تم التحقق منه من حالات القتل والاختطاف، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب للصحفيين والعاملين في الوسط الاعلامي خلال 12 شهر السابقة 16-10-2 عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية أو سياساتية لاطلاع الجمهور على المعلومات 16-أ-1 وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الانسان 16-ب-1 نسبة السكان الذين أبلغو عن تعرضهم شخصيا لممارسات تمييزية أو تحرش خلال 12 شهر

ملحق رقم 03 : مؤشرات التنمية المستدامة تبعا للأهداف والغايات البيئية 2030

الأهداف والغايات من خطة التنمية المستدامة لعام 2030	المؤشرات الاقتصادية
الهدف 13 : اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره 13-1 تعزيز القدرة عى الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر 13-2 ادماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية 13-3 تحسين التعليم واذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية بشأن التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه والحد من أثره والانذار المبكر به 13-أ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الامم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق اجراءات تخفيفية مجدية وشفافية في التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل بتزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن 13-ب تعزيز الآليات اللازمة لتحسين مستوى قدرات التخطيط والادارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات الحلية والمهمشة	13-1-1 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100000 شخص 13-1-2 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تماشيا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 13-1-3نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث 13-2-1 عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/ استراتيجية/خطة متكاملة، تزيد قدراتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزز القدرة على التأقلم مع المناخ والتنمية القائمة على انبعاثات غازات الدفيئة المنخفضة على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية 13-3-1 عدد البلدان التي ادمجت التخفيف والحد من أثره والانذار المبكر في مناهج التعليم الابتدائي والثانوي والعالي 13-3-2 عدد البلدان التي أبلغت عن تعزيز قدرتها المؤسسية والهيكلية والفردية على تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والتدابير الانمائية 13-أ-1 المبلغ السنوي المجموع مقيما بالدولار في الفترة بين عامي 2020-2025 بهدف الوفاء بالتزام توفير 100 بليون دولار . 13-ب-1 عدد أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى دعما متخصصا ومقدار الدعم المقدم، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، لآليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والادارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ
الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة 14-1 منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بقدر كبير، ولا سيما التلوث الناجم عن الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025 14-2 ادارة النظم الايكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، بوسائل منها تعزيز قدرتها على الصمود ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادتها إلى ما كانت عليه من أجل تحقيق الصحة والانتاجية للمحيطات بحلول عام 2020 14-3 تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بجملة وسائل منها تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات	14-1-1 مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاستكية الطافية 14-2-1 نسبة المناطق الاقتصادية الحضرية الوطنية التي تدار باستخدام نهج قائمة على النظم الايكولوجية 14-3-1 قياس متوسط الحموضة البحرية في صيد الأسماك غي المشروع مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات 14-4-1 نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجيا 14-5-1 نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية 14-6-1 التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ

14-4 تنظيم الصيد على نحو فعال وانهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني، وغير المبلغ عنه، وغير المنظم، وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط قائمة على العلم، من اجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ماكانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية 14-5 حفظ 10 في المائة على ألأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي، واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة بحلول عام 2020 14-6 حضر أشكال معينة من الاعانات المقدمة إلى مصائد الأسمالك التي تسهم في الافراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، والغاء الاعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع، مع التسليم بضرورة أن تكون المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية 14-7 زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية،بجملة وسائل منها الادارة المستدامة لمصائد الأسماك،وتربية الأحياء المائية والسياحية عام2030 14-أ زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث ونقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات وتعزيز اسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية 14-ب تيسير وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق 14-ج تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما بتنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار	عنه وغير المنظم 14-7-1 مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وجميع البلدان 14-أ-1 نسبة مجموع الميزانية المخصصة للبحوث في مجال التكنولوجيا البحرية 14-ب-1 التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تطبيق إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصائد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي تلك الحقوق 14-ج-1 عدد البلدان التي تحرز تقدما في التصديق على صكوك متعلقة بالمحيطات تنفذ القانون الدولي، وفي قبول تلك الصكوك وتنفيذها بموجب أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية، على النحو الوارد في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، من اجل حفظ المحيطات ومواردها، واستخدامها على نحو مستدام .
الهدف 15 : حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي 15-1 كفالة حفظ وترميم النظم الايكولوجية البرية والنظم الايكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، وكفالة استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية بحلول عام 2020 15-2 تعزيز تنفيذ الادارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة التشجير وإعادة غرس الغابات على الصعيد العالمي بحلول عام 2020 15-3 مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتأثرة بالتصحر والجفاف والفياضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول عام 2030 15-4 كفالة حفظ النظم الايكولوجية الجبلية 15-5 اتخاذ اجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية ووقف فقدان التنوع البيولوجي وحماية الأنواع المهددة	15-1-1 مساحات الغابات كنسبة من مجموع المساحة اليابسة 15-1-2 نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية بحسب نوع النطاق الايكولوجي 15-2-1 التقدم المحرز في ارساء الادارة المستدامة للغابات 15-3-1 نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة 15-4-1 التغطية محسوبة بالمناطق المحمية من المواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي 15-4-2 مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي 15-5-1 مؤشر القائمة الحمراء 15-6-1 عدد البلدان التي اعتمدت أطر تشريعية وادارية وسياساتية لكفالة تقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف 15-7-1 نسبة الأحياء البرية المتجر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع 15-8-1 نسبة البلدان التي تعتمد تشريعات وطنية ذات صلة وتخصص موارد كافية لمنع ادخال الانواع الغريبة الغازية إلى النظم الايكولوجية أو مراقبتها

15-6 تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية 15-7 اتخاذ اجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للانواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار بها 15-8 اتخاذ تدابير لمنع ادخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الايكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير 15-9 ادماج قيم النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط والعمليات الانمائية 15-أ حشد الموارد المائية من جميع المصادر وزيادتها بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية واستخدامها استخداما مستداما 15-ب حشد موارد كبيرة بغرض تمويل الادارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الادارة 15-ج تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها	15-9-1 التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية المنشأة وفق الهدف 2 من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي من الخطط الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020 15-أ-1 المساعدة الانمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية واستخدامها استخداما مستداما 15-ب-1 المساعدة الانمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية واستخدامها استخداما مستداما 15-ج-1 نسبة الأحياء البرية المتجر بها التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع

ملحق رقم 04 : مؤشرات التنمية المستدامة تبعا للأهداف والغايات السياسية 2030

الأهداف والغايات من خطة التنمية المستدامة لعام 2030	المؤشرات السياسية
الهدف 17 : تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة **الشؤون المالية** 17-1 تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي غلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات 17-2 قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الانمائية الرسمية تنفيذا كاملا، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0.7 % من دخلها القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0.15 و 0.20% من الدخل القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا 17-3 حشد موارد مالية اضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية 17-4 مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لاخراجها من حالة المديونية الحرجة 17-5 اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نموا وتنفيذها **التكنولوجيا**	17-1-1 نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية 17-2-1صافي المساعدات الانمائية الرسمية ومجموعها، والمساعد الانمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، كنسبة من الدخل القومي الاجمالي للجهات المانحة في لجنة المساعدات الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 17-3-1 الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدات الانمائية الرسمية والتعاون في مابين بلدان الجنوب كنسبة من اجمالي الميزانية المحلية 17-3-2 حجم التحويلات المالية كنسبة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي 17-4-1 تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات 17-5-1 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ نظما لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا 17-6-1 عدد اتفاقات التعاون في مجالي العلوم و/أو التكنولوجيا المبرمة بين البلدان بحسب نوع التعاون 17-6-2 الاشتراكات في الانترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان بحسب السرعة 17-7-1 مجموع مبلغ التمويل المعتمد للبلدان النامية من اجل

17-6 تعزيز التعاون الاقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول اليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها 17-7 تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئيا ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية 17-8 التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح البلدان النامية **بناء القدرة** 17-9 تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذا فعالا ومحدد الأهداف من اجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب **التجارة** 17-10 ايجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية 17-11 تحقيق زيادة كبيرة في صادرات البلدان النامية ، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية 17-12 تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون رسوم جمركية **المسائل العامة** **اتساق السياسات والمؤسسات** 17-13 تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها 17-14 تعزيز اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة 17-15 احترام الهامش السياساتي والقيادة لكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة 17-16 تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتكمليها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها 17-17 تشجيع وتعزيز الشراكات العامة بين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة **البيانات والرصد والمساءلة** 17-18 تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومنسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، الجنس، السن، الانتماء العرقي والاثني، والوضع من حيث الهجرة، والاعاقة، الموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية 17-19 الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الاجمالي، ودعم بناء القدرات الاحصائية في البلدان النامية بحلول عام 2030	تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئيا ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية 17-8-1 نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت 17-9-1 القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية المرصودة للبلدان النامية 17-10-1 المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية في جميع أنحاء العالم 17-11-1 حصة البلدان النامية و أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية 17-12-1 متوسط التعريفات الجمركية التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية 17-13-1 لوحة متابعة حالة الاقتصاد الكلي 17-14-1 عدد البلدان التي لها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة 17-15-1 مدى استخدام أطر النتائج وأدوات التخطيط المملوكة للبلدان من جانب مقدمي التعاون الانمائي 17-16-1 عدد البلدان التي أبلغت عن احراز تقدم في ما يتعلق بأطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق اهداف التنمية المستدامة 17-17-1 المبلغ بالدولار للشراكات بين القطاعين العام والخاص و شراكات المجتمع المدني 17-18-1 نسبة مؤشرات التنمية المستدامة الموضوعة على الصعيد الوطني، مع التصنيف الكامل لها عندما تكون ذات صلة بالغاية المستهدفة وفقا للمبادئ الأساسية للاحصاءات الرسمية 17-18-2 عدد البلدان التي لديها تشريعات احصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للاحصاءات الرسمية 17-18-3 عدد البلدان التي لديها خطة احصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ بحسب مصدر التمويل 17-19-1 القيمة الدولارية لجميع الموارد المتاحة لتعزيز القدرات الاحصائية في البلدان النامية 17-19-2 نسبة البلدان التي (أ) أجرت تعدادا واحد على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية ، و (ب) حققت نسبة 100 في المائة في تسجيل المواليد ونسبة 80 في المائة في تسجيل الوفيات

الملحق رقم 05 : استمارة الاستبانة

جامعة أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

استبيان (استمارة)

السيد(ة) المحترم(ة):

تحية طيبة وبعد

يسرنا أن نقدم لكم هذه الإستبانة والتي صممت من أجل الحصول على بعض البيانات التي تخدم مباشرة أهداف البحث العلمي الذي نقوم بإعداده ، وذلك حول موضوع : **المقاولاتية الإجتماعية ودورها في التنمية المستدامة .** آملين أنكم لن تدخروا جهدا في تقديم المعلومات اللازمة، علما بأن إجاباتكم ستكون موضع العناية والاهتمام والسرية التامة وأن لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، شاكرين لكم حسن تعاونكم وتجاوبكم .

المتغيرات الخاصة بمجتمع الدراسة :

وصف المنظمة : جمعية ☐ تعاونية ☐ تعاضدية ☐

منظمة غير حكومية ☐ مقاولة اجتماعية ☐ أخرى (أذكرها) ☐

عمر المنظمة (المشروع) :

من 1–5 سنوات ☐ من 6–10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

النطاق الجغرافي للنشاط : محلي ☐ ولائي ☐ وطني ☐

المحور الأول: مفهوم المقاولاتية الاجتماعية وطبيعة عملها بالنسبة لكم

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يعتبر مصطلح "المقاولة الاجتماعية" أو "ريادة الأعمال الاجتماعية" مصطلحا شائعا ومتداول لديك					
2	يوجد لديك اطلاع ومعرفة بمفهوم "المقاولة الاجتماعية "					
3	تتوفر لديك معرفة بإحدى هذه المؤسسات وطبيعة عملها : بنك الفقراء (بنغلاديش) أو مؤسسة أشوكا ، مؤسسة انجاز ، المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية..					
4	يصنف طبيعة عمل ونشاط منظمتكم بأنه عمل تطوعي خيري لا يهدف بأي شكل لتحقيق ربح أو عائد مالي للمنظمة					
5	يصنف طبيعة عمل ونشاط منظمتكم بأنه عمل ذو فائدة اجتماعية ويهدف لتحقيق ربح أو عائد مالي للمنظمة					
6	العوائد المالية المحصل عليها تكون بشكل عرضي (عفوي) دون التخطيط لها					
7	تعتمد مداخيل المنظمة على إعانات الدولة و/أو جمع وتلقي التبرعات فقط					
8	تعمل المنظمة على عقد اجتماعات و ورشات عمل لأفرادها قصد التفكير في ايجاد حلول ابداعية للمشكلات الاجتماعية (فقر – بطالة...					
9	يحضر ويشارك أفراد المنظمة في برامج تكوينية وتدريبية تعنى بتحسين الأداء والاحترافية في العمل					
10	تسمح وتُحفز التشريعات والقوانين الحالية على قيام المنظمة بأنشطة اقتصادية تعالج مشاكل اجتماعية كالفقر والبطالة ... وغيرها					

المحور الثاني : كيف تمارس المقاولاتية الاجتماعية بالنسبة لكم

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- مجال الممارسة						
11	توجد لدى منظمتكم رؤية واضحة ومقترحات حقيقية تهدف إلى دعم وتمكين الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع					
12	تهتم منظمتكم بإيجاد الحلول والمقترحات التي تهدف إلى الحد من المشاكل الاجتماعية في مجتمعها ، كالفقر والبطالة...					
13	تهتم منظمتكم بإيجاد الحلول والمقترحات التي تهدف إلى إنشاء					

	مشاريع وخلق فرص عمل					
14	يقع ضمن رؤية ورسالة منظمتكم المساهمة في ايجاد بدائل الملائمة لتعزيز التعليم بأشكاله و محو الأمية					
15	تشغل قضية حماية البيئة وتغيرات المناخ حيزا من اهتمامات منظمتكم					
16	تهتم منظمتكم بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الصحة وتوفير الرفاهية في المجتمع					
17	يشكل تعزيز التغيير المجتمعي الايجابي والمستدام أحد المحاور الأساسية في اهتمامات منظمتكم					
2- طريقـــــة الممارســـــة						
18	لديكم رؤية في أن يكون لمنظمتكم موردا ماليا يجعلها ذات ذمة مالية مستقلة					
19	يوجد لدى منظمتكم مشروع عملي خاص بها ذو قيمة اجتماعية ويعود عليها بعوائد مالية					
20	سبق لمنظمتكم وأن ساعدت وتساعد فئات من المجتمع على انشاء مشاريع لهم أو نموها وتوسعها					
21	توجد لدى منظمتكم مشاريع تجمعها مع خواص من قطاع الأعمال والتجارة					
22	تقوم منظمتكم بإنتاج سلع أو تقديم خدمات من شأنها أن تحدث تغييرا ايجابيا في المجتمع					
23	تقيس المنظمة أداء أنشطتها من خلال الربح المادي المحقق منها وكذا القيمة (الفائدة) الاجتماعية المقدمة للمجتمع					
24	تقيس المنظمة فعالية أداء أنشطتها عن طريق قياس أثرها اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا					

المحور الثالث: التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي) تبعا لأهداف الخطة الجديدة للأمم المتحدة 2030

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
25	لديك اطلاع على الأهداف الـ 17 لخطة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة آفاق 2030					
26	تعمل منظمتكم وتسعى من خلال أنشطتها إلى الحد من نسبة الفقر في مجتمعها					
27	تساهم منظمتكم من خلال أنشطتها في القضاء على الجوع أو توفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة					

					يقع ضمن أولويات أهداف المنظمة العمل على ضمان تمتع بعض فئات مجتمعها بأنماط عيش صحية وبالرفاهية	28
					تقوم المنظمة من خلال أنشطتها بالمساهمة في توفير التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم	29
					تهتم منظمتكم وتسعى من خلال أنشطتها بما قد يُساهم في تمكين المرأة	30
					يمكن أن تساهم منظمتكم من خلال أنشطتها في الحفاظ على المياه وإدارتها ادارة مستدامة	31
					تشارك وتدعم منظمتكم المساعي الرامية إلى تمتع وحصول فئات مجتمعها على خدمات الطاقة الحديثة	32
					يمكن أن تساهم منظمتكم من خلال أنشطتها في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير مناصب عمل	33
					تقوم منظمتكم من خلال أنشطتها بتشجيع الابتكار والتحفيز على اقامة مشاريع انتاجية	34
					يهدف نشاط وعمل منظمتكم إلى دعم الفئات الضعيفة والمهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة	35
					تعمل منظمتكم على المساهمة من خلال أنشطتها في توفير شروط العيش الكريم والخدمات الأساسية لبعض فئات مجتمعها	36
					يمكن أن تساهم منظمتكم أو تساعد أفرادا على انتاج سلعا أو تقديم خدمات من شأنها أن تحسن الأنماط الاستهلاكية والانتاجية لأفراد المجتمع (الاستهلاك العقلاني، استهلاك منتجات صحية، الحد من التبذير..	37
					تبدي المنظمة اهتماما من خلال بعض أنشطتها بقضايا تغير المناخ وآثاره	38
					يمكن أن يكون للمنظمة دور في الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية	39
					تشارك منظمتكم وتشجع على اقامة حملات تطوعية وتحسيسية ترمي الى الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي	40
					تدعم المنظمة من خلال بعض أنشطتها الجهود الرامية إلى نبذ العنف واقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد وكذا بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع	41
					تتواصل المنظمة وتعمل على ايجاد فرص للتعاون بينها وبين المنظمات الحكومية والمنظمات الأخرى وجميع الفاعلين في المجتمع سواءا داخليا أو خارجيا من أجل خدمة قضايا التنمية المستدامة	42

***في الختام، نسعد بقراءة ملاحظاتكم واقتراحاتكم حول الموضوع:**

....

....

....

....

....

....

شكرا على تعاونكم

الملحق رقم : 06 :

قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين لأداة الدراسة (استمارة الاستبيان)

الرقم	اسم و لقب الأستاذ	الرتبة العلمية / مؤسسة الانتماء
01	علي يوسفات	أستاذ التعليم العالي، مدير دار المقاولاتية جامعة أدرار
02	أحلام بوعبدلي	أستاذ التعليم العالي، جامعة غرداية
03	عمر هارون	أستاذ محاضر أ، مدير دار المقاولاتية جامعة المدية
04	محمد قوجيل	أستاذ محاضر أ، مدير دار المقاولاتية جامعة ورقلة
05	مريم شرع	أستاذة محاضرة أ ، جامعة غرداية
06	مصطفى طويطي	أستاذ محاضر أ، جامعة غرداية
07	الحاج عرابة	أستاذ محاضر أ ، جامعة ورقلة

الملحق رقم : 07 : نتائج برنامج spss

-اختبار الفاكرونباخ (عبارات المحور الأول)

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,578	10

-اختبار الفاكرونباخ (عبارات المحور الثاني "مجال الممارسة و طريقة الممارسة ")

أ- (عبارات مجال الممارسة)

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,831	7

ب- (عبارات طريقة الممارسة)

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,776	7

-- اختبار الفاكرونباخ (عبارات المحور الثاني)

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,832	14

- اختبار الفاكرونباخ (عبارات المحور الثالث)

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,920	18

- اختبار الفاكرونباخ الكلي (عبارات الاستبيان)

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,924	42

– معامل ارتباط بيرسون

Corrélations

		المحور1	المحور2	مجاللممارسة	طريقةلممارسة	المحور3	المقاولاتية
المحور1	Corrélation de Pearson	1	,488**	,494**	,494**	,527**	,712**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000
	N	181	181	181	181	181	181
المحور2	Corrélation de Pearson	,488**	1	,808**	,808**	,721**	,875**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000
	N	181	181	181	181	181	181
مجاللممارسة	Corrélation de Pearson	,494**	,808**	1	1,000**	,698**	,794**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000
	N	181	181	181	181	181	181
طريقةلممارسة	Corrélation de Pearson	,494**	,808**	1,000**	1	,698**	,794**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000
	N	181	181	181	181	181	181
المحور3	Corrélation de Pearson	,527**	,721**	,698**	,698**	1	,933**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	181	181	181	181	181	181
المقاولاتية	Corrélation de Pearson	,712**	,875**	,794**	,794**	,933**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	181	181	181	181	181	181

**. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

إختبار كولمجروف– سيمرنوف

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

			المحور1	المحور2	المحور3	المقاولاتية
N			181	181	181	181
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne		35,7182	53,2873	68,5359	157,5414
	Ecart type		5,56608	8,10180	11,95943	22,21523
Différences les plus extrêmes	Absolue		,077	,088	,129	,092
	Positif		,058	,054	,073	,055
	Négatif		-,077	-,088	-,129	-,092
Z Statistiques de test			,077	,088	,129	,092
Sig. asymptotique (bilatérale)			,100[c]	,202[c]	,100[c]	,104[c]
Sig. Monte Carlo (bilatérale)	Sig.		,215[d]	,117[d]	,004[d]	,085[d]
	Intervalle de confiance à 95 %	Borne inférieure	,204	,109	,002	,078
		Borne supérieure	,225	,125	,005	,093

a. La distribution du test est Normale.
b. Calculée à partir des données.
c. Correction de signification de Lilliefors.
d. Basée sur 10000 tables échantillonnées avec valeur de départ 2000000.

–الوسط الحسابي والإنحراف المعياري

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
ع1	181	3,5414	1,00813
ع2	181	3,1215	1,19565
ع3	181	3,7182	1,28372
ع4	181	3,1934	1,50228
ع5	181	3,1989	1,25795
ع6	181	3,5414	1,28439
ع7	181	3,5856	1,29512
ع8	181	4,1326	1,02961
ع9	181	4,1436	,97258
ع10	181	3,5414	1,26697
ع11	181	4,2155	,92675
ع12	181	4,2265	,82230
ع13	181	3,9945	1,04614
ع14	181	3,9669	1,01599
ع15	181	3,9890	,98876
ع16	181	4,1492	,83988
ع17	181	4,2597	,79161
ع18	181	4,1050	,98038
ع19	181	3,4144	1,13510
ع20	181	3,6519	1,08799
ع21	181	3,2376	1,18974
ع22	181	3,3646	1,28654
ع23	181	2,9779	1,16884
ع24	181	3,7348	1,04156
ع25	181	3,0331	1,19211
ع26	181	3,9669	,94810
ع27	181	3,8398	1,03911
ع28	181	3,9006	1,01163
ع29	181	3,8895	,98260
ع30	181	3,9945	,89130
ع31	181	3,6685	1,01683
ع32	181	3,5580	1,05050
ع33	181	3,8177	1,03544
ع34	181	3,8895	1,01596
ع35	181	4,1271	1,02761
ع36	181	4,0552	,95291
ع37	181	3,8398	,97853

ع38	181	3,5193	1,08316
ع39	181	3,2541	1,13605
ع40	181	4,0718	1,00572
ع41	181	4,0663	,92257
ع42	181	4,0442	1,01556
المحور1	181	4,7956	,41791
المحور2	181	4,7845	,42555
طريقةالممارسة	181	4,5414	,57222
مجاللممارسة	181	4,5414	,57222
المحور3	181	4,7514	,51539
المقاولاتية	181	4,9171	,27645
N valide (liste)	181		

اختبار T- Test للعبارات

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
ع1	7,226	180	,000	,54144	,3936	,6893
ع2	1,368	180	,173	,12155	-,0538	,2969
ع3	7,527	180	,000	,71823	,5299	,9065
ع4	1,732	180	,085	,19337	-,0270	,4137
ع5	2,127	180	,035	,19890	,0144	,3834
ع6	5,671	180	,000	,54144	,3531	,7298
ع7	6,084	180	,000	,58564	,3957	,7756
ع8	14,799	180	,000	1,13260	,9816	1,2836
ع9	15,820	180	,000	1,14365	1,0010	1,2863
ع10	5,749	180	,000	,54144	,3556	,7273
ع11	17,645	180	,000	1,21547	1,0795	1,3514
ع12	20,067	180	,000	1,22652	1,1059	1,3471
ع13	12,789	180	,000	,99448	,8410	1,1479
ع14	12,803	180	,000	,96685	,8178	1,1159
ع15	13,456	180	,000	,98895	,8439	1,1340
ع16	18,408	180	,000	1,14917	1,0260	1,2724
ع17	21,408	180	,000	1,25967	1,1436	1,3758
ع18	15,163	180	,000	1,10497	,9612	1,2488
ع19	4,911	180	,000	,41436	,2479	,5808
ع20	8,062	180	,000	,65193	,4924	,8115
ع21	2,686	180	,008	,23757	,0631	,4121
ع22	3,813	180	,000	,36464	,1759	,5533
ع23	-,254	180	,799	-,02210	-,1935	,1493
ع24	9,491	180	,000	,73481	,5820	,8876
ع25	,374	180	,709	,03315	-,1417	,2080
ع26	13,720	180	,000	,96685	,8278	1,1059
ع27	10,873	180	,000	,83978	,6874	,9922
ع28	11,976	180	,000	,90055	,7522	1,0489
ع29	12,179	180	,000	,88950	,7454	1,0336
ع30	15,011	180	,000	,99448	,8637	1,1252
ع31	8,845	180	,000	,66851	,5194	,8176
ع32	7,146	180	,000	,55801	,4039	,7121
ع33	10,624	180	,000	,81768	,6658	,9695
ع34	11,779	180	,000	,88950	,7405	1,0385
ع35	14,756	180	,000	1,12707	,9764	1,2778
ع36	14,898	180	,000	1,05525	,9155	1,1950
ع37	11,546	180	,000	,83978	,6963	,9833
ع38	6,451	180	,000	,51934	,3605	,6782
ع39	3,010	180	,003	,25414	,0875	,4208
ع40	14,338	180	,000	1,07182	,9243	1,2193
ع41	15,550	180	,000	1,06630	,9310	1,2016
ع42	13,833	180	,000	1,04420	,8952	1,1932
المحور1	57,805	180	,000	1,79558	1,7343	1,8569
المقاولاتية	93,297	180	,000	1,91713	1,8766	1,9577

المحور3	45,718	180	,000	1,75138	1,6758	1,8270
المحور2	56,417	180	,000	1,78453	1,7221	1,8469
مجالللممارسة	42,544	180	,000	1,66851	1,5911	1,7459
طريقةللممارسة	36,241	180	,000	1,54144	1,4575	1,6254

الجداول التكرارية (وصف المنظمة ,الخبرة, النطاق الجغرافي)

1- وصف المنظمة:

المنظمة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	جمعية	125	69,1	69,1	69,1
	تعاونية	9	5,0	5,0	74,0
	تعاضدية	6	3,3	3,3	77,3
	حكومية غير منظمة	19	10,5	10,5	87,8
	اجتماعية مقاولة	5	2,8	2,8	90,6
	أخرى	17	9,4	9,4	100,0
	Total	181	100,0	100,0	

2_ الخبرة

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	5 ألي1 من	73	40,3	40,3	40,3
	10 إلي6 من	67	37,0	37,0	77,3
	سنوات 10 أكثر	41	22,7	22,7	100,0
	Total	181	100,0	100,0	

3- نطاق الجغرافي النشاط:

نطاقالنشاط

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محلي	74	40,9	40,9	40,9
	ولائي	66	36,5	36,5	77,3
	وطني	41	22,7	22,7	100,0
	Total	181	100,0	100,0	

معادلة خط الانحدار من مخرجات spss

المحور1 والمقاولاتية لدراسة :

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques: Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,622[a]	,387	,383	,32816	,387	112,913	1	179	,000

a. Prédicteurs : (Constante), المقاولاتية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	12,160	1	12,160	112,913	,000[b]
	Résidus	19,277	179	,108		
	Total	31,436	180			

a. Variable dépendante : المحور1
b. Prédicteurs : (Constante), المقاولاتية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Intervalle de confiance à 95,0% pour B	
		B	Ecart standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure
1	(Constante)	,173	,436		,396	,692	-,687	1,033
	المقاولاتية	,940	,088	,622	10,626	,000	,766	1,115

a. Variable dépendante : المحور1

_نتائج تحليل الانحدار بين المتغيرين (المحور1 والمحور 2)والمحور 3

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,489[a]	,239	,230	,45220	,239	27,908	2	178	,000

a. Prédicteurs : (Constante), المحور1, المحور2

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	11,414	2	5,707	27,908	,000[b]
	Résidus	36,399	178	,204		
	Total	47,812	180			

a. Variable dépendante : المحور3
b. Prédicteurs : (Constante), المحور1, المحور2

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Intervalle de confiance à 95,0% pour B	
		B	Ecart standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure
1	(Constante)	1,422	,468		3,036	,003	,498	2,346
	المحور2	,493	,084	,407	5,844	,000	,327	,660
	المحور1	,202	,086	,164	2,356	,020	,033	,372

a. Variable dépendante : المحور3

اختبارات ANOVA للمحاور

1 اختبار ANOVA وصف عينة والمحور1

ANOVA

				Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
نطاقالنشاط	Intergroupes	(combiné)		1,474	2	,737	1,220	,298
		Terme linéaire	Non pondérés	1,381	1	1,381	2,287	,132
			Pondérés	,018	1	,018	,029	,864
			Ecart	1,456	1	1,456	2,411	,122
	Intragroupes			107,509	178	,604		
	Total			108,983	180			
الخبرة	Intergroupes	(combiné)		2,433	2	1,217	2,045	,132
		Terme linéaire	Non pondérés	1,480	1	1,480	2,487	,117
			Pondérés	1,809	1	1,809	3,041	,083
			Ecart	,624	1	,624	1,049	,307
	Intragroupes			105,909	178	,595		
	Total			108,343	180			

اختبار ANOVA والمحور 2 وصف العينة

ANOVA

المنظمة

			Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	(combiné)		28,819	2	14,409	5,180	,007
	Terme linéaire	Non pondérés	17,077	1	17,077	6,139	,014
		Pondérés	21,656	1	21,656	7,785	,006
		Ecart	7,163	1	7,163	2,575	,110
Intragroupes			495,159	178	2,782		
Total			523,978	180			

2اختبار ANOVA والمقاولاتية وصف العينة و الخبرة

ANOVA

				Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
المنظمة	Intergroupes	(combiné)		3,395	1	3,395	1,167	,281
		Terme linéaire	Non pondérés	3,395	1	3,395	1,167	,281
			Pondérés	3,395	1	3,395	1,167	,281
	Intragroupes			520,583	179	2,908		
	Total			523,978	180			
الخبرة	Intergroupes	(combiné)		2,322	1	2,322	3,920	,049
		Terme linéaire	Non pondérés	2,322	1	2,322	3,920	,049
			Pondérés	2,322	1	2,322	3,920	,049
	Intragroupes			106,020	179	,592		
	Total			108,343	180			

ANOVA

المقاولاتية

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,720	2	,360	4,916	,008
Intragroupes	13,037	178	,073		
Total	13,757	180			

Descriptives

المقاولاتية

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
من 1 ألي 5	73	4,9315	,25434	,02977	4,8722	4,9908	4,00	5,00
من 6 إلي 10	67	4,9701	,17146	,02095	4,9283	5,0120	4,00	5,00
أكثر 10 سنوات	41	4,8049	,40122	,06266	4,6782	4,9315	4,00	5,00
Total	181	4,9171	,27645	,02055	4,8766	4,9577	4,00	5,00

اختبار **ANOVA** المحور 3 ونطاق النشاط

ANOVA

				Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
نطاقالنشاط	Intergroupes	(combiné)		2,798	3	,933	1,555	,202
		Terme linéaire	Non pondérés	,290	1	,290	,483	,488
			Pondérés	,301	1	,301	,502	,479
			Ecart	2,497	2	1,248	2,081	,128
	Intragroupes			106,185	177	,600		
	Total			108,983	180			
الخبرة	Intergroupes	(combiné)		2,208	3	,736	1,227	,301
		Terme linéaire	Non pondérés	2,019	1	2,019	3,368	,068
			Pondérés	,342	1	,342	,570	,451
			Ecart	1,866	2	,933	1,556	,214
	Intragroupes			106,135	177	,600		
	Total			108,343	180			